



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 03
قسم الدراسات الدولية



دور المياه في الأجندة الأمنية العربية: دراسة حالة حوض النيل والأمن المصري

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة "دكتوراه علوم" في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: فول مراد

إعداد:

بورويصة ياسين

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01				
02	شيخاوي سليم	أستاذ	جامعة الجزائر 03	رئيساً
03	فول مراد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	مقرراً
04	حقاني حليلة	أستاذ	جامعة الجزائر 03	عضواً
05	كريمة كروي	أستاذ	جامعة خميس مليانة	عضواً
06	حكيم غريب	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً
07	هشام صاغور	أستاذ	جامعة غليزان	عضواً

السنة الجامعية 2026/2025

شكرو عرفان

مصادقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله».

الحمد لله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمه، ووفقنا بفضله وكرمه، وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور "فول مراد"، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، وخصص جزءا من وقته الثمين لمتابعة مراحل إنجازها، ولم يبخل علينا بنصائحه القيّمة وتوجيهاته السديدة وملاحظاته العلمية، التي كان لها بالغ الأثر في إتمام هذا العمل وإخراجه في صورته النهائية. فله مني جزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان، وجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة، الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وتحملوا عناء قراءتها وتقييمها، وتقديم ملاحظاتهم وتوجيهاتهم العلمية القيّمة، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر وعظيم العرفان إلى كل من أسهم، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذا العمل، وإلى كل من قدم لي يد العون أو كلمة طيبة أو دعوة صادقة، وكل من تمنى لي التوفيق والنجاح.

فلكم جميعا خالص الشكر والتقدير والامتنان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"النَّيِّبِ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ" (الأنعام 82).

"يَا أَيُّهَا النَّيِّبِ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّهُ كُنتُمْ
إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ" البقرة (172).

ملخص:

عالجت الدراسة موضوع دور المياه في الأجندة الأمنية، انطلاقاً من العلاقة بين ندرة المياه والتوجه نحو العنف واندلاع الصراعات بين الجماعات والدول. ويشير مفهوم الهيدروبولتيك (Hydro-politics) إلى دور المياه في صنع السياسات والاستراتيجيات وتشكيل الأدوار، ومن هذا المنطلق، قامت الدراسة بتحليل الأزمة المائية العربية من خلال تفكيك بنيتها، وتحديد مؤشراتنا، وتحليل العلاقات القائمة بينها، بهدف فهم الدور الحيوي للمياه في التفكير الأمني للدول. ويُعدّ التنافس على الموارد المائية الحيوية تهديداً قائماً في مناطق واسعة من العالم، ومن بينها منطقة حوض النيل، حيث تمثل الندرة أحد أبرز دوافع هذا التنافس. ومن ثم، يُتوقع أن تظل المياه سبباً مهماً ومحتملاً لاندلاع الصراعات في المستقبل. وقد انصبّت الدراسة على فهم بنية الندرة المائية في حوض النيل، من خلال بحث ما إذا كانت ندرة طبيعية أم ندرة ذات طبيعة مؤسسية وهيكلية. ويتميز حوض النيل بتعقيدات ومشكلات خاصة، إذ تتداخل النزاعات في هذا الإقليم مع أبعاد أيديولوجية واقتصادية ومائية، الأمر الذي جعل المياه محركاً أساسياً في صياغة السياسات الإقليمية والدولية. كما ركزت الدراسة على فهم الدور الحيوي للموارد المائية في صنع السياسة الأمنية المصرية، وتحليل تأثير الصراع حول مياه حوض النيل على الأمن المصري. وتخلص الدراسة إلى أن المدخل الوظيفي القائم على الاعتماد المتبادل يمثل إطاراً مناسباً لفض النزاعات وتعزيز التكامل في إقليم حوض النيل.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي، الأجندة الأمنية، الهيدروبولتيك، الندرة المائية، حوض النيل، الأمن المصري.

Abstract:

The study examined the role of water in the security agenda, beginning with the relationship between water scarcity and the tendency towards violence and the outbreak of conflicts between groups and states. Hydro-politics refers to the role of water in policymaking, strategy formulation, and decision-making. Accordingly, the study analysed the Arab water crisis by deconstructing its structure, identifying its main indicators, and analysing the relationships between them in order to understand the vital role of water in the security thinking of states.

Competition over vital water resources constitutes an existing threat in large parts of the world, including the Nile Basin region, where scarcity represents one of its main drivers. Water is likely to remain a significant potential source of conflict in the future. The study therefore focused on understanding the structure of water scarcity in the Nile Basin, examining whether it results from natural scarcity or from institutional and structural factors.

The Nile Basin is characterised by complex and distinctive challenges, where conflicts in the region intersect with ideological, economic, and water-related considerations. Consequently, water has become a fundamental driver of regional and international policymaking. The study also focused on understanding the vital role of water resources in shaping Egyptian security policy and examining the impact of conflicts over Nile Basin waters on Egyptian security.

The study argues that a functional approach based on interdependence provides a viable framework for resolving conflicts and promoting integration in the Nile Basin region.

Keywords: Water; Security Agenda; Water Security; Hydropolitics; Water Scarcity; Nile Basin; Egyptian Security.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: البيئة والموارد والأمن : مدخل مفاهيمي نظري

المبحث الأول : ماهية البيئة والموارد

المطلب الأول: مفهوم البيئة

المطلب الثاني : مفهوم الموارد

- أنواع الموارد

- خصائص الموارد

المبحث الثاني : الأمن والنزاع: من ادراك التهديد الى أمنة الهواجس

المطلب الأول: مفهوم النزاع

- بنية النزاع

- أبعاد النزاع

المطلب الثاني : بنية الأمن والأمننة

المبحث الثالث: الأمن البيئي والأمن الإنساني

المطلب الأول: الأمن الإنساني المفهوم والمكونات

- مفهوم الأمن الانساني

- أبعاد الأمن الانساني

- خصائص الأمن الانساني

المطلب الثاني: الأمن البيئي

- اتجاهات الأمن البيئي

- الإيكولوجيا السياسية

المطلب الثالث : ندرة المياه والعنف في العلاقات الانسانية والدولية

الفصل الثاني: المياه العربية في الاجندة الدولية

المبحث الأول : التنظيم الدولي للموارد المائية

المطلب الأول : قضايا المياه في الاهتمام الدولي والأممي

المطلب الثاني : التنظيم القانوني للدولي للمجاري المائية

المبحث الثاني: أزمة المياه في المنطقة العربية

المطلب الأول: العوامل المسببة لأزمة المياه العربية

المطلب الثاني: تجليات المشكلة المائية العربية

المبحث الثالث: أجندة القوى العالمية اتجاه المياه العربية

المطلب الأول: الاستراتيجية المائية للولايات المتحدة اتجاه المياه العربية

المطلب الثاني: المياه في استراتيجية البنك الدولي

الفصل الثالث : حوض النيل في الأجندة الدولية: السياسات المائية الدولية في حوض النيل وتهديد

الأمن المائي المصري

المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية لحوض النيل

المطلب الأول : الجغرافيا السياسية لحوض النيل

المطلب الثاني: الجغرافيا المائية لحوض النيل

المبحث الثاني: مياه حوض النيل في الاجندة الأمنية الإسرائيلية

المطلب الأول : الفكر المائي الصهيوني

المطلب الثاني: المشاريع المائية الإسرائيلية للحصول على مياه نهر النيل

المبحث الثالث: المياه والدور الجديد لإثيوبيا في حوض النيل

المطلب الأول: المنظومة المائية الإثيوبية والمشاريع المائية الإثيوبية

المطلب الثاني: مشروع سد النهضة الإثيوبي

المطلب الثالث: الدور (الأميركي، الإسرائيلي، الإثيوبي): التنسيق في مجال المياه في حوض النيل

الفصل الرابع : الدور المصري لتأمين المياه وتحقيق الأمن المائي

المبحث الأول: الوضع المائي المصري

المطلب الأول: الجغرافيا المائية المصرية

المطلب الثاني: الاحتياجات المائية المصرية:

المبحث الثاني: الأمن المائي المصري في حوض النيل

المطلب الأول : مؤشرات الأمن المائي المصري

المطلب الثاني : مصادر النزاع حول المياه في حوض النيل

المطلب الثالث: دوافع التعاون في حوض النيل

المبحث الثالث: آليات تأمين المياه وتحقيق الأمن المائي المصري

المطلب الأول : الإدارة المتكاملة للموارد المائية المصرية

المطلب الثاني : تفعيل الدور الخارجي المصري لتأمين المياه(التأمين السياسي)

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

تشكل الموارد الطبيعية والاقتصادية عاملاً أساسياً في بناء قوة الدولة، حيث تعمل هذه الموارد على تلبية الحاجات الصناعية والزراعية وكذا الحاجات الفردية للشعوب، ولذلك تشهد هذه الموارد تنافساً شديداً للحصول عليها، وهذا يعود لاشتغال الموارد الطبيعية على صفة الندرة.

شهدت الدراسات السياسية والعلاقات الدولية تحولات كثيرة من الناحية العلمية الموضوعية ومن الناحية المنهجية، نظراً لعدد التحولات التي طرأت على حقل الدراسات العلمية للعلاقات الدولية، بسبب التغيرات الكثيرة في العناصر الفاعلة في العلاقات الدولية وكذا في التهديدات الجديدة لأمن الدولة، فضلاً عن تغير مفهوم الأمن في حد ذاته، إذ تمت إعادة مفهومه على أسس جديدة تستند إلى مرجعية من يحقق الأمن؟ ولمن يتم تحقيق الأمن؟، للإجابة عن أسئلة من المهدد؟ ومن هي القيم المهددة؟ وما هو الهدف الذي يجب تأمينه؟ وهنا شهدت الدراسات الأمنية والسياسية مسارات جديدة وتوسعا جديداً.

كما أبانت نهاية الحرب الباردة عن تحولات عديدة في السياسة الدولية، إذ أدى تراجع الصراعات الإيديولوجية إلى فتح الباب أمام أنواع جديدة من الصراعات تمثلت في التنافس حول الموارد الحيوية، وأصبحت تعرف بحروب الموارد في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وقد كانت الموارد الطاقوية أهم الموارد التي يتم التنافس عليها في ظل التزايد الرهيب للتقدم التقني والاقتصادي، وذلك من أجل زيادة النمو والتحكم بالاقتصاد العالمي. ولكن مع تزايد النشاطات الصناعية وتواصل تدهور البيئة والتغيرات المناخية، فإن هناك موارد أخرى أصبحت محل تنافس شديد بين الدول والأفراد والمجموعات بسبب تناقصها وزيادة ندرتها. نعم إنها الموارد المائية.

إلى جانب هذه التحولات، تحول موضوع الاستراتيجية والصراع تباعاً، فبعد أن كانت العلاقات الدولية تشهد تحليلاً ينطلق من الأبعاد الأيديولوجية، أصبحت الموارد هي موضع الصراع ومضمون الاستراتيجية، معلنة عن ميلاد جغرافيا جديدة للنزاع غير التقليدي، هي جغرافيا النزاع على الموارد مثل المياه. هذه المياه التي أصبحت مادة أساسية لرسم استراتيجيات جديدة، مما أدى إلى ميلاد موضوع جديد في العلاقات الدولية يعنى بالعلاقة بين المياه والسياسة، وهو الهيدروبوليتيك.

فإن كانت الجغرافيا السياسية تعنى بدور الجغرافيا في السياسة ودور الجغرافيا في الأطماع التوسعية، فإن الهيدروبوليتيك يعنى بالدور السياسي للمياه ودور المياه في صنع السياسة والاستراتيجية،

بالإضافة إلى دور المياه في عمليات التوسع والبحث عن المجال الحيوي لاستمرار الدولة وازدهارها، كشكل جديد من أشكال الصراع في العلاقات الدولية.

1 أهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع أهمية بالغة من الناحية العلمية إذ يعد موضوع الموارد المائية أحد أبرز المواضيع الجديدة للدراسات السياسية الدولية، حيث تعقد حوله العديد من المؤتمرات والمعالجات العلمية لتحديد الاطر العلمية والمنهجية لفهم دور المياه في الحياة السياسية الدولية والبحث في هذه الأسباب لاستشراف نتائجها على العلاقات بين الدول.

ومن جهة أخرى يكتسب هذا البحث أهمية بالغة تتمثل في تأثير الموارد في بناء أمن الدولة من خلال البحث في دور المياه التي تشكل عمود تواصل الوجود للدولة والفرد، ولهذا فإن الشعوب العربية تعيش في قلب أزمة تمس استمرارية وجودها، وهذا بسبب تزايد التنافس على المياه لأنه يقع في منطقة المناخ قليلة الأمطار، حيث تتصف الموارد المائية ضمن هذا المناخ بالندرة الطبيعية مما عجل بتحول المياه إلى مورد نادر تسعى للحصول عليه العديد من الدول، وتسير معظم الدول العربية نحو نقص حاد في الموارد المائية مما يشكل عجزا خطيرا في توفير المياه لغايات الشرب والري والصناعة، وهذا يعود للعديد من الأسباب يتأتى في مقدمتها الندرة الطبيعية للمياه وتزايد النمو السكاني وتلوث المياه.

هذه الأزمة الخطيرة التي تمس أصل الحياة المتمثل في المياه، أصبحت شأنا أممياً، فقد أصبح للأمم المتحدة برامج خاصة بتدبير المياه وكشف الأزمات المرتبطة بها وتقديم تقارير دائمة تتضمن أساليب للحد من خطورة نقص المياه وتأثيره على شعوب العالم، ومما يزيد من تعقد الأزمة المائية في المنطقة العربية أن موارد المياه العربية تشترك في معظمها مع دول غير عربية، وليس لها علاقات مستقرة أو ودية معها، ما يزيد من الضغوط على هذه الأنظمة السياسية في المحافظة على التدفق المناسب والمستمر لمورد الحياة.

وعليه لما كان الماء محورا هاما للنقاشات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء داخل الدولة أو بين دول إقليم الحوض أو بين الدول كافة في الاطار الأممي، فإن هناك خشية من أن يصبح الماء من أهم عوامل النزاع الداخلي والدولي، وهو ما تنصب عليه اهتمام الدراسة.

2 مبررات اختيار الموضوع :

هناك العديد من الدوافع التي أسهمت في اختيار ابحاث لهذا الموضوع:

1.2 المبررات الذاتية وتشمل:

- الإهتمام الشخصي للباحث بالإشكاليات ذات الارتباط بالبيئة والموارد لملاحظته لتأثيرها المباشر في الحياة الإنسانية والإجتماعية.
- الرغبة الشخصية في معالجة مواضيع حروب الموارد والتهديدات البيئية وتأثيرها على أمن الدولة وكذا الإهتمام الشخصي بالأنواع الجديدة للصراعات غير التقليدية.

2.2 المبررات الموضوعية:

تشير المبررات الموضوعية للدراسة إلى ما يلي:

- يندرج البحث في موضوع التنافس على المياه وما يُعرف بـ"حروب المياه" ضمن الاهتمامات الإنسانية بامتياز، ذلك أن هذا الموضوع يتصل بتحديد أهم مهددات الوجود الإنساني، فالنقص في الموارد المائية وصعوبة الحصول عليها يشكلان قضية محورية تستقطب اهتمام الباحثين حتى وإن لم يكونوا معنيين بها بشكل مباشر.
- تولي المؤسسات الدولية اهتماماً متزايداً بصلب موضوع المياه، ومن ذلك ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من البرامج الإنمائية الأخرى.
- يقع الموضوع في صميم الاهتمام الدائم للدولة والشعب المصريين، في ظل خوف مستمر من تناقص حصة مصر من مياه النيل، وهو ما قد يفضي إلى وضع من الجفاف يستحيل معه توفير الغذاء لأكثر من مئة مليون مصري.
- تحذّر التقارير الأمريكية، عبر وكالاتها الاستخباراتية ومراكز أبحاثها، من احتمال تحول منطقة حوض النيل إلى ساحة حرب وصراع عنيف بين دول الحوض، تُستخدم فيها ذرائع متعددة لتبرير الصراع، في حين يبقى الدافع الحقيقي وراءه هو السعي إلى ضمان الحصول على المياه.
- يلاحظ تزايد واضح في التوجه الإثيوبي نحو توظيف المياه لبناء دور إقليمي جديد في منطقة حوض النيل، ما يعطيها عمقاً استراتيجياً مقارنة بمصر.

- يتنامى بشكل ملحوظ عدد القضايا المطروحة للتحكيم والوساطة الدوليين بهدف تسوية الخلافات حول اقتسام الموارد المائية المشتركة، الأمر الذي يجعل القانون الدولي للمجاري المائية في حاجة دائمة إلى التحديث والتطوير المستمرين.

3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد طبيعة العلاقة بين الموارد والصراع، والكشف عن دور ندرة الموارد المتجددة في الدفع نحو العنف والصراع.
- تحليل دور الآليات السوسيو-اقتصادية والسياسية-التاريخية التي تحول ندرة الموارد إلى عامل مفجّر للنزاع والصراع.
- رصد الأسباب الحقيقية الكامنة وراء السياسة المائية الإثيوبية وتأثيرها على مصر.
- الكشف عن أصول وجذور السياسة المائية الإسرائيلية في حوض النيل وأهدافها.
- استكشاف المبررات التي تشير إلى احتمال نشوب حرب بسبب المياه في منطقة حوض النيل.
- التأثيرات المنتظرة من البحث
- فهم عميق لتأثير البيئة على القرار السياسي، من خلال استيعاب آلية تأثير الندرة في توليد العنف.
- إدراك أهمية المياه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والدول.
- السعي إلى استشراف ما إذا كانت المياه ستتسبب في حرب دولية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال دراسة حالة حوض النيل.
- قياس أثر مكانة المياه في الأمن المصري داخلياً وخارجياً، من خلال دراسة الصراع على المياه في منطقة حوض النيل.
- صياغة تصور للدور المصري في تأمين المياه والعمل على تحقيق الأمن المائي المصري.

4 أدبيات الدراسة:

تعددت الدراسات والأدبيات التي تناولت موضوع ندرة الموارد وعلاقته بالصراع، وكذا الصراع على المياه في العالم بصفة عامة، وفي المنطقة العربية وحوض النيل بصفة خاصة، ومن أبرزها:

الدراسة الأولى:

كتاب مشترك لمجموعة من المؤلفين بعنوان "الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية"، صادر عن مركز البحوث العربية والإفريقية سنة 2005، ترجمة سعد الطويل.

يُعد هذا الكتاب ثمرة عمل جماعي لباحثين عرب وأجانب تناولوا فيه أهم بؤر التوتر حول المياه في إفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، وبيّنوا من خلال مساهماتهم دور المياه في تغذية النزاعات الداخلية، لا سيما في منطقة الساحل الإفريقي، كما ركّزوا على دور القوى الخارجية -الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وإسرائيل- في تأجيج الصراعات حول المياه، خاصة مياه نهر النيل، سعياً وراء أهداف الهيمنة وزعزعة استقرار دول الحوض، بما يخدم تطويق الأمن المصري.

الدراسة الثانية:

بكر حسن، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد، ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

يتناول الباحث في هذا الكتاب أهم بؤر التوتر المتوقعة للصراع حول المياه، حاصراً إياها في أحواض دجلة والفرات، والأردن، وجنوب لبنان، وحوض النيل، ويرى أن الاحتكار الإثيوبي والتركي لثروة المياه المشتركة عَجَل بتحويل هذه المناطق إلى بؤر نزاع كامنة، يُتوقع انفجارها ما دامت السلوكيات التنافسية تغلب على السلوكيات التعاونية، لا سيما في ظل السلوكيات العدوانية الإسرائيلية الرامية إلى الاستحواذ على المياه العربية عبر شن الحروب، كحرب 1965 واجتياح لبنان عام 1982، فضلاً عن التهديدات باستخدام القوة لضمان الحصول على المياه الكافية، كتهديدات صدام حسين لتركيا، وتهديدات وزير الخارجية المصري والرئيس حسني مبارك لإثيوبيا.

الدراسة الثالثة:

Clear Gold: Water as a " ,Dziuban Michael and Jon Balterman

"Strategic Resource in the Middle East"، 2010.

يرى الباحثان أن المياه ثروة نادرة تسير في اتجاه التناقص والشح، مما يفرض مزيداً من الضغوط على حكومات الشرق الأوسط، ويشيران إلى أن عدداً معتبراً من الدول يستخدم ثروة المياه، على غرار النفط، لشراء الاستقرار الاجتماعي، غير أن الإشكال المطروح يكمن في كيفية مواجهة هذه الدول للمطالب الشعبية في ظل تناقص المياه وتعاقد النزاعات الداخلية. ويخلص الباحثان إلى أن هذه الدول

ستلجأ إلى تأمين المياه بأي وسيلة كانت، وأن خيار الحرب من أجل المياه يصبح وارداً جداً لضمان استقرارها الداخلي.

الدراسة الرابعة:

كلير مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسين، دار الكتاب العربي، لبنان، 2002.

يتطرق الباحث في هذا الكتاب إلى أهم الصراعات على الموارد الطبيعية والاقتصادية، خاصة الموارد الطاقوية والنزاعات المتصلة بها في إفريقيا، كما يعالج إشكالية الصراع على المياه في جنوب آسيا، والنزاع في الشرق الأوسط حول الموارد المائية بين تركيا والعراق وسوريا، وبين مصر ودول حوض النيل. ويرى أن السعي نحو مزيد من التقدم الصناعي والتموي يدفع الدول إلى التنافس على الموارد المائية، بما يُنتج حالة من الانتفاخ غير المتكافئ، تنجم عنها سلوكيات صراعية في ظل غياب السلوك التعاوني بفعل الأنانية الدولية.

الدراسة الخامسة:

Dionet Suzanne, "La Raréfaction de l'eau, source de tensions", وهي

مساهمة ضمن كتاب جماعي بعنوان Géographie des conflits non armés، باريس، 2011.

تناولت الباحثة إشكالية ارتباط ندرة الموارد الطبيعية باحتمال انفجار الصراع، وترى أن إفريقيا تضم العديد من مناطق الصراع الكامن حول الموارد الطبيعية، ومنها المياه، وفي مقدمتها منطقة حوض النيل، مبيّنة أن هذه الصراعات تظل غير عسكرية في الوقت الراهن، إلا أن استمرار غياب التعاون الدولي قد يفضي إلى تحولها إلى صراعات عنفية مسلحة، حين تلجأ الدول أو الجماعات إلى العنف المنظم أو استخدام السلاح لضمان الحصول على المياه الكافية.

الدراسة السادسة:

Frédéric Julien, "L'eau dans les relations internationales : la guerre ou la paix ? D'un déterminisme à l'autre "

مؤتمر الجمعية الفرنسية للعلوم السياسية (AFSP) 2009، الهيدروبوليتيك والعلاقات الدولية، جامعة أوتاوا، كندا.

أسهمت هذه الدراسة في بلورة مفهوم الهيدروبوليتيك وإعادة صياغته، نظراً لقلة الدراسات المتناولة لهذا الموضوع، حيث فكك الباحث استخدامات هذا المفهوم على ثلاثة مستويات. يتمثل الأول في الطرح الواقعي الذي يتبنى مفهوم الأمن المائي، ويرى أن التهديد يمس أمن الدولة حصراً، وأن الدولة هي المسؤولة عن تحقيق هذا الأمن، ويتمثل الثاني في الطرح الليبرالي الذي يبني تحليله على فرضية الندرة المائية، ويرى ضرورة إخضاعها لآليات حرية السوق والتعاون والاعتماد المتبادل لتجاوزها، أما المستوى الثالث، وهو الأهم في نظر الباحث، فيتمثل في البناء الاجتماعي لمفهوم الهيدروبوليتيك.

إذ ترى المقاربة البنائية أن القضية تبقى عادية ما دامت في مستوى السياسة العامة الداخلية، لكنها ما إن تُسيَّس حتى تنتقل إلى مصاف السياسة العليا، إذ تخضع عادة لعملية "أمننة" تُلحقها بالأمن القومي، وتستدعي معالجة استثنائية تُحشد لها القوى الاجتماعية ويُوَجَّه لها الرأي العام. وبإسقاط ذلك على الموارد المائية، فإن حاجة الدولة إلى المياه أو رغبتها في استخدامها تدفعها إلى نقلها من موقعها الطبيعي إلى دائرة الارتباطات السياسية والأمنية، ومن ثم إلى دائرة الإجراءات العنيفة.

الدراسة السابعة:

Thomas F. Homer-Dixon", Environment, Scarcity, and Violence ,"
Princeton University Press, Princeton, NJ, 1999 .

عمد الباحث المتخصص توماس ف. هومر-ديكسون في هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الوظيفية بين الندرة والصراع، محدداً عدة أنماط من الندرة، منها الندرة الطبيعية، والندرة المصطنعة، وندرة التعاون، مبيّناً أن الصراع تحكمه آليات "سوسيو-بيئية" تدفع غالباً نحو عمليات استقطاب وتعبئة داخل المجتمعات سعياً للحصول على الموارد بشكل أحادي، عبر إقصاء المنافسين.

5 إشكالية الدراسة:

يصطدم التزايد المستمر في الحاجة إلى المياه، لتلبية المتطلبات الفردية والصناعية والزراعية، باستمرار الشح والندرة الطبيعية للمياه في حوض نهر النيل، ويزيد من تعقيد هذا الوضع ضعف التعاون بين دول الحوض في الانتفاع الأمثل من الموارد المائية المشتركة، بما يجعل من عملية الحصول على المياه عملية معقدة، تُبقي على استمرار أسباب الصراع قائمة. وعليه، تتحدد إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: "إلى أي مدى تشكل ندرة المياه في حوض النيل تحدياً للأجندة الأمنية المصرية؟"

وتندرج تحت هذه الإشكالية المركزية أسئلة فرعية، هي:

- هل تؤدي ندرة الموارد الطبيعية إلى الصراع بشكل مباشر؟
- لماذا تهتم القوى العالمية بالمسألة المائية العربية؟
- كيف أسهم التوظيف السياسي للمياه في تعقيد أزمة المياه في حوض النيل؟
- هل ثمة بديل عن منطق اللعبة الصفرية في التنافس على المياه في حوض النيل؟ وما الخطط الأمنية اللازمة لتحقيق الأمن المائي المصري؟

6 الفرضيات:

الفرضية المركزية:

"يقابل تزايد الحاجة إلى المياه في مصر ندرة طبيعية في هذا المورد، ونقص في التعاون المائي بين دول الحوض، الأمر الذي جعل من المياه قضية مصيرية، خولها أن تحتل موقعاً بارزاً ضمن الاهتمامات الأمنية المصرية، وأن تشغل حيزاً مهماً في التخطيط الأمني والتموي للدولة المصرية".

وتندرج تحت هذه الفرضية المركزية فرضيات فرعية، هي:

- لا تؤدي الندرة الطبيعية للموارد إلى الصراع بشكل مباشر، بل إن العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تغذي الرغبة في الاستئثار بالمورد وإقصاء الآخر هي التي تحفز التوجه للصراع.
- تساعد قواعد القانون الدولي في التخفيف من حدة المشكلة المائية العربية، كما تساهم خبرات البنك الدولي في عمليات إدارة الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية.
- على الرغم من النقص الطبيعي للمياه، فإن غياب أطر اتفاقية واضحة وعدالة توزيعية إقليمية لتقاسم مياه حوض النيل قد فتح المجال أمام التدخلات الأجنبية، مما زاد من تعقيد الأزمة، وكان له أثر بئس في الأمن المصري.
- تشكل المقاربة التشاركية في إدارة الأحواض النهرية المدخل العقلاني للخروج من أزمة مياه حوض النيل، وتحقيق الأمن المائي المصري، من خلال فوائد ملائمة لجميع الدول المتشاركة في الحوض.

7 حدود الدراسة

1.7 الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة بالبحث والتحليل موضوع المياه ودوره في الأجندة الأمنية العربية، تطبيقاً مباشراً على حالة مياه حوض النيل وأثرها في الأمن المصري، باعتباره من أهم الموضوعات وأحدثها، لارتباطه بالدراسات البيئية وقضايا نقص الموارد، التي يتجاوز تأثيرها الحدود الطبيعية للشح والندرة، ليمتد إلى الآثار التنموية والاجتماعية، بما يفرز متغيرات جديدة تؤثر في آلية عمل الندرة ونطاق تأثيرها، ذلك أن النقص الطبيعي للموارد المائية في المنطقة العربية، وحوض النيل خاصة، ما كان ليبلغ حدّ الأزمة التي هو عليها الآن، لولا السياسات المائية التي تنتهجها دول الحوض، ودول ومؤسسات من خارجه، من خلال توظيفها السياسي للمياه.

وتركز الدراسة على الفترة من سنة 2011 إلى الوقت الراهن، باعتبارها سنة تحول في تاريخ مصر الحديث، بسبب الإعلان عن تنفيذ مشروع سد النهضة الإثيوبي، وما ترتب عليه من تأثير مباشر في حصة مصر من مياه النيل، دون إغفال ربط ذلك بالسنوات السابقة التي شهدت أحداثاً مفصلية، كاتفاقيات تقاسم المياه وإقامة السدود، وغيرها من التطورات التي سعت من خلالها بعض دول المنبع إلى التنصل من التزاماتها السابقة، وانتهاج سياسة جديدة تخدم بناء دور إقليمي جديد لها في النيل.

2.7 الحدود المكانية:

بما أن الدراسة تعالج موضوع دور المياه في الأجندة الأمنية العربية، فإن نطاقها المكاني يشمل المنطقة العربية، الفقيرة طبيعياً في مواردها المائية بحكم موقعها الجغرافي، على أن تركز دراسة الحالة على حوض النيل ومصر، بوصفه المجال الحيوي للدولة المصرية التي تربطها به علاقة تاريخية عريقة، إذ يضع نقص مياه النيل الوجود المصري على المحك، بما يستوجب إعادة توجيه الاهتمام المصري نحو الدائرة النيلية، باعتبارها امتداداً طبيعياً إلى جانب المجال العربي.

8 الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة، في معالجتها لهذا الموضوع، على مجموعة من المقترحات والنظريات التي تشكل مدخلاً مناسباً لتحليل متغيرات الدراسة، وفهم العلاقات الأساسية والعلاقات الخفية التي تؤثر بشكل غير مباشر في هذه المتغيرات، وتتمثل هذه الأطر النظرية فيما يلي:

1.8 مقترح الندرة:

يرى توماس هومر-ديكسون (Thomas Homer-Dixon) أن تضافر عدة عوامل، منها تزايد عدد السكان المتقاسمين للحجم ذاته من الموارد، قد يفضي إلى ارتفاع مستويات الندرة، مما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة، فتزداد بذلك الضغوط على الموارد في المناطق المستقبلية لموجات الهجرة، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى تصاعد الخطاب المناوئ للأجانب، وكما قد يفضي تأجج مشاعر الكراهية إلى العنف، فإن المناطق المحرومة بفعل الندرة تُعد بيئة خصبة لتداول خطابات التعبئة التي تدعو إلى التمرد أو العصيان.

ويتبنى مدير المشروع غونتر بيشلر (Gunther Baechler) فرضية مفادها وجود متغيرات وسيطة بين تدهور النظام البيئي وتنامي النزعة نحو اعتماد العنف كوسيلة للوصول إلى الموارد، إذ يرفض التصور الذي يستند إليه برنامج البحث السويسري الإقرار بوجود صلة مباشرة بين ندرة الموارد وانفجار النزاعات، ويرى بدلاً من ذلك أن ثمة متغيرات سوسولوجية وسيطة هي المسؤولة عن ذلك، وتتمثل أبرز هذه المتغيرات المتحكممة في انفجار الصراع حول الموارد الطبيعية فيما يلي: درجة ندرة المورد قياساً بمدى الحاجة إليه، ودرجة تقاسم المورد بين المجموعات المتنافسة، ومستوى قوة هذه المجموعات، وإمكانية الحصول على موارد بديلة.

2.8 مقترح الأمانة:

شهد مفهوم الأمن تطوراً في مسار إعادة صياغته وتوسيع نطاقه، ليشمل عدة قطاعات غير تقليدية، تزامناً مع بروز تهديدات تختلف بالضرورة عن التهديدات التقليدية، وهو ما أفضى إلى بروز مفهوم الأمانة، الذي يُعد "بوزان" و"ويغر" من أوائل من نظروا له.

ويمكن الفرق الجوهرية بين الأمن والأمانة في أن الأول يشير إلى أمن الكائن موضوع الحماية بحد ذاته، في حين تُعد الأمانة بناءً لغوياً يعمل على تحويل موضوع معين إلى قضية توجب الحماية، أي وضعه في خانة التهديد، وهي بذلك عملية خطابية تتصل ببناء القلق، تستلزم تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ مجموعة من الممارسات. فالأمانة، بوصفها عملية خطابية للتهديد، هي إعلان من الجهة المعنية بأن قضية معينة تشكل تهديداً وجودياً وحيوياً، وهي، كما يذكر بوزان، ليست مجرد تحركات أمنية، بل تتحول القضايا إلى قضايا مؤمنة عندما يتقبلها الجمهور.

ويؤكد "ويفر" أنه ليس من الضروري أن تكون هناك مشكلة أمنية بالفعل، بل يمكن خلقها من خلال الادعاء بأنها كذلك، وتمتلك الدولة السلطة العليا في هذا الادعاء، وفي معرض تساؤله عما يجعل الأمر يُعد فعلاً مشكلة أمنية، يرى أن زاوية القراءة هي التي تمنح الحق في أمانة القضايا.

3.8 المقاربة الإنسانية:

تتعلق هذه المقاربة من نظرة إنسانية تجعل من الإنسان غاية لتحقيق الأمن، انطلاقاً من تحسين نوعية الحياة، وتسعى من خلال فهم الأطر التكوينية للعلاقة السوسيو-أمنية لمشكلة المياه إلى جعل الإنسان محوراً للتخطيط الأمني. وقد عرّف كوفي أنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، مفهوم الأمن الإنساني بقوله إن نطاق فهم مفهومي السلام والأمن ينبغي أن يتسع، ذلك أن السلام لم يعد يعني غياب الحرب فحسب، بل ينبغي فهم أمن الإنسان في ضوء شروط تشمل التنمية الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية، وحماية البيئة، والديمقراطية.

كما عرّفه كيث كريسي بأنه "التحرر من الخوف دون التحرر من الحاجة". وبذلك، لا يقتصر الأمن على الدولة، بل يشمل الأفراد والجماعات، التي تحمل قيماً متباينة، ويظل الخوف قائماً باستمرار كون الأمن ليس مطلقاً، وقد تتباين مصادر التهديد بين دولة أو مجموعة عرقية أو مخاطر بيئية، وتختلف تبعاً لذلك السبل المعتمدة لتحقيق الأمن، خاصة حين يكون التهديد غير عسكري الطابع.

4.8 المقرب البيئي:

يُعد هذا المقرب من أحدث النظريات وأهمها في تفسير العلاقة بين البيئة والأمن، وقد تعددت تعريفاته البحثية، فترى إليزابيث تشاليكي (Elizabeth L. Chalecki) أن الأمن البيئي هو قدرة أمة أو مجتمع على مواجهة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية، والتغيرات أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة.

وباعتبار الأمن البيئي ثمرة جهود الباحثين لتوسيع أجندة الأمن، يرى منظرو مدرسة بحوث السلام فيه أحد أهم القطاعات الأمنية وأخطرها، إذ يعتقد ماك ليفي (Marc A. Levy) أن التدهور البيئي يظل أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات الإقليمية، في حين يرى نيلز بيتر غليدتش (Nils Peter Gleditsch) أن الأمن البيئي يعني التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد.

وينطلق تحليل الأمن البيئي من افتراض أن التدهور البيئي هو السبب الرئيسي للصراع، وأن الحرمان من الموارد -سواء بسبب تلوثها أو نقصها- هو الباعث على انعدام الأمن، ولم يعد التركيز قاصراً على الموارد غير المتجددة، كالغاز والبتروول، وفق الطرح التقليدي، بل امتد الاهتمام إلى الموارد المتجددة بوصفها أداة لفهم التدهور وعلاقته بالعنف، كما يرى العديد من الباحثين في مفهوم "الإجهاد المائي" (stress hydrique) أحد النماذج التحليلية للعلاقة بين البيئة والعنف ضمن إطار الأمن البيئي، إذ كلما تناقصت الموارد المائية العذبة نتيجة الاستخدام الصناعي الملوث، تصاعدت حالات القلق الاجتماعي، بما يفجر ما يُعرف بحروب الموارد، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى تفضيل استخدام مصطلح "أمن الموارد" (sécurité des ressources) بدلاً من "الأمن البيئي".

وتنصبّ اهتمامات الباحثين على فهم العلاقة بين الإجهاد البيئي والتدهور البيئي والنزاع، ويجمع معظمهم على أن التدهور والإجهاد لا يشكلان بمفردهما السبب الوحيد للنزاعات داخل الدول وفيما بينها، بل قد ينشأ الصراع نتيجة تهميش قطاعات معينة من السكان، إذ يتفاعل الفقر والظلم والتدهور البيئي والنزاع بطرق معقدة ومتشابكة، فقد يبدو السبب المباشر للنزوح الجماعي اضطراباً سياسياً أو عنفاً مسلحاً، غير أن الأسباب الكامنة غالباً ما تعود إلى تردي قاعدة الموارد الطبيعية وتدهورها، وهي التغيرات التي طالت شبكات الإمداد المائي، وتعرية التربة، والتصحر، وأبرزت ما يُعرف بانعدام الأمن البيئي، وولدت أعداداً متزايدة مما يُصطلح عليه بـ"ضحايا البيئة"، الذين يشكلون بدورهم مصدراً لتوترات دولية حادة.

9 الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة منهجية "الوضع - المؤشرات" في معالجة موضوع دور المياه في الأجندة الأمنية، وذلك من خلال فحص الوضع القائم، ثم رصد المؤشرات وتحديد المتغيرات، سعياً إلى فهم السياسات المائية والأدوار الأمنية والتوجهات المستقبلية. وفي إطار هذه المنهجية، استخدمت الدراسة عدة مناهج فرعية، هي:

1.9 المنهج الوصفي التحليلي:

وظّف هذا المنهج للوصول إلى فحص الوضع القائم، إذ يستدعي تحليل هذه الظاهرة وصفها ابتداءً، وتحديد أطرافها ومجالها، ثم الانتقال إلى تحديد العلاقات السببية، والوصول إلى تفسيرات للسلوكيات السياسية والأمنية عبر الأسلوب التحليلي.

2.9 المنهج الاستقرائي:

عمدت الدراسة إلى توظيفه من خلال منهجية بحثية تقوم على ملاحظة الظاهرة، والتركيز على أجزائها، وفهم علاقاتها، وتحليل أهدافها، بغية الوصول إلى استنتاجات وقواعد علمية قابلة للتعميم على الظواهر السياسية المماثلة.

3.9 المنهج التاريخي:

لما كانت مشكلة المياه ليست مشكلة آنية أو ظرفية، بل نتاج تراكم تاريخي للأحداث، شأنها في ذلك شأن القواعد القانونية المنظمة للمجاري المائية، التي هي حصيلة سنوات طويلة من العمل والبحث العلمي في هذا المجال، فقد استُخدم المنهج التاريخي لتتبع مسار مشكلة المياه في حوض النيل، من خلال العودة إلى السياقات التاريخية لعمليات توزيع المياه، والاتفاقيات التاريخية بشأن تقسيم مياه نهر النيل بين دول الحوض، وفحص الوثائق التاريخية الكاشفة لاتجاهات السياسات المائية للدول الفاعلة في الحوض، فعبارة "من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل" ليست مجرد مقولة، بل منهج عمل له جذوره التاريخية وتطبيقاته الواقعية.

4.9 منهج دراسة الحالة:

اعتمدت الدراسة هذا المنهج من خلال اختيار حالة حوض النيل والأمن المصري، في إطار منهجية فحص الوضع والمؤشرات، بغرض تحديد متغيرات الدراسة وعناصرها، سعياً إلى بلوغ تفسيرات لأزمة المياه في حوض النيل، استناداً إلى الأطر النظرية المفسرة لها، وتحديد مجالات الخطط الأمنية المصرية، وصولاً إلى استنتاجات وقوانين سببية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

10 مفاهيم الدراسة:

تتضمن الدراسة عدداً من المفاهيم الأساسية، نوجزها فيما يلي على سبيل الذكر لا الحصر:

- **البيئة:** لا تقتصر البيئة على العناصر الطبيعية الجامدة المحيطة بالإنسان، بل يُعد الإنسان ذاته جزءاً منها، وتتشأ في هذا الإطار تفاعلات بين الإنسان وأخيه الإنسان بتوظيف عناصر البيئة، أو بين الإنسان مباشرة وعناصر هذه البيئة.
- **الموارد:** قد يحيل مصطلح الموارد إلى المفهوم الطبيعي أو إلى المفهوم الاقتصادي، على أن ثمة فرقاً بين المفهومين، فالمورد الطبيعي هو كل ما أودعه الخالق سبحانه في هذه الأرض، أما الموارد

- الاقتصادية فيُضاف إلى هذا المعنى الأول بُعد التدخل الإنساني في استثمارها وتشكيلها، وبذلك تُعرّف الموارد بأنها كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- **الموارد المائية:** هي أحد عناصر البيئة الطبيعية، ونوع من الموارد الاقتصادية، تشير إلى مجموع مصادر المياه، سواء في وجودها الطبيعي أو بعد تدخل الإنسان لتحويلها إلى موارد قابلة لتلبية حاجاته في مختلف الأنشطة، كالزراعة والصناعة والاستخدام البشري المباشر، وتتعدد أنواعها بين موارد مائية سطحية، كالأمطار والأنهار، ومخزونات طبيعية، كالمياه الجوفية، وموارد صناعية، كالسدود.
- **الندرة:** تقابل الحاجات الإنسانية المتزايدة محدوديّة في الموارد، أو صعوبة في استخدامها اقتصادياً لتلبية هذه الحاجات، والندرة هنا مفهوم نسبي، ذلك أن الإنسان لا سلطان له على خلق الله، وعليه فإن مفهومي الندرة والوفرة مفهومان نسبيان، وهو ما حاول بعض المنظرين تناوله في إطار العلاقة بين الندرة والحاجات، فقد تكون الندرة سمة ملازمة للمورد باستمرار (كما في المورد المتجدد)، أو صفة مرحلية مؤقتة ناجمة عن سوء الاستخدام.
- **إدارة الموارد:** يشير هذا المفهوم إلى العملية التي يتم من خلالها ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والبيئية، بما يتوافق مع مفاهيم التنمية المستدامة والإنتاج المستدام، سعياً إلى الحفاظ على هذه الموارد وحمايتها لأطول فترة ممكنة.
- **النزاع:** يعبر النزاع عن حالة تعارض في الأهداف والمصالح بين أطراف معينة، وهو الوضع الذي تنخرط فيه مجموعة من الأفراد -سياسية كانت أو دينية أو عرقية- في تعارض واعي مع مجموعة أو مجموعات أخرى، يسعى كل طرف من خلاله إلى تحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- **الأمن:** هو الحالة التي يكون فيها الإنسان في مأمن من خطر يهدده، وهو، قبل أن يكون حالة موضوعية، شعور يخالغ الإنسان بالتححرر من الخوف، أي الخوف من أي خطر محتمل.
- **الأجندة الأمنية:** تشمل محاور التخطيط الأمني، من خلال فهم الوضع القائم، وتحديد أولويات الاهتمام الأمني، وبرامج تنفيذ السياسات الأمنية، ذات المحتوى السياسي أو التنموي أو العسكري، التي تنتهجها الدولة لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، عبر تحييد التهديدات ومعالجتها.
- **الأمننة:** تعني إضفاء الطابع الأمني على قضية ليست، في أصلها، ذات طبيعة أمنية، وهي مفهوم يرتبط بأفعال الخطاب، ويتصل بعمليات تسييس القضايا.

- **القانون الدولي للمجاري المائية:** يمثل حصيلة جهود فقهاء القانون الدولي في البحث الجاد عن وضع أسس وقواعد جديدة، ومشاريع اتفاقيات ومعاهدات، تنظّم استعمال مياه الأنهار الدولية المشتركة، بما يحدّ من الاستعمالات الضارة والماسّة بحقوق الدول المتشاطئة، ويرسي القواعد الكفيلة بحفظ حقوق كل دولة، بما لا يتعارض مع مبدأ السيادة، ولا يمسّ بالحقوق المكتسبة والمصالح الحيوية وحقوق سائر الدول المتشاطئة الأخرى.
- **الحوض النهري:** عرّفته قواعد هلسنكي، في مادتها الثانية، بأنه منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر، يحدد النظام الهيدرولوجرافي مجال تغذيتها، بما يشمل المياه السطحية والجوفية التي تصب في مجمع مشترك.

11 تقسيم الدراسة:

في إطار العمل العلمي المنظم، والالتزام بالمنهجية البحثية اللازمة للإحاطة بالموضوع، قسّم الباحث دراسته إلى أربعة فصول، يتضمن كل فصل منها ثلاثة مباحث ومطالب تفصيلية.

تناول **الفصل الأول** مدخلاً مفاهيمياً ونظرياً، تحت عنوان "البيئة والموارد والأمن"، حيث عمد الباحث، في جانبه المفاهيمي، إلى الإحاطة بالمفاهيم المعتمدة في الدراسة والمفاهيم ذات الصلة، وفي جانبه النظري، إلى بحث الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين متغيرات الدراسة، بالتعمق في دور البيئة والندرة في تشكيل العنف، وفي دور سياسات الأمنة في صياغة التوجهات الأمنية، مع التركيز على المقاربتين الإنسانية والبيئية في فهم العلاقة بين التدهور البيئي والمخاطر التي تتهدد الإنسان.

وحمل **الفصل الثاني** عنوان "المياه العربية في الأجندة الدولية"، وتناول الباحث في مبحثه الأول التنظيم الدولي للموارد المائية، من خلال عنصرين: تطور الاهتمام الدولي بقضايا المياه، والتنظيم القانوني الدولي للمجاري المائية الدولية، فيما حُصّص المبحث الثاني لمشكلة المياه العربية، بتناول أسبابها ومظاهرها، واختتم الفصل بمبحث ثالث بعنوان "أجندة القوى العالمية تجاه المياه العربية"، تناول بالتفصيل دور السياسة المائية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المياه العربية، والفكر المائي للبنك الدولي ونظرته إلى المشكلة المائية العربية.

أما **الفصل الثالث**، فحمل عنوان "حوض النيل في الأجندة الدولية: السياسات المائية الدولية في حوض النيل وتهديد الأمن المائي المصري"، وهو فصل بالغ الأهمية في استعراض السياسات المائية

والأطماع الهيدروبوليتيكية، المباشرة وغير المباشرة، للفواعل الدولية المؤثرة في حوض النيل، والمعقدة لأزمته، إذ ركّز الباحث في مجلته الأول على الجغرافيا السياسية-المائية لحوض النيل، وفصل في المبحث الثاني السياسة المائية الإسرائيلية تجاه مياه الحوض، وخصص المبحث الثالث لدراسة السياسة المائية الإثيوبية وتأثيرها في مياه النيل وتهديدها للأمن المصري، كما تضمن الفصل تحليلاً للتنسيق الأمريكي-الإثيوبي-الإسرائيلي في مجال المياه بحوض النيل.

وجاء **الفصل الرابع** بعنوان "الدور المصري لتأمين المياه وتحقيق الأمن المائي"، وتناول فيه الباحث ثلاثة مباحث أساسية: تناول المبحث الأول "الوضع المائي المصري"، من حيث مصادره واحتياجاته، وتناول المبحث الثاني الأمن المائي المصري في حوض النيل، من خلال بحث مؤشراتته، ومصادر النزاع في الحوض، ودوافع التعاون للخروج من الأزمة، فيما انصبّ المبحث الثالث على دراسة آليات تأمين المياه وتحقيق الأمن المائي المصري، من خلال عنصرين أساسيين، هما الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتفعيل الدبلوماسية المصرية لتأمين المياه.

12 صعوبات الدراسة:

واجه الباحث عدداً من الصعوبات في إنجاز هذه الدراسة، يمكن إجمالها في عنصرين رئيسين: يتمثل أولهما في طبيعة الموضوع ذاته، بوصفه موضوعاً واسعاً تتداخل في معالجته اقترابات وتوجهات بحثية متعددة، ما استغرق من الباحث وقتاً طويلاً في تحديد معالم البحث وحصر متغيراته، ويتمثل ثانيهما في كثرة الدراسات الوصفية التي تناولت الموضوع، والتي تقتصر إلى التحليل العلمي المتماسك القادر على تفسير العلاقات والأسباب، مما جعل مهمة الباحث في تمحيص الدراسات العلمية المركزة عملاً شاقاً.

الفصل الأول: البيئة والموارد والأمن: مدخل مفاهيمي نظري

تمهيد:

لا يمكن الخوض في تحليل موقع المياه من الأجندة الأمنية المصرية، وفهم أبعاد أزماتها في حوض النيل، دون المرور أولاً بمرحلة تأسيسية تُعنى ببناء الأرضية المفاهيمية والنظرية التي يقوم عليها البحث برمته، ذلك أن أي محاولة لتفسير الظواهر السياسية والأمنية المعقدة تظل قاصرة ما لم تستند إلى جهاز مفاهيمي واضح المعالم، وإلى أطر نظرية قادرة على تفسير العلاقة الكامنة بين متغيرات الدراسة الرئيسة: البيئة، والموارد، والأمن. فالبيئة، بوصفها الحاضنة الطبيعية لمختلف الموارد، والموارد بوصفها موضوع التنافس والتنافس بين الفاعلين، والأمن بوصفه الغاية التي تسعى الدول والمجتمعات إلى تحقيقها، تشكل ثلاثية مترابطة يصعب فهم أحد أضلاعها بمعزل عن الآخرين. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا الفصل بوصفه مدخلاً مفاهيمياً ونظرياً، يهدف إلى تفكيك هذه العلاقة الثلاثية، وتحديد آليات انتقالها من مستوى الندرة الطبيعية إلى مستوى التهديد الأمني، مروراً بعمليات الأمنة التي تُخرج قضية المياه من دائرة الشأن التقني أو الاقتصادي إلى دائرة الأمن القومي بمفهومه الموسّع.

ولمعالجة هذا الإشكال، يتوزع الفصل على ثلاثة مباحث متكاملة. يُعنى المبحث الأول بتحديد ماهية البيئة والموارد، من خلال استعراض مختلف المقاربات المفاهيمية التي تناولت هذين المفهومين، تمهيداً لفهم الموارد المائية بوصفها أحد أهم عناصر البيئة الطبيعية وأكثرها حساسية من الناحية الاستراتيجية. أما المبحث الثاني، فيتناول العلاقة بين الأمن والنزاع، منطلقاً من تحليل مفهوم النزاع وآليات نشوئه، وصولاً إلى بنية الأمن ومسار تطوره النظري، بما يفسح المجال لفهم كيفية تحول قضية بعينها - كالمياه - من قضية عادية إلى قضية مؤمنة، عبر ما يُعرف بعملية "الأمننة". ويختتم الفصل بالمبحث الثالث، الذي يتعمق في العلاقة بين الأمن البيئي والأمن الإنساني، بوصفهما مقاربتين حديثتين وسّعتا من أجندة الدراسات الأمنية التقليدية، قبل أن يُقضي هذا المسار التحليلي إلى معالجة إشكالية ندرة المياه وعلاقتها بالعنف في العلاقات الدولية، بوصفها الحلقة الأخيرة التي تربط الإطار النظري بالتطبيقي.

وعليه، فإن هذا الفصل، وإن بدا في ظاهره نظرياً محضاً، إلا أنه يشكل الركيزة المنهجية التي سيُنَى عليها التحليل التطبيقي في الفصول اللاحقة، إذ لا يمكن فهم موقع المياه في الأجندة الأمنية العربية عموماً، والمصرية على وجه الخصوص، دون استيعاب الآليات النظرية التي تفسر كيف تتحول ندرة مورد طبيعي إلى مصدر توتر واحتمال نزاع، وكيف تتدخل السلطة السياسية في تسييس هذه الندرة وأمننتها، بما يجعلها قضية وجود بالنسبة للدولة والمجتمع على حد سواء.

المبحث الأول: ماهية البيئة والموارد

تُعَدّ البيئة بمكوناتها الطبيعية والبشرية الإطار الذي تتفاعل ضمنه المجتمعات، كما تمثل الموارد البيئية أساساً مهماً لاستمرار الحياة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى تزايد الضغوط البشرية، والنمو السكاني، والاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية إلى بروز تحديات بيئية متنامية، جعلت المحافظة على البيئة وحسن إدارة مواردها من القضايا التي تحظى باهتمام متزايد على المستويين الوطني والدولي.

وانطلاقاً من أهمية البيئة والموارد في حياة الإنسان وفي تحقيق التنمية المستدامة، يقتضي تناول هذه المسألة تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، من خلال الوقوف على مفهوم البيئة وبيان عناصرها ومكوناتها، ثم التعريف بالموارد وبيان أنواعها وأهميتها، بما يوفر أساساً مفاهيمياً لفهم القضايا البيئية المرتبطة بإدارتها واستدامتها.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

لا يمكن التعرض لمفهوم التهديدات البيئية دون معرفة مفهوم البيئة. لغوياً فإن مصطلح البيئة له العديد من الصعوبات في تعريفه، فقد وردت في اللغة العربية في معجم لسان العرب بأنها اسم مشتق من الفعل باء، وبوأ أي اتخذ منزلاً وأقام فيه، والبيئة أيضاً من المباءة أي المنزل، كما قد تعني الحالة¹. أما في معجم الوجيز في اللغة العربية فالبيئة هي من الفعل أباة أي أنزله فيه وأعده له.

كما أن مفهوم البيئة قد ورد في الاستخدامات الفرنسية بلفظ *Ecologie*، هي ذات الأصول اليونانية، وقدمت أعمال العالم الألماني أرنست هيجل بدمجه بين المصطلحين *ekos* ويعني المنزل و *logos* وتعني العلم ويقضي بها علم المنزل أو علم البيئة².

كما يتم استخدام البيئة في اللغات الأجنبية الفرنسية والانجليزية بمصطلح *Environment* مشيراً إلى المحيط الذي يشغله الإنسان وما يحيط به. وفي القرآن الكريم تشير البيئة إلى المكان الذي ينزله الإنسان ويعيش به كما جاء في القرآن الكريم "وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ"

1 معجم لسان العرب المحيط، لابن منظور.

2 إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 116.

تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَاذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَغْنَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" (سورة الأعراف الآية 74).

ومن خلال هذا نستشف أن البيئة ليست فقط الأشياء الطبيعية الجامدة المحيطة بالإنسان وإنما يضاف إليها الإنسان نفسه فهو جزء من البيئة. وهنا تحدث مجموعة من التفاعلات بين الإنسان والبيئة باستخدام عناصر البيئة، أو بين الإنسان مباشرة وعناصر البيئة هذه التفاعلات قد تختل مما يؤدي للفساد كما جاء في الآية الكريمة¹.

وعلى هذا فإن البيئة تحتوي بعددين أساسيين هما البعد الطبيعي Natural Dimention والذي يتضمن كافة مظاهر الوجود المادي، من ماء-ترة-فضاء والكائنات الحية، البعد الاجتماعي social Dimention وهو ينطوي على مجموعة النظم والعلاقات التي تبين طبيعة حياة المجموعات البشرية في مختلف النواحي والقيم السلوكية، وعلى هذا فإن النظام البيئي Ecosystem يتمثل في المساحة الطبيعية وما تشغله والعلاقات التفاعلية بين ومع هذه الطبيعة².

وقد قدمت العديد من التعاريف للبيئة من طرف الباحثين وكذلك من طرف المؤسسات الدولية فيعرفها خبير الأمم المتحدة المصري "محمد عبد الفتاح القصاص" بأنها مجموعة الظروف والأحوال السائدة في الحيز الذي يعيش ويعمره الإنسان وتؤثر عليه وعلى صحته وعلاقاته...³.

وتعرف الأمم المتحدة البيئة بأنها "رصيد الأموال المادية والاجتماعية المتاحة في وقت محدد ومعين وفي مكان معين لاشباع حاجات الإنسان ورغباته. وعلى هذا فإن البيئة تنقسم إلى أربعة أنواع:⁴

- 1- البيئة البيوفيزيائية: والمتمثلة بالكائنات الحية وغير الحية.
- 2- البيئة المشيدة: والتي أقامها الإنسان من منازل وقرى ومدن ومراكز.
- 3- البيئة الثقافية: تتضمن مختلف مخرجات الإبداع المعرفي للإنسان.

1 علي مجيد الحمادي، الصراع البيئي، الإنمائي بين التشاؤم والتفاؤل، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 05، أوت 2018، برلين، ص ص 253-254.

2 نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2000، ص 55.

3 نور عصام، الإنسان والبيئة في عالم متغير، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص 22.

4 علي مجيد الحمادي، نفس المرجع، ص 255.

4- البيئة الاقتصادية: والمعبر عنها من خلال قنوات النشاط الاقتصادي المرتبطة باستخدام عناصر البيئة وحماية البيئة واختيار البدائل.

ومن خلال هذا فإنه يمكن القول بأن البيئة مجموعة العناصر المكونة للطبيعة وتشكل وسط معيشي للإنسان يتفاعل معها، وإن سلوك الإنسان في التفاعل مع البيئة يحدد درجة التوازن، ولهذا سميت الأزمة البيئة بالحالة التي تفقد فيها العلاقات ما بين الإنسان والبيئة الطبيعية التوازن بسبب التصرفات السلبية وقد عبر عنه الإسلام في القرآن الكريم بالفساد، حين قال الله سبحانه في القرآن: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" (الروم آية 41).

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للموارد

ورد تعريف الموارد في قاموس أكسفورد بأنها "الشيء الذي يلجأ إليه الإنسان للحصول على المساعدة والدعم لإنجاز هدف، فهي الأصول المتاحة للإنسان ومصادر الثروة في بلد معين مثل: المياه والغابات والبترو... لكن الجغرافيون يعرفونها بأنها: الثروات الكامنة التي تكون مصدرا للثروة في حالة كان الفعل الإنساني هو من يحول هذا المصدر إلى مورد قابل للإنتاج والاستخدام¹.

ويعرف "بول ساملسون" الموارد الاقتصادية على أنها كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان ويكون مرتبط بقيمة، كما يعرفها "راندل" الموارد الطبيعية على أنها الأشياء المقيدة وذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها².

وعلى هذا فإن تعبير الموارد قد ينقاد إلى المفهوم الطبيعي أو إلى المفهوم الاقتصادي إلا أنه يوجد فرق بين المفهومين فالمورد الطبيعي هو كل ما جعله الخالق سبحانه في هذه الأرض أما الموارد الاقتصادية فالإلى جانب المعنى الأول يضاف التدخل الإنساني في الاستفادة منها وتشكيلها، وبهذا فالموارد هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1 صلاح الدين الشامي، فؤاد محمد الصقار، الموارد دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1986، ص 23.

2 بولرباخ غريب، سلوك المؤسسة الاقتصادية اتجاه الموارد القابلة للنظوب، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 2021 نوفمبر 2012، ص 111.

كان قد قدم الاقتصاديون التقليديون عناصر الإنتاج المختلفة إلى ثلاث فئات أساسية هي: الموارد البشرية، ورأس المال والموارد الطبيعية.

وتشمل الموارد الطبيعية كل ما تحتويه الكرة الأرضية من موارد على السطح أو في باطن الأرض وموارد المياه والأنهار والبحار وما تتضمنه من أحياء وكذلك الهواء ولكي يكون أي من الموارد مذكورة موردا اقتصاديا فإنه يجب أن يكون في دائرة الاستغلال الاقتصادي لإشباع الحاجات والطلبات المعنية ويحقق هذا الإشباع وجب توفر عنصري المعرفة والمهارة الفنية على المورد باستخراج الموارد وتجميعها أو استخدامها أما العنصر الثاني فهو الطلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها وإذا غاب أحد هذا الشرطين أصبح المورد ماديا له قيمة اقتصادية¹.

فالإنسان هو من يعطي قيمة للموارد المتاحة والتي تعمل على جعلها تحقق الرفاهية الفردية والاجتماعية، ولهذا فإن بعض الباحثين مثل "زمر مان" يرون أن الموارد الاقتصادية هي وضعية وسلوك غاية الإشباع فالموارد فكرة نسبية ترتبط بقيمتها للإنسان وتتغير هذه المنفعة عبر الزمن فالاتفاق العام أن الموارد معطيات طبيعية وقيمتها يخلقها الإنسان².

وبهذا فإن الموارد تقوم على أساس ثلاث عناصر هي:³

1-المحتوى البيئي: ما يتوفر في الطبيعة من موارد بكافة أنواعها.

2-المحتوى الاجتماعي: مرتبط بالثقافة الإنسانية والتقدم العلمي والتطور الحضاري.

3-المحتوى السياسي والاقتصادي: حاجة الإنسان لاستغلال المورد لسد طلب معين وبهذا يتأثر دور الدولة واهتمامها باستغلال الموارد الموجودة بها والإمكانات المتاحة لذلك.

- تصنيف الموارد الطبيعية:

تصنف الموارد الطبيعية من حيث عمرها إلى:⁴

1 مندور احمد ونعمة الله أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995، ص 96.

2 عبد المجيد يوسف آدم، استخدام وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1998، ص ص 17-18.

3 نفس المرجع، ص 19.

4 بولرباح غريب، سلوك المؤسسة الاقتصادية اتجاه الموارد القابلة للنضوب، مرجع سابق، ص 112.

- موارد متجددة وهي التي تتجدد من تلقاء نفسها لأن الله خلقها كذلك مثل التربة، المياه، الغطاء النباتي، الثروة الحيوانية. وهي موارد تتزايد في الطبيعة وزيادتها مستقلة عن مخزونها بشكل مستمر ما لم يتدخل الإنسان في انقراضها.

- **الموارد القابلة للنضوب (غير المتجددة):** مخزونها الطبيعي ثابت أو ان تكوينها الجيولوجي يحتاج زمن طويل جدا وتزول هذه الموارد تدريجيا بحسب ما هو موجود منها وكذلك درجة استخدامها.

من حيث مظهرها فهناك موارد ملموسة ذات الوجود المادي الملموس وأخرى غير ملموسة لكن لها أثر في الحياة والطبيعة مثل الشمس والضوء والهواء هذه الأخيرة لا يستغني الإنسان عنها لكنه لا يتدخل في استغلالها إلا لأغراض أخرى كإنتاج الطاقة.

أما من حيث أصل الموارد فهي موارد طبيعية كما أشرنا سابقا وموارد بشرية تتمثل في الإنسان الذي يعمل على الإنتاج وتلبية الحاجات.

وتتميز الموارد الاقتصادية بجملة خصائص منها:

1- المحدودية والندرة: فالحاجات المتزايدة للإنسان يقابلها محدودية في الموارد في نظر الإنسان أو صعوبة في الاستخدام الاقتصادي لها لتلبية الحاجات وهنا الندرة هي نسبية لأن الإنسان لا يستطيع التدخل في خلق الله، وعلى هذا فإن مفهومي الندرة والوفرة هما مفهومان نسبيين. وهذا ما حاول بعض المنظرين الحديث عنه في العلاقة بين الندرة والحاجات، فالندرة قد تكون ملازمة للمورد باستمرار (مورد متجددة) أو أنها تكون كصفة مرحلية مؤقتة (سوء الاستخدام).

2- تعدد الاستخدامات: وهذا معناه أن المورد الواحد يستخدم في عدة مجالات ويشبع أكثر من حاجة.

3- قابلية الإحلال: حيث يتم إحلال موارد مكان موارد أخرى أو معها، ويهدف التأثير على الإشباع والتأثير على الوفرة مثل مساهمة تحلية مياه البحر في تعويض المفقود من المياه السطحية العذبة المهدورة والمفقودة.

ويقصد بمفهوم استخدام الموارد الطريقة التي تتم بها استغلال الأرض والموارد في كل المجالات lande use بصفة شاملة سواء باستغلال الموارد للتصنيع أو الأرض للفلاحة أو الأرض للبناء عليها كما في المدن وهذا الاستخدام للموارد يختلف من منطقة إلى أخرى بحسب التقدم التكنولوجي ودرجة الحاجات

البشرية. أما مفهوم إدارة الموارد فيشير إلى العملية التي تتم من خلالها الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية والبيئية بما يتناسب مع المفاهيم المعبر عنها حديثاً بالتنمية المستدامة والإنتاج المستدام في محاولة للحصول وحماية الموارد لأطول فترة ممكنة.

لقد حظيت قضية وفرة الموارد أو ندرتها أو توافرها أو فناؤها باهتمام العلماء الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم الفكرية لكن تعتبر مدرسة المتشائمين التي يقودها توماس مالتوس والمalthusية الجديدة اول من عبر عن أن الموارد الطبيعية لا يتحكم في استخراجها الأفراد وفي إيجادها، ولذلك فإن هذه الموارد هي موارد محدودة تقابلها تزايد في السكان وفي الحاجات، ما يؤدي إلى مشكلة نفاذ الموارد بعد ذلك ينفاذ المجموعات البشرية إلى الصراع واستخدام القوة للحصول على المتوفر من الموارد.

فمالتوس في كتابه الأول عام 1789 يرى بأن السكان يزدادون بصفة متتالية هندسية أما الموارد الطبيعية فتزداد بمتتالية عددية. وعليه فهو يخبر عن خطورة تناقص الموارد (الأرض والماء) وتزايد السكان مما ينعكس على الإنتاج. ونفس الأمر ذهب إليه دافيد ريكاردو حيث يركز على تراجع الغلة بسبب تناقص الموارد وكذلك هاردن HARDIN فزيادة السكان تزيد وتغطي الموارد¹.

أما الاتجاه الثاني فقد ظهر مع القرن 19 مع أفكار آدم سميث وجون ستيوارت ميل، حيث رغم اتفاق ميل مع أفكار مالتوس وريكاردو حول محدودية الموارد إلا انه لا يرى فيها قانوناً قائماً، إذ يرى أن التقدم العلمي كفيل باكتشاف بدائل وتطوير الموارد، وتصبح المجتمعات أكثر تحكماً في الاستغلال حيث يمكن حدوث الإنتاج بصفة كبيرة رغم ازدياد السكان وهذا بسبب التطور العلمي في تحسين جودة الأرض والبذور واستخدام الموارد المائية والسطحية.

كما أن فكرة الاعتماد المتبادل بنقل السلع والتجارة من دولة إلى أخرى، جعل ليس من الحتمية أن تنتج كل دولة كافة احتياجاتها². كما ان اتجاه مدرسة المتفائلين يرى أن التطور التقني والعلمي هو الكفيل بانقاص الندرة والمحدودية، وقد شهدت هذه النظرية اهتماماً بالغاً ومسيطرًا حيث تؤيد هذه النظرية أن زيادة السكان ليس عبئاً بل هو مكسب للتطور المعرفي، بغية تطوير أساليب زيادة الإنتاج ومفهوم التخصص، مما يجعل من استخدام الموارد والأرض لإنتاج الغذاء تابعاً للتطور المعرفي والتقني، ولا يتأثر سلباً بزيادة

1 صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، المعهد العربي للتخطيط، العدد 05، الكويت 2002، ص 08.

2 مندور احمد ونعمة الله أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد والبيئة، مرجع سابق، ص 135.

السكان. ورغم أحقية هذه النظرية إلا أن زيادة السكان تعتبر السبب الأول في التلوث بزيادة التصنيع مما يعرض الموارد الطبيعية للفناء¹.

أما المدارس الحديثة فمنها مدرسة الإمكانية والاقتصاد السياسي، وفي هذا فإن "ديلابلاش Vidal dela Blach" يعترض على الأفكار المalthوسية، ويرى بأنه يجب أن نهتم بأفكار الإنسان، فهذه المدرسة لا تنكر تأثير البيئة في الإنسان وسلوكه لكن هذا التأثير ليس بعلاقة حتمية، فالإنسان حر في اختيار الموارد والبدائل. فبوسيرب Boserup يجد أن تزايد السكان وتناقص الموارد وزيادة الحاجة هي دافع رئيس للاختراع، هذه النظرية وجدت رواجها لكن الواقع أثبت عجز الدول النامية عن الاكتشاف بين قلة التقنية مما يعرض صغار المنتجين للإفلاس والموارد للتلف².

1 صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفادها، ص 11.

2 يسرى الجوهري، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1976، ص 315.

المبحث الثاني: الأمن والنزاع: من إدراك التهديد إلى أمنة الهواجس

شهد مفهوم الأمن تطوراً ملحوظاً، فلم يعد مقتصرًا على حماية الدولة من التهديدات العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل مختلف التهديدات التي قد تمس أمن الدولة واستقرارها ومصالحها الحيوية. وفي هذا السياق، يرتبط الأمن بمدى إدراك الفاعلين لطبيعة التهديدات ومصادرها، إذ لا تقتصر أهمية التهديد على وجوده الموضوعي، وإنما تمتد إلى كيفية إدراكه وتفسيره وتحديد مستوى خطورته.

ومن جهة أخرى، يمثل النزاع إحدى أبرز النتائج المحتملة لتضارب المصالح وتزايد التنافس حول الموارد والقضايا الحيوية، لاسيما عندما تتحول بعض القضايا إلى هواجس أمنية تهدد المصالح الأساسية للدول. ومن هنا برز مفهوم الأمنة باعتباره إطاراً تحليلياً يفسر الكيفية التي تنتقل بها قضية معينة من كونها مسألة عادية إلى قضية أمنية تستدعي اتخاذ تدابير استثنائية لمواجهتها.

وعليه، يتناول هذا المبحث العلاقة بين الأمن والنزاع، من خلال الانتقال من مرحلة إدراك التهديد وتحديد مصادره، إلى دراسة عملية أمنة الهواجس والقضايا، بما يسمح بفهم الكيفية التي تتحول بها بعض التحديات إلى قضايا أمنية مؤثرة في سلوك الدول وفي طبيعة العلاقات والنزاعات بينها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنزاع

النزاع هو تعبير عن حالة التعارض بين أطراف في الأهداف والمصالح، فحينئذ هو الوضع الذي تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء مجموعة سياسية، دينية أو عرقية تتخرب في تعارض واعي مع مجموعة أو مجموعات أخرى، كل طرف يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية أو الهويةتية هذه الأهداف تكون عادة متناقضة أو متبذوكة¹.

ويرى ريمون آرون أن النزاع ينتج عن سعي جماعة معينة أو فرد أو مجموعة أفراد أو وحدات سياسية للسيطرة على أهداف غير متجانسة أو على نفس الهدف².

فالنزاع هو ظاهرة ديناميكية فيها يسعى كل طرف إلى الحصول على مجموعة من الأهداف، وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يسعى إلى إضعاف المنافس له، وفي السياسة الدولية فإن هذا النزاع

1 جيمس دورتي، روبرت بلستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع،

الكويت، ديسمبر 1985، ص 140.

2 نفس المرجع، ص 94.

يكون عادة سعي الدول للحصول على موارد معينة أو مجموعة مصالح تتعارض بالأساس مع مصالح الدول الأخرى، سواء كانت هذه الموارد مادية أو غير مادية، لكنها لا تكفي الطرفين أو مجموعة الأطراف بأي حال في ذلك الزمن. كما أن الباحث Goser يرى بأن النزاع هو صراع عن منفعة معينة أو سلطة أو موارد نادرة أو الادعاء حيالها، كما قد يكون الهدف من الصراع ليس تحقيق المنفعة بل قد يكون دفع الأضرار وتحييد المنافسين¹. وفي هذا الصدد فإن "مارسيل ميرل" يصنف النزاعات بحسب طبيعة الهدف إلى ثلاث أصناف هي:

1- الحصول على الاستقلال: حروب تصفية الاستعمار.

2- الرغبة في السيطرة والتوسع في الحيز.

3- الرغبة في الحصول على السلطة.

وبهذا فإن النزاعات تكون متماثلة فيها أطراف الصراع تتشابه مع Symmetric conflict أما النزاعات غير متماثلة Asymmetric conflict فهي التي تكون أطرافها غير متشابهة كصراع الحكومة والمتمردين أو بين أغلبية وأقلية².

فالنزاع ظاهرة متناهية التعقيد وبالغة التشابك، هذه الطبيعة المعقدة تعود على تعدد أبعاد الظاهرة وتعدد مصادرها والتناوب في مستويات الظاهرة من حيث المدى والكثافة والعنف³.

تعرف دائرة المعارف الأمريكية الصراع بأنه عادة بعيد عن "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن عدم التوافق والتعارض في حاجتين أو أكثر، من رغبات الفرد أو حاجات، وفي البعد السياسي يشير الصراع إلى موقف تنافسي خاص يكون طرفاه أو أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة ويكون فيها كل واحد منهما أو منهم مضطر إلى تبني موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى حسب موراى⁴.

1 كمال حماد، النزاعات الدولية، ط1، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص 11.

2 محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 79.

3 إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، جامعة الكويت، 1982، ص 213.

4 منير محمود بدوي، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية لأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثالث، يوليو 1997، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، ص 36.

أما في الجانبي والبعد الاجتماعي فإن لويس كوزر ولوراند ترينان ان البعد الأنثروبولوجي له مكانة في النزاع، وعليه فالنزاع في البعد الاجتماعي يكون "تضالا حول قيم أو مطالب أو أوضاع معينة أو قوة أو حول موارد محدودة أو نادرة". وصف الهدف في الصراع ليس فقط الحصول على كسب القيم والمطالب والموارد وإنما كذلك تجبيد أو إلحاق الضرر أو إزالة المنافسين والتخلص منهم¹.

فالنزاع لغة هو نازع ينازع، والمنازعة معناها الخصومة، ويتفق العلماء والدارسين للنزاعات الدولية بأن النزاع هو الشق الأنشطة والبارز بصفة رئيسية في العلاقات الدولية وهو نقيض التعاون والاتفاق، ويورد بول ويهر Paul Wehr مجموعة خصائص ملازمة لفكرة النزاع².

- النزاع قطري غريزي في الإنسان.
- النزاع يتسبب فيه طبيعة المجتمعات.
- هو مظهر حتمي لتضارب مصالح الدول.
- ينشأ لعملية سوء الإدراك ونقص الاتصالات.
- هو عملية ضرورية في النظم الاجتماعية.
- يشترك في هذه الطبيعة كل المجتمعات البشرية.

وفي هذا يرى جوزيف هيميز Joseph Himes في كتابه "النزاع وإدارة النزاع" بأن الناس مخلوقات عدائية تتنازع في ما بينها، وهذا ما أثبتته التاريخ، وتتغير أشكال النزاع لكن يبقى أبرزها وإن اختلفت طبيعة فواعله هو النزاع الجلي أي الظاهر المعبر عن سلوك أفراد أو مجموعات اتجاه قضية مطالبهم. والنزاع الكامن الذي يعبر عن المكنون النفسي بدون سلوك اتجاه قضية معينة، ويورد هيمز أن هناك أنواع عدة من النزاعات منها: الخاصة، النزاع المدمن، الاضطرابات المؤامرات، النزاعات الداخلية، تقييد المجتمع بتقاليد معينة، الحرب الدولية³. ويعبر مفهوم النزاع الاجتماعي حسب ما نشره كوسر coser في عام 1968 "هو صراع على منفعة معينة أو على السلطة أو على مواد نادرة أو إدعاءات في حالة معينة

1 منير محمود بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

2 محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية، مرجع سابق، ص 128.

3 كمال حماد، النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص 119.

بحيث أن الأهداف للأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة المرجوة بل تتعداها إلى تحديد الأضرار أو التخلص من المنافس".

وبهذا فإن النزاع الاجتماعي يعبر عن حالة السعي لتحقيق منفعة بسبب ندرتها أو الإدعاء بندرتها بغية تحقيق مصلحة معينة والنزاع الاجتماعي هو أساس كل النزاعات إذ يعتبر أداة تحريك للمستويات الأخرى المحلية أو الدولية.

ولقد أبرز جوزيف ناي Joseph Ney أن النزاعات الدولية هي جزء أساسي لدراسة التعقيدات السياسية، فالنزاعات حسبها ظاهرة معقدة. وهذا بسبب مفهوم النزاع نفسه إذ تؤثر المرجعية الفكرية في أساس التحليل فالنزاع في مفهومه الأول هو التعارض بين طرف أو أطراف على مجموعة من الموارد أو المصالح المتضاربة تتخذ جملة سلوكيات اتجاه الخصم بغيت اقصاره والحصول على المصلحة.¹

لكن في أي حالة أو بهذا هناك من يرى بأن الإنسان أو الدولة لا تتخذ السلوكيات إلا في حالة وجود ضغط، وترى بأن قرار تحريك النزاع أو نشوب النزاع متعلق بدرجة النتائج التي اتخذها المنافس في العلاقات الدولية خاصة، وبين حالة اتخاذ سلوك حر أو سلوك مضغوط أو سلوك اصطناعي فإن بين كل هذا مناطق اتصالية. وعلى هذا فإن النزاع الدولي هو كل مركب من مجموعة ضغوط أو اهتمامات أو أفعال لرجال الدولة، يتضمن ردود أفعال متعددة وجماعية.²

فالنزاع الدولي له تصور ذاتي يتمثل في أنه إدراك خاطيء لموضوع معين وبهذا فالنزاع بهذه الحالة هو حالة مرضية ويقول في هذا بورتون J-Burton "نزاع يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح يمكن أن يتحول إلى نزاع له نتائج إيجابية عن طريق أساس وصفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.³

أما الجانب الموضوعي في النزاع هو الحالة التي تكون الأطراف فيها على وعي بتناقض ولكن كل طرف يريد أن يحدد الطرف الآخر ويمتلك القوة. وبهذا فإن النزاع بهذه الحالة هو لعبة صفرية بين

1 CHRIST Pher AMiller, **TERMS and concepts in peace and conflict studies**, edition Mary King P 07.

2 Jean Baptiste Duroselle **Les nature des conflits internationaux**, Revue français de science politique 14 année N 021964, PP 296-297.

3 أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات**، مرجع سابق، ص ص 37-38.

الأطراف إذ لا يوجد مجال التنازل في حين في التصور الذاتي النزاع ليس لعبة صفرية فإمكانية الاتفاق قائمة لتقاسم المصالح. وترتبط بالنزاع مجموعة مفاهيم منها:

- **التوتر Tensions**: يعود إلى مجموعة المواقف نتيجة الشك وهو حسب "مارسيل ميرل" مواقف صراعية لا تؤدي في مرحلتها إلى اللجوء إلى القوات المسلحة، فالتوتر هو حالة العداء والشك وتصورات بتباين المصالح¹. فالأزمة هي تلك الحالة التي يعرفها كارل سلايكي بأنها "الأزمة هي الحالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم، ويمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير فجائي وحاد في النتائج².

فمفهوم الأزمة يقترب من مفهوم النزاع لكن لا يرقى إلى مستوى تأثير النزاع كما ان الأخير قد يتم تحليله لفهم أبعاده لكن الأزمة صعبة التحليل لتحديد الاهداف والاتجاهات كما انها قد تتوقف بمواجهتها، فالأزمة تتميز بالمفاجئة، تعقد وتشابك العناصر، قلة المعلومات، قصر الوقت المتاح لمواجهتها.

- **الصراع**: يعبر مفهوم النزاع عن تضارب المصالح وعن حالة التخاصم بين الطرفين في حين أن الصراع هو مفهوم يشير إلى المواجهة الحادة ترمي إلى إزالة الآخر أو على الأقل تحديده ولهذا فإن النزاع يشير إلى الاختلافات والمعارضات والمنافسة أما الصراع فهو ذلك المواجهة العنيفة³ وعليه فإن النزاع هو تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أمنية، إعلامية لتصبح أمام صراع التحديد.

ويرى "إدوارد عازار Azzar-Eduard" أن الصراع هو مجموعة النزاعات الاجتماعية المرجأة تتميز بالشحن والثأر ويتميز الصراع بأنه طويل الأمد يشمل قطاعات واسعة فهو أشمل من النزاع وتمتد جذوره إلى الماضي ويتحكم فيه مفهوم الأنا والآخر وبهذا فإن النزاع والصراع يختلفان في الشدة والامتداد⁴.

- **الحرب**: الحرب هي ارتباط باستخدام العنف وتشير معظم التعاريف لها بأنها عملية الاستخدام المنتظم للقوة المسلحة وفي هذا فإن كلاوزوفيتش يعرفها بأنها "من أعمال العنف هدفها إرغام الخصم على تنفيذ

1 مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، مصر القاهرة، 1986، ص 499.

2 عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 123.

3 السيد حسين عدنان، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، لبنان، ص 18.

4 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 327.

إرادة معينة تخص الوجود الاجتماعي تعبر عن حالة تعارض المصلح تسوي بالقوة مما يجعلها مختلفة عن باقي النزاعات.¹ أما كوينسي رايت فيرى بأنها اتصال عنيف بين وحدات متميزة لكنها متشابهة.

وبهذا فإن الحرب هي حالة تغيب فيها القنوات الاتصالية القائمة إبان النزاع ولا يبقى سوى طريق واحد لحسم النزاع أي العنف، فالحرب هي موقف يتميز بالوضوح كما يسميها ريمون أدون "الأساليب العنيفة للتنافس بين الدول"². فالنزاعات تصبح مجموعة حروب بمجرد انقطاع الوسائل الاتصالية والبدء في استخدام العنف.

فعندما نكون أمام سياستين متناقضتين فنحن أمام نزاع أما إذا تم استخدام القوة في فرض السياسة فنحن أمام حرب، وإذا طال عمر الحرب وامتدت إلى الميادين المختلفة مشحونة بالإرث التاريخي لتعريف الأنا والعدو تصبح أمام صراع.

يتميز الصراع بمجموعة خصائص كما حددها ماك سنايدر (MACK SNYDER):³

- ينشأ النزاع من أهمية الموقع وندرة الموارد.
- في النزاع يتورط طرفين على أقل تقدير.
- حالة التصادم في التفاعلات (مقاومة-أعمال مضادة) في حالة حرب من خلال تشابك الأطراف.
- سلوك وتصرف الأطراف يهدف إلى تعطيل المصالح أو إلحاق الأضرار أو إبادة الطرف الآخر.
- يختص النزاع بكونه يعبر عن السعي إلى استهلاك السلطة أو ممارستها.
- كل نزاع له مجموعة نتائج سواء كان في إطاره الضيق نزاعات اجتماعية أو سواء في إطاره الأوسع حرب دولية.

أما المحاور الأساسية في فهم النزاع/الصراع فهي:⁴

- 1 فوللرج، إدارة الحرب، ترجمة أكرم الديسري، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1972، ص 93.
- 2 عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفر النشر، الجزائر، 1992، ص 97.
- 3 كمال حداد، النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص 12.
- 4 الأزهر ضيف، جميلة زيدان، نقد نظرية الصراع واستقطابها على الواقع العربي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 20، ديسمبر 2016، ص 190.

المحور الأول: الموقف النزاعي

فالنزاع يشير إلى موقف محدد يحتمل تناقض مصالح الطرفين أو الأطراف مع وعي الأطراف بهذا التناقض في المصالح يصحبه رغبة طرف أو كلا الأطراف اتخاذ إجراءات اتجاه هذا الموقف الموضوعي.

المحور الثاني: أطراف الموقف الصراع

وفيه الصراعات الفردية والتي تعبر عن التنافس في بدايتها موضوع واتجاه النزاع أو الصراع هنا يكون محدود. أما الصنف الثاني فهو صراع الجماعات ويتعدد بتعدد أطرافه وتتسع دائرته عن الصنف الأول في الموضوع وفي الاتجاه والحدة. أما الصنف الثالث فهو الصراع بين الدول ويتسم أطرافه بكونها دول وموضوعاته معقدة.

المحور الثالث: يهتم بالصراع الدولي

وعبر عن الحالة التي يتخذ فيها الموقف الصراع حالة متشددة بين الدول كأطراف ولها دائرة متسعة عن المحاور السابقة وقد كان لهذا المحور الاهتمام الكبير في الجهود العلمية لمعرفة أسباب الصراعات الدولية واتجاهاتها وسبل انهاءها.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن النزاع متعدد الأبعاد كما انه متعدد المصادر فقد تكون مصادره فردية أو جغرافية أو اقتصادية وتشكل ندرة الموارد وقلتها ورغبة الأطراف في السيطرة على مواقع جغرافية محددة أو الحصول على أكبر قدر من الموارد أحد الأسباب الرئيسية للنزاع والصراع كما تشكل المجموعات الاجتماعية الوجه الآخر للصراع المتعلق بالهوية والأثنية بحكمه مجموعة ميادين التنافس للحصول على الموارد والسلطة¹.

فالنزاع هو ظاهرة معقدة استراتيجية تعكس طموح الدول والمجموعات تتعلق بالمآزق الأمني القائم على أن الآخر هو منافس يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من القوة في ظل ندرة الموارد.

كما يمكن فهم النزاع بأنه حالة تفاعلي قائم على لا تعايش بين فاعلين على الأقل أحدهما يتعرض إلى الضرر والآخر إما ان يكون بسبب هذا الضرر بشكل متعمد أو انه يتجاهل وجود هذا الضرر لمنافسه.

1 HOW on Jeong Understanding conflict and conflict Analysis, London, 2008, PP 1617.

فالنزاعات هي أنساق ديناميكية بها العديد من الأطراف-الفواعل-مفتوحة للتدخل¹. يقوم النزاع على ثلاث عناصر أساسية مثل ما حدده جون غالتونج Jahn Galtung في مثلث النزاع، وهي زاوية التناقض، زاوية حال الإدراك، زاوية السلوك ولا يكون هناك نزاع كامل إلا إذا توافرت هذه المدركات الثلاث². ويشير التناقض إلى عدم التوافق في المواقف والإدراك هو مجموعة التصورات التي يرسمها الأطراف حول موضوع التناقض والسلوك هو الاتجاه الفعلي نحو الآخر بهدف الحصول على المورد أو تسوية النزاع.

المطلب الثاني: بنية الأمن والأمننة

وجد الأمن في اللغة العربية وهو يعني الأمن والأمان بمعنى آمنت فأن آمن أي محمي من الخوف كما ورد في لسان العرب لابن منظور بأنه نقيض للخوف فالأمن ينتمي معه الخوف فقد قال سبحانه وتعالى في سورة قريش: "...فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (سورة قريش). كما أن الأمن في الإسلام يعني حالة السلام وسلامة الأمة وعقيدها والسلام الدائم وقد جاء في التعريف العربي الإسلامي للأمن لنشأت هلاكي بقوله هو: "الحالة التي يكون فيها الإنسان محميا ضد أوبعيد عن خطر يتهدد وهو قبل أن يكون بتلك الحالة هو شعور يمتلك الإنسان بالتححرر من الخوف، أي الخوف من أي خطر قد يواجهه"³

في اللغة الأجنبية فإن الأمن ورد بلفظ Security كاسم في اللغة الانجليزية كما عرفه قاموس Lexicon Webster Dictionnary بأنه عملية التححرر من الخطر وعدم الشعور به والإحساس وبالأمان، فالأمن حالة شعورية تشير إلى الاطمئنان⁴.

فالأمن هو ان تكون آمنة سليما من الأذى وهذا غير متوفر في الحياة بالكامل، لكن الأمن كإحساس هو حاجة إنسانية غريزية.

1 سيمون مايسون وساندر ريتشارد، ترجمة محمد حمشي، الوكالة السورية للتنمية والتعاون، ص 01.

2 Abdelkrim Kibech, **general Theories of international conflit** constantine unpublished work, 2005 PP 14-15.

3 الياسري عبد العزيز علي، الثقافة الأمنية ودليل الحماية الشخصية، المركز الوطني للتخطيط مجلس الأمن العراقي، العراق، 2010، ص 19-21.

4 بكزادة محمد غالب، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، دار الفجر للنشر والتوزيع، د ب ن، ط2، 2000، ص 23.

وقد قدم العديد من الباحثين تعاريف للأمن تمثلت في ما أورده كل من بوزان والذي يرى بأن الأمن هو العمل على التحرر من التهديد هذا بالنسبة للأفراد لكن في حالة النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات من الحفاظ على كيانه والمستقبل وتماسكها الوظيفي فتقوي التغير التي تعتبرها معادية¹.

وإن هذا التعريف لبوزان يستقيه من تعريف "آرنولد ولفرز" قبله لسنة 1952 والذي يعتبر من أسس التعاريف ويقول فيه ولفرز الأمن في أي معنى موضوعي يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية وفي معنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم

لكن هذين التعريفين لا يحددان بدقة القيم المركزية الواجب حمايتها وما هو موضوع الأمن وهل دائما التهديدات موضوعية أم ذاتية مما جعل ميكائيل ديلون ينبه إلى جانب أساسي في مفهوم الأمن إذ يرى أن هذا الأمن هو مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة التحرر من الخطر بل كذلك وسيلة إرغامه لجعله محدودا فالأمن أوجده الخوف لذا وجب احتواؤه، وبهذا فحسبه فالأمن قد يجمع الدولة والمجتمع كما قد يجعلهما متعارضين فالأمن أساسه البقاء ولهذا الوجود والبقاء مجموعة شروط. وقد استخدم الأمن بمفاهيم متعددة في الثقافة والأدب العربيين ففي كتاب سلوك المالك في تدبير الممالك لشهاب الدين بن أحمد فالأمن كمصطلح لا يقتصر على الجانب العسكري للدولة بل يمتد ليشمل الخيارات السلمية لدفع الأضرار كالدبلوماسية والحيلة أما أبو الحسن الماوردي في كتابه أدب الدنيا والدين فيرى بأن الأمن هو أمن الحكم والمحكومين والأمن هو الراحة والطمأنينة، أما ابن خلدون فيعتبر أن الأمن يرادف القوة إذ يعتبر أن سر وجود الدولة واستمرارها هو وجود القوة العسكرية والمالية (الاقتصادية) ولا بد من مضاعفة الحذر وتعظيم القوة للحيلولة دون الهزيمة².

هي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية securus/sicrutas ومكونة من كلمتين هما (sine) و(cura) ويعنيان دون و curio وتعني الخوف. وبهذا فالمعنى هو التحرر من الخوف وانتفاء الخوف والقاموس الانجليزي the oxford English dictionary فيرى أن الأمن هو الوضعية التي تكون فيها آمنا بما يتضمن³:

1 عبد النور بين عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 13.

2 حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص ص 09-10.

3 كباي صليحة، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، 2012، العدد 38، ديسمبر 2012، ص 231.

- بعيدا عن أي خطر.

- الحرية من أي شكل من القلق والخوف.

- الشعور بالاستقرار.

كما توجد تعاريف أخرى:¹ لكل من والترلتمان "الأمة في حالة وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت رغبة في تفادي الحرب وتبقى قادرة على صون هذه القيم إذا تعرضت للتحدي عن طريق الانتصار في الحرب".

كما يعرفه بوث وويلر "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه وذلك يتحقق إذا ما تم النظر إلى الأمن بأنه عملية تحرر.

كما يعرف روبرت مكانمارا الأمن بأنه: "عبارة عن التنمية ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن وأن الدول التي لا تنموفي الواقع لا يمكن أن تظل آمنة".

ويعرفه جوزيف ناي ولورنس كروز بأنه "الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"².

من خلال التعاريف السابقة فإن القيم المركزية المهددة بالتحدي والتي تشكل الأفراد والمجتمعات والدول موضوع اللا أمن كما هو موضوع الأمن تختلف وتتعدد محاورها بين التوافق والتماسك الاجتماعي والتنمية والرفاهية الاقتصادية والتماسك السياسي للنظام والتهديد المسلح للدولة من قبل قوة عسكرية معادية. باعتبارنا عند البحث في مفهوم الأمن ملزمون بفهم ماذا نؤمن ومن نؤمن وكيف نؤمن؟ فإن هذا المفهوم قد شهد تحولات في عمر السياسة الدولية الحديثة منذ الحرب العالمية الأولى ويمكن التمييز بين أربع مراحل أساسية لتطور الأمن.³

- **المرحلة الأولى:** من الحرب العالمية الأولى إلى أواسط الخمسينات تميزت بالتركيز على الأمن الجماعي للدول كوحدات أساسية في هذا البناء الدولاتي.

1 جون بيس وشيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص 414.

2 الياسري عبد العزيز علي، الثقافة الأمنية ودليل الحماية الشخصية، مرجع سابق، ص 50.

3 كبابي صليحة، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مرجع سابق، ص 233.

- **المرحلة الثانية:** منذ منتصف الخمسينات بدأت في التبلور مفاهيم جديدة عن الدراسات الأمنية تشير إلى التلويح باستخدام القوة للدفاع عن مصلحة الدولة أو لاستتباب الأمن الدولي ومن هذه المفاهيم الأمن الدولي، ونظام الأمن.

- **المرحلة الثالثة:** مع سنوات الثمانينات حيث أثبتت النظريات الاقتصادية ونظريات الاعتماد المتبادل قدرتها على تغيير وكذا إنهاء الصراعات.

- **المرحلة الرابعة:** وتعد فترة ازدهار الدراسات الأمنية أي بعد الحرب الباردة حيث تم تقييم الأمن وتحليله إلى قطاعات مختلفة وتخصصت مدارس نظرية عديدة في دراسة كل الجوانب أو إحدى الجوانب لتحديد الهدف والمرجعية للأمن.

ويتميز الأمن بمجموعة خصائص أساسية في كل هذه المراحل فالأمن له:

أ- **خاصية النسبية:** فهو حقيقة نسبية لا يوجد لها إطلاق في الأمور الإنسانية باعتبار الأمن وليد البيئة والخوف فأمن دولة هو تهديد دولة أخرى والدولة الواحدة هي بإمكانها تحقيق كل مجالات الأمن¹.

ب- **خاصية الانعكاس:** فالأمن هو سلوك انعكاس لبروز التهديد والخطر للقيم الأساسية.

ج- **الديناميكية:** فهو متغير تبعاً للبيئة الزمانية والمكانية ويخضع للتطور فينحصر تارة ويتوسع تارة أخرى فهو مفهوم ليس بجامد وغنما يفرض الاهتمام الدائم به لصفة التغيير السريع والدائم له.

د- **التعقيد:** فهو عملية معقدة تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق الأمن لمواضيع أو مراجع معينة، كما يمتاز الأمن بالتركيب² فهو ينقسم إلى عدة مجالات فيهتم بالجانب الاجتماعي للأفراد ورفاهيتهم الاقتصادية كما يهتم بقوة الدولة العسكرية وفي أحيان كثيرة فإن الأمن لا يمكن فصل تداعياته وترتيباته نظراً لتعدد الأهداف المحددة والوسائل المستخدمة لتحقيقه.

في عملية تطور الأمن شهد طروحات متعددة في منظارات العلاقات الدولية أهمها:

1 أحمد الرشدي، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص 180.

2 سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 08، ص 11.

الأمن في الطرح التقليدي (الواقعي): إن الافتراض الرئيسي لهذا الطرح التقليدي للأمن هو البعد العسكري في العلاقات بين الدول القومية وهذا هو التصور الواقعي وينطلق من الطبيعة البشرية المتشائمة حيث يتحتم المواجهة من أجل البقاء حيث تسقط الواقعية الطبيعية البشرية حسبها على العلاقات الدولية وتقوم اختراعاتها على أن:¹

-الدول هي الوحدات الفاعلة في السياسة الدولية.

-النظام الدولي هو فوضوي الهيكله لهذا يجب على الدولة الاعتماد على العون الذاتي self help.

-العوامل غير الدولية لها دور محدود في السياسة العالمية بل هي تعمل في إطار ما تحدده لها الدول نفسها.

-تشتغل الجهات الوحدوية الفاعلة بالبقاء والقوة.

-يجب على الدولة لتحقيق مصالحها الحيوية التوسع في امتلاك الوسائل العسكرية القوية اللازمة لذلك.

فالواقعيون يعتبرون أن الأمن مشتق من القوة ويمثل متغير المصلحة الوطنية والقوة وميزان القوى أدوات تحليل الأمن في المنظار الواقعي، فالمصلحة الوطنية هي المحرك لسلوك الدول أو سبب لرفض سلوك دولة أخرى، كما يعرفها "مورغانثو" بأنها "الحاجات والمصالح الشرعية، الجوهرية متطابقة ومتكاملة، الثانوية، محددة وحيوية"²

وعليه فإن المصلحة الوطنية للدولة لا تخلو من رغبتها في امتلاك القوة وهذا عن طريق توسيع الموقع والأرض وامتلاك الموارد والتهديدات في التطور الواقعي تعرف على أنها أفعال أو إمكانات الفعل وتضع القوة والفعل العسكريين في طلب التهديد أو الخطر الواجب رده ففوة الدولة هي تهديد من جهة وأداة رد التهديد من جهة مما يبقى حالة التنافس على أوجها.

وفي هذا يرى سيكمان بأن الدولة لا يمكنها من أن تحافظ على وجودها إلا باللجوء إلى استعمال القوة التي يرى فيها بأنها القدرة القصوى على شن الحرب ويرى بأن الموقع الجغرافي للدولة هو المتحكم في

1 Steve Smith, the concept of security in globalizing world, 2006,

<https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/104324/97802039653064/conceptsecurityglobalizingworld/stevesmith>

2 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان، ص 28.

سياساتها. وهذا ما ينشأ لنا ما يسمى بالمعضلة الأمنية securitydilemme¹ التي يحددها "جون هارتز J-honhertz" بقوله هي "مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بالاعتماد على الذات ويصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً".

وتعتبر الواقعية أول من صاغ هذا التفسير للمعضلة الأمنية التي تطورت في ما بعد وأصبحت هناك معضلات أمنية بتعدد القطاعات الأمنية.²

فالأمن في الطرح الواقعي هو تصور فكري لسير السياسة الدولية التي يجب أن تقضي فيها الدولة الخلاف بصفة عاجلة لذلك يجب أن تبقى تسعى للحصول واكتساب أكبر قدر من القوة والإمكانات العسكرية للمواجهة ورغم اعتبارها بأن المهدد الأول هو التهديد العسكري (التقليدي) فإنها ترى بأن الجماعة هي أساس الواقع الاجتماعي ويمكن لهذه الجماعات أن تتنافس وينشأ بينها صراع بسبب الموارد³

فالطرح الواقعي للأمن يفترض أن طبيعة التهديد تأتي من خارج حدود المعني بالأمن أي الدولة فالتهديد دائماً خارجي تمثله الدول الأخرى أما جوهر التهديد فهو التهديد العسكرية والعدوان المسلح والذي يجب رده مباشرة لاستتباب الأمن.⁴

إن التصور الواقعي التقليدي للأمن يعزل القوى غير الدولة عن أي دور في السياسة الدولية وبدون أهمية، وترى أن التنظيم الدولي غير مجدي فالمؤسسات الدولية الرامية لحفظ السلم والتعاون لم تنجح في إيقاف النزاعات.⁵

هذا التصور الذي يتطرق في منح الدولة كل الصفة للشعور بالتهديد والتكفل بتحقيق الأمن قد واجه نقداً ونظرة أكثر اتساعية من طرف علماء من ينطلقون من نفس التصور علن يعطون دور أكبر للوحدات غير الدولية ويتمثل هذا الطرح في الواقعيون الجدد ويرى أصحاب هذا الطرح أن المعضلة الأمنية هي ناشئة من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي أكثر من أنها منشأة من الدوافع أو النوايا العدوانية، ويقر

1 جون بيليس، سيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص 418.

2 مارتن غريفش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008، ص 389.

3 محسن بن عجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، ص 26.

4 ثامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، وزارة الإعلام، العراق، ص 1985، ص 24.

5 steve smith, the concept of security in a globalizing world, OP.CIT, p 03.

كل من والتز وميرشامير في تحاليلهما البنيوية بأن التعاون بين الوحدات الدولية ممكن لكنه صعب التحقيق في حالة الفوضى بسبب فقدان الثقة من فك المعاهدات.

كما تعيب الواقعية الجديدة على التقليدية إهمالها وتغيبها لعوامل أساسية في الحياة الدولية مثل ازدياد عمليات الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي، وتداخله مع المجالات الأمنية والسياسية والقوة التي كانت في الطرح التقليدي هدف ووسيلة لتحقيق الأمن هي عند الواقعيين الجدد وسيلة أداء، وهنا يفرق "أرنولد ولغرز" بين القوة والتأثير فالقوة هي حمل الغير على الفعل بالتهديد بالمعاقبة والحرمان أما النفوذ والتأثير فيعتمدان على الإكراه والإغراء، كما يرى بدور الدبلوماسية في تسوية المنازعات الدولية¹.

وقد تزعم الواقعية العديد من الباحثين منهم روبرت تاكر، روبرت جبلن، جون مودلكسي، يجمعون أن الواقعية كانت اندفاعية وليس لها تحديد دقيق لمفاهيم أساسية كالقوة والصراع والمصلحة الوطنية.

توسيع مفهوم الأمن:

تعد مدرسة كوبنهاجن في توسع مفهوم الأمن حيث تجد اعمالها في اسهامات العديد من الباحثين منهم **باري بوزان وأول ويفر**، فبوزان يرن عدم اقتناعه بفكرة بقاء الدولة على تهديد الفواعل العسكرية ويرفضون فكرة الحتمية المادية للواقعية²، حيث أصبح من اللازم إدراج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية لفهم سير المجموعة الدولية وأداء فواعلها، وفي هذا قدم بوزان تقسيمات جديدة للقطاعات الأمنية والمتمثلة في³:

1- القطاع السياسي: ويتضمن القطاع الداخلي للدولة الوطنية والقطاع الدولي للنظام الفوضوي الذي لا توجد به سلطة عالمية وتصبح فيها الدولة مسؤولة عن تحقيق أمن الحدود، كما تحقق الأمن الداخلي.

2- القطاع العسكري: ويتمثل في القدرة التسلحية للدولة لخوض الدفاع أوالهجوم.

3- القطاع الاقتصادي: ومفاده قدرة الدولة على الحصول على الموارد وضمان الوصول إلى الأسواق والعمل على تحقيق اقتصاد قوى.

1 إبراهيم بولمكاحل، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، ص 35.

<http://www.paliticsarcom/index/permalink/3062html>

2 التطور الأمني في مدرسة كوبنهاجن:

<http://www.paliticsdzcom/threads/altguralmnilmrskubnxbnagn4151>

3 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 16.

4- **القطاع المجتمعي:** ويقصد به العمل على تواصل البناء المتماسك للمجتمع بالطريقة التي تسمح له بالبقاء عن طريق انتقاء التهديد لهذه القيم المجتمعية، مما يجعل الهوية الاجتماعية في خطر مثل عمليات الهجرة.

5- **القطاع البيئي:** ويشير هنا بوزان أن التهديدات للبيئة تأتي من الأفعال الإنسانية البيئية في استغلال الموارد وصناعات التحديات البيئية كالانحراف والتلوث.

ويرى بوزان أن هذه القطاعات ليست معزولة وقد عمل وزملاؤه في هذه المدرسة على إعادة مفهمة الأمن وتوسيعه.

فمنذ 1997 في كتاب بعنوان إطار جديد للأمن حاول فيه تحديد مرجعية الأمن وموضوع الأمن رافضين السيطرة الفكرية للدراسات الاستراتيجية، المركزة على الدول وتقسيمها إلى دول قوية ودول ضعيفة، ويرى باري بوزان بفوضوية النظام الدولي لكن الدول ليس لديها نفس الهواجس الأمنية وغير متماثلة بالخوف نظرا لوجود القدرة على الرد.

ويتمثل التطور النقدي في إعادة تحديد مرجعية الأمن عن طريق نقل التساؤلات لماذا نؤمن إلى من نؤمن؟¹.

كما تقوم التصورات النقدية على أن²:

- الرهانات العسكرية وإن كانت أساسية فإن الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى وأساسية في تحقيق الأمن نظرا لتوسع التهديدات لتشمل العوامل البيئية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية. والقوة الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير في رسم صورة التهديد والأمن.
- النظام الدولي ليس ماديا وإنما له بناء اجتماعي فوضوي.
- تهدف الدولة بتحقيق الأمن القطاعي إلى تحقيق البقاء.

1 Hélène viau, **Le théorie critique et le concept de sécurité en relations international note de Recherche GEPES**, Université du cauébec a Montréal Janvier 1999.

2 أيوب منصار، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من الأمن القومي إلى الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث العدد 03، مارس 2023، المغرب، ص 151.

أما في التحليل البنائي للأمن فإنه يقوم على مسألة الإدراك، وفي هذا فإن وندت يرى بأن المأزق الأمني ليس حتميا، فالتهديدات فقط في إدراك القادة وصناع القرار، فالأمن حسبه هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو موجود فعلا¹.

وترى البنائية أن العالم يفهم بمعنى اجتماعي لأنه بناء اجتماعي فالهويات لها دور كبير في تشكيل أفكار الدولة كما لها الدور الأساسي في هندسة النظام الدولي، وأن الأمن يفهم بشكل ذاتي لا موضوعي لارتباطه بالفكرة والإدراك، ولكنها تبقى على الدول كأدوات أساسية لتحليل السياسة الدولية لكن ترى في اختلاف تركيبها وأدائها عن القصور التقليدي الواقعي للأمن.

تجمع كل من النظرية النقدية والبنائية أن الدولة لا تكون دائما سببا في تحقيق الأمن وإنما قد ينعكس الأمر وتصبح أداة لعدم وجود الأمن، فقد تكون الدولة محققة للأمن في إطاره الدولي الخارجي، لكنها تقمع الإطار الداخلي وتهدهده، ولهذا يقترحون إعادة مفهمه للأمن تقوم على مقارنة الاعتماد على الأفراد كأداة لفهم وتحليل الأمن، ومضمون هذه الطروحات هو التحرر الإنساني Humain Emancipation على اعتبار أن الأمن يكون مضمونا أفضل عبر ضمان التحرر الإنساني من مصادر التهديد المختلفة على المستوى المحلي كما على المستوى الدول². ولهذا يرون في أن الخطاب قد يحرك سلوك إيجابي نحو تحقيق الأمن ويرون في حركية الإدراك أداة أساسية في تحليل اتجاه سير النزاعات وتحقيق الأمن، فالأمن يمكن أن يتحسن بعد أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية ولا يرى في ديمومة التنافس قاعدة لا يمكن الخروج عنها ويستمدون بذلك إلى التجربة السوفياتية فالخطاب واللغة لهما دور كبير في فهم الممارسات الدولية وإدراك العالم الاجتماعي والواقع³.

وعلى هذا فإن الحديث عن توسع مفهوم الأمن يقودنا إلى تحديد مجالات توسع الأمن والتي رأينا أنها القطاعات المختلفة السياسية-العسكرية-المجتمعية البيئة والاقتصادية. وفي هذا يركز باري بوزان لتحليله للأمن القومي على مفهوم التهديدات والانكشافات، ويرى بأن انكشافية القطاع هو تهديد له، لذا وجب السعي لاستدراكه، ولكنه من جانب موضوع الأمن لا يزال بوزان يعتمد موضوعا مرجعيا للأمن

1 محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، مرجع سابق، ص ص 29-30.

2 أيوب منصار، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 150.

3 بالة عمار، المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقرب البنائي إلى نظريات ما بعد الحراثة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،

العدد 09 جانفي 2018، ص ص 80-83.

يتمثل في الأفراد، الدول، النظام الدولي، ولهذا يعتبر بوزان رابطة بين التطورات التقليدية والتطورات الحديثة للأمن من خلال أعمال ويفر جول مفهوم الاجتماعي (مدرسة كوبنهاجن). وفيها يختلف مكانة دور الدولة في التحليل وفي هذا يرى ويفر أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب إجراءات الهجرة، نظرا لتغيير الظروف الدولية مما سينعكس على الهوية الاجتماعية والقيم الثقافية للأفراد وأنماط المعيشة، فالتهديدات حسب الموسعين للأمن أصبحت ركود اقتصادي وندرة الموارد وموجات الهجرة والاضطهاد¹.

مفهوم الأمانة والتسييس:

أدت عمليات إعادة مفهمة الأمن وتوسيعه ليشمل عدة قطاعات غير تقليدية، فقد أصبحت هناك تهديدات مختلفة عن التهديدات التقليدية، وهذا أدى إلى بروز مفهوم الأمانة حيث يعتبر بوزان ويفر سباقان في تحديد هذا المفهوم، وفي البداية فإن الاختلاف بين مفهوم الأمن ومفهوم الأمانة هو أن الأمن يشير إلى أمن الكائن محل التأمين، أما الأمانة فهي بناء لغوي يعمل على تحويل موضوع معين إلى ضرورة التأمين أي جعله في موضع تهديد². وينطلق مفهوم الأمانة ونزع الأمانة من فكرة أن الأمن هو الأساس للبقاء، والأمانة كعملية خطابية للتهديد هي عملية تصريح المعني بأن قضية معينة تشكل تهديد وجدي حيوي³، وهي كما يقول عنها بوزان الأمانة ليست مجرد تحركات أمنية بل تصبح من خلالها القضايا مؤمنة حينما يتقبلها الجمهور".

وقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن في تحليل الأمانة. فويفر يرى بأن المسألة الاجتماعية تصبح رهانا أمنيا محدد لسلوك الفاعل بالممارسة الاستدلالية الاستطردية للعاملين الاجتماعيين، حيث يتم تقديم الموضوع على أنه رهان يتعلق صراحة بالأمن مما سيجعله يحصل على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات غير المؤمنة، وبالتالي فإن وصف قضية معينة بأنها مشكلة أمنية سيشير لاستخدام الوسائل الاستثنائية حسب بوزان⁴.

1 عبد النور بن عنتر، البعد التسويقي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص ص 18-22.

2 Thierry Balzacq, *qu'est-ce que la sécurité Nationale?* Les revue internationale et stratégique N :52 Hiver 2003-2004.

3 عادل زقاغ، النقاش الرابع في مقاربات العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008-2009، ص 129.

4 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص ص 30-31.

فالأمينة تتضمن¹:

1- **الكيان المرجعي**: وهو الذي يرى نفسه مهدد الوجود ويسعى إلى البقاء.

2- **الفواعل الأمنية**: وهي تلك الفواعل المكلفة بالتأمين ضد التهديد.

3- **الفواعل الوظيفيون**: وهم الذين يؤثرون على القرارات باسم الأمن.

يؤكد ويفر أنه ليس لزاما أن تكون هناك مشكلة أمنية ولكن بالامكان صناعتها من خلال الادعاء بأنها مشكلة أمنية، وتمتلك الدولة السلطة العليا في الادعاء بذلك وفي تساؤله ما يجعل الشيء يعد حقا انه مشكلة أمنية فيرى أن القراءة والزواية هوما يعطي الحق في أمينة القضايا².

وتميل الدول إلى اتخاذ إجراءات أمنية صلبة (مواجهات عسكرية) لوقف عمليات التهديد مثل عسكرة قضايا المخدرات، كما تميل النخب الحاكمة إلى استخدام الرموز الخطابية في تبرير العمليات العسكرية مثل ما حدث في الو.م.أ حيث تم استعمال مصطلح الأمن القومي لتبرير حروب الفيتنام.

هناك أمينة مأسسة وهذه الأخيرة يختص بها صانع القرار حيث تقوله تأمين القضايا دون الحصول على موافقة الرأي العام أما الأمينة الخطابية فتتعلق بقدرة استخدام القيم وهي تعطي الشرعية لأداء النظام السياسي³. وهكذا فإن قضية ما تكون عادية لكن يخفى عليها العامل السياسي من طرف الفواعل الوظيفية بالادعاء من طرف صانع القرار لكسب الشرعية، تصبح سياسية مما يخول لصانع القرار اتخاذ المعالجة الأمنية المناسبة لهذا النوع وفي ما يلي شكل رقم (01) يصف لتطور القضية من قضية عادية إلى قضية مؤمنة⁴.

1 أمينة قلعي، مدرسة كوبنهاجن الأمينة ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2018، ص ص 209-210.

2 David Mutimer, **Beyond strategy :critical thinking and the new security studies** 2012: <http://citationall>

3 Aline leboeuf, Emma Broughton, «securitization of Health and environmental Issus process and effects centre IFRI, Bruxelles, 2008, PP 620-621.

4 عادل زعاع، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمينة وصناعة السياسة العامة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، سبتمبر 2011، ص 69.

قضايا غير مسبقة	قضية تم إضفاء الطابع السياسي عليها	قضية تم إضفاء الطابع الأمني لها
- القضية لم تطرح للنقاش العام. - لا تتعامل الحكومة مع - قضية غير مسبقة	- تتعامل الحكومة مع القضية ضمن آليات العمل السياسي. - تندرج هذه القضية ضمن السياسة العامة. - تستوجب تخصيص اعتمادات مالية واتخاذ قرارات بأخذ رأي المواطنين	- تندرج القضية ضمن الحيز الأمني. - حق النظام في حجب المعلومات. - القضية المؤمنة لا يمكن أن يعمل فيها الطبعة السياسية السالفة.

فالأمننة تقتضي التفاعل بين الخطاب واللغة والشعور لدى الجمهور في محاولة إضفاء الجانب الأكبر من الثقة لدى الجمهور وصانع القرار، بما يمكن من تنفيذ السياسة الأمنية اتجاه مصادر التهديد والتركيز على الشواهد التاريخية، وهذه العملية حسب ويفر تقتضي النظر إلى الأمن بأبعاد مختلفة، والتهديد حسب لا ينظر إليه بجانب موضوعي وإنما له تفسيره الاجتماعي والذاتي. فالأمننة تقوم على الخطاب التسييسي، وخاصيتها أنه يمكن إفقاد الصفة الأمنية عن القضية بنزع وتراجع الخطاب الأمني سواء بإبعاد من صانع القرار أو بتخلي الجمهور عن قضية معينة لصالح قضايا اجتماعية جديدة¹.

1 David Mutimer, OP.CIT.

المبحث الثالث: الأمن البيئي والأمن الإنساني

أدى التطور الذي شهده مفهوم الأمن إلى توسيع نطاق الاهتمام به، فلم يعد مقتصرًا على حماية الدولة من التهديدات العسكرية والسياسية، وإنما أصبح يشمل جملة من التهديدات غير التقليدية التي تمس حياة الإنسان واستقراره ورفاهه. وفي مقدمة هذه التهديدات تبرز المشكلات البيئية، بما تفرضه من تحديات متزايدة على الدول والمجتمعات، خاصة في ظل تدهور النظم البيئية، واستنزاف الموارد الطبيعية، والتغيرات المناخية، وتزايد الضغوط على الموارد الحيوية.

وفي هذا السياق، برز مفهوم الأمن البيئي بوصفه أحد الأبعاد الحديثة للأمن، انطلاقًا من ارتباط سلامة البيئة باستقرار المجتمعات وقدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. كما أسهم تطور مفهوم الأمن الإنساني في نقل مركز الاهتمام الأمني من الدولة وحدها إلى الإنسان، من خلال التركيز على حمايته من مختلف التهديدات التي تمس حياته وكرامته وأمنه وسبل عيشه. وعليه، يتناول هذا المبحث مفهوم الأمن البيئي والأمن الإنساني، من خلال بيان تطور كل منهما وأبعادهما الأساسية، ثم توضيح طبيعة العلاقة والتداخل بينهما، بما يبرز الدور الذي تؤديه حماية البيئة وحسن إدارة الموارد الطبيعية في تعزيز أمن الإنسان وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: الأمن الإنساني المفهوم والمكونات

يعد تصور الأمن الإنساني من أحدث المقاربات في مسار مفهمة الأمن، وكما استطلعنا في العنصر السابق فإن الأمن قد تم استخدامه في العلاقات الدولية بعدة تصورات بدءًا بالتصور التقليدي القائم على الطرح الواقعي القائل بأن الدولة هي الفاعل الأساسي في الأمن الدولي وبأن الدولة هي المرجعية للأمن. كما أن التهديدات هي تهديدات عسكرية، لكن مع أفكار الواقعيين الجدد وأفكار النظرية النقدية والبنائية وإسهامات مدرسة فرانكفورت وكوبنهاغن حول إعادة مفهمة الأمن فإن الأمن أصبح له عدة معاني وأصبح له مرجعيات أخرى عند الدولة الوطنية.

وأصبحت هناك اهتمامات بأصناف جديدة من الأمن. هذه الاهتمامات نتجت عن التغيرات التي حدثت في جانب التهديدات والتي أدت إلى إعادة تحديد لمرجعية الأمن وأهدافه وأساليبه وأدواته. وقد حدث هذا التغيير بعد نهاية الحرب الباردة بسبب مجموعة من الأحداث والتحويلات منها:¹

1 مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، مجلة العلم الاستراتيجي، العدد 3، ماي 2008، ص 08.

- التحول في الفواعل في العلاقات الدولية.

- التحول في مصادر التهديد والأخطار ولم تبقى الأخطار العسكرية.

- التحول الضروري في وسائل تحقيق الأمن لتحول نمط التهديد.

وعلى هذا فإن مواضيع مثل حقوق المواطنين والتنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر وتحقيق العدالة والتريسيخ السياسي والاستقرار وضمان الأمن للدولة والأفراد، قد أصبح في صلب اهتمامات الدولة في العهد الحديث، بعد أن كان التركيز على القوة العسكرية والتهديدات الصلبة. وانتقلت الممارسات من الدفاع والأمن العسكري إلى استراتيجيات الوقاية وإدارة ومعالجة التهديدات الأمنية الجديدة، فالنزاعات الجارية دوليا وعدم استقرار الأوضاع داخل الدول، جعلت من الأمن يأخذ منعرجا حاسما في إعادة الصياغة والاهتمام أصبح محوره التنمية البشرية أو الإنسان كأهداف لهذا الأمن¹.

وتتمثل تحولات ما بعد الحرب الباردة التي أدت لتنامي مفاهيم الأمن الإنساني في²:

1- التحول في طبيعة الصراعات ذاتها، فقد أصبح هناك انتشار واسع للصراعات بين الجماعات داخل الدولة الواحدة وليس فقط بين الدول.

2- تزايد الضحايا في الصراعات الداخلية وبين الدول النامية من المدنيين.

3- الاستخدام الكثيف والمتزايد للعنف ووسائل العنف في هذه الصراعات، مما أثر على حرية الإنسان وخياراته.

فالمميز لحروب ما بعد الحرب الباردة هو التغيير في الطبيعة والجغرافيا فقد تزايدت الحروب الأهلية والتي تغذيها النزاعات العرقية والتنافس على السلطة والموارد. فمن مجموع 54 عملية تدخل للأمم المتحدة لحفظ السلم منذ 1948 فإن 36 عملية منها قد تمت في الفترة من 1991-2001³. كما تسبب الحروب لجوء 35 مليون نسمة حتى سنة 2002، وهذا ما يخلق أزمات متجددة في بلدان اللجوء بالإضافة إلى الفقر.

1 LA Sécurité Humaine Approches et Défis RaPPort UNESO, PARIS 2009P03

2 انتصار سليم قريب، الأمن حاجة إنسانية أم شأن دولة، كلية الدراسات العليا، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008، ص 06.

3 Abdenmour Benanterl, 'ONU Après la guerre froide l'impératif de réforme, édition Gasbah, Alger, 2002, p 60

4- التغيير في شكل التهديدات فلم تعد التهديدات القائمة سابقا والتي تستلزم وقتا طويلا للانتشار كما أن التهديد التقليدي تستطيع قوة الدولة رده بل أصبحت التهديدات تتميز بالسرعة فأصبحت تهديدات عبر قادية وهذا لخاصية ترابط العالم.

5- التغيير في دور الدولة إلى جانب مجموعة أخرى من الفاعلين كما يقول دانيال بيل الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفاعلية مع المشكلات الصغرى¹، فقد أصبحت هناك مجموعات جديدة مثل عصابات المخدرات والجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية لكافة الاختصاصات.

6- تنامي دور الأخطار البيئة: فالعالم بعد الحرب الباردة آفاق على تدهور خطير في البيئة العالمية بسبب عمليات الاستخدام المكثف للأسلحة والتصنيع العربي وما رافقه من اللاعقلانية في استخدام الموارد وإجراء التجارب فمنذ سنة 2000 يرمي في البحر سنويا ما يفوق 20 مليون طن من النفط كما تأثرت المياه والأرض بفعل الإشعاعات النووية وتزايد رهيب في استخدام الطاقة بما يؤثر بصفتين أساسيتين تتناقص مواردها من الأرض وتزايد الإحتباس الحراري الذي يؤثر في طبقة الأوزون.²

هذا بالإضافة إلى انقسام العالم بعد نهاية الحرب الباردة إلى دول غنية تستحوذ على الثروات ودول فقيرة تواجه المشاكل مما أدى إلى بروز موجات الهجرة الجديدة نحو مراكز العنف حروب من شبح الفقر والمجاعة والأمراض.

رغم حداثة التعاريف الممنوحة للأمن الانساني ومحاولة الامام المفاهيمي به فإن بروز الأمن الإنساني كان واضحا بعد نهاية الحرب الباردة لكنه ليس وليد تلك المرحلة فقد سبق الاهتمام بهذا الصنف من الأمن من قبل فقد أورد الباحث "بلاتز BLATZ" عام 1966 في كتابه "الأمن الإنساني بعض التأملات **Some Reflections : Human Seaurity** " طرح فيه فكرته بأن أمن الدولة متعلق بتحقيق أمن الأفراد على اعتبار أن الأمن شعور ذاتي بانتهاء التهديد³.

1 جمال منصر، التحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، دفاثر السياسة والقانون العدد 012009، الجزائر، ص 146.

2 إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص ص 41-42.

3 خديجة عرفة أمين، الأمن الإنساني المفهوم التطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف للعلوم العربية الأمنية، ط1، الرياض، 2009، ص 21.

كما طرحت فكرة الأمن الإنساني خلال الحرب الباردة في إطار أعمال وتقارير اللجان المستقلة والندوات الدولية التي انعقدت في سنوات السبعينات والثمانينات، مثل نادي روما الذي أصدر تقارير بعنوان الإشكالية العالمية، ناقش خلالها مشكلة الدول الفقيرة ومشاكل الفقر لدى الشعوب والاعتراب لدى الشباب والمشاكل البيئية، وكذلك تقارير لجنة براند اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية، باقتراح من "روبرت مكنمارا" لسنة 1977، حيث قدمت اللجنة تقريرين أساسيين هما تقرير بعنوان الشمال -جنوب: برنامج للبقاء والتقرير الثاني سنة 1983: الأزمات المشتركة تعاون الشمال-جنوب للتعافي العالمي. أوردت فيها اللجنة أن البشرية لم تعد تواجه المشاكل التقليدية من سلم وحرب بل هناك تهديدات أكثر خطورة إلى جانب الأولى تتمثل في الجوع والفقر والأمراض واقتُرحت التركيز على تحقيق الأمن الغذائي والزراعي وتوفير الطاقة¹.

لكن تعتبر نهاية الحرب الباردة المنعرج الحاسم في الاهتمام العلمي والأكاديمي المباشر بالأمن الإنساني، وهذا بالتزامن مع اهتمامات الأمم المتحدة حيث أصبح الأمن الإنساني يخص بالاهتمام الدولي وباهتمام القانون الدولي الإنساني.

فنهاية الحرب الباردة قد ساعدت في تعميق النقاش حول مسألة توسع مفهوم الأمن، حيث توسعت الأجندة الأمنية ولم تعد مقتصرة على الأمن التقليدي العسكري بل أصبحت هناك الأجندة الأمنية السياسية -العسكرية البيئة والإنسانية².

فقد ركز بوزان على إعادة تقسيم الأمن إلى قطاعات عدة اتخذت في ما بعد الانطلاقة لإعادة تحديد الأجندة الأمنية الجديدة التي تخرج عن تعريف الخطر بالتهديد العسكري حصرا.

وقد عرف كوفي عنان الأمين السابق للأمم المتحدة مفهوم الأمن الإنساني بقوله: "يجب توسيع نطاق رأينا حول ما هو المقصود بالسلام والأمن، فالسلام لم يعد يعني غياب الحرب بل يفهم أمن الإنسان من خلال شروط تشمل التنمية الاقتصادية والعلاقة الاجتماعية وحماية البيئة والديموقراطية...."³. أما محبوب الحق وآمارنيا فقد ركزا في تعريفهما على أن يحفظ للفرد القيم التي يتمتع

1 خديجة عرفة أمين، المرجع السابق، ص ص 23-24.

2 évolution de sécurité voir : https://www.ieuqamca/IMG/pdf/VIAUFINAL_MEM1pdf

3 رضا دموم، قراءة في مفهوم الأمن الإنساني، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، 2008، ص 245.

بها من رفاهية وأعمالهم ومصالحهم وحمايتهم، من التهديدات بكافة أشكالها، وإن الأمن الإنساني يتحقق بتحقيق التنمية البشرية الشاملة لكل القطاعات.¹

ومن التعريفات المحددة الجوانب للأمن الإنساني نجد تعريف لـ **Keith Krause** "الأمن الإنساني يعني التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"².

أما الباحث الأكاديمي "دافيد بالدوين **David Baldwin**" فقد أعطى مجموعة من الأسئلة ليحدد من خلالها مفهوم الأمن الإنساني هي:³

-الأمن أمن من؟ Security for whom.

-الأمن من أجل أية قيم؟ Security for which values.

-أي قدر من الأمن؟ how much Security.

-أمن من أية تهديدات؟ from what threats.

-أمن بأية وسيلة؟ By what means.

ويجب عن هذا بقوله أن الأمن ليس فقط للدولة بل حتى الأفراد والمجموعات وأن الجميع يمتلك قيم مختلفة والخوف يبقى دائما لأن الأمن ليس مطلقا وأن التهديدات قد تكون دولة أو مجموعة عرقية أو أخطار بيئية تختلف الأسباب التي تستخدم للحصول على الأمن خاصة إذا كان التهديد غير عسكري.

كما أن الباحثين الأكاديميين "دونا وينسلو" و"توماس هايلند" فيعرفانه بقولهما: "تعريفنا للأمن الإنساني بعيد عن التعريف التقليدي المتمثل في التحرر من الحاجة أو التحرر من الخوف وبدلاً من ذلك نحن نناقش كيف يمكن وضع تعريف للأمن الإنساني في إطار ثقافي واجتماعي مختلف.... وكيف يمكن التعامل مع الأمن وعدم الأمن من خلال المؤسسات الاجتماعية ومن خلال الربط بين الاعتبارات المادية والاجتماعية لأمن الأفراد"⁴.

1 ذياب البداينة، التنمية البشرية والإرهاب في الوقت العربي، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 146

2 خديجة عرفة أمين، الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص 40.

3 David Baldwin, the concept of security Review of international studies N23, British international studies Association 1997, PP 13-16

4 خديجة عرفة أمين، الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص ص 42-43.

وهكذا نستنتج بوضوح أن "الأمن إنساني" ظاهرة غير قابلة للرد، فالأخطار البيئية والجفاف تفوق أمن الجميع، ولكنها ليس بشكل متساو، فالأمن إنساني قد ينتج عن مؤسسات السلطة كما قد تنتج عن المؤسسات والمجموعات الاجتماعية¹، وبهذا فالأمن الإنساني حسب التعاريف السابقة يشترك في:

- محورية الأفراد كمرجع للأمن.

- مصادر التهديد تتسم بالتنوع.

- يحتوي المفهوم جملة تعقيدات باختلاف القيم الواجب تأمينها والأخطار الأولى بالتحديد.

إن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يعد السباق في النشر الدولي الواسع لمفهوم الأمن الإنساني، وإدخاله إلى ساحة النقاشات الأكاديمية، وقد أورد التقرير أنه بعد خمس عقود من جريمتي نكازاكي وهيروشيما فنحن بحاجة إلى انتقال عميق آخر من التفكير من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني، ويرى التقرير بأن التهديدات أصبحت مختلفة وعديدة ضد أمن الأفراد ويوجزها في الفئات التالية: (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن الاجتماعي). وعلى هذا فإن التهديدات للأمن الإنساني قد أصبحت عسكرية مثل العنف والحروب الداخلية والخارجية وغير عسكرية مثل الفقر والأوبئة، في الوهلة الأولى توحي هذه المشاكل بأن هذا الأمن يخص الدول الفقيرة (دول الجنوب)، لكن الحقيقة أن كل أرجاء المعمورة لهم الحق في الصحة والتربة والتعليم والمياه الصالحة والعمل والعدل في التوزيع².

وفي التقرير الصادر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1999 بعنوان عولمة ذات وجه إنساني حدد سبع تحديات تهدد أمن الإنسان في زمن العولمة وتتمثل في:³

- عدم الاستقرار المالي فالأزمة المالية في جنوب شرق آسيا لعام 1997.

- غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل.

- غياب الأمن الصحي.

1 Caroline Thomas, **Global governance, development and human security : exploring the links** Third world quarterly, vol 22, N° 02, 2001, PP 159-175.

2 عبد النور عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، مرجع سابق، ص ص 27-28.

3 انتصار سليم قريب، **الأمن حاجة إنسانية أم شأن دولة**، مرجع سابق، ص ص 06-07.

- غياب الأمن الثقافي بتهديد الثقافات الوافدة للثقافات المحلية.
- غياب الأمن الشخصي بانتشار الجريمة.
- غياب الأمن البيئي بسبب التوسع في الإنتاج التكنولوجي الملوث.
- غياب الأمن المجتمعي والسياسي بسبب قمع السلطة وانتشار الحروب الأهلية.

أبعاد الأمن الإنساني:

من خلال ما اوردنا حول مفاهيم الأمن الإنساني لدى الباحثين ولدى الوكالات الأمنية والدولية فإن الأمن الإنساني يتضمن أبعادها:

1-البعد الشخصي: يتمثل في الحماية وحصول الأمن للذات البشرية، وهذا لا يكون ولا يتحقق إلا بانتقاء الخطر والتهديد من الهياكل الرسمية للدولة والبعد عن النزاعات المسلحة، التي يستخدم فيها العنف على نطاق واسع كشف الجماعات الاثنية وكذا التحرر من العنف في الوسط المدرسي ووسط العمل¹.

2-البعد الاقتصادي: فالتنمية تصبح محددًا أساسيًا لتعريف الأمن بهذه الصيغة وهي ضرورية لتحقيق الأخير فروبرت مكنمارا يرى بأن الأمن والتنمية وجهات عمله واحدة. ويقول بأن "الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشملها، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن². فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا

فالأمن الاقتصادي يهتم بتحقيق المستوى المعيشي اللائق للأفراد، بما يضمن لهم أداء حياتهم في كرامة، وفي هذا وجب على الدول مجتمعة تفادي الأزمات المالية التي أصبحت تحدث بسرعة بسبب إفرازات العولمة الاقتصادية ونتائج الرأسمالية المتوحشة، والتي يدفع فيها المعوزون النتيجة لعدم مقدرتهم على مجابهة التغيرات في الاقتصاد العالمي ويتسبب لهم في تدني الأجور وصرف المدخرات المالية.

1 محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، مرجع سابق، ص 74.

2 روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية العلمية للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص 125.

وقد عبر عن هذا رئيس البنك العالمي **جيمس وولفنسن** بقوله "إذا أردنا منع النزاع العنيف فإننا نحتاج مقارنة شاملة للتنمية منصفة ولا تقصي أحدا. فالتنمية والأمن متصلان ومترابطان بشكل وثيق وتتصل أجندة التنمية والأمن في عالمنا الحالي ببعضها أكثر من أي وقت مضى¹.

3-البعد الصحي: بسبب حالات نقص الغذاء والتلوث فإن العديد من الأفراد يعانون من نقص الرعاية الصحية، ويهدف الأمن الصحي حسب تقرير بنامج التنمية البشرية إلى حماية الأفراد من جميع الأخطار التي تترصدهم، باعتبارها ضرورة لينعموا بالحياة، ولعلى مرض السيدا والكوليرا يشكلان أكبر التحديات الصحية التي تواجه البشرية خاصة أنها تقترن بالضعف في التنمية الاقتصادية.

4-البعد الغذائي: ويقوم على التحرر من الجوع، وقد أثار في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، ويعني حصول جميع الناس على المواد الغذائية الأساسية. وبالتالي ليس فقط التركيز على كفاية المواد الغذائية ولكن إمكانية وحق الحصول عليها لكل البشر، وفي كل الأوقات. فالملايين من الناس لا تزال لا تستطيع الحصول على الغذاء الكافي خاصة في إفريقيا وجنوب آسيا، وذلك نظرا للعديد من الأسباب منها سيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على الإنتاج، عزز الدول الوطنية بسبب الديون عن توفير الغذاء وكذلك دور عمليات الحروب الأهلية في سياسات التجويع والتهجير².

5-البعد البيئي: غياب الأمن البيئي يعد أحد المهددات الأمن البشر نظرا لارتباطه بمجالات أخرى للأمن فالضغط على الموارد وسوء استخدامها، أصبح يهدد أمن البشر في الدول الغنية كما في الدول الفقيرة، وقد أثار تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني في أن عولمة التدهور البيئي لها كلفة واسعة على أمن الإنسان"³. ولقد اعترف إعلان روما تقريره الصادر عام 1996 بالطابع المتعدد الجوانب للأمن الغذائي ووضعه ضمن إطار واسع يتضمن النظام على النقر والاستخدام المستدام للموارد والعمل على الانقاص من مسببات التلوث. ولهذا فقضايا مثل التغير المناخي وتأثر التربة وتلوث مصادر المياه إضافة إلى النقص في إدارتها وسوء استخدامها، تعد تهديدات حقيقية للأفراد واستقرارهم. ولهذا فإن الأمن البيئي هو حلقة مهمة في فهم الأمن الإنساني.

1 كارولين توماس، الحوكمة العالمية والتنمية والأمن الإنساني، مرجع سابق، ص 02.

2 Raport Humain déveloPPement, United Nations DéveloPPement program 1994, New York, oxford university, p 27.

3 خديجة عرفة أمين، الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص 54.

خصائص الأمن الإنساني:

أورد برنامج التنمية البشرية لعام 1994 جملة خصائص يتميز بها الأمن الإنساني هي:¹

- 1- الأمن الإنساني أمن كوني عالمي يخص كل البشر وسكان الأرض دون استثناء.
 - 2- الأمن الإنساني محوره الإنسان فهو يعمل على كشف التهديدات المباشرة وغير المباشرة التي تمس الأفراد مباشرة أي يتخذ من الأفراد مرجعية له ويعمل على تحسين نوعية الحياة.
 - 3- تكامل مكونات الأمن الإنساني وعدم إمكانية فصلها، فهل كل جزء يتوقف على الآخر كما أن الاهتمام بالتهديدات ليس محصوراً في منطقة معينة.
 - 4- أسلوب الوقاية المبكر هو الأسلوب الأنجع والأسهل والأقل تكلفة.
- وعلى كل هذا فإن الأمن الإنساني يستدعي إعادة النظر في الاعتبارات الأمنية من خلال التركيز على بقاء الأفراد بها البقاء المادي للدول، وينطلق من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد، هو الشرط الأساسي لبقاء المجتمعات ودون تحقيقه لن يتحقق الأمن. فهو يعني التحرر من المعاناة الإنسانية في جميع النواحي سواء الشخصية الاقتصادية البيئية-السياسية-الصحية أو الاجتماعية والغذائية²

1 Raport Humain déveloPPement 1994, OP.CIT, PP 22-23

2 محمود شاكر سعيد، خالد عبد العزيز، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 11.

المطلب الثاني : الأمن البيئي (الإيكولوجيا السياسية)

النظرة التقليدية للأمن المركزة على التهديد الطلب (العسكري-الدولاتي) فقدت قدرتها على تحليل الواقع الدولي الجديد، إذ يعمل هذا الأخير تحولات في الأجندة الأمنية من ناحية تغيير مرجع وموضوع الأمن، إلى تغيير الفواعل المهددة للأمن والمسؤولة عن تحقيق الأمن من جهة أخرى. إذ أن النظرة الواقعية قد تراجعت لصالح النظرة الجديدة القائمة على إعادة مفهمة الأمن، ويعد الأمن البيئي أحد هذه الجهود العلمية لإعادة مفهمة الأمن " Redefining Security " إذ ومع تزايد التحديات البيئية التي فرضت واقعا جديدا على الدول والمجتمع الدولي أدى هذا بالباحثين إلى الاهتمام بالأمن البيئي كحقل جديد للبحث العلمي¹.

وتزامن الحديث عن مفهوم الأمن البيئي مع الحديث عن مفهوم الأمن الإنساني. وبدأ الاهتمام بالوضع البيئي العالمي منذ سنوات السبعينات إذ عقدت العديد من المؤتمرات الدولية والعالمية لمناقشة الوضع البيئي وآثاره، منها مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 ومؤتمر ريودي جانيرو، وإنشاء برنامج للأمم المتحدة خاص بالبيئة. ونظرا لنتائج حرب الخليج الأولى والثانية في تدمير البيئة فقد توسع الاهتمام العالمي بقضية الاعتداء على البيئة، وتزايد معه الاهتمام الدولي بحماية البيئة ووضع التشريعات القانونية لضمان ذلك، كما امتد الاهتمام إلى المجتمع الدولي بصورة واسعة تعبر عن حجم الخطر الذي يترصد البشرية من خلال الأضرار بالبيئة².

إذاً أصبح لحماية البيئة مكانة خاصة في القانون الدولي كما أنها أصبحت من ضمن أجندة عمل المنظمات الاقليمية والدولية، فبالإضافة إلى ما اوردنا من نتائج مؤتمر ستوكهولم وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللذان يركزان على ترقية التعاون الدولي في مجال البيئة وجعل البرامج والتدابير الوطنية والدولية في الدول النامية تحت المراجعة المستمرة والتركيز على الربط بين الأهداف التنموية والبيئة، فقد اهتمت كل من منظمة العمل الدولي بحماية العمال من تلوث الهواء ومنظمة اليونسكو ببرنامج التربية البيئة MAB الخاص بالإنسان والمحيط الحيوي، ومنظمة الصحة العالمية القائمة على برامج التربية الصحية

1 Rita Floyd security and environment, **Securitisation Theory and us Environmental Security Policy**, cambridge univerity press, 2010, p 70.

2 كمال محمد صديق أمين، فهيمة كريم رزيح، قضايا الأمن البيئي تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مجلة الآداب، العدد 118، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2016، العراق، ص 257.

العاملين والمهندسين في شؤون البيئة على مختلف المستويات الصحية بالدول الأعضاء. وكذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يتيح معهد التنمية الاقتصادية الدولي مواد تعليمية حول البيئة، وقد نجح في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن سياساته العامة التنموية¹.

فالبيئة والتنمية يجب أن يكون متلازمين في التخطيط لخدمة الإنسان. فقد نص إعلان ريودي جانيرو لعام 1991 في المبدأ 3 والمبدأ 4 ان التنمية تتحقق على نحو متساو للحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل. ولا يمكن التفكير في التنمية بمعزل، كما ان وثيقة إعلان ريو تقول أن البشر يقعون في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية، كما يجب أن تسعى السلطات لاستيعاب التكاليف البيئية وهذا ما مهد في ما بعد لمفهوم التنمية المستدامة بمفهومه العصري².

الأمن البيئي كمصطلح جديد نوعاً ما، تدور في محتواه الكثير من النقاشات ويتضمن متغيرات مختلفة كالبيئة والأمن والعنف والحروب المسببة للدمار البيئي، كما ان نتائجه متغيرة ومتقلبة فهناك مخاوف من أن تؤدي حروب البيئة داخل الدولة إلى حروب بين الدول. وعلى هذا فإن الأمن البيئي يشكل بعداً جديداً هاماً في العلاقات الدولية، لأنه يؤثر في علاقات الصراع والتعاون ويخضع لعمليات التعبئة والأمننة والتسييس³.

وفي المنظور الإسلامي يعبر الأمن البيئي عن كافة العناصر المحيطة بالإنسان. والتي خلقها الله بترتيب دقيق حيث أن اختلال هذه العناصر يلحق بالإنسان العديد من المخاطر والمشكلات الصحية والاقتصادية⁴. والأمن البيئي في الإسلام هو واجب ديني قبل أن يكون التزاماً تشريعياً، وعلى هذا فإن حماية البيئة والاهتمام البيئي هو امانة في عنق الإنسان كما قال تعالى: **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ** "سورة البقرة الآية 84، وجعل الإسلام من المعاصي الكبيرة إفساد البيئة والأرض فقد قال الله تعالى: **وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا** "سورة

1 محمد الصالحة، دور التنظيم في حماية البيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 124 أبريل 1996، مركز الأهرام، مصر، ص ص 225-227.

2 حيدر عبد الرزاق كمنونة، العلاقة بين البيئة والأمن والتنمية، المعهد العالي للتخطيط الحضري الاقليمي، جامعة بغداد، ص 06.
3 قسوم سليم، المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 3940 خريف 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 95.

4 عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئي، ط3، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص ص 06-07.

الأعراف الآية 56. كما قال تعالى أيضاً: " وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ " سورة البقرة الآية 205.

لقد أثار البعد البيئي للأمن اشكالات عدة دفعت بالباحثين إلى تعميق بحوثهم حول آثار البيئة في الأمن والأبعاد الاستراتيجية للمشكلة البيئية. وهذا من خلال آراء اتجاهات هي:¹

1-الاتجاه الأول: ينظر إلى المشكلة البيئية كنتاج حرب خصوصاً الحرب النووية، فآثار الحرب تمتد لتشمل دول ومناطق ليست طرف في الحرب، كما تؤدي الحروب لإتلاف الغابات وانبعاث الغازات.

2-الاتجاه الثاني: يرى أن الحروب يمكن أن تنشأ نتيجة مشكلة بيئة بسبب نقص الموارد وتغير المناخ مثل نشوب حرب بين دوليتين تتخاصمان على مجرى نهري واحد.

3-اتجاه ثالث: ينظر إلى المشكلة البيئية كمؤتمر مباشر في أمن الأفراد دون وجود حرب، وبهذا تتسبب المشكلة البيئية في الأمراض ووفيات الأطفال وتراجع متوسط العمر.

4-الاتجاه الرابع: وهو جانب كوني ينظر إلى ما يمكن أن تتعرض له البشرية من أخطار قادمة من الفضاء الخارجي، بسبب النشاط الإنساني المتزايد وخطورة سقوط النيازك على الأرض، وهذا الاتجاه لم يلاقي اهتماماً كثيراً إلا من بعض الوكالات العلمية للبحوث الفضائية في أمريكا وأوروبا.

أكاديمياً الأمن البيئي قد وجد له عدة تعاريف بحثية منها إسهامات " إليزابيث شالسكي ELIZABETH.L-CHALECKI " التي ترى بأن الأمن البيئي هو قدرة أمة أو مجتمع على مقامة ندرة الثروات البيئية والمخاطر البيئية والتغيرات المضادة أو التوترات أو الصراعات ذات العلاقة بالبيئة². فالأمن البيئي باعتباره نتيجة جهود الباحثين لتوسع أجندة الأمن، فإن منظري مدرسة بحوث السلام يرون في الأمن البيئي أحد أهم القطاعات الأمنية وأخطرها. حيث يعتقد ماك ليفي (MAEC A.Levy) بأن التدهور البيئي يبقى أحد الأسباب الأساسية في النزاعات الإقليمية³.

1 عدة مؤلفون، تحرير مصطفى علوي، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، القاهرة، 1315 يناير 2001، المجلد الثاني 2012، القاهرة، ص ص 1175-1176.

2 Elizabeth , L Chalecki, **Environmental security : A case study of climate**, Pacific institute for studies in development Environment and security, p 02.

https://pacinstorg/wpcontent/uploads/2002/08/env_security_and_climate_change.pdf

3 Said Haddadi, « the western Mediterranean as a security complex : liaison between the European union and the Middle East » JMWP N: 24 Novenber 1999, voir www.zeipittedu/402/1/Jmwp24htm

كما يرى نيليز بيتر غليدتش peter Gleditsch Nils بأن الأمن البيئي هو التحرر من الدمار البيئي وندرة الموارد¹. فالحديث عن التهديدات البيئية يحتوي على اهتزاز مؤشر الثقة إلى حد غياب الحقيقة، والمعرفة عن هذه الأخطار وما تسببه للأجيال الحالية، كما للأجيال المقبلة تظهر فيه حالة الريبة والشك من تحقق الأمن والأمان البيئي، ويسود منطقة اللاتيقين والمستقبل المجهول كما عبر بوزاي بأن الأمن البيئي أصعب القطاعات الأمنية تعريفاً، وهذا اللاتيقين وحالة الريبة هي تهديد في ذاته وحالة مضادة لمفهوم الأمن الإنساني باعتبار الأمن يبعث على الراحة والسكينة².

لقد شكل الاهتمام الأمريكي بالأمن البيئي أحد أبرز المتغيرات التي ساعدت في الاهتمام بهذا البعد ومحاولة الإلمام بأبعاده فمنذ 1994 مع مجيء إدارة كلنتون، تم الاهتمام بالبعد البيئي حيث تم التعبير عن ارتباط البعد البيئي باندلاع العنف عند صانعي القرار الرفيعين بالإدارة الأمريكية وهذا الاهتمام كان قد عبر عنه الكاتب الصحفي المشهور روبرت كابلان في فبراير 1994 في الأطلس الشهر، بمقال عبر فيه عن أن البيئة أصبحت قوة معادية حيث يقول: إنه حان الوقت لفهم أن البيئة تضع الأمن القومي فالبيئة في القرن الحادي والعشرين ستصبح لها التأثير الاستراتيجي والسياسي نظراً لزيادة عدد السكان وانتشار الأمراض وندرة المياه وتلوث الهواء، وستكون هذه أبرز التحديات الواجب التوحد إزاءها بعد الحرب الباردة³.

لقد شكل هذا المقال لكابلان وتبني إدارة كلنتون لهذا البعد، أحد المنطلقات للبحث في الندرة البيئية حيث تم دعوة أحد أبرز العلماء في هذا المجال وهو الكندي طوماس هومر ديكسون Thomas Homer-Dixan الذي كان قبل ذلك قد نشر عدة أبحاث سنة 1991 و1993 تبحث في بحوثه المعنونة بالتغيرات البيئية سبب في اندلاع العنف⁴.

ويتصف البحث في التحديات البيئية وأثارها في الأمن البيئي وتباعاً في الأمن الإنساني بالصعوبة جداً، وذلك نظراً لمجموعة من الصفات منها تعدد التحديات البيئية وتعددتها إضافة إلى ارتباطها ببعضها

1 Eric van de Giessen, **Horn of Africa : Environmental security Assessment**, institute for Environmental security, 2011, p 21.

2 نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4 العدد 10، سنة 2008، جامعة تكريت، العراق، ص 24.

3 RITA FLOYD, **security and the Enviroment**, OP.CIT, PP 74-75

4 IBID, p 76.

فتلوث المجمعات المائية يلوث الغذاء كما يؤثر في الصحة، إضافة إلى الطبيعة عبر الوطنية للتهديدات البيئية وعدم انحسارها في إقليم معين، كما أن التطور الخاص بها بطيء جدا عكس التهديدات العسكرية التقليدية¹. كما أن مفهوم التدحرج يحكمها حيث يميل الأفراد والدول إلى درجة الخطر من المحيط المسكون فقط دون الرغبة في تحييده كلية. فالأمن البيئي أصبح همزة وصل بين التنمية الاقتصادية والأمن الصحي فهو احد أبرز حلقات الأمن الإنساني.

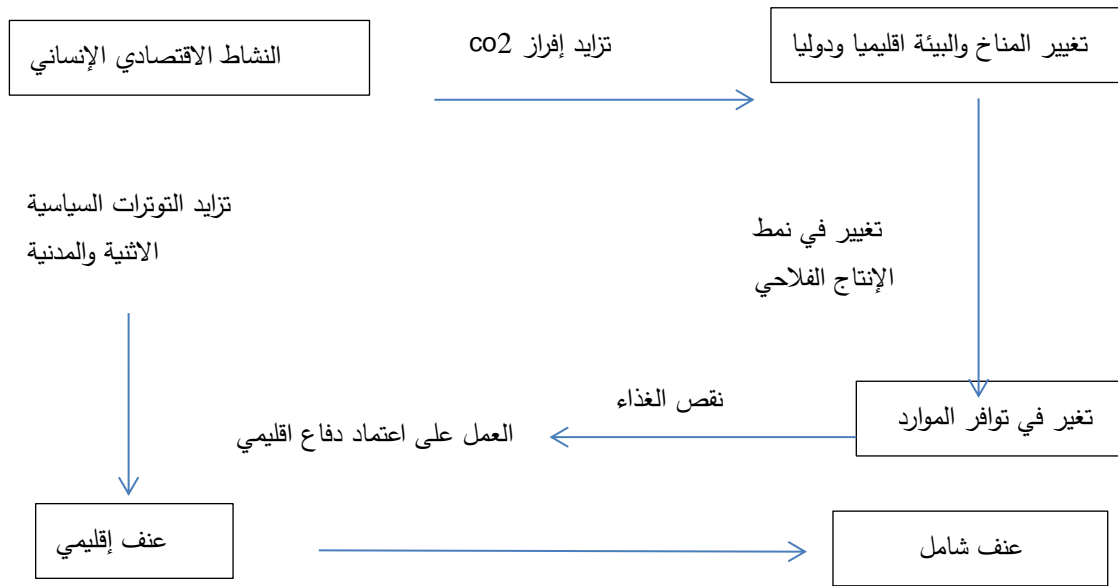
وتتصب اهتمامات الباحثين حول فهم العلاقة بين الإجهاد البيئي والتدهور البيئي والنزاع، ويجمع معظم الباحثين أن التدهور والإجهاد لا يشكلان لوحدهما السبب الوحيد في النزاعات داخل الدول وفي ما بينهما ولكن يمكن أن ينشأ ذلك من جراء عملية التهميش لقطاعات معينة من السكان، ويتفاعل الفقر والظلم وتدهور البيئة والنزاع بطرق معقدة وفاعلة فالسبب المباشر للنزوح الجماعي قد يبدواضطرابا سياسيا أو عنفا مسلحا لكن الأسباب الكامنة غالبا ما تشمل تردي قاعدة الموارد الطبيعية وتدهورها وهذه التغيرات في شبكة الطرق المائية وتعرية التربة والتصحر هي التي خلقت ما يعرف بلا بيئي البيئة الذين هم في ازدياد مستمر ويخلقون توترات دولية حادة².

ويشكل النشاط الإنساني الجائر أحد الأسباب في الدفع بعملية التدهور البيئي عن طريق الإنتاج الملوث الذي يزيد من حرارة الأرض مما يؤدي إلى تغيير في نمط عمل الأنظمة الطبيعية وفي هذا تقدم "إلزابيث شالسكي" نموذج³ لشكل بياني(2) يبين حالات الارتباط بين النشاط الإنساني والتدهور البيئي واندلاع العنف الإقليمي والدولي.

1 أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، مطابع السياسة، الكويت، 2002، ص 40.

2 أحمد جيجان الجميلي، الأبعاد السياسية للمشكلات البيئية، مجلة الأستاذ، العدد 205، المجلد الثاني سنة 2013، العراق، ص 100-101.

3 Elizabethl Chalecki, Environmental Security, OP.CIT, p 02.



من خلال هذا الشكل تبين أن التدهور البيئي يعد احد الأسباب الرئيسية في اندلاع العنف الإقليمي، والذي يقود إلى عنف شامل. لكن هذا التدهور البيئي ليس بالعنصر البارز بل تحكم أدائه وتأثيراته درجة التوترات السوسيوإنتاجية والسوسيوسياسية ودرجة التوظيف السياسي والأمني لنقص الموارد من قبل المجموعات الاثنية والأنظمة السياسية.

وينصب تحليل الأمن البيئي على افتراض أن التدهور البيئي هو السبب الرئيس في الصراع. فالحرمان من الموارد أو نقصها هو الباعث على انعدام الأمن، ولم يبق التركيز فقط على الموارد غير المجددة كما في الطرح التقليدي مثل الغاز والبترو، ولكن أصبح الاهتمام بالموارد المتجددة كأداة لفهم التدهور وعلاقته بالعنف، وهذه النقطة كانت مركز تفكير المالتوسيون والمالتوسيون الجدد الذين يرون في تزايد السكان تناقص للغذاء مما ينقص فرص العيش ويفرض الصراع من أجل البقاء¹.

كما أن العديد من الباحثين يرون في القلق المائي streshydrique أحد النماذج لتحليل البيئة والعنف في إطار الأمن البيئي، فكلما تناقصت الموارد المائية العذبة بسبب الاستخدام الملوث الصناعي زادت حالات القلق الاجتماعي مما يفجر حرب الموارد، مما جعل بعض الباحثين يرون في أنه لا يجب استخدام مصطلح الأمن البيئي وإنما مصطلح أمن الموارد².

1 Nils petter Gledutch, **changements environnementaux sécurité et conflits**, Revue les cahiers de la sécurité Environnement changement climatique et sécurité, INHES France N° 63, 4eme Trimestre 2006, p 124.

2 IBID, P 125.

ويعتمد منهج البحث للإيكولوجيا السياسية باعتبارها تبحث في دور التغيرات البيئية في السياسات الدولية والعالمية على مجموعة طرق هي¹:

- **الطريقة الأولى:** تتوجه للبحث في مشكلة بيئة معينة أو مجموعة مشاكل (تعرية التربة، إزالة الغابات، تلوث المياه...) حيث تشكل هذه الطريقة موضوع البحث الجغرافي التقليدي المرتبط بفهم تأثير الإنسان على البيئة الطبيعية.

- **الطريقة الثانية:** تركز على مصالح الفواعل المختلفين وفهمهما وفهم كيف تطورت الخطابات Discoures للترويج لمصالح فاعل معين، وخير مثال على ذلك خطاب التنمية المستدامة، حيث تركز هذه الطريقة على دور الأفكار في تقوية أو تحديد الاتفاقات السياسية بشأن البيئة.

- **الطريقة الثالثة:** تتمثل في فحص علاقة المشاكل الإيكولوجية والسياسية في إقليم معين حيث تؤثر المشاكل الإيكولوجية السياسية في السياق الإقليمي مثل القرن الأفريقي، وتتباين المشاكل من إقليم لآخر.

- **الطريقة الرابعة:** تتمثل في اكتشاف المسائل الإيكولوجية السياسية في ضوء الخصائص الاجتماعية مثل الطبقة، الإثنية، النوع (الجنس)، فتوضح علاقات الصراع البيئي من قبل العلاقات الرأسمالية للإنتاج والصراع الطبقي ودور تهميش الاثنيات في اندلاع العنف واللجوء البيئي، كما تبحث في دور تهميش النساء (الإيكولوجيا السياسية الانثوية) وارتباطه بالصراع والتغيير البيئي.

- **الطريقة الخامسة:** تدعو إلى فهم خصائص وأفعال مختلف الفواعل لفهم الصراعات الإيكولوجية السياسية من خلال التركيز على المصالح، هذه الطريقة لا تركز فقط على فهم الصراع، وإنما كذلك التعاون بين الفواعل بتحليل مصالحهم من التعاون. حيث عمل كل من Touse و Bassett في تحليلهم للصراع بين الرعاة والمزارعين والدولة في إفريقيا، بأن المصالح تكون غالباً متباينة كما بين Moeehouse و Leonard أن استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات لها دور في التآكل البيئي، كما أن السياسة المرتبطة بالغابة في الهند وبورما واندونيسيا حكمت صراع مختلف القواعد (القرويون، رجال الأعمال، الزراع).

وتتلخص تحديات البيئة والأمن البيئي إلى جانب العلاقات السوسيو اقتصادية في:

1 عباس غالي الحديثي، الإيكولوجيا السياسية حقل جغرافي جديد يتشكل، مجلة الأستاذ، العدد 204، المجلد الأول سنة 2013، العراق، ص ص 383-384.

1- سوء استخدام الموارد ونقص الوعي البيئي: إذ تميل المجتمعات إلى الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية خاصة المتجددة، حيث ينظر إليها بأنها موارد لا تنضب وانها تتجدد فيتم الاستخدام الكثيف لها، مثل قطع الأشجار ونقل التربة وتبذير المياه، إضافة إلى غياب الثوابت المعلوماتية عن البيئة، فهذه الموارد تعمل على رسم حدود للبيئة وطرق استخدامها والخطوط الحمراء لها، فالمعلومات عن البيئة الصناعية مغايرة عن البيئة الطبيعية والاجتماعية. وعلى هذا فإن صلب الاهتمام البيئي هو الفرد نظرا لأنه الفاعل الذي يحدد نطاق للاستخدام للشركات الصناعية¹.

2- النفايات الصلبة: متمثلة في المخلفات الصناعية من ورق وبلاستيك والبطاريات وغيرها، إذ يشكل تزايدها في البيئة أعباء كبيرة صعبة، ففي الولايات المتحدة وحدها يرمي يوميا مقدار 500 ألف طن يوميا من المخلفات بسبب الاستهلاك المتزايد لها، وهذا حجم العبء البيئي للدول المتقدمة في العالم².

3- الجفاف والتصحر: يعد الجفاف من أخطر الأشياء التي قد تؤثر على البيئة ومحيط الإنسان، حيث ان ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى فشل المحاصيل، وكذا موت الحيوانات. ويختلف الجفاف عن التحديات البيئية الأخرى، ذلك أنه يتكون ببطء، وقد يستغرق سنوات لتظهر آثاره. وقد تأثرت العديد من مناطق العالم بالجفاف منها أجزاء من إفريقيا، الهند، أجزاء من الصين، الدول العربية، أستراليا. والأسوء أن الدول الفقيرة يترافق فيها وموجات الجفاف انتشار رهيب للأمراض والأوبئة والمجاعات تموت خلالها أعداد كبيرة من السكان³.

3- التغيرات المناخية والاحتباس الحراري: نتيجة للنشاط الإنساني الكثيف والاستخدام المفرط للوقود والطاقة فقد نتج عنه ظاهرة تسمى بالاحتباس الحراري، وهي بسبب تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى مثل الميثان وأكسيد " النتروز والأوزون " في الطبقات السفلى من الغلاف الغازي⁴. هذه الغازات تسبب احتباس الأشعة تحت الحمراء، ولا تسمح لها بالانعكاس إلى الفضاء مما يسبب ارتفاع درجات الحرارة، والذي يطبعه هو إلى التغيرات في طبيعة المناخ، حيث تغيرت الفصول ودرجات الحرارة

1 نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مرجع سابق، ص 26.

2 كمال محمد صديق أمين، فهمية كريم رزيح، قضايا الأمن البيئي، مرجع سابق، ص 257.

3 المركز الوطني لإدارة الكوارث والأزمات، دراسة حول التغير المناخي والبيئي وعلاقته بالكوارث، المديرية العامة للدفاع المدني، الأردن، ص 06.

4 كمال محمد صديق، فهمية كريم رزيح، قضايا الأمن البيئي، مرجع سابق، ص 158.

ارتفاعاً ونزولاً، كما تغيرت مواسم الهطول، وهذا ما أدى إلى ذوبان القمم الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات بسبب الاختلال البيئي. فالافتراضات المستقبلية للمناخ والتي تستند إلى نماذج حسابية تستند إلى القوانين الفيزيائية، تشير إلى أن متوسط درجة حرارة الأرض سوف يرتفع ما بين درجة واحدة و35 درجة في نهاية القرن 21. كما أن البحر سيرتفع سطحه بما يتراوح بين 15 و95 سنتيمتر، وسوف تؤدي هذه التغيرات المناخية إلى خسائر تقدر بـ 1.5 % من الناتج القومي في الدول المتقدمة وبين 2 و9 % في الدول المختلفة أو النامية¹. كما تؤثر هذه التغيرات في النظم البيئية المائية حيث تهدد بالغرق العديد من الجزر التايلندية. كما ستغرق العديد من المناطق الساحلية، والعديد من الأنهار ستشهد حالة فيضان بما يؤثر في نوعية المياه وكذا البيئة السكانية المحيطة بها، وتتشابك المياه العذبة بالملوحة التي ستتأثر بها بعد أن تغمرها مياه البحر. ففي إفريقيا بينت الدراسات البحثية للعديد من الوكالات الدولية أن التغيرات المناخية لها بالغ التأثير في الإنتاج الفلاحي والغذائي، كما أن التغير المناخي يجعل الوصول إلى الموارد المائية العذبة أمراً حرجاً ويزيد من تعقيد الوضع الصحي المعقد أصلاً والضعيف².

4- التلوث: تعتبر مشكلة التلوث أحد أكبر المشكلات والتحديات البيئية التي تواجه البشرية، ويتخذ هذا عدة صور منها تلوث الأرض وتلوث الهواء وتلوث المياه، ولها عواقب وخيمة على الاقتصاد والصحة، كما أنه يعبر السبب الرئيسي في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري³.

هذا التلوث يحدث بصورة متعددة. فكما أوردناه حسب طبيعته، ينقسم إلى تلوث أرضي ومائي وهوائي، فإنه في نطاقه الجغرافي ينقسم إلى تلوث محلي يقوم به السكان المحليون داخل الدولة وتلوث خارجي حيث تقوم العديد من الدول المتقدمة بالتخلص من النفايات السامة والخطيرة في الدول الأخرى، خاصة إفريقيا، وكذلك في البحار وأعالي البحار، كما ينقسم إلى تلوث مقبول وتلوث خطير وتلوث مدمر، يؤدي إلى تدمير البيئة كلياً ويحتاج إلى جهود جبارة لخدمته⁴.

1 طه محمد المرسي، البيئة ومشكلات التلوث، (د د ن)، مصر، 2007، ص ص 54-56.

2 Report United Nations Framework convention on climat change :les conséquences du changement climatique sur le développement, 2012-2013, p 03.

3 علي قابوسة، حمزة طيبي، منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الرابع، جانفي 2014، ص 179.

4 كمال محمد صديق، فهيمة كريم رزيق، قضايا الأمن البيئي، مرجع سابق، ص 160.

المطلب الثالث: ندرة المياه والعنف في العلاقات الدولية

بعد أن عرفنا العناصر التي تجعل المورد استراتيجي، وبالتطبيق على مورد الماء فإنه لكي نفهم موقع المورد لتحليل علاقته بالعنف يجب أن نطرح الأسئلة التالية:¹

- السؤال 1: لماذا الماء غير متاح؟

- السؤال 2 : هل هونادر.

- السؤال 3: كيف توزيعه الشامل الكلي؟.

- السؤال 4: كيف يتم توزيعه وتقاسمه؟.

هذه الأسئلة تتيح لنا تحديد جيوبوليتيكية المياه وتعريف الإمكانات الأساسية واحتمالات التعاون المشترك، لأن التحكم في البنى التحتية هي رهان مفتاحي في جيوبوليتيكية المياه، وهذا ما يشاهد من خلال (تفوق الاحتلال الاسرائيلي على الدول العربية في تقنيات استخراج واستغلال المياه)، وهذا يعود بنا للخاصية الثالثة لجعل المورد استراتيجي لأسباب استراتيجية وكذلك سياسة التنافس بين القطاع الخاص والعام والشركات الدولية والسوق الدولية.

وعليه فإن عنصري الضغط الديموغرافي والتلوث سيخلقان أكبر تحدي للمياه الصالحة للبشرية مما يجعل العنصر التكنولوجي أداة فعالة في معالجة المشكلة من خلال إجراءات إعادة تحويل المياه.²

- التنافس بين الفواعل الخاصة والعامة:

فبعد الاجابة على الاسئلة وفهم ديناميكيات المورد المائي يجب فهم تأثيرات الفواعل المستغلة للمياه، فبالرغم من كون الوصول والحصول على المياه حق عالمي يقره الدين والشرائع، فهو أصبح سوقا خاضعة للتنافس، فالشركات الخاصة أخذت مكانا وجيزا كبيرا في تسويق هذه المادة الحيوية، حيث تدعم المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد وOMG عمليات الشراكة بين القطاع الخاص والعام دون الأخذ بعين الاعتبار التعداد السكاني والقدرة المعيشية (وقليل هي النماذج الناجحة في التسيير الخاص للمياه). وفي هذا الأثر العديد من المجتمعات أصبح السكان فيها يطالبون بعودة التسيير العمومي للمياه،

1 Claire BORDES , Géopolitique de l'eau, Sixième séance du MOOC de Développement Durable (FUN), sous la responsabilité de Pascal da Costa, (Ecole Centrale Paris) Mars 2014, P 03 pour plus d'infos voir : https://lmsfunmoocfr/c4x/CentraleParis/02001/asset/COURSDD_PDC_EAU.pdf

2 IBID, p 15.

نظرا لإجحاف الشركات الخاصة في الأسعار وتصاعدها المتواصل، فالقواعل الخاصة لا تأخذ بعين الاعتبار في تحديد الأسعار وخدمات البيع البيئة "السوسيو-اقتصادية"، لأن خدماتها لا يستطيع جميع الأفراد أوكل الطبقات دفعها.

كما تعتبر المياه رهان اقتصادي للشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات منذ سنة 1980، حيث ترغب هذه الشركات في إدارة الأحواض المائية خاصة في إفريقيا وآسيا (الهند والصين)، مثل ما أعلنت عنه شركة VEALIA الفرنسية عن إبرامها عقد مع الهند سنة 2012 يمتد لـ 25 سنة لإدارة مياه مدينة نيوبور Nagpur ثاني مدينة هندية بقيمة 60 مليون يورو¹. وعليه قد نتمكن من رسم حدود معادلة المياه والعنف في التفكير الإنساني، من خلال الفهم بأن التداخل في التركيبات وتعدد القواعل يؤدي الى تعقد الفهم لتكوينات البناء النزاعي والعنفي حول المياه، مما يستدعي استخدام العديد من المقاربات لتحليل العلاقات العنفية بين الموارد والعنف من خلال الفهم الإقتصادي لتفسير النزاعات حول الموارد، ومن خلال إسهامات الباحث "paul collier بول كولير" بإدراجه لمفهومي الجشع والظلم لتعميق فهم النزاع، وحسبه فإن النزاع الداخلي أو الإقليمي يكون في أحيان كثيرة انعكاسا للتنافس حول الموارد الطبيعية والاقتصادية النفيسة مثل (المياه، الذهب، البترول...) ².

ويضيف فيرون ولاتان أن الفقر يدعم الميل إلى العنف الذي يكون غالبا سهل الاندلاع في الدول الفاشلة وتمتد أثاره إلى الدول المجاورة³. ويقدم كون فهما مشتركا بين السياسيين والاقتصاديين لفهم تصورات النزاع، بما يسمى "الحرمان النسبي Relative deprivation" والظلم في توزيع الثروة، الذي ينتج عنفا متصاعدا في الداخل، والذي من المحتمل أن ينتشر على المستوى الإقليمي، حيث يتخذ السياسيون القضايا الاقتصادية وقضايا توزيع الموارد لتحريك المجموعات سواء داخل بلدانهم أو في البلدان المنافسة لهم حسب المنظور الماركسي⁴.

1 Claire BORDES, OP.CIT, P17.

2 Murshed SM, Tadjoeidin MZ, "ReaPPraising the greed and grievance explanations for violent internal conflict", microcon Research working, paper 2, 2007, p 05.

https://wwwresearchgatenet/publication/5169678_ReaPPraising_the_Greed_and_Grievance_Explanations_for_Violent_Internal_Conflict

3 IBID, p 07.

4 susan Rice E (eds), "poverty and civil warwhat policymakers Need to know", the Brookings institution, december 2006 Voir : <https://wwwpolicyarchiveorg/download/8191>

ويعطي الباحثون مثالا عن التدهورات البيئية والتغيرات المناخية وتوافر الموارد، وعلاقته بالنزاعات من خلال الحروب، حيث أنه لا يوجد مفهوم للحرب النظيفة، فكل الحروب لها آثارٌ على البيئة والموارد من حيث الإنتاج العسكري، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستخدم 7 % إلى 8 % من استهلاك الطاقة الكلي في الإنتاج العسكري، والذي يستخدم في مراقبة وحماية الإقليم، كما تشكل عمليات التجارب النووية وخاصة المقامة تحت الأرض أحد أكبر العوامل تهديدا للأمن البيئي، فالإنتاج النووي له آثار رهيبية على البيئة سواء كان الإنتاج سليما أم إنتاج للنووي الحربي، دون الحديث عن المشاكل البيئية خاصة التلوث الناتج عن الحوادث العسكرية بالمصانع النووية والمصانع العسكرية.

فالحرب العالمية الأولى بالإضافة إلى أنها خلقت الملايين من القتلى إلا أن التعمير البيئي كان رهيبا، ف 3 ملايين هكتار من الأراضي تم تدميرها كليا بسبب القصف، ولم تكن الحرب العالمية الثانية أحسن حالا من الأولى فقنبلتي هيروشيما ونكازاكي (أوت 1945) خلفت 85000 قتيل و80000 جريح و60000 منزل مدمر و15 كم² تم تحييتها، وبعد 1945 يوجد حوالي 300 صراع مسلح دولي/أهلي تسببت في ما بين 30 إلى 50 مليون قتيل¹.

إن التأثيرات المباشرة لهذه الظواهر البيئية العالمية (التغيرات المناخية) تتلخص في²:

- التأثير على حركة وعمر الموارد الطبيعية خاصة الطاقوية وتزايد التنافس عليها.
- تزايد النزاعات الحدودية.
- انعدام الأمن الغذائي وتزايد موجات الهجرة وعدم الاستقرار الاقليمي.
- التعثرات السياسية على المستوى الوطني كما على المستوى العالمي شمال جنوب وجنوب جنوب.
- ولفهم انعكاسات التغيرات المناخية يطرح تقرير " نيكولاس سترن Nicholas stern " تساؤلين³:
- ما هي المؤسسات أو النظم التي تعرف أو تشهد تداعيات اجتماعية واقتصادية؟.

1 Patrice Bouveret et JEANMARE la vieille, **l'environnement comme cible sécurité collective et environnement, changements Climatiques et dégradation de l'environnement** , Nouveaux enjeux des relations internationales centre (GRIP) ,Bruxelle Belgique, 2008, PP 911.

2 Irnerioseminatoire, **Introduction : la sécurisé collective et le paradigme climatique**, centre (grip) , bruxelle 2008, PP 1920.

3 Victoria Brerton, **conflit et changement climatique**, centre (GRIP) Bruxelles 2008, P 25.

- ما هو العامل الذي يعرف أو يبين أن الصراع سيبدأ ويستمر أو يتراجع، وهنا يرى التقرير أن الدول السائرة في طريق النمو، هي التي تشهد تأثيرات مباشرة للتغيرات المناخية بسبب مشكلة الاستغلال الفلاحي التقليدي، والنمو الهام والمتزايد في السكان، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية ونقص الموارد المالية مع أزمة القيادة وضع القرار، ويحدد ثلاث سيناريوهات لتأثير المتغيرات عليها من خلال¹:

- تطور الهجرة بسبب حالات الجفاف أو بسبب حالات عدم الاستقرار بسببه في الأقاليم المجاورة.
- تعقيدات مشتركة للحصول على المياه أو الإقليم (الأرض) أو العودة إلى استغلال الأراضي أو العودة إلى الإقليم الذي هاجروه، تخلق جو من المنافسة قد تؤدي إلى العنف.

- تؤدي التغيرات إلى صدمات اقتصادية تؤدي إلى تغشي البطالة وخسارة مناصب العمل، مما يؤدي إلى زيادة استخدام القوة والقوى (المجموعات) العسكرية، وتزداد فاعلية وحدة هذه التأثيرات إذا ما أضيف لها بيئة متشعبة ب-ضعف الحوكمة-توترات سياسية-توترات اثنية. وفي هذا الصدد (هلغا شميد) والعديد من الباحثين يرون في أن مورد المياه يشكل خير مثال للتعبير عن علاقة التغيرات المناخية بالعنف.

في الوقت الذي بدأت النقاشات العلمية الجادة حول العلاقة بين البيئة والعنف، أغلبية النظريات قامت بالتركيز على التنافس حول الموارد الطبيعية، وكانت النظرية الأساسية للتنافس حول الموارد الطبيعية لمانتوس، الذي يرى أن الموارد الطبيعية يقابلها تزايد سكاني يفوقها، مما يؤدي لتزايد الحاجات في مقابل محدودية الموارد، كما أن أهم مدرستين اللتان درستا هذا الموضوع هما مدرسة "طوماس أن همر دكسرن" (1999) وزملاؤه في جامعة تورنطو Toronto والمدرسة السويسرية لكل من "Gunther Bachler" و"Kurt Spillman" التابعين لبرنامج ((Environment and conflicts project)) (ENCOP). كلاهما أورد بأن تآكل الأراضي الفلاحية والغابات والمياه تسبب الصراعات المسلحة.

النوع المطبق من طرف طوماس دكسون يبين الحالة التي بها يقود القلق البيئي نحو جو من لا أمن ولا استقرار في المجتمع داخله، ما يقود نحو صراعات عنيفة مثلاً النزاعات التي يقال لها (اثنية) والفكرة التي طورها وطرحها ديكسون كانت بالموازاة مع النظريات الاقتصادية للسوق، ويرى ديكسون أن الندرة البيئية تتكون من ثلاث أبعاد لها نتائج اجتماعية ثقيلة:²

1 Victoria Brertrn, P 26.

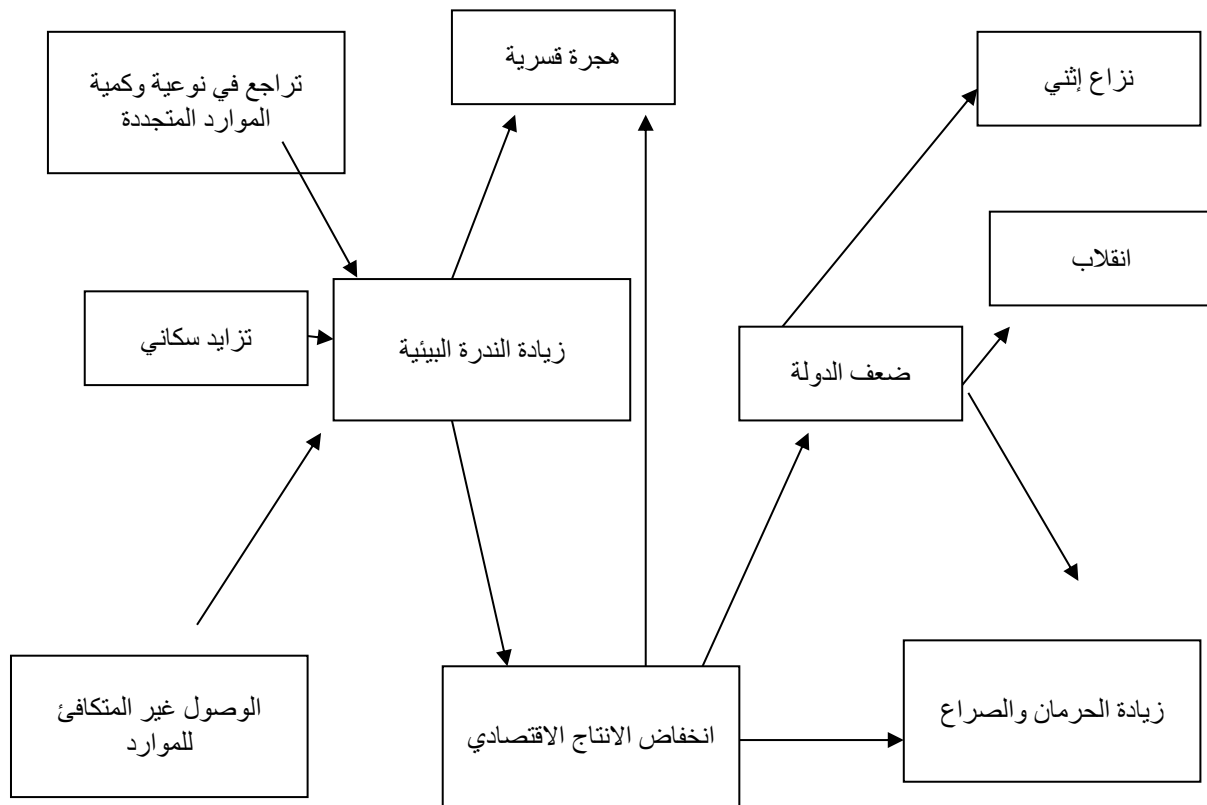
2 Marine Le Ster, **Les liens entre conflits et Environnement: Les Cahiers d'OutreMer**, Conflits en Afrique, N° 255 (Juillet Septembre 2011) Presses universitaires de Bordeaux , PP 429-430.

1- الندرة البيئية المتعلقة بالعرض (par l'approvisionnement): الموارد هنا تتآكل وتتدهور بسرعة أكبر من عملية تجددتها، وهنا احتمالية اندلاع طارئ للنزاع، تكون أكبر في الدول التي تشهد تدهور في الأراضي الإجهاد أو حيث المياه المتاحة للفرد غير كافية ضعيفة.

2- الندرة البيئية المتعلقة بالطلب: التزايد السكاني يسبب تزايد في الاستهلاك الفردي وهنا احتمالية اندلاع نزاع عسكري (مسلح) تكون أكبر في البلدان التي تشهد عدد كبير من السكان.

3- الندرة الهيكلية: الموارد الطبيعية توزع بطريقة غير رشيدة، حيث يمكن أن تتركز في يد قوة اثنية أو سلطة سياسية أو قوة فردية، وبالتالي باقي السكان أو باقي المجموعات تعاني الحرمان والهدر لتلك الموارد المتاحة، فالدول التي تشهد عدم المساواة والعدالة التوزيعية معرضة بصفة أكبر لمخاطر النزاع والصراع.

الشكل (3): يوضح مصادر وآثار الندرة البيئية.



Source: Marine Le Ster, Les liens entre conflits et Environnement. op.cit, 430

وهكذا فإن طوماس هومر دكسون يشير إلى أن التغير البيئي قد يؤدي إلى المساهمة في ظهور للعنف emergence d'un conflit، هذه الحالة من الأزمة تكون عن طريق ميكانزمات غير مباشرة والعديد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والتدخلات الاقتصادية تشمل استخدام العوامل البيئية.

فالتنافس حول الموارد يمكن أن يكون له تبريرها عدم المساواة القائمة حيث تتوحد تصورات الهوية لدى مجموعة ما ويصبح هناك حوافز للعداء نحو المجموعات الأخرى. هذه الصراعات الناشئة عن التنافس على الموارد البيئية قد تظهر في شكل صراعات عرقية أو صراع وطبقات اجتماعية، وبالتالي فالقلق المفاجئ يؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والانشطارية داخل المجتمعات، وتكثيف المنافسة والصراعات بين المجموعات¹.

هذه النظريات تلقت نقداً رغم أن فرضياتها ثبتت صحتها في الحالات المدروسة وهذا النقد جاء لأنها تمثل:

1- اختبارات مناطق تدهور يبين أن له علاقة بالعنف.

2- هذه النظريات تمثل الدور الاقتصادي للدولة في ظهور العنف، وبهذا فهذه النظريات تقتصر فقط على استخدامات البيئة².

وعليه ظهر طرح آخر يرى بأن سبب العنف هو الوفرة حيث يرى الباحثان witsenburg karen و wario adano بعملهما حول ظهور العنف وعلاقتها بتوافر المياه (الموارد المائية) في إقليم مرسابت Marsabit في شمال كينيا.

وكان هدفهما رؤية عكس الطرح السابق (القائل بأن ندرة الموارد الطبيعية هو السبب في التنافس بين السكان)، فالعنف يمكن أن يكون أكثر في السنوات الرطبة، المنطقة المدروسة بها نمو سكاني جد مرتفع كما تواجه الجفاف، ولهذا أصبحت منطقة توتر، وبالتالي من السهل إحداث رابط بين العنف وندرة الموارد، وفقاً للبردايغم النيومالتوسي القائل بأن التضخم السكاني يزيد من استخدام الموارد المتاحة مما يتيح الصراعات العنيفة، لكن خلصت الدراسة إلى أن السنوات الماطرة هي السنوات الأكثر عنفاً وليس سنوات الجفاف، والسكان المحليون هم أكثر تعاوناً وأكثر استعداداً على الأرجح للتعاون في سنوات الإجهاد أو القلق البيئي، حيث تسعى المجتمعات إلى التوافق خلال الصراعات من أجل استخدام المياه والمراعي مجتمعة بالتوافق، عكس السنوات الممطرة حيث يسعون إلى الانفراد بالمياه والمراعي المتوفرة،

1 Martin Adrian, **Envirnemmental conflit between Refuger and Host communities**, journal of peace Research, vol 42, N 03 2005, PP 329-346 <https://doiorg/101177/0022343305052015>

2 Hauge Wench, Ellingsen tanja, **Beyond Environment Scarcity Causal Pathways to Conflict**, Journal of peace Research, vol 35, N°3,1998 , PP 299-314.

لأن الفضاء النباتي أكثر كثافة والحيوانات أكثر قوة، هذا الوضع يكون جد مفضل لحملات الإغارة أكثر من أوقات الجفاف والندرة¹.

وفي هذه الحالة تشير الدراسة بالتحديد إلى أن نقص المياه قد يؤدي إلى التعاون أوالى التقاسم، ويبدو جليا أن وفرة الموارد لها روابط بظهور الصراع. ويرون أنه ليس فقط الندرة البيئية هي السبب في ظهور ونشوب النزاعات والصراعات وإنما الوفرة والندرة معا².

يرى فريق بحث جامعة oregon state university بأن الموارد نادرة حتى ولو كثرت تصبح ذات أهمية سواء بالنسبة للدول الغنية كما للدول الفقيرة، وبالتالي فإن المشكلة ترتبط بالقدرات المؤسسية في الأقاليم المعنية، ويرون أن احتمالية ظهور نزاع بسبب تغير بيئي هام أو سريع مثل (تغيير مجرى نهر أو بناء سد) تزيد عندما تكون المؤسسات المعنية ضعيفة، فالمؤسسات هي عوامل محددة وأصلية في تحديد مسار وتأويل النزاعات المرتبطة بالبيئة، وبالتالي تصبح التغيرات البيئة أقوى من العوامل المؤسسية في حالة ضعف العلاقات بين الدول وغياب تنظيم للتعاون ومؤسساته³.

ولهذا يرى كل من W.Hauge و T.flligsen في نفس السياق أن النمو الاقتصادي ونوع النظام السياسي يبدو أكثر حسما من الندرة، في ظهور ونشوب النزاعات العسكرية المرتبطة بالموارد الطبيعية، من خلال التمييز بين الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة، فنقص المياه مثلاً أو إزالة الغابات يلعبان دوراً أكثر أهمية من نوع النظام السياسي في ظهور العنف المسلح محلياً على عكس الحروب الأهلية، أين يهيمن العامل الاقتصادي والسياسي في اندلاعها، وبالتالي فبحسب النطاق تكون مساهمة العوامل البيئية في العنف، فالعوامل البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية تؤخذ بعين الاعتبار. ترابطها ودورها لإعطاء شرح متكامل للحالة النزاعية المرتبطة بالبيئة⁴.

ولهذا فالموارد الطبيعية محل تنافس طبقاً لعدة عوامل أهمها:

- 1- التغيرات الديموغرافية (نمو السكان، الهجرة، تزايد السكان في المناطق الحضرية).
- 2- ضغوطات السوق (تزايد الاعتماد على الموارد في العمليات التجارية، نمو الاقتصاديات).

1 Marine Le Ster, OP.CIT, P 431.

2 IBID, P 432.

3 United Nation Environment Programme , **hydropolitical vulnerability and resilience along international waters**, Africa Nairobi, 2005, PP 30-34.

4 Hauge Wench, Ellingsen tanja, OP.CIT, PP 307-317.

3- التغيرات البيئية كازدياد الاقتباس الحراري-الجفاف-تناقص الهطول المطري على منابع المياه-الاختلالات في توافر الثروات الحيوانية، ما تحتم على السكان تغيير استراتيجيات العيش.

4- قيمة المورد تصنع الأفكار المبنية أو المحددة لمجموعة السلوكيات حول ما تكون عليه الأشياء.

5 - الهاجس الأساسي حيث يصبح لدى الفرد هاجس واحد وهو الحصول على الموارد في حالة أصبحت نادرة، مثلاً يشكل نقص المياه في المناطق القاحلة، حيث المياه العذبة والصالحة أساسية لتواصل الحياة، فلا يمكن أن يكون شعور الاحتياج والرغبة مصطنع أو شعوراً جاء بالانتقاف.

هذه العوامل تؤدي بالفرد إلى تغيير نمط الاستغلال للموارد الطبيعية استغلالاً غير مستديم بمزيد من الضغط على الموارد المتجددة¹.

وهو ما يجعل التنافس حول الموارد الطبيعية لا يشكل دائماً السبب الوحيد في اندلاع العنف بل هناك أربعة عناصر تعمل في ترابط وثيق²:

1- ندرة الموارد.

2- طريقة التقسيم بين فاعلين أو بين عدة مجموعات.

3- القوة المرتبطة بالمجموعات.

4- درجة استقلالية الموارد أو سهولة وإمكانية الوصول إلى موارد أخرى تعوض النادرة.

5- النزاعات العنيفة المرتبطة بالبيئة لها كذلك ارتباط يتراجع الحوكمة البيئية *gouvernance Environnementale* حيث يساهم تراجعها في تسارع عمليات التدهور البيئي.

وهذا يقودنا إلى القول بأن النزاعات المتعلقة بالموارد المائية ليست وليدة الندرة لوحدها بل تتعلق بالندرة والوفرة والتغيرات البيئية والضعف المؤسسي والفواعل المستخدمة للموارد.

1 FAO, Les Techniques De Négociation et de Médiation Appliquées a La Gestion des Ressources Naturelles : Introduction aux Conflits Liés aux Ressources Naturelles,

<https://openknowledgefaoorg/server/api/core/bitstreams/e5f84b51c0604025a0e976b44159e141/content>

2 Alhamndou Dorsouma, Michel André Bouehard ,*conflits armés et Environnement: cadre Modalités Méthodes et rôle de l'Evaluation Environnementale* ,Revue de déveloPPement durable et territoires vol 01, N° 01, Mai 2010, France.

<http://develoPPementdurableCrevuesong/indax3365html>

وعليه فإن عمل الميكانيزمات التي تناولناها لا تخرج عن الشعور المسبق لدى كل الفواعل المعنية بالماء، والتي ترتبط بشعور يمتلكه مورد الماء بصفة منفردة بسبب اشتماله لخاصيتين أساسيتين جعلتا منه موردا إستراتيجيا هما:

1- مورد لا غنى عنه فهو يمثل الحياة.

2- نادر فهو ليس كالهواء مجانا لا نشتره ولا نبحت عنه. ولهذا فالماء نبحت عنه بمجرد الشعور بأنه ينقص، ولهذا فهو يشمل على خاصية الندرة، فالمثال المضاد لمورد المياه هو مورد الهواء فهو لا يمكن الاستغناء عنه كذلك، ولكن لا يشمل على خاصية الندرة (لا يباع- لا يبحث عنه- لا يصدر أو يستورد). إذا كانت الخصائص هي من تصنع الشعور بالحاجة وتغذي مفهوم القيمة لدى الافراد والمجموعات والدول حول قيمة المياه، فإن هناك ثلاث عوامل تحدد العلاقة بين الفواعل حول مورد المياه¹:

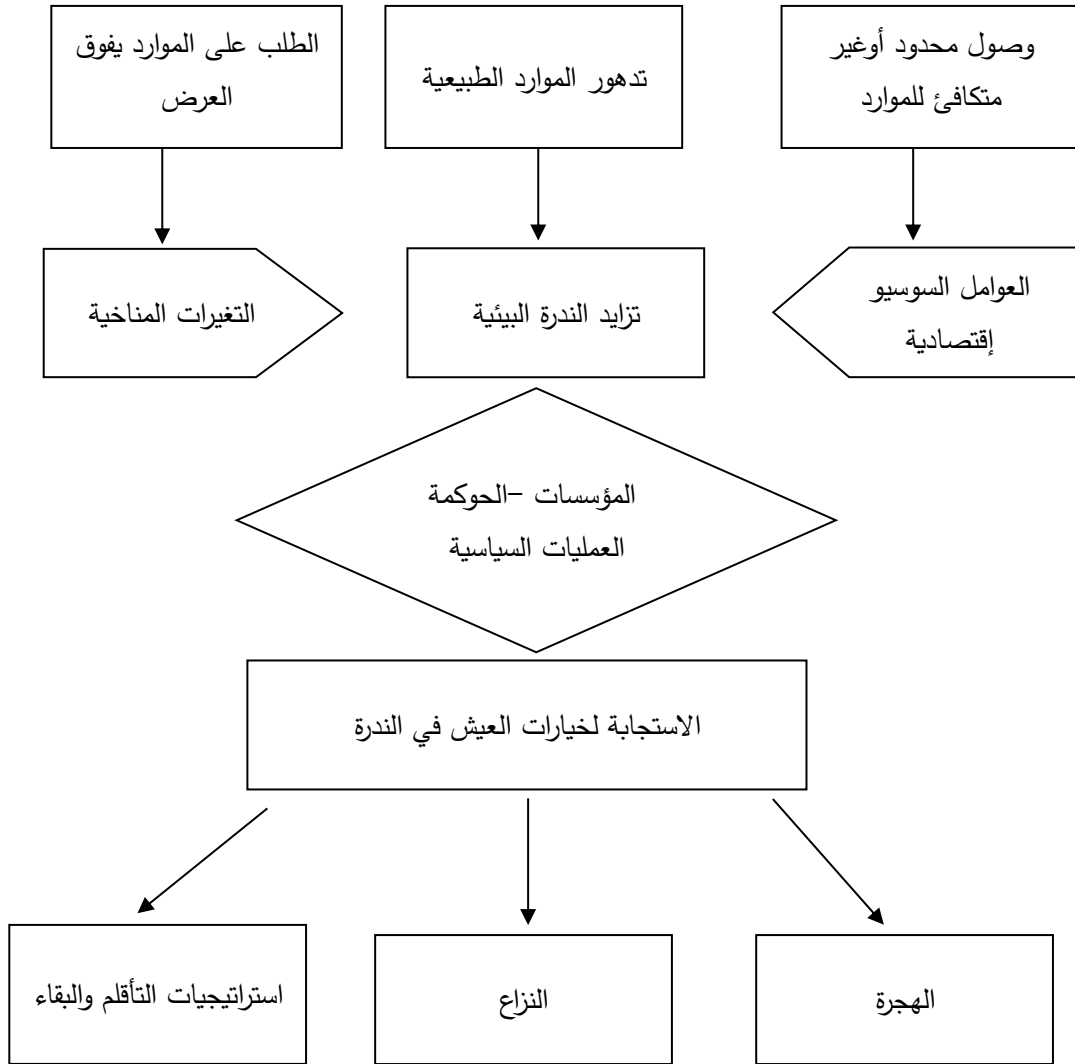
1- الموقع: حيث أن الكرة الأرضية تشهد نقص في المياه العذبة، وهذا يظهر موقع المياه من الموارد في المناطق الجافة خاصة إفريقيا وآسيا.

2- عمليات توجيه واستخدام المياه في المساومة.

3- الصناعة المتدخلة في عمليات الاستغلال تعد أكبر حافز ومحدد للعلاقة بين الفواعل فالدول الممثلة لتقنيات متطورة تسفيد من سحب وتخزين وتحويل المياه إلى موارد مقبولة للاستهلاك.

1 RAPPORT D'INFORMATION: « La géopolitique de l'eau », Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 13 décembre 2011 par la Commission des Affaires Étrangères, N° 4070 (rectifié), p 35 www.assembleenationabfr/13/pdf/rapinfo/i4070pdf

الشكل (04) : يبين الفواعل والعوامل والنتائج والسياسات المرتبطة بندرة الموارد الطبيعية



Source: UNEP: environmental scarcity and conflict, Guidance Note for practitioners Genève: the United Nations interagency framework team for preventive action, 2010.P.13.

ندرة المياه رهان أمني:

إن الندرة المعتبرة في المياه على المستوى العالمي قد تسبب للعالم أزمات عنيفة، فحسب " postel " و " wolf " فإن إحصائيات الأمم المتحدة تورد أنه بحلول 2050 سيصبح 7 مليار نسمة يعانون من نقص المياه، فإدارة المياه تشكل أحد أهم التحديات في الوقت الراهن حيث أن النقص المشهود في المياه يعبر بوضوح عن الإدارة غير الجيدة لهذا المورد، حيث يرى " Gleick " أن معظم الأمراض المتصلة بالمياه تعود إلى سوء تسيير من طرف الدول في حالات الجفاف والفيضانات، فالمياه هي مادة حيوية ولا تعوض، فقد أعلنت الأمم المتحدة في 2010 أن هذه المادة لا يمكن النظر إلى حقوق الإنسان

من دونها، ومن جهة أخرى يتصل مورد المياه بالنزاعات العنيفة، فالأبحاث التاريخية تبين أن الموارد المائية شكلت منذ القديم أحد أهم الموارد التي تتجمع حولها المجموعات وتعتمد عليها في معيشتها، وطالما شكل تهديد هذه الموارد تهديد لها، ولفهم دور المياه في النقابات السياسية والرهانات الأمنية في عالمنا وفهم المشاكل المتعلقة بالمياه ننظر إلى المعطيات التالية:

- الأحواض المائية التي تشكل حدوداً وتقع في حدود سياسية وإقليمية بين دولتين أو أكثر، وتشكل 45.3% من مساحة التربة، تشكل موطن لحوالي 40% من سكان العالم وتشهد 60% من تدفقات أنهار العالم، فـ 263 حوض مائي مقابل 180 دولة تدفع إلى القول أن هذه الإحصائيات تبين العلاقة الجوهرية بين مختلف محركات النزاعات العنيفة والمياه¹.

النزعة ورهان الأمن البيئي:

حينما نتحدث عن الأمن البيئي فإننا نبحث عن التهديدات التي تهدد هذا الجانب، بحيث تصبح البيئة في حالة تهديد ومباشر وفوري، على الرغم من أنه نستطيع إيجاد تهديدات تأخذ شكل غير مباشر وعلى مدى طويل، مما جعل المجتمع الدولي يؤكد على الربط بين الأمن البيئي والأمن الإنساني، وبصفة فعالة منذ 1990 وبين الجرائم البيئية والأمن الإيكولوجي والأمن الإنساني، حيث أصبح الأمن البيئي حق إنساني أساسي². لكن الربط العلمي بين التهديدات البيئية والأمن البيئي والأمن الإنساني لا يتم اعتباطياً، ولكن من خلال التعمق بفهم التأثيرات السببية والنتائج على قطاعات الأمن الإنساني، وفي هذا الصدد يؤكد "Daniel Buckles" أن هناك 4 أسباب لدور الموارد الطبيعية يحتمل أنها قد تسبب اندلاع عنفي:

- 1- البيئة هي عبارة عن فضاء مترابط فأي تغيير يجريه فاعل ينعكس مباشرة على الفواعل الآخرين.
- 2- العلاقات السلطوية والتي هي عادة غير متساوية، هي من تحدد القرارات حين استغلال واستخدام الموارد، وهكذا فالفواعل الأكثر قوة هي من تباشر الضغط.

1 Asit Biswas, **Ou vas le monde d'eau**, ouvrage collective Signons la paix avec la Terre: quel avenir pour la planète et pour l'espèce humaine ? volume 03 édition Unesco Albin Michel , paris France 2007, PP 53-58.

2 Damien Marion , **L'étude des questions environnementales pour la consolidation de la paix : une aPProche intégrative et participative de la sécurité postdoctorales** , sciences en criminologie université de Montréal Canda ,2014, PP, 912.

3- ندرة المورد الطبيعية ليست فقط للممارسات المجتمعية، ولكن هي بسبب التغيرات المناخية وتزداد بفعل الطلب المتزايد، وبالتالي توزيع غير متساوي في العالم.

4- الموارد الطبيعية لا يتم استخدامها فقط كمواد ولكن في أحيان كثيرة يتم استغلالها كمادة رمزية حيث تشير إلى استحواذ أقلية أو أغلبية عليها، وهذا الشكل يظهر في الهوية الاثنية، وعليه فإن النزاع يمكن حله إذا تم له التخطيط الجيد، من خلال التحول نحو التفاعل والتعاون، لأن التطرف وعدم المساواة في التوزيع للموارد الطبيعية هو غير مجدي ويزيد من حدة النزاع.¹

وبالنظر إلى زيادة الطلب على المياه، فإن الأخيرة أصبحت تلعب دوراً كبيراً في علاقات السبب والتأثير للعنف، وهكذا فإن الحصول على الموارد المائية يشكل قلق يسيطر على الحكومات، ونظراً لأن الطبيعة لا تعرف لها حدود، فإن الصدام بين الدول قد يندلع بسبب الرغبة في مراقبة الموارد المائية أو بسبب غياب الحس الدبلوماسي لإدارة الموارد المائية على الأرجح.

فالمياه ترتبط بالصراعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، المباشرة منها ترتبط بالكمية والنوعية من المياه الواردة وإدارة الأنهار (رغبة كل طرف بحصة أكبر فيتمتع باستخدام القوة للتحصيل)، أما الطريقة غير المباشرة فتتعلق برغبة المجموعات بالحفاظ على سبل العيش، ففي حالة النقص فإن هجرة السكان تزيد من مخاطر التوتر والتصادم مع السكان والمجموعات المحلية ومجموعات الدول الأخرى (هجرة خارج الحدود بسبب نقص المياه تشهدها، الدول التي تعتمد على الرعي كأساس للفلاحة المحلية).

ومن خلال التحليلات وبعتماد الباحثين على دراسات للأحواض المائية التي تشهد مخاطر الانجرار إلى العنف، (عدم قدرة المؤسسات على إدارة المياه تقود بسرعة نحو التحولات السياسية مثل تدويل الحوض المائي والنزاع حوله، فإن حرب من أجل المياه (الحصول أو التملك) تبقى محتملة². رغم أن التاريخ لم يشهد مثلاً لحرب مياه، وفي الوقت الحالي تبقى نزاعات قصيرة الأمد وترتبط بمتغيرات أخرى كالمناخ، لكن احتمالات نشوبها تبقى واردة.

1 Daniel Buckles ,cultivating peace conflict and Collaboration in Natural Resource Management ,International Development, Research Centre, 1999, Ottawa Canada:

<https://wwwidrc.ca/sites/default/files/openebooks/8996/index.html>

2 wolf ATKramer A Dabelko G , Gestion des conflits liés a l'eau et coopération a Ouvrage collective de Michael Renner et Erik Assadourian : l'état de la planète Redéfinir la sécurité mondiale, world Watch Institute Genève 2005 , PP 97-114.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق فإن الدراسة تناولت الاطار النظري للموضوع من خلال تحديد المفاهيم الاساسية للدراسة، فأوردت الدراسة أن البيئة هي المكان الذي خلقه الله تعالى للإنسان ليعيش فيه ويستمد منه الحاجات الطبيعية التي يحتاجها لغريزة البقاء والعيش، لكن هذه البيئة ليست معطى معزول بل هي الأرض والموارد الطبيعية والانسان لتشكل نسقا متكاملًا، كما حددت الدراسة أن الأمن يعني انتقاء التهديد والشعور بالسكينة وهذا لا يتحدد الا بتحديد التهديدات المنافية للأمن، هذه التهديدات توسعت وأودت لها أجنحة جديدة بعد أن كانت محصورة في التهديدات التقليدية، وفي نفس السياق توسعت أجنحة الأمن بالحديث عن الأمن الانساني الذي يتضمن خصائص متشابهة وأبعاد متعددة، يقابلها تعدد وتشابك خصائص النزاع وأبعاده.

لأن النزاع يشير الى اختلاف الرغبات حول قيم محددة مما ينشأ التوتر، وهكذا فإن الأمن البيئي أصبح في مجال الدراسات الأمنية الجديدة، ينصب من خلال اهتمام الباحثين حول العلاقات بين التدهورات البيئية والصراعات والأمن العالمي، وهذا الذي انكب الباحث على توضيحه بإسهاب، من خلال تحليل العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية والموارد المائية والعنف، بالإشارة الى تحديد أطر الندرة وتركيباتها والعلاقات السببية لتشكل الصراعات، حيث أن ندرة الموارد تشكل حافزا مهما في اندلاع العنف لكنها لا تُفهم في سياق منفرد بل في اطار علاقات مع الفواعل المستفيدة من المياه وكذا السياسات والمؤسسات.

**الفصل الثاني: مشكلة المياه العربية بين التنظيم القانوني
والاهتمامات الاجنبية**

تمهيد:

بعد أن تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي النظري للبيئة والموارد والأمن، وبين كيف تتحول ندرة الموارد الطبيعية -وفي مقدمتها المياه- إلى مصدر توتر ونزاع في العلاقات الدولية، ينتقل هذا الفصل من المستوى المفاهيمي المجرد إلى الواقع الملموس لمشكلة المياه في وطننا العربي، باعتبارها إحدى أخطر القضايا التي تمس الأمن القومي العربي بأبعاده المختلفة.

فالمياه لم تعد مجرد مورد طبيعي يُدار وفق اعتبارات فنية واقتصادية محضة، بل غدت قضية ذات طابع قانوني وسياسي وأمني متشابك، تتقاطع فيها الاهتمامات الوطنية مع الأطماع والاستراتيجيات الأجنبية الساعية إلى بسط النفوذ والتحكم في هذا المورد الحيوي. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة مشكلة المياه العربية تستوجب مقارنة مزدوجة: الأولى تتعلق بمدى نجاعة التنظيم القانوني الدولي في ضبط استغلال الموارد المائية المشتركة وتسوية النزاعات الناشئة عنها، والثانية تتصل بطبيعة الاهتمامات الأجنبية -الدولية والإقليمية- التي تتجاذب هذا الملف وتوظفه في خدمة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

وعليه، ارتأى الباحث تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة، يتناول المبحث الأول التنظيم الدولي للموارد المائية، من خلال الوقوف عند تطور الاهتمام الدولي بقضايا المياه، ثم استعراض المرتكزات القانونية الدولية التي تحكم المجاري المائية الدولية ومبادئ الانتفاع المنصف بها. أما المبحث الثاني فيتجه إلى تشخيص أزمة المياه في المنطقة العربية، بالوقوف على أهم العوامل الطبيعية والبشرية المسببة لهذه الأزمة، وأبرز تجلياتها وانعكاساتها على الواقع المائي العربي. في حين يخصّص المبحث الثالث لتحليل موقع المياه العربية ضمن أجندة القوى العالمية، من خلال دراسة الاستراتيجية المائية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، ثم مقارنة البنك الدولي لملف المياه ودوره في رسم السياسات المائية الإقليمية.

وتقضي هذه المقاربة الثلاثية إلى الكشف عن حقيقة جوهرية مفادها أن مشكلة المياه العربية ليست أزمة طبيعية أو تقنية بحتة، وإنما هي نتاج تفاعل معقد بين قصور التنظيم القانوني الدولي من جهة، وتزاحم المصالح والاهتمامات الأجنبية من جهة أخرى، مما يجعل معالجتها رهينة بمقاربة شاملة تراعي الأبعاد القانونية والسياسية والأمنية في آن واحد.

المبحث الأول: التنظيم الدولي للموارد المائية

تطور التنظيم الدولي للموارد المائية من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تنظيم استخدام الموارد المائية المشتركة، وتحقيق التوازن بين مصالح الدول المتشاطئة، والحد من أسباب النزاع، وتشجيع التعاون في إدارة المياه واستغلالها بصورة منصفة ومستدامة.

وعليه، يتناول هذا المبحث الإطار العام للتنظيم الدولي للموارد المائية، من خلال التطرق إلى أهم المبادئ والقواعد القانونية النازمة للمياه الدولية، ثم الوقوف على أبرز الاتفاقيات والآليات الدولية ذات الصلة بإدارة الموارد المائية المشتركة.

المطلب الأول: الاهتمام الدولي بقضايا المياه

لقد أصبحت القضايا البيئية تتقدم كل القضايا التي تشغل اهتمام صناع القرار، ليس فقط في الاطر والمستويات المحلية، بل تعداه الى المؤسسات الاقليمية والدولية، بل وقد وضعت قضايا البيئة العالم في مفترق طرق، ذلك أن خطر مشكلة الموارد والبيئة، يهدد الحياة البشرية، إذ أن نشوب التوترات والنزاعات العسكرية لم يعد قاصراً على حدوثها بمفردها، ولكنها أصبحت ممتزجة بتحديات عالمية جديدة تمثل بيئة واسعة النطاق تهدد الحياة البشرية والمساواة الاقتصادية والأمن الانساني، ويبدو أن تأثير قضايا البيئة على الأمن القومي والأمن العالمي من خلال أشكال التهديد التي تنشأ عن التلوث البيئي، والتي يمكن أن تؤثر في أربعة اتجاهات على النحو التالي¹:

الاتجاه الأول: تزايد أهمية المصادر الطبيعية كهدف استراتيجي، حيث أن تاريخ الصراع على مناطق الموارد صراع طويل ومعروف، ويعتبر هذا الصراع دافعا لكثير من النزاعات القائمة، وتبدو الأبعاد الاستراتيجية لقضايا البيئة من خلال الارتباط ما بين مشاكل البيئة بالأمن القومي والأمن الاقتصادي على حد سواء، وأيضاً تمتد لتغطي الأمن الجماعي، حيث أن مشكلة البيئة تعتبر واحدة من المشاكل عابرة القوميات، حيث نعيش في عالم شديد الترابط، وجانب مهم آخر في هذا الاتجاه، وهو انعدام العدالة في توزيع الموارد، حيث نتج عن هذا الفجوة الكبيرة التي تزداد اتساعاً بين الدول الغنية والدول الفقيرة

1 محمد المصالحه، دور التنظيم الدولي في حماية البيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996، جمهورية مصر، ص 221-222.

الاتجاه الثاني : استخدام القوة العسكرية للسيطرة على الموارد، وعليه فإن مشاكل البيئة تشكل بالحدة التي وصلت إليها الآن تحدياً جسيماً، ليس فقط لعلماء الاقتصاد وإنما العلماء في مختلف التخصصات، بالإضافة إلى أن مشاكل البيئة تجد جذورها الأساسية في خصائص المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فهي ليست مشكلة فنية يعكف على حلها المتخصصون في العلوم الطبيعية بل في المشكلة الاقتصادية وسياسية واجتماعية المنشأ.

الاتجاه الثالث: المصادر الطبيعية كأدوات عسكرية حيث يتزايد اللجوء إلى استخدام الوسائل غير العسكرية مثل المصادر البيئية لتحقيق أهداف عسكرية، وفي المواقف بالغة الدقة والحساسية فإن الاحتكار المباشر للمصادر أو للخدمات البيئية بعد أداة قابلة للاستخدام

الاتجاه الرابع: ناجم عن الآثار السلبية على قدرة الانسان في التمتع بإمكانيات البيئة، حيث تعتبر الامكانيات التي توفرها البيئة بغض النظر عن الحدود بين الدول، بمثابة العنصر الأساسي من حياة البشر على اختلاف جنسياتهم، وإذا كان الانسان له الحق في الحصول على الهواء النقي والماء العذب، وأن تظل امكانيات البيئة قادرة على امتصاص أنواع التلوث العادية، فإن الأمر لن يصبح كذلك في غضون عدة عقود، إذا استمرت معدلات التلوث على ما هي عليه الآن، أما إذا ازدادت هذه المعدلات وهي بالفعل تزداد فإن هذه الفترة سوف تقصر .

احتل موضوع البيئة مكانة مهمة في اهتمامات القانون الدولي في السنوات الأخيرة لأن القضية البيئة ترتبط بأهم حقوق الانسان قاطبة الا وهو الحق في الحياة¹. من خلال المحافظة على صحته في اطار بيئة نظيفة، وقبل انعقاد مؤتمر استوكهولم عام 1972 تنبه المجتمع الدولي إلى خطورة تلوث البيئة على صحة الانسان، وان كان بشكل غير مباشر، عندما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مادته رقم (12)، على أن تقر كل الأطراف بحق الانسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية، مع اتخاذ كافة التدابير المتعلقة بمسائل البيئة، لذلك تعتبر نشأة القانون الدولي للبيئة إحدى المؤشرات الرئيسية لتطور القانون الدولي في صالح البشرية.

وقد تم تحضير تقرير لهذا المؤتمر من قبل عشرات الباحثين تحت عنوان ليس لنا سوى أرض واحدة **Only one World**، وقد تم فعلاً عقد ذلك المؤتمر في مدينة ستوكهولم في 14 جوان 1972

1 حسنى أمين، مقدمات القانون الدولي للبيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 11، أكتوبر 1992، مصر، ص 129.

بعد أربع سنوات من الاجتماعات والتحضير، انعقد المؤتمر وبدأت أعمال المؤتمر موزعة على ثلاث لجان، اختصت الأولى بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية لحماية البيئة، والثانية تناولت المحافظة على مصادر الثروة الطبيعية، بينما تناولت اللجنة الثالثة الاجراءات الدولية التي يمكن أن تساعد على مكافحة ما يؤدي الى تدمير بيئة الانسان، وتمثلت أهداف المؤتمر في تنبيه الشعوب للحكومات، إلى أن الأنشطة الانسانية تهدد بالأضرار بالبيئة الطبيعية، وتخلق مخاطر جسيمة تمس الرفاهية الانسانية والحياة البشرية نفسها، وكذلك بحث تشجيع قيام الحكومات والمنظمات الدولية بما ينبغي لحماية البيئة وتحسينها¹.

وتعد الموارد المائية من أكبر التحديات البيئية للعالم، وتمثل في نفسها والظاهرة الأكثر وضوحاً والأكثر تعقيداً في نفس الوقت، فيتضح للمتبع أنها تقع في قلب الاهتمامات البشرية، ولكنها في نفس الوقت أحد المشكلات المعقدة لإدارة البيئة العالمية

إن مسألة نقص المياه لا تقتصر في أهميتها على المستوى المحلي أو العربي، وإنما تتعدى ذلك لتحظى بأهمية اقليمية وعالمية²، إذ تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أن الصراع القادم في منطقة الشرق الأوسط، والكثير من المناطق الأخرى، سيكون من أجل السيطرة على مصادر المياه الطبيعية، وباتت النزاعات على مصادر المياه فتيلاً يهدد بتفجير صراعات محلية وإقليمية، إذ تأخذ هذه المسألة في المنطقة بعداً استراتيجياً، وخاصة في الحقل السياسي والأمني والاقتصادي، فالماء هو الحياة، والمعركة من أجل الماء هي معركة بقاء، فالمياه كانت وما زالت مصدر للأطماع والنزاعات الإقليمية والدولية.

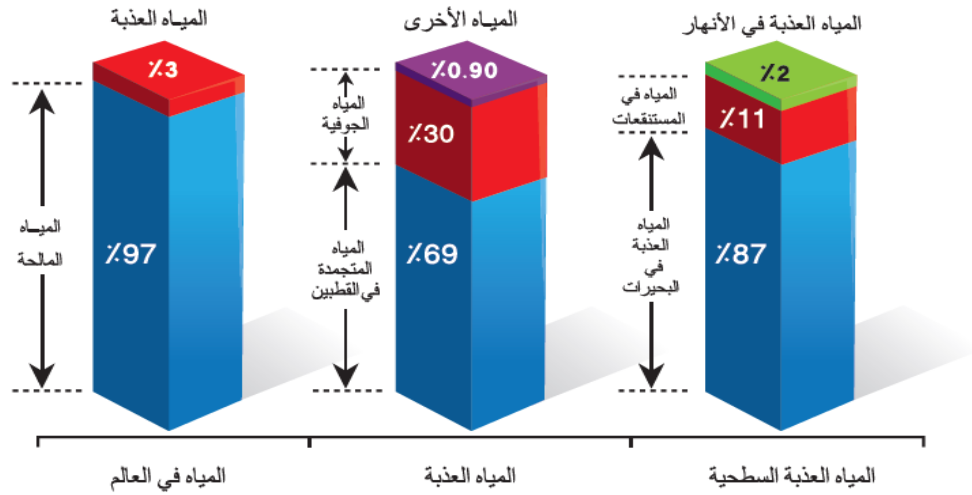
حين النظر إلى طبيعة تكوين الأرض من الصعب أن نصدق أنه يمكن أن تحدث ندرة في المياه ونحن في وسط هذه الثروة المائية الهائلة، فحجم المياه الكلي الذي يقدر بحوالي 1320 مليون كيلومتر مكعب، يمكن أن يغطي الكرة الأرضية إلى ارتفاع (7 كلم)، إذا صب على سطح الأرض بصورة متساوية، غير أن 97% من هذا الماء هو محيطات بحار و 2% حبيس الأنهار والجبال الثلجية، وتشير الإحصائيات إلى أن كمية المياه الموجودة في العالم، تقدر بنحو 1386 مليار متر مكعب، وتشكل المياه العذبة نسبة ضئيلة منها تقدر بنحو 3 في المائة فقط. أما النسبة الغالبة فهي مياه مالحة تتمثل في البحار والمحيطات، وتقدر بحوالي 97 %. وإذا أخذنا في الاعتبار أن 69 % من المياه العذبة هي مياه

1 ابراهيم العناني، البيئة والتنمية الأبعاد القانونية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 11، أكتوبر 1992، مصر، ص 117.

2 بوكراع رضا، المياه العربية والتحديات الأمنية، مداخلة في مؤتمر الدولي الثامن: الأمن المائي العربي فبراير 2000، مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة، 2000، ص ص 90-91.

متجمدة، فإن المتاح للاستخدامات البشرية هو 31 % من إجمالي المياه العذبة، وحتى هذه الأخيرة فإن 30% منها هي مياه جوفية غير متجددة، ونحو 1% منها فقط مياه متجددة، ولهذا فإن أكثر من مليار شخص في الدول النامية يعانون نقص مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي¹.

شكل (5): يوضح توزيع المياه المتاحة للاستخدام في العالم



المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي "القوة والفقر وأزمة المياه العالمية" تقرير التنمية الانسانية 2006، نيويورك.

إن المياه مورد متجدد ولكنه مورد محدود كذلك، فالدورة المائية لا تتيح سوى هذه الكمية من المياه كل عام في أي موقع على الكرة الأرضية، وهذا يعني أن نصيب الفرد الواحد من الماء يتناقص مع ازدياد اعداد سكان العالم.

وتصنف الأمم المتحدة الدول التي تعاني من شح المياه بأنها تلك التي يتراوح نصيب الفرد الواحد من الماء فيها ما بين ألف الى ألفي متر مكعب في العام، وعندما يتراجع هذا الرقم الى الـ 1000 متر مكعب للفرد الواحد في السنة، فإن البلد الذي يعاني من ذلك يصنف على أنه فقير من الناحية المائية، وهذا يؤدي الى ضغط شديد على إنتاج الغذاء والتنمية الاقتصادية وحماية الأنظمة الطبيعية.

1 محمد عبد الحميد داوود، الإدارة المتكاملة لموارد المياه بالمناطق الجافة، مجلة رؤى استراتيجية، العدد 01، المجلد الأول، 2012، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ص 18.

واليوم هناك ما يقارب الواحد من ثلاثة أشخاص ينقصهم الماء الصالح للشرب وتحظى أفريقيا بأكثر عدد من الأعطال التي تعاني من شحة المياه، إذ تضم الآن نحو خمسة عشر قطراً من هذه الفئة، وهناك تسعة أعطال من بين 14 قطراً في الشرق الأوسط أصبحت تواجه فعلاً ظروف شحة المياه¹، الأمر الذي يجعل الشرق الأوسط أكثر أقاليم العالم التي تعاني من هذه الشحة، ومن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في ستة من هذه الأعطال خلال ٢٥ عاماً. وهكذا فإن تفاقم مشكلة تأمين المياه في هذه الأعطال بات أمراً محتوماً ولما كانت جميع الأنهار في الشرق الأوسط هي بالفعل أنهار مشتركة بين عدد من الدول فإن التوترات حول حقوق المياه شديدة الفعالية في كل دول المنطقة.

إن معادلة السكان والمياه توجي بمواطن الاضطرابات المتوقعة، إذ أن هناك العديد من الأعراض الملموسة التي تشير الى أن الضغوط المائية قد أصبحت حقيقة قائمة ليس فقط في جنوب افريقيا والشرق الاوسط ولكن كذلك في أجزاء من الصين والمكسيك وتايلاند والولايات المتحدة الأميركية والدول العربية وشمال أفريقيا. وتلعب الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة دوراً مؤثراً وفعالاً في تعزيز التعاون المائي بين الدول النهرية في الأحواض المائية الدولية قاطبة، ويستدل على دور الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال المؤشرات والمظاهر التالية²:

أ- قامت الأمم المتحدة بتنظيم أول مؤتمر عالمي للمياه في "ماردل بلاتا" بالأرجنتين خلال الفترة من 14-25 مارس 1977، وقد شارك في هذا المؤتمر وفود مثلت 116 دولة و54 منظمة ووكالة وهيئة دولية، ومراقبين من 47 منظمة غير حكومية. وقد قدمت الأمم المتحدة ورقة في هذا المؤتمر، تضمنت رؤية المنظمة لعدد من القضايا ذات الصلة بالمياه. مثل الزراعة والغذاء، ومشاكل التوطن، والبيئة ودور المرأة، وإدارة الموارد المائية، وتدريب الأيدي العاملة في مشروعات المياه. وقد انتهى المؤتمر إلى التوصية برصد اعتمادات مالية إضافية إلى المنظمات القائمة داخل منظمة الأمم المتحدة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بغية زيادة الأموال المتاحة للبلدان النامية، لتلبية احتياجاتها من الموارد المائية.

1 بوكراع رضا، المياه العربية والتحديات الأمنية، مرجع سابق، ص 92.

2 محمد سلمان طايح، دور المؤسسات والقوى الدولية في تسوية قضايا المياه، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009، القاهرة، للاطلاع انظر:

https://sourcesmarefaorg/%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

ب- تصدرت قضية المياه طليعة اهتمامات الأمم المتحدة، حيث جاءت قضايا "المياه والتعاون المائي" على رأس أجندة المنظمة، وخصوصا منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار عام 1994 السنة الدولية لـ"الاهتمام بالموارد المائية". وكانت موضوعات الأعوام التالية كالآتي: عام 1995: "المرأة والمياه"، عام 1996 "مورد خفي"، عام 1999 "الجميع يعيش مع التيار"، عام 2000: "المياه من أجل القرن الحادي والعشرين"، عام 2001: "المياه والصحة"، عام 2002: "المياه من أجل التنمية، عام 2003: "عهد المياه العذبة"

ج - قامت الأمم المتحدة في يناير 1992 بتنظيم "المؤتمر الدولي للمياه والبيئة (ICWE)" في دبلن، وقد أسفر المؤتمر عن صدور "بيان دبلن" متضمنا عددا من المبادئ التي تعني في مجملها بحسن ادارة الموارد المائية المشتركة، وتحفيز التعاون المائي بين الدول المتشاطئة في الأحواض المائية الدولية¹.

وقد كان هذا المؤتمر بمثابة أعمال تحضيرية لـ"مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" (UNCED) الذي عقد في "ريودي جانيرو" بالبرازيل في يونيو 1992. ويعتبر هذا المؤتمر بمثابة نقطة تحول على المستوى الدولي في مجال تواتر الاهتمام بقضايا المياه باعتبارها احدى أبرز القضايا البيئية.

د- أكدت الأهداف الانمائية في اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، على تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة، أو الذين لا تكون مياه الشرب المأمونة في متناولهم إلى النصف بحلول عام 2015، وكذا تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يتوافر لديهم الصرف الصحي الاساسي بمقدار النصف.

هـ- قامت الأمم المتحدة عام 2003 بإصدار تقرير الأمم المتحدة عن "تنمية المياه في العالم: الماء من أجل الناس، الماء من أجل الحياة"، وهو مشروع مشترك بين 23 هيئة ووكالة من الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الآليات والمبادرات التعاونية المتصلة بالمياه.

1 محمد سلمان طابع، المرجع السابق.

https://sourcesmarefaorg/%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

ز - اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (217/58) في 23 سبتمبر 2003 باعتبار الفترة من 2005 إلى 2015 العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة"، وبدأ تنفيذ القرار اعتباراً من اليوم العالمي للمياه في 22 مارس 2005، وقد تقرر أن تتمثل أهداف "العقد" في زيادة التركيز على المسائل المتصلة بالمياه على جميع المستويات، وعلى تنفيذ البرامج والمشاريع المتصلة بالمياه، مع السعي إلى كفالة مشاركة المرأة وإشراكها في الجهود الإنمائية المتصلة بالمياه، وتكثيف التعاون على جميع المستويات، من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه المتفق عليها دولياً والواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية¹.

جرى عقد ندوة دولية في غاية الأهمية أمام مندوبي 21 دولة تمثل منطقة شرق أفريقيا، تبحث في سياسات الموارد المائية في القارة الغنية بالمياه، وقد ركزت الندوة التي عقدت بالعاصمة الكينية: نيروبي، على المبادرة الأفريقية على المياه كأحدى أهم الأولويات الاستراتيجية التي يجب مخاطبتها من خلال خطة عمل أفريقية موحدة، تضمن نقطة الماء النقية كأحد عناصر السلام، بحشد الموارد المالية دولياً ومحلياً وتقديم الخدمات التي تحمل اسم WASH وهي الحروف الأولى من كلمات المياه والصرف والنظافة العامة².

أعلنت الأمم المتحدة في 21 ديسمبر من العام 2002 بدء السنة العالمية للمياه العذبة، جرى الإعلان بمقر المنظمة العالمية بنيويورك في احتفال خاص، شارك فيه بعض نشطاء البيئة، وكان الهدف من هذا الإعلان هو تحفيز الجهود لحل مشاكل المياه التي يواجهها العالم، وقال كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة: إن الافتقار للماء الصالح للشرب، ولغيره من الأغراض المتصلة بصحة البشر وأمنهم الغذائي، يحيل حياة أكثر من بليون عضواً للعائلة البشرية إلى شقاء في شقاء.

وأضاف إننا نتوقع أن يكون الماء مصدراً للتوتر الدائم، والتنافس الشرس بين الأمم إذا استمرت الحال على ما هو عليه³. وفي الوقت ذاته فإن الوضع الحالي يمكن أن يكون عاملاً حافزاً على التعاون،

1 محمد سلمان طابع، مرجع سابق.

https://sourcesmarefaorg/%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

2 خالد محمد الزواوي، الماء: الذهب الأزرق في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص ص 178-179.

3 نفس المرجع السابق، ص 171.

ولعل هذه السنة الدولية للمياه العذبة تلعب دوراً مؤثراً في إيجاد خطط وأساليب العمل المطلوبة، على أن يكون ذلك بمشاركة الحكومات والمجتمع المدني في كل أنحاء العالم، ويأتي العام العالمي للمياه العذبة في أعقاب قمة الأرض الثانية جوهانسبرج 2002 - التي اتفق فيها قادة العالم على أسس مواجهة مشاكل الماء والقصور الشديد في مرافق الصحة العامة التي يعانيها حوالي بليون ومائتي مليون إنسان، لا يعرفون الطريق للمياه الصالحة للشرب، وأكثر من بليونين وأربعمئة مليون آخرين، يفتقدون الحد الأدنى من خدمات ومرافق الصحة العامة، والحصاد المر لهذه الأحوال، ثلاثة ملايين ضحية، تقتلهم الأمراض الناجمة عن تلوث المياه كل سنة.

وفي مارس 2003 اشتركت 32 وكالة تابعة للأمم المتحدة في إصدار التقرير العالمي لتطور مسألة المياه (وفيه توصيف شامل للوضع المائي الحالي، وتوصيات موسعة فيما يخص الاحتياجات من الماء مستقبلاً¹، وقد جاء إصدار هذا التقرير متزامناً مع انعقاد المنتدى الدولي للماء بكيوتو في اليابان.

وهذا وإن منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، وفي مقدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية² على سبيل المثال لا الحصر، تعمل على قدم وساق وبكل ما لديها من طاقات وإمكانات من أجل مواجهة التحديات والمخاطر التي قد تنجم عن ندرة المياه في الكثير من المناطق التي تعاني الجفاف أصلاً، لذلك تلعب التكنولوجيا النووية، واستخدام الطاقة الذرية من خلال الوكالة دوراً اقتصادياً مهماً في تحلية المياه، وإنتاج مياه الشرب في الدول النامية، وهوما يتطلب ضرورة إعداد وتأهيل الكوادر من العلماء الشباب الإدارة وتحسين الموارد المائية، مع الوضع في الاعتبار المتغيرات المناخية، والتركيز على معالجة مشكلة ملوحة المياه، وتأمين الكميات اللازمة من مياه الشرب، وتطالب بالتعاون والتنسيق من أجل معالجة هذه المشكلة الخطيرة.

وهنا يشير الخبراء المتخصصون إلى أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حماية الموارد المائية، وتطويرها وتحقيق التنمية المستدامة، وتطبيق المبادئ السامة التي تضمنها إعلان الألفية الثالثة ولاسيما ما يتعلق منها بمكافحة الفقر. ومن أهم الهيئات الدولية المعنية بموضوع المياه بطريقة مباشرة هي برنامج التقييم العالمي للمياه التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وقد دعت أمانتها العامة إلى ضرورة تطوير

1 خالد محمد الزواوي، نفس المرجع ص 173.

2 نفس المرجع، ص ص 175-176.

الأدوات والمهارات اللازمة للتوصل إلى فهم أفضل للعمليات الأساسية، والممارسات الإدارية والسياسات التي من شأنها المساعدة على تحسين نوعية موارد المياه العذبة في العالم.

وتؤكد التقارير الدولية الصادرة عن برنامج تقييم المياه العالمي أن عددا كبيرا من أهم العناصر الأساسية اللازمة لاستكمال صيانة المياه في العالم يجب أن تأتي من الدول ذاتها، خاصة الدول النامية في أفريقيا وآسيا، التي قد تكون أول الدول التي تستفيد من برنامج التقييم العالمي للمياه، لأنها في غالب الأحوال تعتبر الأكثر تعرضا لنقص المياه. والقضايا المرتبطة بها.

كما تشدد التقارير على ضرورة التعاون المشترك بين جميع الدول على مختلف المستويات والأصعدة الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية والدولية بهدف حماية الموارد المائية، وعدم إهدارها، وذلك من خلال البرامج والخطط التي تركز على أهمية دعم بناء القدرات المتخصصة في هذا القطاع الحيوي، والحصول على المساعدات التقنية، وتحليل البيانات العلمية حول مخزون المياه، والينابيع والأنهار على المستويات الوطنية. وتتناول تلك التقارير سد الثغرات، وإزالة العقبات التي تسهم في تفاقم مشكلة المياه في العالم، وأهمها الحاجة إلى وجود بيانات شاملة وموثقة حول واقع ومستقبل الموارد المائية، خاصة في الدول النامية، فضلا عن وجود صعوبات في تحديد وتقييم المعلومات الواردة من مصادر وطنية ودولية.

ان قضية المياه تحتل مكانة كبيرة وهامة في اهتمامات المؤسسات الدولية ممثلة في الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وهذا ما تترجمه عمليات المؤتمرات التي تحرص عليها ومنها الملتقى العالمي للمياه الذي ينعقد كل 03 سنوات بين صناع السياسة على المستوى المحلي والدولي ومشاركة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وتتمثل أهداف هذا النوع من الملتقيات بتنمية الوعي والخبرات في مجال المياه لدى متخذي القرار ووسائل الاعلام والشعب بصفة عامة وتبادل الخبرات في مجال المياه وتقييم التحديات التي تواجه هذه الثروة على كافة المستويات، وقد انعقد الملتقى العالمي الأول للمياه سنة 1997 بمدينة مراكش بالمغرب خلال فترة 20-25 مارس 1997 تحت عنوان "المياه تراث البشرية".

ومن أهم التحديات التي تطرق لها الملتقى¹ :

1 عبد الله اسكندر كرسنتين، الملتقى العالمي الثالث للمياه، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، سنة 2003، ص 293.

- ندرة المياه خاصة في المناطق التي تعاني الجفاف وبها كثافة سكانية عالية ومثال هذه الدول نجد اليمن التي لا يفوق نصيب الفرد فيها 158م في حين يستفيد الفرد في كندا بنسبة 90.000 م وهذا مقارنة بالحد الامان المائي الذي يمثل 1,700م.

- اعتبار ندرة المياه ظاهرة تهدد للسلام العالمي ورفاهية الشعوب.

- حدوث تدهور شامل للمجاري المائية من حيث التلوث الذي يؤثر على كيفية الاستهلاك ونقص الحصول على المياه النقية القابلة للشرب

- ضعف نظم إدارة الموارد المائية، وقلة وعي صانعي القرار بأهمية الأزمة المائية العالمية

أما الملتقى العالمي الثاني للمياه الذي عقد ب لاهاي بهولندا خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 22 مارس 2000 وقد حضره مشاركون من 106 دولة، وكان يتمحور البحث عن مفهوم أمن المياه الذي من أولوياته حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف غير العقلاني وضرورة حسن استغلالها، حيث تم وضعه في نفس الدرجة مع الأمن الذاتي والأمن البيئي، ومن هنا كانت الرسالة الأساسية الصادرة عن الملتقى هي الادارة ذات كفاءة لهذا المورد.

في حين الملتقى العالمي الثالث سنة 2003 تطرق إلى موضوعات إدارة الموارد المائية والحق في المياه وجودتها¹. وتم استخلاص مجموعة من التوصيات من اجل الادارة السليمة للموارد المائية تمثلت في وضع خطط لإدارة الاحواض النهرية المشتركة حوض النيل ودجلة والفرات، من خلال التعاون بين دول الحوض الواحد بإنشاء مجالس اوسلطات عبر قومية، ووضع انظمة مراقبة لكل نهر واعتبار المياه العذبة مورد مشترك².

كما تم الملتقى الرابع في المكسيك 2006، والخامس في 2009 بتركيا والآخر بفرنسا 2012 وتم خلاله ادراج بعض الإحصاءات التي قدمت من قبل المشاركين، لم تعط أي سبب للتفاؤل، حيث جاء تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بان الأزمة العالمية القادمة ستكون حول المياه العذبة والتوزيع غير المتكافئ للموارد المائية، وهوما جاء في تقرير التنمية البشرية³. حيث ان بعض البلدان تحصل على

1 jeanlouis Gazzaniga et autre le Droit DE LEau Edition Litec, Paris, PP56

2 عبد الله اسكندر كرستين، مرجع سابق، ص 296.

3 تقرير التنمية البشرية، ندرة المياه والمخاطر والتعرض للضرر، UNDP، المكتب الاقليمي للدول العربية، 2006، ص 135.

نصيب أكبر من البعض الآخر فقرابة ربع إمدادات المياه العذبة عالمياً يقع في بحيرة " بيكال " في منطقة سيبريا التي تتسم بندرة السكان. وتأتي الاختلافات فيما يتعلق بمدى التوفر داخل الأقاليم وفيما بينها لتبرز المشكلة بمزيد من الوضوح، حيث تحظى أمريكا اللاتينية وحدها بنسبة 31 % من موارد المياه العذبة في العالم، ويقدر نصيب الفرد فيها بمقدار 12 ضعفاً مقارنة بنصيب الفرد من المياه في جنوب آسيا، وتحصل بعض الأماكن مثل البرازيل وكندا على كميات من المياه تفوق ما يمكنها استخدامه، بينما لا يحصل البعض الآخر، مثل بلدان بالشرق الأوسط

هناك 31 دولة تمثل 8 % من سكان العالم تواجه أزمة حادة في المياه، وبحلول عام 2025 يصبح هناك 48 دولة يتوقع أن تواجه نقصاً في المياه يؤثر في حياة وتنمية 2.8 بليون ساكن، ومن المتوقع أن تؤثر على 35% من السكان، والبعض الآخر يقدرها بحوالي 50% من السكان، وقد أكدت الدراسات أن الطلب على المياه سوف يقفز إلى 56% بحلول عام 2025.¹

وتستهلك القارة الأفريقية 4% من موارد المياه العذبة المتجددة فيها، ومع أن القارة يجري في عروقتها حوالي 50 نهراً وأحواض أنهار وبحيرات عذبة ضخمة، فإن 66% من سكانها لا يتمتعون بمياه شرب نقية، وأن هناك 900 مليون مواطن أفريقي ينهش المرض في أجسادهم بسبب الماء الملوث، وأن أكثر الناس تأثراً بالمياه غير النظيفة هم الأطفال وكبار السن والحوامل، رغم أن أغلب القارة بمدها تتخللها أنهار ومياه سطحية جارية، ولكن التأكيد بأن هناك 180 مليون ساكن في دول شرق أفريقيا لا ينعمون بالمياه النقية عار على جبين القارة الخضراء التي تنعم بخيرات السماء من الأمطار الغزيرة، وعلى حد تعبير أحد.

إن العلاقة بين المياه والفقر تتضح في المجتمعات الأفريقية، كما أكد السيد خبير دراسات الفقر " البيجا أجيفي " (الفقر هو الحالة التي لا تحقق للإنسان الاحتياجات الأساسية لحياته العادية..). وإذا تمت المقارنة بين الفقر في أفريقيا وقارات العالم الأخرى، فإن الفقر في القارة الأفريقية يأخذ منحى آخر، لأنه يتسم بالعمق ولاسيما في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، والتي ارتفع فيها عدد الفقراء من 300 مليون إلى 345 مليوناً في زمن قصير وهو ما يعد فقداناً لأبسط قواعد الحياة وأبسطها " الماء ".

1 خالد محمد الزواوي، مرجع سابق، ص 179.

المطلب الثاني : التنظيم القانوني للدولي للمجاري المائية:

مع تزايد عدد السكان في الكوكب ومع تواصل التطورات الصناعية والاقتصادية في العالم مما دفع الدول الى السعي بكل قوة لزيادة الانتاج من أجل تلبية الحاجيات وكذلك من اجل احكام السيطرة، فدخلت الدول في نزاعات وصراعات حول الاحقية في استخدام الموارد المائية العذبة المتاحة والمتمثلة بصفة أساسية في الأنهار والمياه السطحية وهذا ما دفع المجموعة الدولية الى تنظيم هذا الاستخدام من خلال تقنيته، وذلك بتنظيم الاستعمالات وقرار الحقوق المترتبة للدول المتشاطئة على مياه الأنهار المشتركة، وكان لا بد من ايجاد قواعد واتفاقيات ومعاهدات تنظم كل ذلك. وحيث ان الموضوع الهام والأول الذي يشغل البشرية في مطلع القرن العشرين كان موضوع تنظيم الملاحة في مياه الأنهار الدولية وضمان حريتها وتنظيمها، فقد انصبت الدول والمتخصصون لوضع الأسس والقواعد التي تنظم الملاحة الدولية في الأنهار المشتركة.

فالأهداف الرئيسية للقانون الدولي هي تحسين العلاقات الدولية وتنسيقها، فالدولة بحكم انتمائها الى المجموعة الدولية يجب ان تكون على علاقة مستمرة بأطرافها وهذه العلاقات تنظم بألية تسمى المعاهدات الدولية، وهذه الأخيرة يعبر عنها بأنها اتفاق مكتوب بين أشخاص القانون الدولي لإحداث نتائج قانونية معينة وفقا لأحكام القانون الدولي¹

وهذا ما دفع فقهاء القانون الدولي وأشخاص القانون الدولي للبحث الجاد في وضع أسس وقواعد جديدة ومشاريع اتفاقيات ومعاهدات تنظم كيفية استعمال مياه الأنهار الدولية المشتركة، بحيث تحد من الاستعمالات الضارة والماسة بحقوق الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية المشتركة وتضع القواعد التي تحفظ حقوق كل منها بما لا يتعارض مع حق السيادة ولا يمس بالحقوق المكتسبة والمصالح الحيوية وحقوق الدول المتشاطئة الأخرى وتستند كل الاتفاقيات المائية الدولية لحل مشكلة الأنهار الدولية منذ قرون حتى اتفاقية 1997، إلى ثلاث نظريات أومبادئ وهي: مبدأ هارمون أوالمفهوم الضيق، مبدأ سوسرهول أوالمفهوم الواسع، نظرية المنافع المتوازنة.

1 المجذوب طارق، المياه ومتطلبات الامن المستقبلي في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 13.

1- مبدأ هارمون أوالمفهوم الضيق¹: ويعني هذا المبدأ أوالمفهوم أن الدولة التي ينبع النهر الدولي من أراضيها لها الحق المطلق، أن تتصرف فيه كما يحلو لها، وهو ما اصطلح على تسميته بأسلوب الإدارة الفردية، جاء به المحامي العام بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1895 وصار معروفاً باسمه، ومفاده أن القانون الدولي (في ذلك الوقت) لم يكن يشتمل على أي مبدأ يلزم الولايات المتحدة بأن تضع في حسابها احتياجات دولة المكسيك من نهر "ريوجراند" (Rio Grande) وهي النظرية التي أخذ به القضاء الأمريكي في الشكوى المائية التي أقامتها المكسيك ضد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نهر "ريوجراند" (Rio Grande) فقد اعتبر القضاء الأمريكي أن سلطة الولايات المتحدة على هذا النهر الكائن في أراضيها سلطة مطلقة، ولا يجوز للمكسيك أن تنازعها فيه.

2- مبدأ سوسرهول "المفهوم الواسع"²: وينسب الى العالم السويسري سوسرهول الذي أعلن عنه ومفاده أن المفهوم الواسع يستند هذا إلى النظرية التي تقول بأن الأنهار الدولية، هي ملك للدول المتاخمة، فلا يجوز لأية دولة أن تستأثر لوحدها بمياه الأنهار، وإن الاستثمار يجب أن يكون مشتركاً وقائماً على أساس الثروة والمنفعة المشتركة عن طريق الأسلوب المشترك في الإدارة والاستثمار وبشكل عام يستند مبدأ "المفهوم الواسع" على ركيزتين أساسيتين :

أ - لا يجوز لدولة المجرى الأعلى للنهر الدولي أن تتصرف بمياه النهر تصرفاً من شأنه أن يخفض من كمية المياه لدولة المجرى الأدنى.

ب - ولا يحق لدولة المجرى الأعلى للنهر الدولي أن تحدث أي تغيير أو تغيير على الأوضاع الطبيعية للنهر الدولي إلا بعد التوصل إلى اتفاق مسبق مع دولة المجرى الأدنى.

3- نظرية المنافع المتوازنة³:

أو ما جرى الاصطلاح على تسميتها بالأسلوب الدولي في الإدارة، وقد شرح أسسها بالتفصيل العالم الأمريكي كلايد إيغلتن (Clyde Eaglton) في الأسس التالية :

1 جون ووتربري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الاوسط، ضمن الكتاب الجماعي، المياه في العالم

العربي افاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوفي جلال، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 1997، ص 93.

2 زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، دار طلاس للدراسات والنشر، مصر 1994، ص ص 93-94.

3 وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ص 140.

1- إن سيادة الدول المتشاطئة ليست مطلقة، بمعنى أنها محدودة.

2 - إن توزيع المياه يجب أن يكون عادلاً، والعدل هنا لا يعني تساوي كميات المياه التي تحصل عليها كل دولة.

3- يجب الأخذ بعين الاعتبار المنافع التي تجنيها كل دولة متشاطئة مقابل ما يلحق بالدول الاخرى المتشاركة من خسائر في نفس النهر.

فتستند النظرية إلى مفهوم "السيادة الإقليمية المحدودة" والمستمد بدوره من مبدأ قضائي معروف منذ القدم، هو مبدأ " لا ضرر ولا ضرار"¹. أي التأكيد على حق الفرد في استخدام ما بحوزته بشرط عدم الإضرار بالآخرين. وبناء على ذلك يجب على كل دولة من دول حوض النهر أن تعرب عن حسن النية، لتحظى بموافقة الأطراف الأخرى المشتركة في الحوض على المشروعات التي تعتزم القيام بها.

التنظيم القانوني الدولي للأنهار:

تنقسم الأنهار في المركز القانوني الى الأنهار الوطنية وأخرى دولية ولكل منها احكام خاصة به، فالنهر الوطني هوالنهر الذي يقع داخل الحدود الوطنية للدولة القومية ويخضع لسيادتها بينما الأنهار الدولية هي التي تتجاوز حدود اقليم دولتين او اكثر ولكل دولة السيادة في الجزء المار بإقليمها ويعرف الاستاذ " أوكنيل" النهر الدولي بأنه: " النهر الذي يقع من روافده وفروعه في منطقة تخضع لسلطة دولتين أو أكثر، أو هو الذي يشكل حدودا بين دولتين أو أكثر"²

لقد تم ربط النهر الدولي بالقدرة على الملاحة منذ مؤتمر فيينا سنة 1815، وقد عرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولية في منازعة اللجنة الدولية لنهر " الأودر" المجرى الصالح للملاحة باشتراطها ثلاث شروط ليصبح المهر دوليا هي³:

✓ الصلاحية للملاحة،

✓ الاتصال بالبحر،

1 محمد عبد الله الدوري، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي 1994، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 29.

2 عامر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار رسلان للطباعة، 2008، سوريا، ص 376.

3 صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، 2010، القاهرة، ص 21.

✓ أن يهتم ذلك الاتصال أكثر من دولة،

وعليه تنقسم الأنهار التي يهتم بها القانون الدولي إلى¹:

- أنهار وطنية دولية حيث رغم انه يقع في اقليم دولة واحدة لكنه يشكل منفذ ملاحى لدولة أخرى
- أنهار حدية وهي التي تشكل حدود بين أكثر من دولة
- أنهار متعاقبة أو متتابعة وهي انهار تخترق حدود اكثر من دولتين

لقد تراجعت النظرة الدولية التي تحصر النهر الدولي في الاستخدامات الملاحية فقط، وهذا عندما اتجهت الدول الى توسيع استخداماتها للأنهار في الأغراض غير الملاحية، فتطورت معالجة نظم المياه الدولية من مبدأ هارمون إلى المبادئ الحديثة التي أكدتها جمعية القانون الدولي خلال دورتها الثامنة والأربعون بنيويورك سنة 1958 لتليها قواعد هلسنكي سنة 1966 التي جاءت بتقييدات لاستغلال الجزء الواقع بالدولة من النهر من أجل عدم الاضرار بباقي نظام النهر².

وظهر مفهوم الحوض النهري المتكامل في تقرير جمعية القانون الدولي في اجتماع نيويورك 1958 وقبلها في اجتماع دوبروفينك سنة 1956، حيث نص التقرير على أن المجاري المائية الدولية والبحيرات والينابيع لا يجب أن تؤخذ بشكل معزول، وإنما بشكل حوض نهري متكامل، وقد تبنى معهد القانون الدولي في مؤتمره في سالسبورغ سنة 1961 قواعد تأخذ بالاعتبار المجرى المائي والحوض المائي النهري³.

لتأتي جماعة القانون الدولي وتترجم المعنى في "قواعد هلسنكي" المعروفة عن استخدام الانهار سنة 1966 وتمثل قواعد أحكام هلسنكي لعام 1966 أهم محاولة⁴ لتحديد هذه المفاهيم حيث تحدد أحد عشر مبدأ لتنظيم استخدام المياه، تتراوح ما بين الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، إلى الأنماط السائدة لاستخدام المياه، إلى جغرافيا المناطق المعنية.

1 صلاح عبد الحميد، نفس المرجع، ص 23.

2 زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، 2009، لبنان، ص 220.

3 زياد خليل الحجار، نفس المرجع، ص 221.

4 جون ووتربري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص ص 94-95.

وقد عرفت قواعد هلسنكي حوض التصريف النهري في مادته 02 بأنه "منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر ويحدد النظام الهيد وجرافي مجال تغذيتها بما في ذلك المياه السطحية والجوفية التي تصب في مجمع مشترك"¹.

تنص المادة الرابعة من هذه القواعد على أن لكل دولة من دول الحوض الحق في أراضيها، في حصة معقولة ومنصفة من الاستخدام المفيد لمياه حوض التصريف الدولي. وتوضح المادة الخامسة أن تحديد الحصة المعقولة والمنصفة بالمعنى الوارد في المادة الرابعة، يتم على ضوء كافة العوامل المناسبة في كل حالة على حدة وهذه العوامل المناسبة هي في الأساس²:

- ✓ جغرافية الحوض: امتداد نطاق التغذية الموجود في كل دولة من دول الحوض.
- ✓ هيدرولوجيا الحوض، وبالأخص الإسهام المائي لكل دولة من دول الحوض.
- ✓ المناخ السائد في الحوض.
- ✓ الاستخدام السابق لكل دولة من دول الحوض (الحقوق المكتسبة بما في ذلك استخدامها
- ✓ الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.
- ✓ السكان المعتمدون على مياه الحوض في كل دولة.
- ✓ التكاليف المقارنة لمختلف وسائل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة من دول الحوض.
- ✓ توافر موارد مائية أخرى.
- ✓ ضرورة تحاشي أى تبديد غير مجد عند استخدام مياه الحوض.
- ✓ الإمكانات العملية لإعطاء تعويضات وفوائد لدولة واحدة أو عدة دول في العوضي كوسيلة لتسوية النزاعات التي تقع بين مستخدمي المياه.

1 International Law Association, **Report of fifty second conference**, Helsinki, 1966, London, 1967, p 01.

https://www.internationalwaterlaw.org/documents/intldocs/ILA/ILAHelsinkiRules1966as_amendedpdf

2 IBID , p 02.

✓ مدى إمكانية تلبية احتياجات دولة من دول الحوض دون إلحاق أضرار أساسية بدول أخرى من دول الحوض

كما ينص حق استخدام مياه النهر الدولي من قبل كل الدول المتشاركة، على أنه لا يجوز الدولة واحدة أن تحصر استخدام النهر لنفسها، أو أن تحوله أو أن تقطعه عن غيرها لأي سبب، مهما كان طول النهر في أراضيها أو مهما كان عدد السكان الذين يستفيدون من النهر في هذه الحالة، فالمياه الدولية هي مورد مشترك، وليست مجرد مورد طبيعي كالمعادن أو البترول كما تدعى بعض دول الواقعة أعلى النهر¹. مبدأ السيادة الذي يستند إليه حق الدولة في استخدام النهر الدولي في أراضيها وجب فهمه، بأنه حق تتمتع به جميع الدول المتشاركة بشكل متساو، وسيادة كل دولة تحددها سيادة الدولة الأخرى فحقوق السيادة حقوق متقابلة، والمعنى المساواة في استخدام المياه لا يعنى بالضرورة التوزيع المتساوي للمياه، إنما يعنى المساواة في حق الاستخدام فقط، وأنه ليس لدولة أولوية على أخرى، أما مفهوم مبدأ السيادة المعنى بحق التصرف الكامل والمطلق في المياه دون أي اعتبار للدول المتشاطئة الأخرى، فهو مفهوم ينطبق على الأرض وليس على الموارد المائية الجارية والمنتقلة.²

وفي تقرير لجنة القانون الدولي لسنة 1991 نجد ان الفصل الخاص بقانون الاستخدامات غير الملاحية لمجاري " المياه الدولية" يعود الى احكام هلسنكي، وهذا التقرير للجنة القانون الدولي يتضمن رفض فكرة أن المجرى المائي يعد دوليا بصورة نسبية، بمعنى أن استخدام المياه في بعض أجزاء الشبكة لا يؤثر على باقي أجزاء الشبكة، مؤكدا على أن المجاري الدولية المائية وحدة واحدة لا تقبل التجزئة. وينطبق هذا أيضا على مستودعات المياه الجوفية، والواقع أن هذا المبدأ يتجاوز مصالح دول الحوض إلى مصالح كل الأطراف المشتركة في مناطق المنابع والمصاب، والتي تتأثر بتنظيم استخدام مياه النهر بصفة عامة.³

1 شوكت حسن، القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية، مجلة الباحث العربي، العدد 24، سبتمبر 1990، لندن، ص 27-28.

2 داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مكتبة مذبولي 2006، ص 44.

3 جون ووتربري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 95-96.

لنتوصل الامم المتحدة سنة 1997 الى اتفاقية اطارية جديدة¹، وهذا بما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 21 ماي 1997 بقرارها (A/51/L.72) بعنوان " اتفاقية بشأن استخدام للمجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية " بالتصويت المسجل بناء على طلب تركيا وكانت النتائج تصويت (103) دولة لصالح الاتفاقية و(03) دول كانت ضد الاتفاقية وهي الصين وبوروندي وتركيا، وامتنعت (27) دولة عن التصويت منها مصر واثيوبيا وفرنسا، وقد وضعت الجمعية العامة الاتفاقية مفتوحة للإنظام لمدة 03 سنوات انتهت بيوم 20/05/2000.

اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1997 بخصوص قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، هي معاهدة تغطي المياه العذبة المشتركة وتطبق بشكل عالمي، أي توفر إطاراً للمبادئ والقواعد التي يمكن أن تطبق وتعديل لتلائم الخصائص المميزة للمجاري المائية الدولية المشتركة، وهذه الاتفاقية هي نتيجة زمن طويل من الاعداد لمشروعها عملاً بتوصيات لجنة القانون الدولي بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 بالقرار 2669 (د- 25) تحت عنوان "التطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي المتعلقة بالمجاري المائية الدولية وتدوينها"، حيث أوصت الجمعية العامة لجنة القانون الدولي بأن تقوم "بدراسة قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لتطويره تدريجياً"².

ولهذا فمشروع الإعداد لهذه الاتفاقية استغرق ما يزيد عن ربع قرن من الزمن، وتتكون هذه الاتفاقية من(33) مادة أعدتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ومن أهم ملامح هذه الاتفاقية إنها تضع القواعد العامة والأصول الكلية المتعلقة باستخدامات الأنهار في غير شئون الملاحة، والقواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تقاسم الموارد المائية للأنهار³ بالعموم فيما تأتي من بعد ذلك اتفاقية خاصة لكل نهر من الانهار، يتم إبرامها بين الدول النهرية التي تتقاسم مياهه فيما بينها، بحيث تنطلق من القواعد العامة والأصول التي تضمنتها الاتفاقية الاطارية آخذة في الاعتبار أوضاع خاصة بالنهر من جميع النواحي.

1 رضا بوكراع، المياه العربية والتحديات الأمنية، مرجع سابق، ص 128.

2 ستيفن سي ماكفري، اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، الأمم المتحدة، مكتبة القانون الدولي، ص1، للمزيد من الاطلاع راجع: https://legalunorg/avl/pdf/ha/clnuiw/clnuiw_apdf

3 صلاح الدين عامر، اتفاقية الامم المتحدة لقانون استخدام مجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، اكتوبر 2004، ص 102.

تضم الاتفاقية 37 مادة في سبعة أبواب: الباب الأول (مقدمة) الباب الثاني (مبادئ عامة) الباب الثالث (التدابير المزمع اتخاذها) الباب الرابع (الحماية والإدارة) الباب الخامس (الأحوال الضارة وحالات الطوارئ) الباب السادس (أحكام متنوعة) الباب السابع (أحكام ختامية) وفي الأخير تضمنت ملاحق لآلية تسوية النزاعات المائية بين الدول¹. وقد تضمنت الاتفاقية تعريف لمصطلح "مجرى مائي دولي" في الباب الأول وعرفته في المادة الثانية ب: " شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل، بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض، كلا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة ". وسيلاحظ أن من المهم أن هذا التعريف اشتمل على المياه الجوفية المتصلة هيدرولوجيا بالمياه السطحية، وهذا في الحقيقة هو الحال بالنسبة لمعظم المياه الجوفية في العالم. وبعد ذلك، يعرف المصطلح "مجرى مائي دولي" بأنه "أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة"².

وبهذا نلاحظ أن الاتفاقية قد جاءت بخاصية توسيع "شمول النهر الدولي" حيث يتسع ليشمل روافده السطحية والمياه الجوفية في اطار حوضه الشامل بما في ذلك الثلوج والبحيرات والقنوات والخزانات، وقد جاءت الاتفاقية بمجموعة مبادئ تضمنتها المواد في اطار الأبواب السبعة منها³.

ألغت المادة الثالثة من الاتفاقية الجديدة الاتفاقيات القائمة، مع إعطاء الفرصة للدول الأطراف في اتفاقية قائمة أن تنظر إذا ما رغبت وعلى أساس اختياري بحث مع إمكانية تحقيق مواءمة الاتفاقيات القائمة مع القواعد العامة الواردة في الاتفاقية الجديدة، كما جاءت هذه الاتفاقية فأعلنت وأظهرت مبدأ التقاسم العادل أو المنصف، كما أوردت مبدأ عدم التسبب في الضرر للدول الأخرى⁴. وجعلته في مرتبة أدنى بعد أن اشترط أن يكون الضرر جسيماً، بحيث لا يكون أي قدر من الضرر موجباً للتعويض أو للتأثير على مبدأ التقاسم المنصف للمياه.

كما تضمنت الاتفاقية مادة تنص على وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والتركيز على التزام الدولة، بالعمل على عدم تحقيق الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة، وكذلك التزام عام

1 ستيفن سي ماكفري، اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، مرجع سابق، ص 02.

2 هدى عزاز، الاستغلال المنصف والمعقول للمجاري المائية الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد ص 384.

3 داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 128-129.

4 مكيكة مريم، الشروة المائية العذبة وأثرها في النزاعات الدولية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2019، ص 203.

يوجب على الدول التي تشترك في مجرى مائي دولي النهر الدولي التعاون فيما بينها وتبادل المعلومات في شكل منتظم، كما تضمن الجزء الثالث من الاتفاقية تفاصيل واسعة حول التدابير المزمع اتخاذها، أي المشروعات التي تتوى إحدى الدول النهرية القيام بها خاصة عندما يحتمل أن يكون لمثل هذه المشروعات آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى

وهكذا فإن هذه الاتفاقية قد وضعت وبينت بشكل واضح التنظيمات والقواعد والترتيبات المنظمة لاستخدام الأنهار الدولية والبحيرات المشتركة من أجل صون حقوق جميع الدول المشتركة في الحوض النهري ووضع اليات للاقتسام المنصف وتسوية النزاعات التي تنشأ. حيث تطبق هذه الاتفاقية على كافة الاستخدامات غير الملاحية للمجاري الدولية من استخدامات زراعية وصناعية واجتماعية¹

وفي ما يلي أهم المبادئ التي وردت في الاتفاقية:

1/ مبدأ الاقتسام المنصف والعادل:

وفي هذا تشير الاتفاقية على أن الانصاف والعدل لا يعني بالضرورة التساوي في حجم المياه وإنما التساوي هو في حق الاستخدام وقد ورد في اتفاقية 1997 في المادة الخامسة². ويحمل مبدأ الاقتسام العادل والمنصف عناصر³:

- تنتفع دول المجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة ومستدامة حيث تحصل على منافع منه دون الاضرار بالمشاركين في النهر
- حق استخدام المجرى الدولي ووجوب التعاون في حمايته وتنميته
- من الواجب للانتفاع بالنهر الأخذ بالحسبان كل من العوامل الجغرافية والهيدرولوجية والمناخية والحاجات الاقتصادية الاجتماعية وعدد السكان وتأثيرات الاستخدام على الدول المشاركة في الحوض النهري

1 سالم سعيد الجويلي، قانون الأنهار الدولية، دار النهضة العربية، 1998، القاهرة، ص 29.

2 اتفاقية الامم المتحدة لقانون استخدامات المجاري الدولية للأغراض غير الملاحية، تقرير الجمعية العامة، 229/51، 1997.

3 عبد الحميد الصحراري، النظام القانوني للمجاري المائية العابرة للحدود على ضوء اتفاقية الامم المتحدة بشأن استخدام المجاري

المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، مجلة الفقه والقانون، العدد 52، سنة 2017، ص 08.

يجب أن تبدوا روح التعاون والتشارك في توجهات المشاركين للانتفاع في المجرى المائي الدولي فالهدف من التوزيع العادل والمنصف هو الاستفادة من القدر الاكبر من المياه وليس الاضرار، أي التوفيق بين مصالح المشاركين في المجرى المائي¹.

2/ مبدأ الاستخدام البريء وغير الضار:

جاءت اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة باستخدام الانهار الدولية للأغراض غير الملاحية بمبدأ "الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن"²

وقدر ورد في المادة السابعة من الاتفاقية بأنه³:

- تتخذ دول المجرى المائي عند الانتفاع بمجرى مائي دولي داخل أراضيها كل التدابير اللازمة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن للدول المشاركة في المجرى المائي الدولي
- متى وقع ضرر ذو شأن لدولة أخرى في المجرى المائي تتخذ الدولة المسببة للضرر في حالة عدم وجود اتفاق مسبق على هذا الاستخدام كل التدابير المناسبة لرفع الضرر أو التخفيف منه بمراعاة المادتين الخامسة والسادسة.

وعليه فالاتفاقية قد جاءت للتأكيد على استخدام مياه النهر يجب أن يأخذ بمبدأ الاقسام العادل والمنصف قبل مبدأ عدم احداث الضرر وأعقبته بربط المادة السابعة بالمادتين الخامسة والسادسة وهذا من أجل خفض حقوق دول المجرى الدولي من خلال⁴:

- لا يجوز لأي دولة من دولة يمر بها المجرى الدولي أن تستخدمه بصفة تأثر على الحقوق المقررة لدول المجرى بدون تشاور.
- لا يمكن للدولة العضو بالنهر الدولي القيام بترتيبات تضر بالدول الاخرى دون اتفاق مسبق
- كل استخدام غير بريء هو تعسف في استعمال الحقوق المقسمة ويتحمل مسؤوليته المسبب للضرر.

1 منصور العادلي، قانون المياه : اتفاقية الامم المتحدة لسنة 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، دار النهضة العربية، 1999، القاهرة، ص ص 21-23.

2 مكيكة مريم، الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص 202.

3 ستيفن سي ماكفري، اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، مرجع سابق، ص 2.

4 داليا محمد اسماعيل، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 54-55.

3/ مبدأ الالتزام بالتعاون والإخطار بالإجراءات المزمع اتخاذها:

هذا المبدأ في الحقيقة هو تطبيق للمبدأ الذي قبله، حيث ولكي يكون الاستخدام بريئاً ويخلو من صفة التعسف، أرشدت الاتفاقية الى التعاون في مجال الاستخدام بالإخطار المسبق عن الاستخدامات التي تنويها الدولة في النهر الدولي للدولة التي ستتأثر في حالة القيام بالمشاريع والاجراءات وفي هذا المجال فقد نصت الاتفاقية في المادة الثامنة على¹:

- التعاون يكون على أساس المساواة في السيادة والسلامة الاقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائي الدولي وتوفير الحماية الكافية له.
- عند تحديد طريقة التعاون لدول المجرى المائي أن تنتظر في إنشاء آليات أو لجان مشتركة، حسب ما تراه ضروريا لتيسير التعاون بشأن اتخاذ التدابير والاجراءات ذات الصلة في ضوء الخبرة المكتسبة من خلال التعاون في اطار الآليات واللجان المشتركة القائمة في مختلف المناطق.

1 محمد سلمان طايح، دور المؤسسات والقوى الدولية في تسوية قضايا المياه، مرجع سابق.

المبحث الثاني: أزمة المياه في المنطقة العربية

ولا تقتصر أزمة المياه في المنطقة العربية على محدودية الموارد الطبيعية، وإنما تتداخل فيها أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية ومؤسسية، خاصة في ظل اعتماد عدد من الدول على موارد مائية مشتركة وعابرة للحدود. وقد جعل ذلك من المياه قضية تتجاوز بعدها التنموي لتكتسب أهمية متزايدة في العلاقات بين الدول، وفي حساباتها الأمنية والاستراتيجية.

وعليه، يتناول هذا المبحث واقع أزمة المياه في المنطقة العربية من خلال الوقوف على أهم مظاهرها وأسبابها، وبيان أبعادها وانعكاساتها، مع التركيز على ما تنثريه من تحديات أمنية وسياسية، بما يسمح بفهم موقع الموارد المائية ضمن الأجندة الأمنية للدول العربية.

المطلب الأول: العوامل المسببة لأزمة المياه العربية

تشير الأزمة المائية لخلل في الإتزان بين المتاح من الموارد المائية المتجددة والطلب المتزايد عليها، مما يؤدي لعجز في الميزان المائي يتزايد باستمرار ويؤدي إلى إعاقة التنمية، وهذا العجز هو الحالة التي تفوق فيها حجم الاحتياجات المائية كمية الموارد المائية المتاحة ويسمى بالفجوة المائية، وعندما يصل العجز المائي إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة فإنه يكون قد وصل إلى ما يسمى بالأزمة المائية الحادة. وتشهد المنطقة العربية أزمة المائية ناجمة عن نوعين من العوامل هما العوامل الوطنية الطبيعية والبشرية، والعوامل الخارجية وتتمثل في سياسات دول الجوار وكذلك الدور الأجنبي للقوى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي.

1-الموقع الجغرافي والتغيرات المناخية ونقص المياه:

هذه المشكلة تعود لوقوع المنطقة العربية في منطقة صحاري جافة وشبه جافة يكون فيها هطول الأمطار نادراً، ما يجعل كمية الامطار التي تهطل بالمناطق الرطبة كالجبال والساحل لا تكفي للمنطقة العربية¹. كما تؤدي التغيرات المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر وتغير هطول الأمطار الموسمية².

1 منذر خدام، المياه العربية: الأزمة، المشكلات، الحلول، مجلة الحوار المتمدن، العدد 939، سنة 2004.

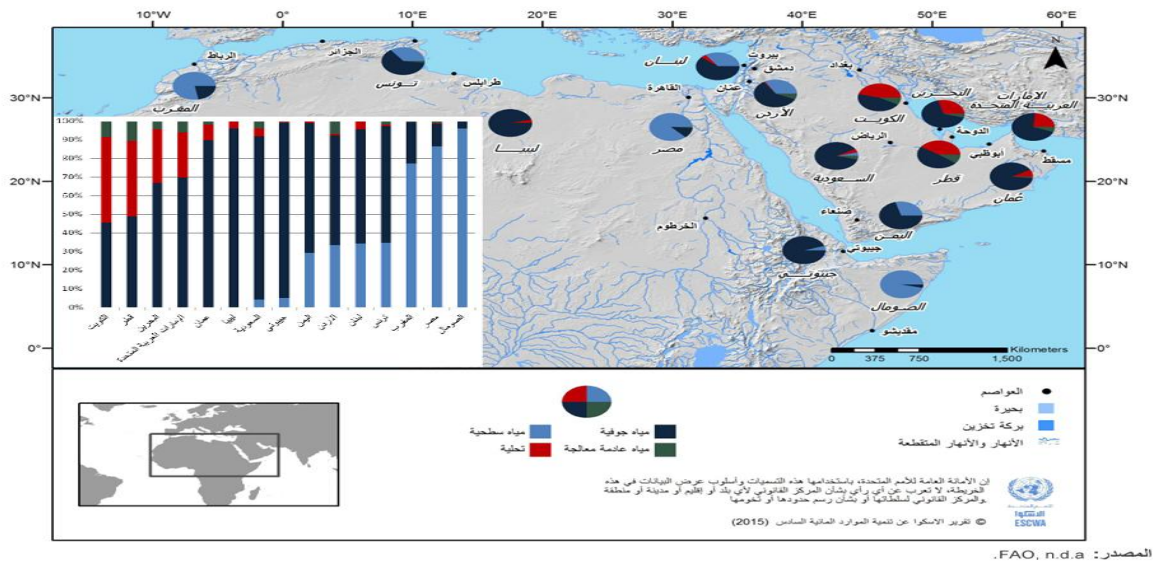
<http://www.wahewar.org/debat/showart.asp?aid=22629>

2 منظمة اليونسكو، المنطقة العربية تواجه تحديات متعاضمة في مجال المياه، انظر:

http://www.unesco.org/new/ar/rio20/singlevew/news/47898f8e17/#UtF1A_uJEv4

2-الجفاف: ان الجفاف هو مكون رئيسي للأزمة المائية العربية، وهو مرتبط بالموقع الجغرافي أصلاً، وكذلك يعود إلى زحف الصحراء على الأراضي الزراعية وتراجع الغطاء النباتي، مما أدى لتزايد حرارة الأرض بسبب الإنتاج الصناعي، فأدى بدوره إلى اتساع حالات الجفاف وبالمثل ازدادت دورة الجفاف في المغرب من سنة واحدة من الجفاف في المتوسط كل خمس سنوات قبل عام 1990 إلى سنة واحدة من الجفاف كل سنة في العقد التالي¹. كما أن 67,2% من الإقليم العربي يقع في منطقة شديدة الجفاف، ولا يتهاطل عليها سوى 17,8% من الأمطار السنوية المتساقطة، أما الإقليم الرطب وشبه الرطب بنسبة تساقط سنوية 15,8% و 30,2% على التوالي مما يشكل عائق طبيعي في توافر المياه.

شكل (6): خريطة توضيحية لتوافر المياه بالمنطقة العربية



المرجع : الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير المياه والتنمية السادس: الترابط في أمن المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية، بيروت، 2015، ص 63.

3-تضييع المياه: تعد مشكلة التبذير وتضييع الموارد المائية عاملاً أساسياً في تشكيل الأزمة المائية العربية، ولهذا فالاستخدام غير الكفء للموارد المائية العربية وضعف السياسات المائية المتبعة من بين الأسباب الداخلية للأزمة المائية العربية ويعود هذا الهدر إلى:²

1 خالد محمد الزواوي، الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص ص 146-147.

2 رضا عبد الجبار سلمان، التحديات التي تواجه الامن المائي العربي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 8، العدد الأول والثاني، 2005، جامعة القادسية، العراق، ص 74.

- إتباع أنظمة ري غير سليمة حيث لا تتعدى كفاءة استخدام المياه العربية في الزراعة المروية 39% وهذا ما يؤدي إلى فقدان يصل إلى 91443,297 مليون م³ سنويا من مياه الري السطحي.

- انتاج انواع من الزراعات تحتاج كميات هائلة من الماء

- ضعف التنسيق الإقليمي، فمثلا تضيع كمية معتبرة من مياه شط العرب في البحر والدول الخليجية تعمل على تحلية المياه وذلك عائد لعدم وجود قاعدة للتوافق حول استغلال المياه الضائعة.

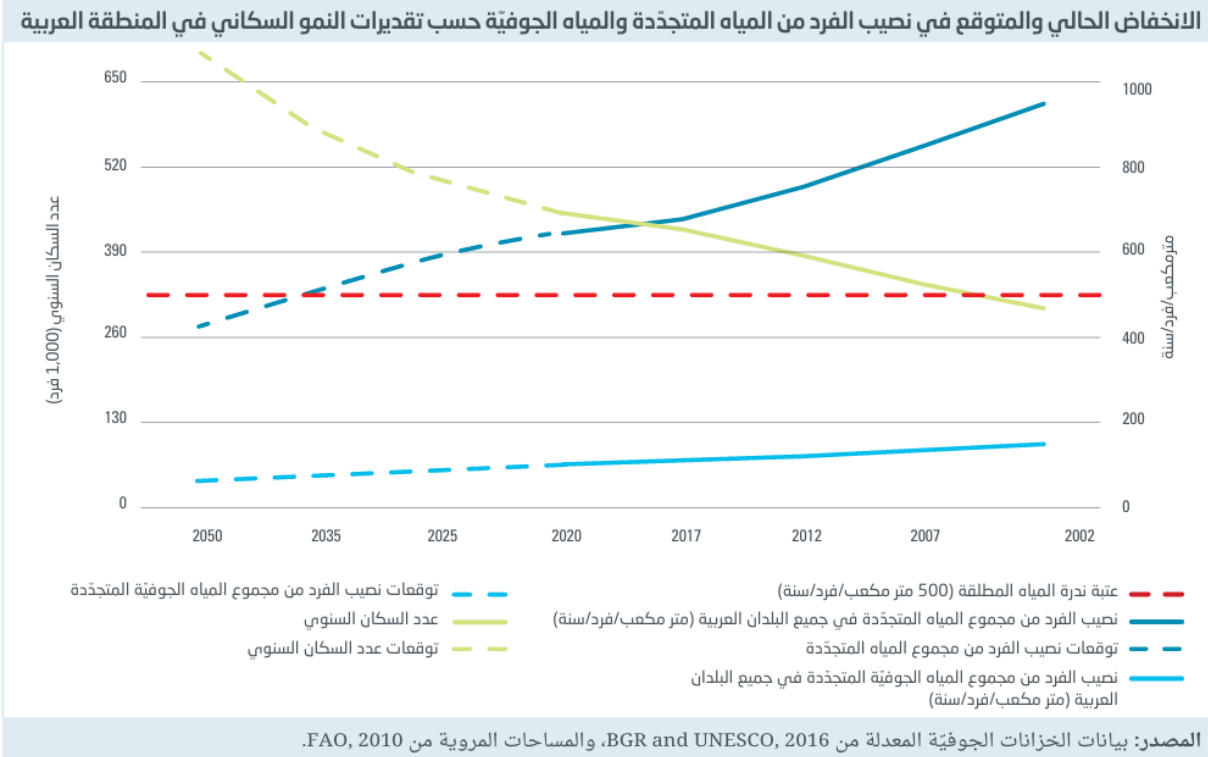
ومن أسباب تدني كفاءة استخدام المياه العربية في الزراعة اتساع الرقعة المروية ريا سطحيا، حيث تمثل 85% من الأراضي المزروعة وتفقّد كميات معتبرة من المياه بسبب سوء النقل من مصادر المياه إلى الحقل، إضافة إلى انخفاض تكلفة المياه العذبة مما يجعل الاستهلاك اليومي يزيد إلى حد التبذير.¹

4-التزايد السكاني والتلويث: ترتبط أزمة المياه بالزيادة السكانية وهذه الأخيرة ترتبط بالزيادة في النمو الاقتصادي وتحسن المعيشة، مما يؤدي زيادة استعمال المياه وتبذيرها، فتشير العديد من الدراسات إلى أن عدد سكان المنطقة العربية ارتفع من 205 مليون نسمة عام 1985 إلى 278 مليون نسمة عام 2000، ومن المتوقع أن يصل إلى 600 مليون نسمة عام 2035، في حين أن الموارد المائية تناقصت وازداد الطلب عليها بنسبة 80%، مما سبب عجزا مائيا قدر سنة 2000م بنحو 127 مليار م³. ويتوقع أن يصل عام 2030 إلى 176 مليار م³، وبهذا نلاحظ أن الزيادة السكانية والعربية التي تصل حتى 3,5% تشكل خطورة شديدة على المياه العربية كما ونوعا وتؤدي إلى تقليص حصة الفرد من المياه.²

1 سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، 22/20 جوان 2006، ص ص 34-36.

2 Georges Mutin, *L'eau dans le monde Arabe*, Ellipses édition Marketing, Paris, 2000, P 34.

شكل (7) : منحني بياني يوضح العلاقة بين التزايد السكاني ونقص المياه في المنطقة العربية



المرجع : الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)ESCWA، تقرير المياه والتنمية

التاسع-المياه الجوفية في المنطقة العربية، بيروت، 2022، ص 26

5- التلوث: بالإضافة الى نقص الموارد المائية فالتلوث يزيد من تعقد الازمة فهو يلحق أضراراً جسيمة بالمياه البحرية والنهرية والموارد الجوفية، وينشأ التلوث من ضعف الاهتمام بحماية البيئة من المخلفات الصناعية ونفايات الزراعة والإنسان نفسه،¹ مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للموارد المائية الجوفية والسطحية.



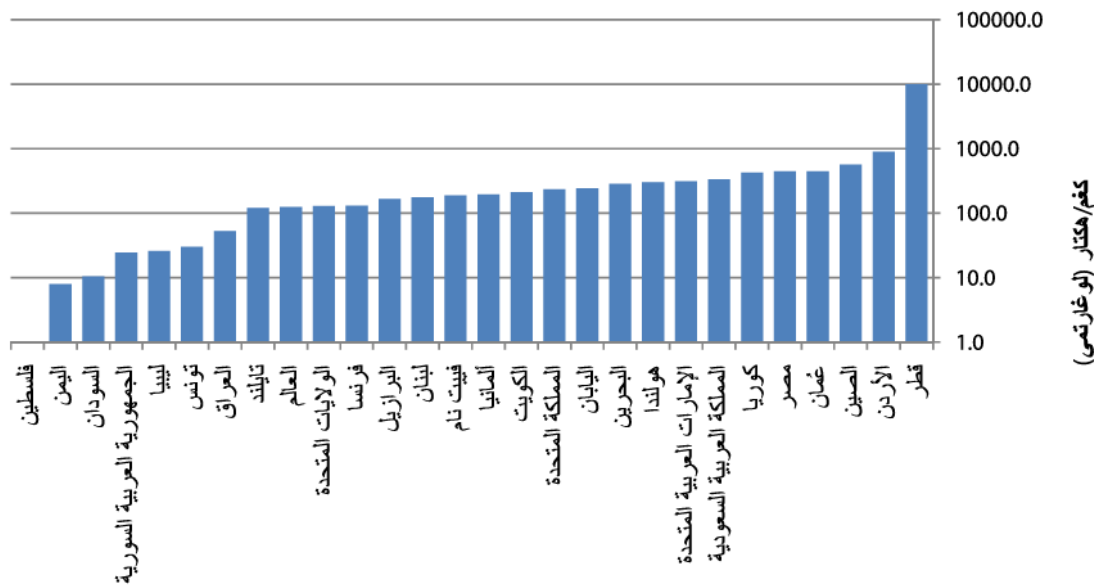
فحوالي 90% من مخلفات الإنتاج الصحي والزراعي والصناعي، تطرح في الأنهار والبحار والبحيرات دون معالجة فإن كل متر مكعب من المياه الملوثة يقوم بتلويث 360 م³ من المياه النقية، ومن

1 زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، لبنان، 2009، ص ص 148-149.

أمثلة أخطار التلوث على الأمن المائي العربي ودوره في تعقيد الأزمة المائية العربية، زيادة ملوحة بحيرة طبريا عن 2000 جزء في المليون، وتراوح ملوحة الفرات في مجراه بين 1000 و 2000 جزء في المليون وكذلك في مصر خرجت بحيرة المنزلة من نطاق الاستثمار السمكي نظرا لارتفاع مستوى التلوث¹.

بالإضافة الى ما سبق، التصحر وتزايد التملح وغزوالمياه المالحة للمياه الجوفية نتيجة الاستخدام العشوائي للمياه وعدم سلامة الربط الصحي يؤثر على نوعية المياه، وهذا في الأساس نتيجة غياب ثقافة حسن الاستغلال للموارد المائية مما يستلزم تدخلا حكوميا جادا الدور الحكومي في فرض عدم تلويث المجاري المائية على المؤسسات الصناعية والمزارع للحد من التلوث المائي الذي يهدد المياه العربية.

شكل (8): منحني بياني عن عمليات استخدام السماد في الزراعة في المنطقة العربية وضرره في تلويث المياه :



المصدر: احتساب من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة FAOSTAT.

المرجع، الاسكوا، تقرير المياه والتنمية السادس، مرجع سابق، ص 71.

الأسباب الخارجية: تشكل الاسباب سالفة الذكر العوامل الاساسية التي صنعت الازمة المائية العربية، ولكن ما زاد من تعقيد مشهد الازمة هو الاسباب الخارجية اوبالاحرى السياسات المائية الاجنبية ويتجلى هذا الدور والتعقيد بالخصوص في منطقة حوض النيل، حوض دجلة والفرات، وحوض الأردن على سبيل

1 منذر خدام، المياه العربية: الأزمة المشكلات والحلول، مرجع سابق الذكر.

المثال لا الحصر، وتؤثر هذه العوامل الخارجية بسبب رئيسي غياب اتفاقيات واضحة لاقسام المياه المشتركة بصورة عادلة، باستثناء حوض النيل الذي يشهد نوعاً من الاتفاق العام في إستغلال مياهه.

ازمة نهري دجلة والفرات: اشترط البنك الدولي توزيعاً لمياه الفرات بأن لتركيا 11 مليار م³ وسوريا 6 مليار م³ و12 مليار م³ للعراق حتى يمكنه تمويل مشاريع تركيا إلا أن إلى مضاعفة جهودها في سبيل إقامة مشاريع تنموية بمعزل عن مساعدات البنك الدولي¹.

فقامت بالشروع بإكمال مشروع تطوير هضبة الأناضول (جنوب شرق الاناضول) GAP المتضمن إقامة 22 سد و19 محطة توليد كهرباء على منابع ومجاري دجلة والفرات، وبلغ مجموع ما تحتزنه السدود التركية عندما اكتمل بناءها في 2005 أكثر من 90 مليار م³ على الفرات وحده، في حين يختزن سدي الفرات وتشيرين في سوريا 16 مليار م³ و12 مليار م³ يختزنهما سد حديثة والقادسية في العراق وقد قفز الإستغلال التركي لمياه الفرات من 10 % إلى 53 % بعد إنشاء مشروع gap "غاب"².

فالساسة المائية التركية تهدف للسيطرة على مياه النهرين، مع أنها ثروة مائية مشتركة، وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء التركي بقوله «إذا كان هذا المورد الطبيعي في بلادنا (أي المياه) فلنا كل الحق في استعماله بالطريقة التي نراها مناسبة... ليس لسوريا أوالعراق أي حق بالمياه التي تنبع من تركيا»، وتسعى تركيا إلى نزع الصفة الدولية عن نهري دجلة والفرات وترفض استئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه (عراقية، تركية، سورية) من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن حصة كل بلد من المياه.

وفي مواصلة الضغط التركي فقد تعدى التعاون التركي الإسرائيلي من التنسيق العسكري والسياسي إلى التعاون المائي، تجلّى بوضوح سنة 1998 في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بأن إسرائيل للتعاون مع تركيا في مجال التكنولوجيا الزراعية واقترحت تركيا مشروع أنابيب السلام من أجل توجيهها إلى بيع حصص من المياه³.

1 محمد عبد الله حسون، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة الفتح، العدد 38، العراق، 2009، ص 5.

2 هيثم الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا، المؤتمر السنوي الثالث المياه العربية وتحديات القرن 21، مركز دراسات المستقبل، مصر، 1998، ص 35.

3 Mohamed ElBattui, *La gestion de l'eau au Moyen Orient*, L'harmattan , Paris, 2010, PP191-193.

حوض النيل:

يختلف المشهد في حوض النيل، فالمشكلة الواقعة ليست مشكلة وفرة مياه، بل مشكلة سياسية بامتياز فبالرغم من وجود عدة إتفاقيات حول اقتسام مياه النهر الذي لمصر 90% من مواردها المائية فهي دولة مصب وتشكل السودان دولة مجرى، فالإيراد السنوي لنهر النيل عند أسوان 84 مليار م³. ولذلك فإن أي تعديل في حصص الاستغلال سوف تكون له آثار على الموارد المائية المصرية.

لكن المشاكل الواقعة في حوض النيل ليست معزولة بل انها تتبع من التدبير السياسي لإسرائيل وأثيوبيا فقد أعلنت إثيوبيا في جريدتها الرسمية منذ سنة 1950، أنها سوف تحتفظ لنفسها بحق استخدام موارد مياه النيل لأنها تتبع من أرضها بغض النظر عن درجة استخدام الدول الأخرى المستفيدة من هذه المياه،¹ وفي ظل الزيادة المتوقعة لسكان مصر إلى 100 مليون سنة 2025، فإن أي تراجع في الحصة السنوية من مياه النيل يعد ثغرة في أمنها المائي،

وبسبب عدم قدرة اثيوبيا على تنفيذ مشاريعها، فقد إمتد تعاونها إلى إسرائيل التي تعمل على الحصول على مياه النيل من خلال دعمها لإثيوبيا لبيعها المياه مقابل مساعدات فنية وتكنولوجية². وتعمل إسرائيل على زيادة الضغط على مصر من خلال هذا التعاون الذي سوف يقطع في حالة إقامة المشاريع الإثيوبية 12% من حصة مصر السنوية من إيراد النيل.

وهوما جعل الموقف الاثيوبي منشأه عدم اعترافها بالاتفاقيات المبرمة لتقاسم مياه النيل فقد صرح ممثل إثيوبيا أثناء انعقاد قمة "لاجوس" عام 1980 أنه لا توجد اتفاقيات دولية حتى الآن بشأن توزيع حصص مياه النيل، وزاد الموقف تعقيدا بعدم اعتراف كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا باتفاقيات نهر النيل بزعمها انها تمت دون مشاركتها، كما رفضت زائير ورواندا وبوروندي الدخول في مفاوضات رسمية مع مصر والسودان بشأن مياه النيل.

1 دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والأمن الإقليمي، ملف المياه:

http://bohotheblogspotcom/2010/03/blogpost_6047html

2 Georges mutin, l'eau dans le monde arabe, OP.CIT, p 58-59.

الخطر الصهيوني على المياه العربية:

تعتمد إسرائيل في بقائها على القوة والصراع في الحصول على الموارد المائية من الدول العربية، لعدم وجود مياه لها، ولهذا فسياستها تختلف عن السياسات السابقة، فهي تعتمد أسلوب التعدي والضغط للحصول على الموارد المائية.

الانتباه الإسرائيلي إلى المياه جاء مع الحركة الصهيونية، وقد كانت هناك عدة مشاريع في فترة الانتداب البريطاني وكذا في الفترة ما بين 1948-1967 للسيطرة على الموارد المائية لتدعيم حاجات إسرائيل من المياه في ظل التزايد السكاني لها بسبب الهجرات إليها، منها مشروع لوزمليك ومشروع كوتون، وكذلك خطة سميث ما بين 1953-1960، يمكن الجزم أن الحروب التي قامت بها إسرائيل في المحيط العربي كانت للحصول على الماء، فالعمليات استهدفت الاستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبرية والحولة، الوصول إلى الممر المائي بين البحر المتوسط وقناة السويس، وكان تحويل مجاري نهر الأردن العامل غير المباشر وراء شن حرب حزيران 1967 وكان الاستيلاء على مياه جنوب لبنان من العوامل المحفزة لغزو إسرائيل للبنان عام 1982¹. وفي دراسة متكاملة لعام 1990 عُكِّفَ على إتمامها منذ بدأها سنة 1974 يقوم المشروع المائي الإسرائيلي على:²

- 1- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية (النيل، اليرموك، الليطاني).
- 2- نقل مياه النيل إلى شمال النقب حيث يزعم المشروع أن كميات ضئيلة من المياه حوالي 0,5% من الاستهلاك داخل مصر لا تشكل عنصرا مهما في الميزان المائي المصري.
- 3- مشروعات مع لبنان تتضمن الاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني ونقل مياه الليطاني إلى إسرائيل واستغلاله كهربائيا.
- 4- هيئة مائية مشتركة أردنية/إسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه.

إن إسرائيل لم تتعد فقط على حقوق المياه الفلسطينية، بل امتد اعتداءها إلى السيطرة على موارد المياه في الأردن وسوريا وتستخدم إسرائيل حتى القوة العسكرية في سبيل ذلك فلقد قامت بضرب منشآت

1 محمود زنبوعة، الأمن المائي العربي، الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، 2007، سوريا، ص 189.

2 داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، 2006، مصر، ص 105.

سوريا على نهر الأردن مدعية بأن من شأن هذه المنشآت حرمانها من نصيبها في النهر كما تستخدم قواتها العسكرية في عرقلة تحرك العرب لمنعها من أشغال تحويل مجرى النهر مثل مشروع الناقل القطري الذي أسال مياه نهر الأردن إلى النقب في جنوب فلسطين.¹

تستخدم إسرائيل للحصول على المياه الدبلوماسية والقوة العسكرية الإسرائيلية لجلب مصادر مائية لها ولهذا تحرص خلال مفاوضاتها على إلزام الأطراف بتعاون متعدد المجالات منها قضية المياه ومن امثلة قبول الأردن التنازل عن حقوقه في مياه أعالي نهر الأردن وفقا لاتفاقية وادي عربة حيث أصبحت إسرائيل شريكا في أي نشاطات عربية أو إقليمية لتنمية الموارد المائية، كما ترفض إسرائيل الانسحاب من هضبة الجولان لأن الانسحاب ليس فقدان للأرض بل فقدان للمياه تقدر بـ 40 مليون م³ سنويا توردها إليها الهضبة تساهم في تنمية إسرائيل ولهذا فالمياه قبل الأرض في الفكر الإسرائيلي.²

توافق السياسات المائية التركية-الإسرائيلية:

ان إسرائيل من أشد المنادين بإقرار مبدأ بيع المياه وهدفها الحصول على المياه بأي طريقة هذا المبدأ وتستغل إسرائيل أوضاع حوض النيل وحوضي دجلة والفرات لدفع إثيوبيا وتركيا إلى تبني مبدأ بيع المياه³، وينطلق التنسيق التركي الإسرائيلي على رغبة مشتركة في إبقاء المشرق العربي ومنطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ للقوتين التركية والإسرائيلية.

فبعد التعاون العسكري بينهما تعززت قضية التعاون المائي التركي الإسرائيلي بشكل يسمح لتركيا التأثير في القرار في المنطقة العربية لامتلاكها موارد مائية كبيرة، وتحصل معه إسرائيل على مياه تزيد من تنميتها، ولهذا سعت إسرائيل بكل الوسائل خاصة النفوذ الأمريكي من اجل اقامة مشروع أنابيب السلام⁴، حيث صرح "حفا جيراى" وزير خارجية تركيا السابق بعد خطاب "تورجوت أوزال" الرئيس التركي السابق أمام مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في 14 آب/أغسطس 1991 تعقيبا على

1 الأرقم الزعبي، العرب ومشكلة الموارد، مجلة الفكر السياسي، العدد 07، صيف 1999، سوريا، ص 238.

2 عمر كامل حسن، النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2008، ص ص 446-447.

3 أسامة عبد الرحمن، المياه العربية وإسرائيل، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 89.

4 عوني عبد الرحمن السباعي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 10، 1997، الامارات، ص ص 24-25.

مشروع أنابيب السلام قائلا: ¹ «إن إسرائيل ستستفيد أيضا من المشروع ولولم تكن إسرائيل معنية بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مشروع أنابيب السلام».

وتتعاون تركيا مع إسرائيل في صعيد المياه لشقين:

- شق تجاري يتعلق ببيع المياه عن طريق سحب بالونات مياه عن طريق البحر إلى إسرائيل بـ 0,25 دولار للمتر المكعب.

- تسعى تركيا إلى كسب تأييد إسرائيل في موقفها حول مياه الفرات ودجلة وقد دعمتها فعلا بإعلان إسرائيل دعمها لمشروع الغاب بالخبرة التقنية والفنية للري والزراعة وهندسة المياه.²

المطلب الثالث: تجليات المشكلة المائية العربية

هناك العديد من المظاهر والصور التي تعبر عن حالة المشكلة المائية العربية وهي مجموعة المتغيرات القابلة للقياس وهي المداخل التنموية لمعالجة المشكلة المائية بالمنطقة العربية ومن أبرزها:

1- نقص المياه وتراجع نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة:

تشكل الزيادة السكانية أكبر تحدي لتوافر الموارد المائية الصالحة للاستخدام وذلك بسبب النقص في المتاح من المياه من جهة ومن جهة التأثير في نوعية المياه فعدد السكان في المنطقة العربية الذي كان سنة 2000 291 مليون نسمة بنسبة تزايد سكاني ما بين (2,5-7,2)³، قد قفز إلى (490) مليون نسمة سنة 2025 مما انعكس بصفة مباشرة بزيادة الطلب على الماء مما يؤدي إلى زيادة تعقد الوضع المائي بالأقطار العربية ما لم يتم تدارك الأمر⁴. وفي ما يلي شكل (9) : خريطة توزيعية للموارد المائية المتجددة كنصيب للفرد في المنطقة العربية مع المصادر الأساسية للمياه في الدول العربية.

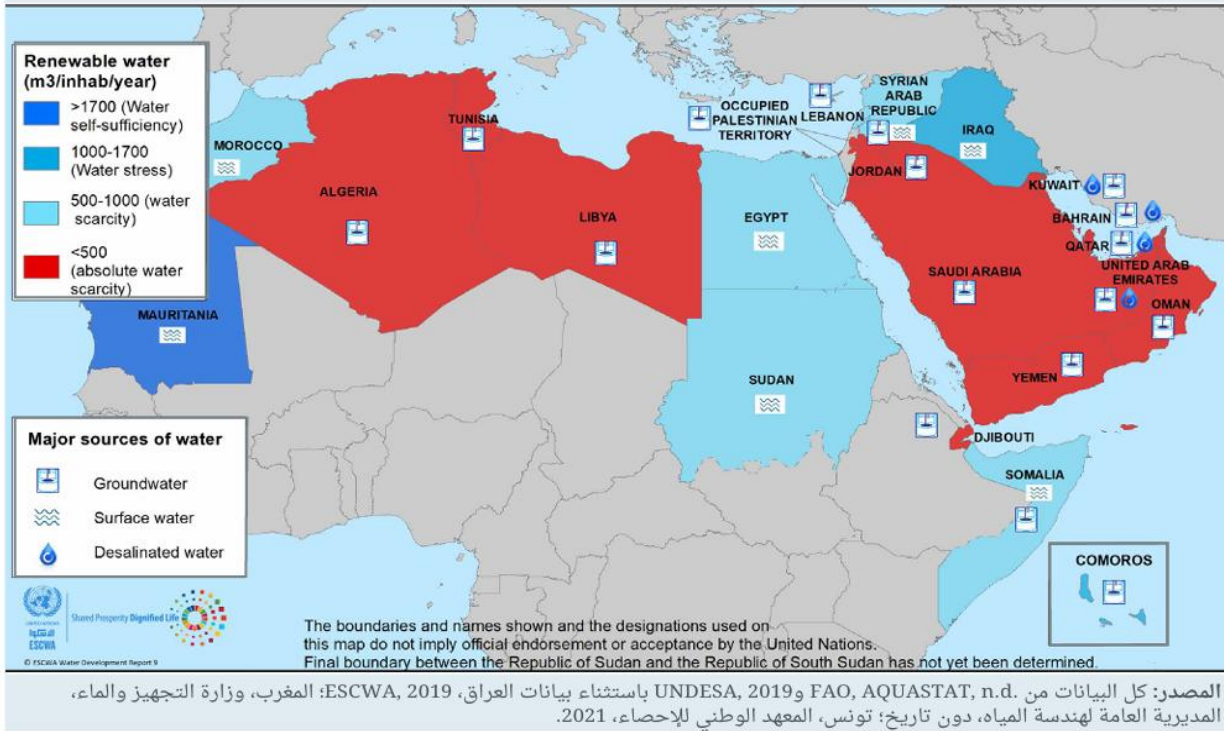
1 عوني عبد الرحمان السباعي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2 عمر كامل حسن، النظام الشرق الوسيط وتأثيره على الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 476.

3 محمد عوض الهزيمة، قضايا دولية تركية قرن مضى وحمولة قرن آت، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2005، ص ص 88-89.

4 محمود زنبوعة، الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 182.

إجمالي موارد المياه المتجددة لكل فرد (متر مكعب/فرد/سنة) ومصادر المياه الرئيسية في الدول العربية



الاسكوا، تقرير المياه والتنمية التاسع-المياه الجوفية في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص.04.

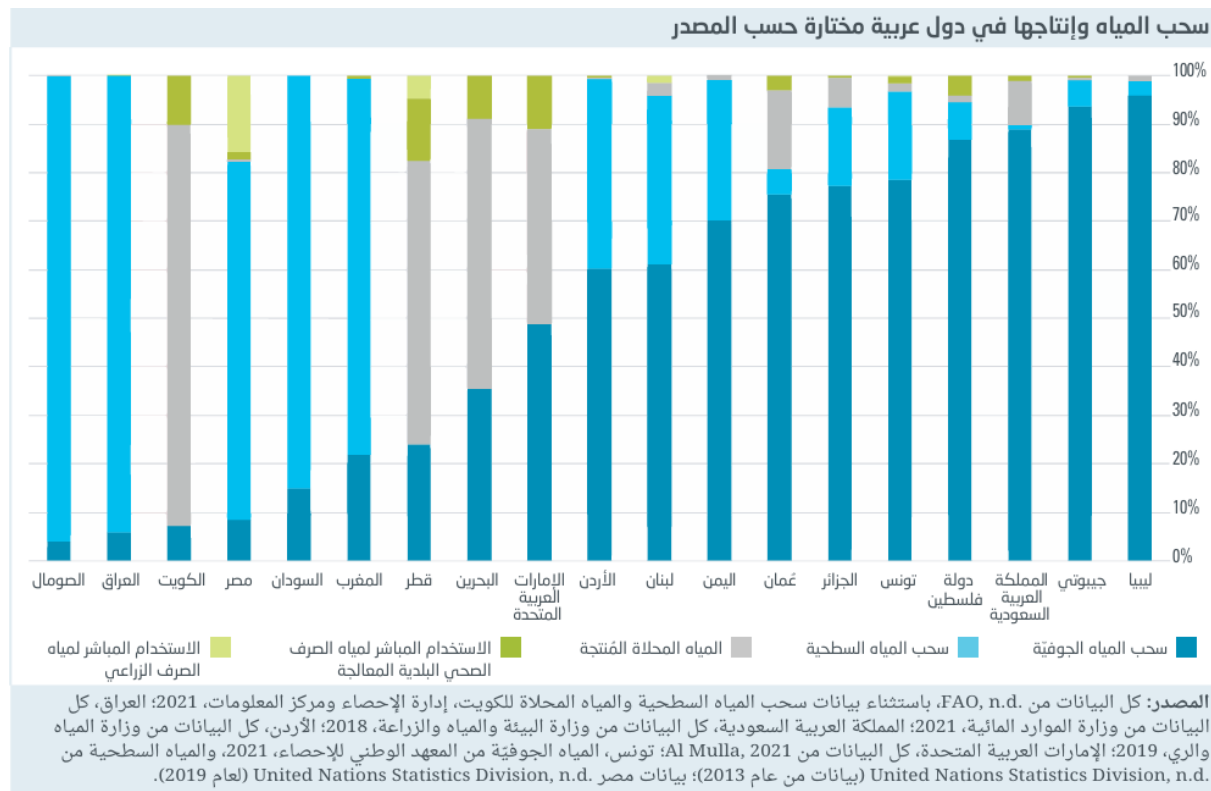
من خلال الخريطة التصورية بالمنطقة العربية بها بلد واحد يمتلك 1700 متر مكعب من المياه المتجددة وهموموريطانيا، في حين العراق بين 1000 و1700 ودول هي حالة القلق المائي المحدد بين 1000/500 تتمثل في (سوريا ولبنان ومصر والسودان والمغرب والصومال)، أما الباقي في هي دول تعيش حالة قلق مائي خطير وحاد وهي الدول الموضحة في الخريطة باللون الاحمر بسبب تراجع حصة الفرد من المياه المتجددة وهوما يفسره الوضع الجغرافي للوطن العربي، فحصة المساحة العربية التي تبلغ 14 مليون كلم² مقارنة بمساحة اليابسة في العالم البالغة 135 مليون كلم² أي أن المنطقة العربية التي تمثل 6.9% من مساحة العالم نصيبها من جملة الموارد المائية العالمية لا يتعدى 0.5%.

2- السحب الجائر واستنزاف الموارد المائية:

تعد نسبة السحب للموارد المائية مقارنة بالموارد المتوفرة أحد مؤشرات الحكم على موقف ووضع الموارد المائية حيث أن السحب المرتفع معناه الضغط الشديد على الموارد المائية وعالميا تعتبر أي نسبة

تزيد عن 15% لإستخدام المياه مؤشرا على العجز المائي ويقدر معدل الاستخدام الحالي في المنطقة العربية بـ 76,6% في حين المعدل العالمي هو 7,5% ويعدّ هذا أحد أخطر مؤشرات العجز المائي.¹

شهدت مخزونات المياه الجوفية في بلدان المنطقة العربية لعمليات استنزاف كبيرة بسبب معدلات الضخ العالية والسحب غير الأمن بلغت في بعض الأحيان 200%، مما انعكس على إنتاجية هذه الأحواض وعلى نوعية المياه إذ تصبح مياه مالحة وعالية الملوحة بسبب زحف المياه المالحة على المياه العذبة²، ويبين الشكل (10): جدول لمستوى الإجهاد المائي بعدد من الدول العربية.



المرجع: الاسكوا : تقرير التنمية والمياه التاسع، مرجع سابق، ص 14

3- استهلاك مياه ملوثة:

يؤدي الاستخدام المفرط وغير الرشيد للأسمدة والمبيدات إلى الكثير من المخاطر الصحية والبيئية المترتبة عن هذا الاستخدام، ويعد الفرد العربي مستهلكا للأسمدة الكيماوية ذلك أنّ الأسمدة الفوسفاتية

1 سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، 22/20 جوان 2006، ص 25.

2 محمود زنبوعة، الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، 2007، سوريا، ص 183.

والنيتروجينية تساهم في تلويث المياه السطحية حيث أنّ المحاصيل لا تستفيد إلا بنسبة 50% منها وتأخذ النسبة الباقية طريقها إلى مياه الصرف والأنهار، كما أنّ المبيدات الحشرية قد ازداد استهلاك الفرد العربي لها لأنها لا تفيد إلا بقتل 10 % من الحشرات المستهدفة أمّا الباقي فيلوث الأرض والمجاري المائية¹ وهو مؤشر خطير يدل على أزمة معقدة في تسيير وحماية الموارد المائية.

4- استيراد المياه الافتراضية :

يعتبر استيراد المياه في شكل غذاء أو ما يسمى بالمياه الافتراضية Virtual water أحد أبرز صور الأزمة المائية العربية فالعجز عن انتاج الغذاء يدفع نحو استيراده وهذا العجز مرده الى نقص المياه الذي انعكس بصورة مباشرة على الميزان المائي الزراعي فالمياه التي تفقدها الدول العربية بسبب التبخر والضياع في الري السطحي تفوق قيمتها ما يتم انتاجه من الغذاء.² وفي ما يلي الشكل (12): جدول يبين حجم نقص المياه على شكل استيراد للغذاء بدول الوطن العربي:

1 منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مرجع سابق الذكر، ص 25.

2 سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص 27-28.

صافي استيراد المياه الافتراضية محاصيل + ثروة حيوانية (م ³ /الفرد) 1999-1995	إجمالي الموارد المائية المتجددة (م ³ /الفرد) 2014	إجمالي الموارد المائية المتجددة (م ³ /الفرد) 1997-1993	البلد
350	298	385	الجزائر
641	87	194	البحرين
157	1633	2499	جزر القمر
189	343	436	جيبوتي
255	710	924	مصر
72	2661	4142	العراق
957	129	206	الأردن
682	6	12	الكويت
446	934	1456	لبنان
259	113	142	ليبيا
151	2931	4604	موريتانيا
203	879	1050	المغرب
650	386	643	سلطنة عمان
540	25	110	دولة قطر
625	83	126	المملكة العربية السعودية
33	1401	2203	الصومال
51-	996	5043	السودان
264-	767	1108	الجمهورية العربية السورية
424	420	500	تونس
1396	16	58	الإمارات العربية المتحدة
92	86	131	اليمن

المصدر: FAO, 2013b; World Bank, n.d.b; Hoekstra, 2003

المرجع: الاسكوا، تقرير المياه والتنمية السادس، مرجع سابق، ص 80.

المبحث الثالث: دور القوى العالمية والمياه العربية

تتداخل مصالح القوى العالمية مع قضايا المياه العربية من خلال العلاقات السياسية والاقتصادية، والمساعدات والتمويل، والمشروعات المائية، فضلاً عن أدوارها الدبلوماسية في إدارة الأزمات والنزاعات المرتبطة بالموارد المائية. وعليه، يتناول هذا المبحث دور القوى العالمية في قضايا المياه العربية، من خلال بيان طبيعة مصالحها وأدوات تأثيرها، وانعكاسات هذا الدور على الأمن المائي والاستقرار في المنطقة العربية.

المطلب الأول: الاستراتيجية المائية للولايات المتحدة اتجاه المياه العربية

إن المتتبع للدور الأمريكي اتجاه السياسات المائية والوضع المائي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، يكتشف على السرعة بأن هذا الموضوع لا يخدم المصالح الأمريكية القومية لا من بعيد ولا من قريب، فالموقع الجغرافي المتناهي في البعد وابتعاد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط عن الارتباط بالمياه يبين أن الاهتمام الأمريكي بالمياه يعود إلى الدور الذي تلعبه الجماعات السرية في الإعلام الأمريكي وكذا في المؤسسات الأمريكية والعالمية.

ولهذا فإن دور الولايات المتحدة ودور البنك الدولي هما لفاعل واحد يخدم مصلحة معينة هي مصلحة إسرائيل، فقط نقلت صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية في 23 يناير 1927 عن وقائع مؤتمر صحفي للسيد جوسي ستار مديرة برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن في عرضها لنتائج دراسة بالمركز استمرت بـ 15 شهر أن "قبل نهاية القرن ستواجه إسرائيل والدول العربية نقصاً حاداً في المياه" يستوجب عليهم إذا خلالها التعاون لحل المشكلة أو إشعال حرب لتقسيم المياه¹.

وتقترح هذه المديرية على العرب دعوتهم إلى الو.م أ للقيام بعمليات التعاون مع إسرائيل لحل مشكلة المياه على اعتبار العرب لن يذهبوا إلى إسرائيل وتشير إلى أن مصر يجب أن تكون حاضرة لأنها في حاجة إلى مناقشة مشروعاتها لتوصيل مياه النيل إلى بناء والنقب². هذا ما يؤكد فرضية أن الدافع نحو

1 إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2003، ص 157.

2 نبيل خليفة، الأبعاد الاستراتيجية والجيواستراتيجية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد الحيوية واحتمالات الصراع والتعاون، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1994، ص 174.

هذه التصريحات هي فواعل اسرائيلية تسعى لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي كأداتي ضغط على السياسات العربية لاشتراك اسرائيل في مشاريع اقتسام المياه.

وعلى هذا فإن التعاون الأمريكي الإسرائيلي عن طريق البنك الدولي أو عن طريق التنسيق المباشر في مجالات المياه بات واضحاً للعيان. فقد أكد رئيس الوزراء الأردني مضر بدارن لصحيفة "الحياة" في أن إسرائيل عرقلت تمويل مشروع "سد الوحدة" على نهر اليرموك قرب الحدود الأردنية السورية من خلال تدخلها لدى البنك الدولي، بحجة أنه لا يمكن إنشاء السد دون التوصل إلى اتفاق بين الأردن وإسرائيل وسوريا على حقوق المياه وتوزيعها، ويعزز هذا الطرح أن الإدارة الأمريكية بعد تعيين ريتشارد أرميتاج (وكيل وزارة الدفاع الأمريكية) وسيطا للبحث في موضوع المياه في المنطقة أثار إلى أن نقص المياه يشكل خطر أكبر من الخطر الأمني على حد قوله كما أن حل مشكلة المياه يتكون أولاً وذلك لتعزيز الثقة عند اسرائيل حتى تنسحب من الضفة الغربية وتحل القضية الفلسطينية¹.

وقد تقدمت الإدارة الأمريكية منذ سنوات بعيدة بالعديد من المشاريع الأموية مشكلة المياه في المنطقة واهتمت بهذا الموضوع عدة هيئات سياسية واقتصادية وعسكرية وسنوجز في ما يأتي هيكل سياسة الحكومة الأمريكية اتجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، فقد صرح السيد بيتر ماكفرسون الذي كان يشغل منصب إداري في وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي USAID بأن: "تطوير مصادر المياه تعتبر قضية رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكي"².

1- وزارة الخارجية الأمريكية:

تتابع وزارة الخارجية ملف المياه في الشرق الأوسط ببالغ الأهمية من خلال عدة وكالات منها مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا (NEA) ويهتم موظفو ومسؤولو السفارات بموضوع المياه ويقدمون تقارير بشأنه للوزارة بانتظام وينحصر عمل المكتب في متابعة البعد السياسي للمياه تحديداً أولى البعد الاقتصادي كما يعمل بالتنسيق كل من مكتب المحيطات والشؤون العلمية والبيئية الدولية (O.E.S)

1 TAREK Majzoubles, *Fleuves Du Moyenorient* L'harmattan, 1994, PP 120-121.

2 جويس آرستار، دانييل سي، ستول، السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، ترجمة محمد الفقير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 1995، ص 37.

والوكالة الأمريكية لحماية البيئة (EPA) ومكتب المخابرات والأبحاث (INR) بدراسة مشاكل المياه والحدود وقضايا البيئة في الشرق الأوسط¹.

ب- وكالة الولايات المتحدة للانماء الدولي (USAID)

تأخذ على عاتقها تطوير مصادر المياه في الشرق الأوسط ومراقبة التلوث والتخطيط، فقد قامت لإجراء دراسة جدوى سد المقارن (سد الوحدة) ومولت إصلاح المعدات الكهربائية لسد أسوان بمصر ويبين الجدول المشاريع الفنية والانهائية التي مولتها الوكالة. ولقد توقفت الوكالة عن العمل وأكمل تنفيذ البرنامج شركات خاصة وقد أنفقت الوكالة ما يزيد عن 2.5 مليار دولار في 1975-1986 وهذا ما يدعونا إلى التساؤل هل يمكن أن تصرف هذه الاموال من دون تحقيق أهداف قومية وأهداف خفية إن لم تقل أنها تستخدم كأدوات ضغط على الحكومات للتعاون مع الجانب الإسرائيلي في تقاسم المياه².

2-وزارة الداخلية:

أ- دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS):

منذ سنة 1945 تبنت هذه الدائرة من خلال قسم مصادر المياه في المكتب الدولي للهيدرولوجيا التابع لها أكثر من 95 برنامجا في الشرق الأوسط، مولتها وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي وحكومات خليجية وتمثلت مشاريعها في التبادل العلمي والتقني وورش العمل والمساعدات الفنية. ونالت السعودية والكويت والأردن والإمارات عدد كبير من برامج المساعدة الفنية والتقنية في مجال تركيب أجهزة تقييم وبرامج بنك معلومات المياه وضبط الجودة وتطوير مصادر المياه ومحاربة التلوث وتقييم المشاريع والرصد الجوي.

تعمل هذه اللجنة بإجابة الدعوات من الدول ولا تساهم في وضع السياسات الدولية وقد عملت مثلا على تدريب أكثر من 400 فني سعودي وطبقا لقانون الأبحاث في مجال مصادر المياه لعام 1984 تعتبر دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية هي الجهة المنسقة لمؤسسات الأبحاث المعنية بمصادر المياه³.

1 جويس آرستاء، المرجع السابق، ص 38.

2 عادل محمد العظايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 312.

3 جوسي أر ستار، دانييل سي ستول، السياسة الأمريكية اتجاه مصادر المياه في شرق الأوسط، مرجع سابق، ص 40.

ب- مكتب الاستصلاح: قسم النشاطات الخارجية لهذا المكتب امتد لتقديم مساعدات فنية خارج الولايات م أ ويعمل على تقديم المشورة الفنية للدول التي تطلب ذلك مثل مصر في مشروع تبديل توربينات السد العالي واستصلاح السودان لمشروع الري.

3-وزارة الدفاع الأمريكية:

تتابع وزارة الدفاع الأمريكية قضايا المياه من حيث علاقتها بالمصالح العسكرية الأمريكية وتقوم بالتخطيط لتوفير المياه للقوات العسكرية في الميدان، والعمل على تحديد المياه حتى لا تكون عنصر ضغط في العمليات الحربية وتستخدم لأجل هذه الأهداف كل من:

أ-وكالة المخابرات الدفاعية: تهتم بثلاث أمور:

1- المياه كسبب لنزاعات محتملة.

2- أثر نقص المياه على الاستقرار السياسي والتميز الاقتصادي.

3- آثار توزيع المياه على عمليات عسكرية في مناطق جافة.

ب-وحدة المهندسين في الجيش الأمريكي

تهتم بثلاث مبادئ أساسية:

الجدوى الهندسية، الحس الاقتصادي، الحساسية البيئية وتعمل الوحدة على الاستجابة لطلبات الحكومة الأمريكية من خلال التخطيط والاستشارة، وتنفيذ دراساتها بالتنسيق مع الوكالات الأخرى والمقاولات الخاصة وقد قدمت مشاريع في كل من الصين، الهند، النيجر¹.

1-اللجنة الأمريكية-السعودية المشتركة للتعاون الاقتصادي: حيث تمول السعودية المشاريع فيما تتكفل الولايات المتحدة بالدراسات الفنية والتقنية.

2-الصندوق الأمريكي-الإسرائيلي المشترك للبحث والتطوير الزراعي: تأسس عام 1977 أنفق الصندوق خلال سنوات التسعينات ما يقارب 63 مليون دولار على 374 مشروع بحث مشترك لإدارة المياه والتطوير الزراعي، ومقاومة الجفاف.

1 عادل محمد العظايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 312-313.

3- المؤسسة العلمية الثنائية الأمريكية الإسرائيلية: تأسست عام 1972 تقدم منحاً مالية للأبحاث في مجالات الصحة، الحياة، العلوم الاجتماعية، الفيزياء، الكيمياء، الرياضيات ويقدر الاتفاق السنوي لهذه المؤسسة بنحو 7.5 مليون دولار.¹

لقد كان يهود أمريكا الدور البارز في بلورة الاستراتيجية المائية الأمريكية وخاصة عالم الاجتماع " آرثروبين ARTHUR ROPPIN " الذي طلب منذ 1919 في دراسة له بعنوان "بناء أرض إسرائيل" يضم منابع الأردن والحاصاني لإسرائيل ولهذا فقد لعب الرئيس الأمريكي " وودرويلسون Wodrow Wilson " دور أساسي في اقناع بريطانيا أبان الانتداب على فلسطين بضم جزء من الأراضي الجنوبية اللبنانية وأعلى الأردن إلى فلسطين.

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية على أساس أنه لا حل للصراع العربي الإسرائيلي دون تسوية لملف المياه وقدمت منذ بدايات تأسيس إسرائيل كافة الدعم لليهود للحصول على المياه والمجاري المائية التي تمكن الشعب اليهود من البقاء والاستمرار وقد تعاملت الولايات المتحدة مع موضوع المياه بقدر تأثيره في مصالحها ومصالح إسرائيل وقدمت لذلك العديد من المشاريع مثل (مشروع جنسون وبكر حيرزا وماكدونالك وبونجر).²

وعلى هذا فإن الدور الأمريكي في أزمة المياه بالشرق الأوسط والمنطقة العربية وحوض النيل بات واضحاً للعيان ويفسر ذلك إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على عضوية كافة لجان المياه في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي نص عليها مؤتمر مدريد لعام 1991 ولا يمكن بذلك النظر ببراءة إلى تلك الدراسات والبحوث الصادرة عن المعاهد المراكز الأمريكية.³

إن الدور الأمريكي ليس بمعزل عن الخطط الكبرى والاستراتيجيات الكبرى فالتأمل لمبادرة الشرق الأوسط الجديد التي جاء بها ليندون روشيه lyndon la Rouchre عندما امتزج في السبعينات شخصيات أمريكية، عربية، إسرائيلية وفلسطينية خصوصاً لدراسة مجموعة أفكار تهدف إلى إطلاق مشروع اقتصادي كبير تغيب فيه الحدود الجغرافية والمعتقدات الدينية والهدف من وراء إدماج الكيان

1 عادل محمد العظايلة، نفس المرجع، ص ص 113-314.

2 الأرقم الزعبي، الغزو اليهودي للمياه العربية، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1992، ص 56.

3 محمود أبوزيد، المياه مصدر للتوتر في القرن 21، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1998، ص 145.

الإسرائيلي في محيط تتزايد فيه ماثرات الكراهية والعنف وقد تمكن لاروشيه مع شمعون بيريز من تسويق المفهوم ولقد تضمن هذا المشروع ملف المياه كمعيار أساسي لتحقيق الرفاهية في منطقة الشرق الأوسط وقد تضمنت خطة الواحة **OASIS PLAIN** الإشارة إلى التنسيق لحل مشكلة المياه كشرط أساسي للتكامل الاقتصادي في المنطقة من خلال المقاربة الإقليمية.

ضف إلى ذلك أن مشكلة المياه في إطار النظام الشرق أوسطي هي قضية إقليمية وليست قضية وطنية ويجب حلها من خلال التعاون الإقليمي بين دول المنطقة كافة من خلال تحييد المفاهيم الإيديولوجية والقومية والمعتقدات الدينية في التعامل مع ملف المياه بغية الوصول إلى تسوية تاريخية لهذا الملف¹ وتقوم الاستراتيجية الأمريكية اتجاه المصادر المائية العربية على مقاربات متعددة منها:

معادلة المياه والصراع: وقد أخذ هذا البعد دور هاماً في السياسة الخارجية الأمريكية فالتقرير الأول للبيئة والسياسة الخارجية الأمريكية يعتبر أن ندرة المياه تعد تهديداً للاستقرار والتنمية وترى فيه الولايات المتحدة أن هذه القضية هي إحدى أسباب زيادة التوترات ولهذا تم إدراجها ضمن أجندة الأمن القومي وقد عبر عن هذا المفهوم المستشار السابق لوكالة المخابرات الأمريكية ريتشارد هولمز **Richard Holms** بما سماه هوافترضية الصراع المائي².

وإذا ما اخذنا بهذا الاحتمال فإن الشرق الأوسط يظل منطقة التهاب تهدد بتفجر المنطقة مما يهدد المصالح الأمريكية والوجود الأمريكي في المنطقة وهذا ما تتابعه وزارة الدفاع الأمريكي باهتمام وكذلك تتابع وكالة المخابرات العسكرية الأمريكية **DIA** الاتجاهات السياسية للسيطرة على منابع المياه في المنطقة انطلاقاً من ثلاث عناصر أساسية هي:

- 1- ندرة المياه تعد عامل أساسي للصراع.
- 2- تداعيات ندرة المياه على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.
- 3- تداعيات نقص المياه على تزويد القوات الأمريكية بالمياه في حالة الحرب.

1 يوسف عبد الحق، المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطية الجديد، مجلة العامة الاقتصادية، العدد 98، 1994، ص 154.

2 داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدلولي، مصر، 2006، ص ص 162-164.

ولهذا فإن اهتمام أمريكا بمسألة المياه ناتج من العلاقة الوثيقة ما بين الماء والصراع في التفكير الأمريكي وإدراكها بأن المياه تشكل تهديد لمصالحها في الشرق الأوسط وهوما عبر عنه توماس ناف "لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون جعل لمشكلة المياه في الشرق الأوسط لأن الماء هو الذي سيظهر مستقبل الأراضي وكذلك السلام أو الحرب، فإذا لم تحل هذه الأزمة سينتج عنها احتمال كبير لقيام صراع بين إسرائيل والأردن وسوريا وينتج عنه اندفاع مجموعة من الدول العربية إلى الصراع"¹.

إن معادلة الماء والصراع التي تتضمن بها اليوم أ في استراتيجيتها ترتبط ارتباط وثيقا بمتغيرات رئيسية منها: ندرة المياه بالمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط التي تهتم بها اليوم أ هي منطقة تتزايد بها ندرة المياه لموقعها الجاف مما يجعل الحصول على المياه أمرا صعبا للدولة والأفراد مما يتيح المجال لحدوث التعارض في المصلحة هذا التعارض يرتبط أيضا ارتباط بمفهوم الأمن القومي. إذ أن هذه الندرة جعلت من الاهتمام بالبيئة والموارد المائية أمرا ذو علاقة وطيدة مع الأمن القومي للدولة الوطنية إذ أن تناقص الموارد المائية يؤثر في معيشة المواطنين مما يجعل الحصول على المياه من الأجندة الأمنية الرئيسية للدولة ومعه تتسع دائرة الاختلاف الدولي حول الاستفادة من الموارد المائية المشتركة وبهذا يمكن القول بأنه في العديد من الدول ذات الندرة في المياه الأمن المائي هو مرادف للأمن القومي².

العنصران السابقان لا يعملان بمفردهما، وإنما يلعب مفهوم موازي القوى الدور الأكبر في صياغة الاستراتيجية الأمنية الوطنية، في ما يتعلق بالحفاظ على المياه والحصول عليها فالقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية هي التي تتيح للدول إملاء قراراتها في ما يخص نصاب اقتسام المياه المشتركة وعلى هذا تعمل اليوم أ على ترك نفسها وترك إسرائيل تتفوق في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والقدرة العسكرية لفرض النظرة التي تناسبها في ما يخص الاستفادة من الموارد المائية المشتركة بالمنطقة ولهذا قامت إسرائيل بكل الحروب وبكل قوتها لفرض استراتيجيتها للحصول على مياه الأردن وسوريا وفلسطين.

2- معادلة الماء والتعاون:

1 Tomas Naff, « Economic and sociodemographic factors of instability in the Middle East Their relations to Water issue », lors du southwest Asia and the Middle east strategy development seminar, 1989, Washington, P 52.

2 داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 168.

مفاد هذه النظرة الأمريكية أن الحل هو التعاون في إدارة شؤون المياه من خلال إقامة مشاريع مائية لا يستثنى إسرائيل طبعا لكن هذه الفكرة تقوم على فكرة أساسية هي خصخصة المياه وجعلها سلعة قابلة للتداول، من منطلق اقتصادي تجاري هذا الطرح في ظاهرة يبدو أنه اقتصادي من منطلق اقتصادي تجاري هذا الطرح في ظاهرة يبدو أنه اقتصادي محض لكن بالتعمق فيه تتجلى مظاهره الخطيرة التي ترمي للسيطرة على الدولة الوطنية وتحكمها في مواردها المائية من خلال إحلال مؤسسات اقتصادية خاصة لإدارة شؤون المياه وبيعها للخارج وهذا سعيًا لدعم موقف الدول المنبع المنادية بحق بيع المياه والقضاء على الدولة الأم¹ التي لا تزال تعترف بالتنظيم الأممي للمياه وهذا من خلال مشروع الشرق الأوسط هذه الفكرة لن تزيد من التعاون في الأجل ولكن تزيد من احتمالات تفجر النزاع.

3- معادلة الماء واستراتيجيات التحالف:

إذ عملت الوم أ على تقوية اسرائيل وتركيا باعتبارها حليقين رئيسيين لها ضد اليسار الشيوعي الذي تتبعه الدول العربية مما جعل قوة كل من إسرائيل وتركيا تزداد مقارنة بالدول العربية وتقوم الوم أ بدعم القوتين التركيبية والاسرائيلية بهدف فرض مقترحاتهما في عملية المفاوضات فعملت دعم إسرائيل عسكريا وصناعي بغية تحقيق مشروع أساسي لما يسميه بيريز حل المياه²، لهذا فإن الوم أ تتخذ من المياه في استراتيجيتها كوسيلة ضغط ضد الدول العربية من أجل تحقيق أفضل للأجندة الأمنية الإسرائيلية القائمة أساسا على الحصول على ليس موارد مائية كافية وإنما موارد مائية غير منقطعة من جهة ولا يمكن أن تقع تحت الضغط من جهة أخرى.

حيث قامت الوم أ ببناء 36 سد على النيل الأزرق منذ الستينات على إثيوبيا هذه المشاريع كانت كورقة ضغط على جمال عبد الناصر أثناء أشغال بناء السد العالي، لتبين لعبد الناصر هشاشة الوضع المصري إذا ما حبست مياه النيل، كما انها عرضت عليه تمويل بناء السد العالي بـ 400 مليون دولار على مرحلتين (130+270) في المقابل يتعهد جمال عبد الناصر بعدم إقامة علاقات اقتصادية وعسكرية مع الاتحاد السوفياتي وتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل وإنهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مع مراقبة الوم أ

1 – Alain Joxe, Maurice R, **Le débat stratégique américain: nouvelles pratique des alliances**, Cahier d'Études Stratégiques N° 20, 1996, PP 163-167.

2 داليا محمد إسماعيل، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 171.

لتنفيذ المشروع وتحديد كيفية استخدام مياهه بحجة عدم الإضرار بحقوق الدول الإفريقية، لكن رفض عبد الناصر هذه الشروط تدخلت عبر المؤسسة العالمية البنك الدولي ليسحب تمويله للمشروع¹.

لا تتوانى الولايات المتحدة باستنادها الى طروحات النظرية الواقعية في المصلحة بسيطرتها على الموارد المائية لتهديد أعدائها ومعارضيه ومعارضيه سياستها في حوض النيل وهذا كانت قد استخدمته سابقا كما أثار الباحث الأمريكي **Scheizer-peter** العضوفي مجلس السياسات الخارجية الأمريكية باستخدام المياه كسلاح ضد العراق إبان حرب الخليج من خلال عرضها على تركيا في حبس مياه السدود التي على نهري دجلة والفرات للضغط على العراق².

وكخلاصة للمكانة التي تشغلها مياه حوض النيل في الاستراتيجية الأمريكية، فإن هاته الأخيرة تعالج موضع المياه من منطلق أمني فقط، دون اعتبارات تنمية أوقانونية وسياسية حيث تركز الولايات المتحدة على الطرح الاقتصادي الذي يقول يجعل المياه سلعة اقتصادية متداولة ويجوز خصصتها متناسبة الدور التقليدي للدول التي تقترف بالقانون الدولي للمياه، وتعتبر المياه ثروة مشتركة للإنسانية وليست سلعة اقتصادية ولهذا فإن رغبة اليوم أ جعل ملف المياه ملف جيواقتصادي لا يتناسب ووضع المياه في المنطقة الذي تحكمه القواعد الجيوسياسية والجيوأمنية فالموارد المائية لازالت ترتبط بالأمن الوطني³ أيما ارتباط كما انها ترتبط بأمن الأفراد، مما يجعل إدارتها غير ممكنة من غير هذين الفاعلين وفي هذا فإن الاستراتيجية الأمريكية حسب الباحثين جوس ستار ودانييل ستول إذا ما رغبت اليوم أ حقيقة التدخل في موضوع المياه بموضوعية يجب أن تتضمن⁴:

- 1- تطوير تكنولوجيا متقدمة في مجال المياه وإتاحتها لدول المنطقة لتعويض نقص المياه.
- 2- تشجيع الإدارة الرشيدة للموارد المائية لدول المنطقة.
- 3- تحسين التنسيق بين وكالات الحكومة الأمريكية المهمة بقضايا المياه.
- 4- وذلك لتحسين الاستشراف للأزمات المائية وعدم التركيز على فكرة لا سلام من دون ماء لإسرائيل.

1 أبوعز الدين علاء، عبد الناصر والعرب، دار المستحيل العربي، القاهرة، 1981، ص 243.

2 داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 171.

3 السليمان مريم، النظرة الأمريكية لاستراتيجية المياه في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 133، القاهرة، 1998، ص ص 84-85.

4 جويس ستار، دانييل ستول، السياسة الأمريكية اتجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 159.

المطلب الثاني: المياه في استراتيجية البنك الدولي

يعد البنك الدولي مؤسسة مالية دولية هدفها مساعدة الدول الضعيفة في مشروعات التنمية وتقديم الاعانة المالية لها بغية تطوير اقتصادها، ولقد تميز عمل البنك الدولي في الخمسينات من القرن الماضي بالتركيز على مشروعات البنية الأساسية والطاقة بنسبة 50 % من مجموع قروضه بينما لم تخضع مشروعات الخدمات الاجتماعية لكن منذ تولي روبرت مكنمارا رئاسة توجه البنك منذ الستينات إلى خدمة قضايا التنمية¹، ومع سنوات السبعينات بدأ البنك في وضع شروط قاسية لتقديم قروضه تمثلت في إجراء تصحيحات هي كلية تمكن الدول النامية من تسديد ديونها من خلال برامج الخصخصة وتحرير الأسعار.

من خلال هذه الاستراتيجية فإن البنك الدولي إزاء الدول النامية عمل على²:

-التحكم في نشاطها الاقتصادي في البداية من خلال تحديد مشاريع دون أخرى مثل رفض تمويل مشاريع التنقيب عن النقطة بدعوى فائض من الشركات الدولة.

-تمكين الشركات الدولية من السيطرة على اقتصاديات الدول النامية ومن خلال هذا يمنح الأفضلية في الحصول على قروضه للدول التي تمنح مجال واسع للمستثمرين الأجانب.

-التدخل المباشر في السياسات العامة للدولة وتوجهاتها من خلال قرن القروض بمجموعة شروط بهدف التأثير في توجهات الدول النامية اقتصاديا ثقافيا سياسيا. وعلى هذا فإن المتتبع لسياسة البنك يلاحظ رغبة في التأثير على قرارات الدول النامية ويعد مجال المياه أحدها وقد مرت بعدة مراحل هي:

المرحلة الأولى: في الخمسينات، منذ بداية تأسيسه عمد البنك على تمويل المشاريع المائية المتعلقة بمجاري المياه الدولية، استنادا إلى معايير محددة تتعلق بدراسة المشروع من زاوية استثمارية باعتبار البنك مؤسسة مالية وضمان عدم قيام نزاعات وعدم الإضرار بمصالح الدول المشتركة وعدم اعتراض أي من الدول المتضررة على هذه المشاريع متجنباً منح قروض للمشاريع التي تشكل بؤر للنزاع³.

1 ربيع الإمام حسام الدين، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مجلة دراسات استراتيجية العدد 103، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ص 12.

2 نفس المرجع، ص ص 13-14.

3 عادل درويش، جون بولوك، حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط، ترجمة هاشم أحمد محمد، القاهرة، 1999، ص 204.

المرحلة الثانية: وحتى عام 1993 فإن النزاعات المائية قد شكلت أحد العوائق أمام تنفيذ المشروعات ولهذا وضع البنك الدولي مجموعة قواعد¹ أومقاربات لمعاملة المجاري المائية هي: أ-معاملة النهر وحوضه على اعتبارها وحدة واحدة، وعدم النظر في المشروعات إلا إذا كانت جزءا من خطة شاملة.

ب-الاعتراف بالحقوق المكتسبة قانونا وإتباع مبدأ الاستخدامات المقررة.

ج-المطالبة بموافقة كل الدول المتشاطئة على المشروع.

د-الاتصاف بالمرونة في المقاربات ومعاملة كل مشروع حسب آثاره ومميزانه.

وهذا ما جعل البنك الدولي يحرص على مبدأ الإخطار للدول المتشاطئة حتى لا يتعرض المشروع إلى اعتراض الدول المتشاطئة في ما بعد، وقد تأكد لاحقا إقرار مبدأ الإخطار في القانون الدولي للأنهار لسنة 1997 في المادة (12) منه ويتعهد البنك الدولي بإيقاف تمويل أي مشروع ترفض دولته الإبلاغ والأخطار أوتعترض على قيام البنك بمهمة الإبلاغ بنفسه².

المرحلة الثالثة: يعد بيان دبلن الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة الأرض في المنعقد سنة 1992 بريودي جنيرو، الخطوة الأولى في اتجاه بلورة الفكر المائي الجديد للبنك الدولي حيث تم التأكيد على إدارة التنمية المتكاملة للموارد المائية كجزء من النظام البيئي الشامل وأن توزيع المياه يجب أن يتضمن:

1-إدارة الطلب: من خلال العمل على الحد من الاستهلاك المفرط بمجموعة من الإجراءات المباشرة المتمثلة في استخدام الأسعار والقيود على الاستهلاك والحفظ من الهدر والضياع وغير مباشرة عن طريق التوعية للجمهور.

2-آليات التسعير: وتشمل تسعير المياه وعدم ترك المياه كسلعة مجانية وحساب كل التكاليف الرأسمالية ودفع تكاليف الاستهلاك.

1 خالد محمد خالد، المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، 1994، ص ص 116-120.

2 جي ألان، شيلي ملاط، المياه في الشرق الأوسط دراسة قانونية سياسية واقتصادية، ترجمة محمد القوقلي، مكتبة دراسات الشرق الأوسط الجديد، لندن، 1995، ص 54.

3-المعايير المنتظمة: وذلك من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات المنضمة لضبط استخدام المجاري المائية وحصص كل دولة مشتركة في الحوض وكيفية تنمية موارد المياه بصورة تحقق الاستفادة الكاملة لدول الحوض (دول منبع، دول مجرى دول مصب)¹.

والملاحظ أن الإصدارات والتوجيهات التي يصدرها البنك الدولي في قضايا المياه هي ترويج لمجموعة من المفاهيم التي يتضمنها الفكر المائي الجديد ويتمثل مضمون هذا الطرح في إدارة الطلب على المياه بدلا من الطرح المستخدم القائم على التركيز على العرض². وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول مضمون وأهداف هذا الفكر الذي يبين أن مشكلة المياه في المنظمة العربية لا تتعلق بالعرض من المياه ولكن بسوء إدارتها من طرف الدول العربية لا تتعلق بالعرض من المياه ولكن بسوء إدارتها من طرف الدول العربية وهذا ما يتفق والواقع الملموس، إن هذا الفكر المائي الجديد كان منطلقه من قمة الأرض لعام 1992 والمركزة على أن المياه جزء من النظام البيئي ولهذا وجب إدارة الطلب عليها وهذا الأخير هو العمليات التي بموجبها يتم تحديد سعر للمياه -بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب"³.

أي احتساب تكاليف استخراج المياه ونقلها وبهذا تصبح المياه سلعة اقتصادية إن مراجعة هذا النهج المطروح من طرف البنك الدولي وتحليله يبين:⁴

أ-المنهج الجديد للبنك الدولي حول مفاهيم إدارة الطلب وتسعير المياه لم يعد طرف محايدا في حل مشكلة المياه في المنطقة العربية.

ب-إن التحول نحو الخصخصة حسب البنك الدولي لمادة حيوية كالمياه يعد أمرا خطيرا ينعكس على الاقتصاديات والمجتمعات العربية.

ج-جعل المياه سلعة اقتصادية معناه إلغاء الحقوق التاريخية المكتسبة التي ينص عليها القانون الدولي للمياه فالمياه سلعة طبيعية بحتة وأن معظم أشكال استغلال المياه في مادتها الخام (مياه الجريان السطحي) لا تحتاج إلى تكاليف لطبيعة سيرها فالتسعير لا يدفع إلى الترشيح حسب طرح البنك الدولي،

1 داليا اسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 179-180.

2 محمد سلمان طابع، تسعير المياه والفكر المائي الجديد، مجلة السياسة الدولية م 41، العدد 63، جانفي، 2006، ص 12.

3 ريهام جلال، البنك الدولي وإدارة الأحواض الدولية، السياسة الدولية، م 45 العدد 18، جويلية 2010، ص 155.

4 محمود أبوزيد، المياه مصدر للتوتر في الق 21، مرجع سابق، ص 148.

لكن هناك أدوات قانونية وإدارية لترشيد استخدام المياه بعد رفع درجة الوعي الاجتماعي بحيوية المورد وخطورة تناقصه وندرته.

ويقدم البنك الدولي من خلال تقاريره المقدمة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفق تقرير "من الندرة إلى الأمان" مجموعة من العلاجات لأسباب نقص المياه من خلال¹:

- 1- حشد الجهود لأحداث تغيير في السلوك على جميع المستويات.
- 2- تحقيق التكامل بين إدارات مصادر المياه من خلال سياسة عامة طويلة المدى لتحديد العرض والطلب على المياه.
- 3- العمل على رفع كافة استخدام المياه وانقاص هدرها.
- 4- البحث عن مصادر جديدة للمياه وحسب طرح البنك الدول فأحسن حل هو إنشاء سوق عالمية وإقليمية لنقل المياه من أماكن التوفر إلى أماكن النقص.
- 5- تنمية التعاون على المستويين الدولي والإقليمي.

إن الملاحظ لهذه الاقتراحات، هو ترويج فكر التسعير لمبدأ عولمة المياه وضرورة إنشاء بنوك مائية مما سيؤدي بدل فتح البدائل وتحقيق الأمان إلى تعريف الأقاليم الضعيفة إلى الاستدانة للحصول على المياه أو بيع حقوقها المائية إلى الغير لتوفير المياه مما يؤدي بنا للخروج من فكرة الأمان التي يطرحها البنك الدولي. ورغم وجود بعض المفاهيم الجائزة لاستخدامها في عملية إدارة المياه مثل مبدأ الملوث يدفع والرفع من كفاءة الاستخدام لكن المشاريع المقدمة من طرف البنك الدولي لشمال إفريقيا والبنك الدولي تبين تجاهلها للتعديات الاسرائيلية الواضحة على المياه العربية وكذا التطاول التركي والاثيوبي في احتكار المياه وقطعها على الدول العربية مما يبين أن البنك الدولي لا يلعب دور الوسيط ولا دور الطرف الثالث ولكن واضح جدا درجة تحيزه وعدم موضوعيته². وهذا بسبب ارتباط سياسات البنك الدولي بالاستراتيجية الأمريكية والاسرائيلية، فقد عرقل إنجاز سد المقارن كمثال رغم وقوعه في الأردن ورغم اتفاق الأردن وسوريا إلا أن البنك أصر على الاتفاق مع اسرائيل قبل الانجاز.

1 كمال أبوالمجد، الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مجلة الاقتصادي، العدد 89 سبتمبر، 1992، ص 51.

2 جيرمي بيركوف، استراتيجية إدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، د د ن، 1994، ص 63.

حيث تركز إسرائيل على الحصول الفعلي لتطبيق مفهوم " تكلفة الفرصة البديلة " التي يروج لها البنك الدولي وهذا ما يعطي لها الحق في الحصول على المياه من الجوار العربي بحجة نقص المياه فيها، كما أن آليات السوق الحر لم تتجح في تحقيق الكفاءة الاقتصادية لإدارة المياه.

عوامل ارتباط البنك الدولي بالسياسية الأمريكية:

بالتدقيق في إتفاقية إنشاء البنك الدولي نلاحظ هيمنة الو.م.أ بريطانيا في هندسة أفكاره ضمن إتفاقية " بريتون وودز " وبهذا فإن سياسات البنك يلاحظ عليها¹:

- تركيزها على خدمة مصالح الدول الرأسمالية فقد استحوذت على أكثر من 3/1 من قروض البنك الدولي للفترة 1945-1971.

- الخلط بين الاعتبار السياسية والاقتصادية في عمل مؤسسات البنك حيث لا ترض على الدول النامية التي تزيد بناء اقتصاد وطني يركز على القطاع العام.

- تركيز البنك الدولي على تمويل المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص وذلك لزيادة الضغط على القطاع العام بالدولة النامية.

- الأخذ بقاعدة التصويت النسبي حيث حرصت الو.م.أ على إدراج هذه القاعدة في الإتفاقية المنشأة للبنك لأحكام السيطرة على نشاطه وإدارته وتقوم القاعدة على حصول الدولة على أصوات بحسب رأسمالها في البنك والو.م.أ تملك أكبر حصة مما يخولها تسييره كما تشاء .

- سيطرة الموظفين الأمريكيين على البنك الدولي كما أن رئاسة البنك الدولي لا تخرج عن الأمريكيين وموقعه بواشنطن يجعل حرية العمل به للو.م.أ بما يناسب حاجتها للضغط على الدول النامية.

- التغلغل الإسرائيلي في البنك الدولي: فأعداد لا يستهان بها من موظفي البنك الدولي رغم جنسيتهم الأمريكية هم من أصول يهودية هدفهم خدمة المصالح الإسرائيلية خاصة قطاع الزراعة والمياه.

1 ربيع الإمام حسام الدين، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 28-32.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول الباحث في هذا الجزء مشكلة المياه العربية في بعديها الوطني والعالمي حيث أن المياه هي قضية عالمية، ويتجلى ذلك في الاهتمام الدولي الواضح بقضايا المياه، ففي البداية كانت مؤتمرات التنمية المستدامة تشير الى القضايا البيئية ومشكلة المياه بصورة صغيرة، لكن تزايد الحروب الدولية وتواصل التغيرات المناخية، وما تخلفه من اثار بيئية عميقة، تؤثر مباشرة في رفاهية الانسان.

اتخذت الامم المتحدة والمنظمات الدولية من قضية المياه قضية محورية وجعلت لها مؤسسات خاصة تعنى بتقديم تقارير دورية عن هذا القطاع، في المقابل القانون الدولي شهد نقلة نوعية في التنظيم حيث لم يترك الصراعات المائية تأخذ منحنيات عنيفة مباشرة، بل استحدث مفاهيم ونظريات حول المجاري المائية ووضع المعايير القانونية لاقتسام المياه وفقا لمبدأ لا ضرر ولا ضرار، ووضع اليات للتحكيم في حالة الاختلافات من اجل تسوية النزاعات المائية بالطرق السلمية.

وتعاني المنطقة العربية من عدة مؤثرات أدت إلى ما هي عليه الان في الوضع المائي، انطلاقا من الجغرافيا الجافة والتغيرات المناخية والممارسات غير السليمة، الى السلوكيات العدائية المتجسدة في السياسات المائية لدول الجوار والسياسات المائية للدول الكبرى والقوى العالمية التي تعالج موضوع المياه من منظور اقتصادي بينما في كثير من المناطق تأخذ القضية بعدا سياسيا وأمنيا واجتماعيا مما يجعل من الضرورة بمكان تغيير استراتيجيات المعالجة والكف عن سياسة الكيل بمكيالين.

**الفصل الثالث: حوض النيل في الأجندة الدولية: السياسات
المائية الدولية في حوض النيل وتهديد الأمن المائي المصري**

تمهيد:

بعد أن عالج الفصل السابق مشكلة المياه العربية في بعدها القانوني الدولي والاهتمامات الأجنبية بصورة عامة، يأتي هذا الفصل ليتناول نموذجاً تطبيقياً بالغ الدلالة على هذا التقاطع بين القانون والسياسة والمصالح الدولية، يتمثل في حوض نهر النيل، بوصفه أحد أكثر الأحواض المائية الدولية تعقيداً واستقطاباً للاهتمام الإقليمي والدولي.

فحوض النيل، الذي يمتد عبر أحد عشرة دولة، لا يمثل مجرد معطى جغرافي-مائي، بل يشكل فضاءً جيوسراتيجياً تتزاحم فيه أطماع الفواعل الدولية والإقليمية، وتتقاطع فيه السياسات المائية للدول المتشاطئة مع استراتيجيات قوى خارجية تسعى إلى توظيف الملف المائي لخدمة أجنداتها الأمنية والسياسية، على نحو يهدد الأمن المائي المصري باعتبار مصر دولة المصب الأكثر تأثراً بأي تحول في موازين القوى داخل الحوض.

ومن هذا المنطلق، ارتأى الباحث تقسيم هذا الفصل، الموسوم بـ"حوض النيل في الأجندة الدولية: السياسات المائية الدولية في حوض النيل وتهديد الأمن المائي المصري"، إلى ثلاثة مباحث متكاملة: يتناول **المبحث الأول** الجغرافيا السياسية والأهمية الاستراتيجية لحوض النيل، من خلال الوقوف على الأهمية الاستراتيجية للحوض وجغرافيته المائية.

ويتجه **المبحث الثاني** إلى تحليل موقع مياه حوض النيل ضمن الأجندة الأمنية الإسرائيلية، بالكشف عن الفكر المائي الصهيوني والمشاريع الإسرائيلية الرامية إلى الاستفادة من مياه النيل. أما **المبحث الثالث** فيُخصّص لدراسة المياه في ظل الدور الجديد لإثيوبيا في الحوض، من خلال الوقوف على المنظومة المائية الإثيوبية ومشروع سد النهضة، وصولاً إلى تحليل أبعاد التنسيق الأمريكي-الإسرائيلي-الإثيوبي في الملف المائي.

وتكشف هذه المقاربة عن حقيقة أن أزمة حوض النيل ليست وليدة عوامل طبيعية أو فنية بحتة، بل هي محصلة تفاعل معقد بين الجغرافيا السياسية للحوض، والأطماع الهيدروبوليتيكية لفواعل دولية وإقليمية متعددة، الأمر الذي يضع الأمن المائي المصري أمام تحديات متجددة تستوجب مقاربة استراتيجية شاملة.

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية والأهمية الاستراتيجية لحوض النيل

تتجاوز أهمية حوض النيل البعد المائي لتشمل أبعادًا جيوسياسية واستراتيجية ترتبط بالأمن المائي، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار الإقليمي، فضلًا عن انعكاساته على علاقات دول الحوض والقوى الإقليمية والدولية. ومن ثم، يهدف هذا المبحث إلى بيان الخصائص الجغرافية والسياسية لحوض النيل، وإبراز أهميته الاستراتيجية، بما يساعد على فهم موقعه في التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بالمياه.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لحوض النيل

لطالما ارتبطت السياسة بالجغرافيا، حيث أن الأخيرة هي المكان الطبيعي الذي تقوم فيه الدولة وتمارس فيه استراتيجيتها وقد عبر عن ذلك في الأدبيات السياسية بالجغرافيا السياسية والتي تعنى بتحليل الدولة عن طريق تحليل بيئتها الطبيعية والبشرية، ولهذا فالتحليل المنطلق من الجغرافيا السياسية يعنى بتحليل الدولة عن طريق تحليل بيئتها الطبيعية والبشرية ومواردها القومية تحليلًا موضوعيًا عن طريق معرفة موارد الدولة الطبيعية وجغرافيتها وتضاريسها للحكم بالتحليل على قوتها أوضعفها.

أما الجيوبوليتكس فيقوم بتحليل وضع الدولة في جانب جغرافيتها بمطالبها في مجال السياسة الدولية ولهذا يعرف " أوتومول " الجيوبوليتكس بأنها تعنى بالمطالب المكانية للدولة في حين تنحصر الجغرافيا السياسية في فحص ودراسة ظروفها ومجالها الأرضي فالجغرافيا السياسية تدرس كيان الدولة كما هوائها على حاله، اما الجيوبوليتكس فترسم خطة لما يجب ان تكون عليه الدولة وفق واقعها الجغرافيا أي التوسع فهي متطورة ومتحركة في حين الجغرافيا السياسية تميل إلى الثبات¹

وهكذا فإن الجيوبوليتكس، تميل إلى الإفادة العسكرية والسياسية لوقت استخدام القوة وتقدير المناطق المحتمل الصدام عليها لإعداد سياسات وخطط السياسات العليا، لكن هذا المقرب لا يعمل في معزل بل بالتوازي مع المدخل الجيوستراتيجي الذي ينطلق من الجيوبوليتكس في البحث عن مجال التوسع لكنه يختلف عنه في فهمه واختياره للمجال التحليلي فالأخير هدفه فهم الاقليم الذي اصبح مركزا للاستقطاب اومحورا لانجذاب القوى اليه.

فالجيوستراتيجية مفهوم انطلق من الجيوبوليتكس، لكن خرج الى افق رحب لا يقتصر على حركة الدولة بل إلى علاقات دولية واقليمية فالجيوستراتيجية هي تخطيط سياسي واقتصادي وعسكري يهتم بكل

1 عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2000، ص ص 58-60.

مكونات العامل الجغرافي لمنطقة اقليمية معينة ودورها من حيث امكانية استخدامها في تحليل أفهم المشكلات الاقتصادية والسياسية والأمنية ذات الصلة الدولية¹

يؤثر حوض النيل في حياة احد عشر دولة تقع في حوضه، وهي (مصر السودان اثيوبيا اريتريا كينيا أوغندا تنزانيا رواندا بوروندي زائير جنوب السودان) مما جعل منه حوضا مميزا يمتلك كإقليم مجموعة من المميزات التي جعلت منه ذاهمية اقليمية ودولية حيث ان التحليل الاقليمي يوضح²:

- وجود التكتلات الإقليمية من أبرز حقائق العالم المعاصر، وأدركت كافة الدول الحاجة إلى التجمعات الإقليمية ومدى الصعوبات التي تعاني منها الكيانات الصغيرة والوحدات الإقليمية المحدودة مما ترتب عليه ضرورة التنسيق والتعاون بين دول حوض النيل لمواجهة التحديات الدولية المعاصرة سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الاقتصادي.

- خطر المشكلات التي تواجهها دول حوض النيل من مشكلات الحدود واللاجئين والتخلف الاقتصادي والتبعية الخارجية وانخفاض معدلات التنمية بها موارد المنطقة مما له أكبر الأثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة وانعكاس ذلك على تطور العلاقات الدولية بين دول حوض النيل.

- اما البعد الدولي فنلاحظه في تواصل منطقة حوض النيل بتميزها في عالم ما بعد الحرب الباردة ارتباطا بالتوتر وهي نتيجة لعدم انقطاعها عن أسس توازنات القوى الدولية طوال الحرب الباردة وبالتالي ظلت توازناتها الداخلية ومطالب شعوبها من الأمور الهامشية التي لا تعامل باعتبارها أحد العوامل الهامة المؤثرة في لعبة التوازن، إلى أن انقلبت الموازين الدولية والإقليمية بانتهاء عهد القطبية الثنائية في نهاية عقد الثمانينيات لتبدأ رياح التغيير على المنطقة كامتداد لتداعيات المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي لتشكل المنطقة محور اهتمام مختلف القوى السياسية والاقتصادية الكبرى.

فرضت دول حوض النيل نفسها كواحدة من الحقائق الأساسية التي تحمل آمال بالتعاون المستقبلي بين دوله، ونظرا للأهمية الدولية والإقليمية التي تمثلها هذه المنطقة وتعدد المشاكل المثارة والأطراف المشاركة فيها. ويكتسب نهر النيل أهمية رئيسية لدول المنطقة وخاصة لدول المصب باعتباره³:

1 عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص ص 90-91.

2 موسى حمد سيد محمد، مصر ودول حوض النيل، مكتبة الاسرة، القاهرة 2010، ص ص 15-16.

3 نفس المرجع، ص 213.

- المورد الوحيد للمياه بالنظر إلى قلة الأمطار في الجزء النهائي منه.
- اعتماد النظم الزراعية لدول الحوض كلياً على مياه نهر النيل.
- يشكل أحد طرق النقل الداخلي حيث يوجد أكثر من 2000 كم صالحة للملاحة النهرية مقسمة بين النيل وروافده.
- الاعتماد الأساسي في استخدام مياه نهر النيل في مشروعات توليد الكهرباء والطاقة اللازمة لإقامة وتشغيل العديد من الصناعات الأساسية التي تخدم الاقتصاد القومي مثل صناعة الأسمدة وصناعة الألمنيوم، كم يعد نهر النيل مصدراً هاماً من مصادر الثروة المائية¹.
- ان الجغرافيا السياسية للحوض معقدة تعقيداً كبيراً، نظراً لتداخل العوامل في تشكيل الوضع فإلى جانب الأوضاع الاقتصادية المتسمة بالتخلف والضعف لمعظم دول الحوض، ان لم نقل كلياً فان أكبر العوامل الجيوسياسية المؤثرة في إقليم حوض النيل والتي تمثل صفة ملازمة له هي مشكلة عدم الاستقرار السياسي حيث ان الأخير هو قاسم مشترك بين دول الحوض ومن أمثلة ذلك²:
- الصراع بين قبائل التوتسي والهوتوفي روندا وما نتج عنه من أكثر من 800000 قتيل مما انجر عنه أكثر من 2 مليون لاجئ
- الخلاف بين السودان وكينيا حول منطقة " مثلث إيلمي " حيث تنطلق قوات التمرد في السودان من هذه المنطقة الواقعة شمال كينيا
- الحرب الإثيوبية الإريتيرية التي نتج عنها استقلال إريتريا عم 1993 وكانت نتائجها وخيمة على الموارد والمقدرات الإثيوبية
- الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في إثيوبيا أشعلت التمردات الداخلية والخلافات الإقليمية، يضاف إليها السمات الأساسية لأنظمة دول الحوض وهي الانقلابات السياسية والعسكرية بما يجعل دول الحوض تعيش في حالة من الخوف من نقض الاتفاقيات فتخسر الموارد التي تضعها لإنجاحها.³

1 حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص 113.

2 حسام الامام، النيل المستقبل ومفترق الطرق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006، ص 493-495.

3 محمد جابر سامية، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2003، ص 104-105.

إن هذه الأوضاع لا تشكل فقط عائقاً أمام التعاون الداخلي، بل حتى قطيعة مع المنظمات والمؤسسات الدولية المانحة كما أن موقع حوض النيل في منطقة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر وهو منطقة تلاقي قارتين ومنفذ إلى إفريقيا ويحوز العديد من المضائق وطرق العبور الدولي وموارد طبيعية هامة جعله محطاً للسياسات الدولية الرامية إلى مواصلة إثارة النزاعات القبلية والطائفية لمواصلة استغلال منطقة الحوض بما يخدم مصالحها.¹

أما فيما يخص مياه نهر النيل، فقد بدأ التنافس عليها يشتد بعدما شمل الجفاف مناطق كثيرة بدول الحوض، في الثمانينيات من القرن الماضي، ومن ثم أصبحت مشكلة العجز المائي تنذر بالخطر، وتؤدي إلى نزاعات ثنائية وإقليمية داخل الحوض، ولهذا أصبح مشكل المياه وإدارتها يمثل جزءاً رئيساً من استراتيجية دول حوض النيل.²

تعد الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها المياه، المحرك الرئيس داخل أي دولة لأنشطتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى هذا فمياه النيل ثروة إقليمية مشتركة لكل دول الحوض، أقرت حصصها في الاتفاقيات التي أيدها القانون الدولي.³

تأكدت الأهمية الجيوبولوتيكية للمياه اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وسادت نظرة استراتيجية أن الأعوام القادمة ستشهد صراعاً على المياه في منابع النيل الاستوائية بالبحيرات العظمى، إن الحرب القادمة ستكون من أجل المياه في منطقة حوض النيل بسبب النقص العالمي في المياه، وزيادة عدد السكان، بالإضافة إلى عامل الجفاف المتزايد نتيجة التغيرات المناخية.⁴

وتعد مصر والسودان دولتي مصب بسبب اعتمادهما على النيل كمصدر أساسي للمياه ولأنهما دولتا المجرى الأخير لنهر النيل، أما باقي دول الحوض فتتقسم إلى دول الحوض الشرقي ودول الحوض الجنوبي، وتعد دول الحوضين دول منابع، سواء في الهضبة الإثيوبية أو هضبة البحيرات العظمى.⁵

1 حسام الامام، النيل المستقبل ومفترق الطرق، مرجع سابق، ص 498.

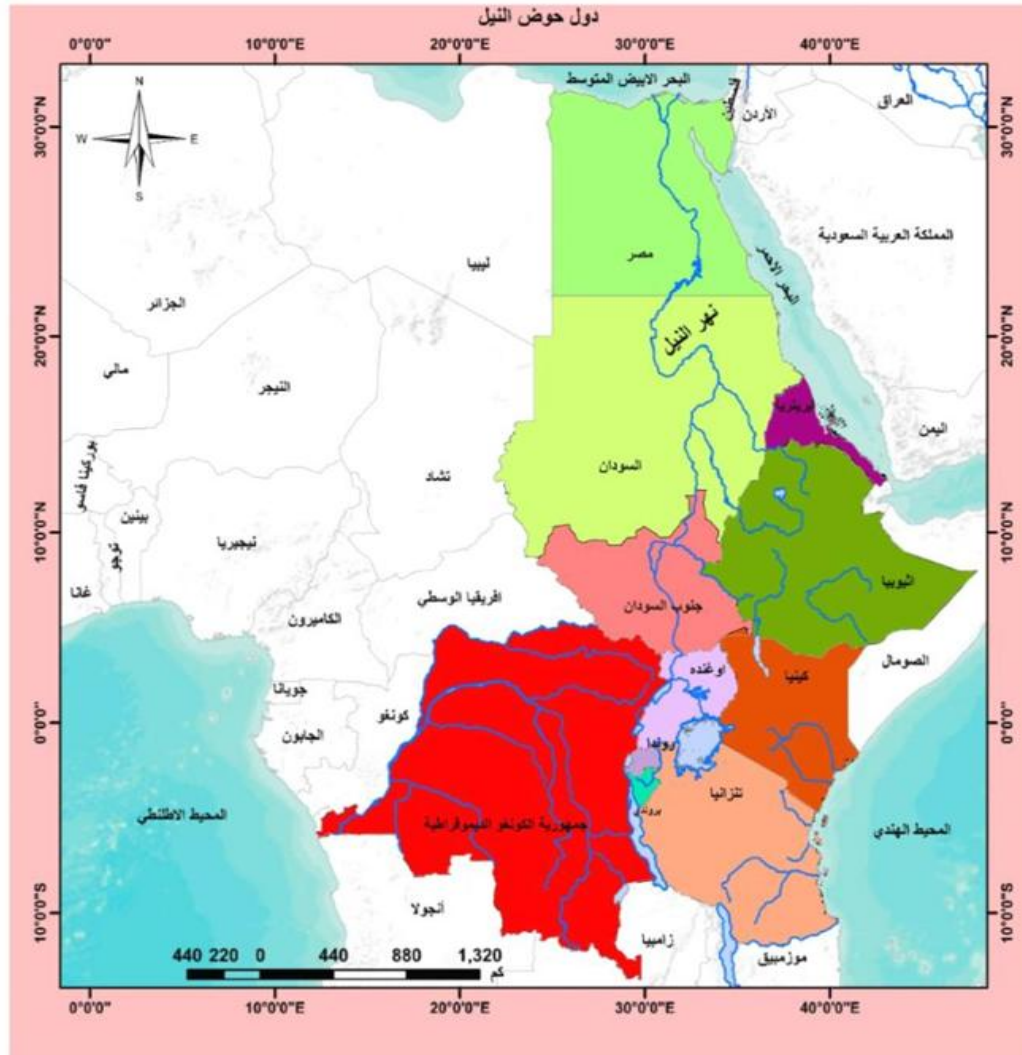
2 عباس محمد شرقي، سد النهضة الإثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في إفريقيا، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد 1، ص 22.

3 أميرة محمد عبدالحليم، المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، تموز 2010، ص 8.

4 محمد منير أحمد، سد النهضة قصة الحلم الإثيوبي والكاوس المصري، صحيفة العرب الجديد، شباط 2017، ص 35.

5 أحمد يوسف أحمد، المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1994، ص 156.

الشكل (13) خريطة توضح الموقع والحدود السياسية لدول حوض النيل



المطلب الثاني: الجغرافيا المائية لحوض النيل

يعتبر نهر النيل من أطول الأنهار في العالم بعد نهر الأمازون، حيث يبلغ طوله ما يقارب 6671 كلم، وتشترك في حوضه عشرة (10) دول هي: (بورندي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، السودان، تنزانيا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وتبلغ مساحة حوضه قرابة ثلاث ملايين كم²¹.

وتعد بحيرة فيكتوريا التي تقع في هضبة البحيرات الاستوائية الخزان الطبيعي الذي ينبع منه نهر النيل على ارتفاع 1139 م فوق سطح البحر، ثم بعد ذلك يتجه إلى حوض السودان الجنوبي حيث يلتقي مع رافديه بحر الغزال وبحر العرب في منطقة (مقرن البحور) جنوب السودان ليتشكل بذلك نهر النيل الأبيض، أما النيل الأزرق فهو ينبع من بحيرة تانا (3000 كم²) التي تقع في إثيوبيا على ارتفاع 1845 م فوق سطح البحر، والرافد الثالث لنهر النيل هو نهر عطبرة الذي ينحدر من سفوح هضبة الحبشة ويبلغ مجمل تصريف نهر النيل السنوي حوالي 84' مليار م³².

مصادر مياه هضبة البحيرات الاستوائية العظمى:

تعد كل من أوغندا، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي، والكونغو الديمقراطية، من دول الهضبة الاستوائية وتتكون مصادر مياه الهضبة الاستوائية من بحيرات (فيكتوريا، ألبرت، كيوجا، إدوارد، جورج، كيفو)، وأنهار نيل ألبرت (نهر السملكي - نهر كاجيرا) الذي يغذي بحيرة فيكتوريا بحوالي ستة مليارات م³، وتعد منطقة البحيرات العظمى من أغزر مناطق حوض النيل أمطاراً، وتبلغ 1280 مم في المتوسط في العام. فالمصدر الرئيس للنيل هو بحيرة فيكتوريا، التي يبلغ حجمها 3000 مليار م³، وارتفاع منسوبها 1134 م، ومخرجها هو نيل فيكتوريا (بالقرب من جنجا)، ويصل إيرادها السنوي 114 مليار م³، يأتي منها 98 مليار م³ من الأمطار، و16 مليار م³ من روافدها، وهي تقع داخل الحدود السياسية لكل من أوغندا وكينيا وتنزانيا³.

وتتقد البحيرة 81% من إيرادها سنوياً بسبب البخر، ويصل تصرفها إلى بحيرة كيوجا 21.5 مليار م³، وتمر إلى بحيرة ألبرت، بالإضافة إلى 3.6 مليار م³ من نهر السملكي، و6.3 مليار م³ من روافدها

1 عادل محمد العضائيلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب والسلام، مرجع سابق، ص 31.

2 محمود أبوزيد، المياه مصدر للتوتر في القرن 21، مرجع سابق، ص ص 16-17.

3 أمانى الطويل، سد النهضة الإثيوبي الكبير: الواقع والأفاق، مجلة آفاق المستقبل، تموز آب أيلول 2015، القاهرة، ص 23.

الأخرى ومن بحيرة ألبرت، يخرج نيلها حتى نمولي، ثم يبدأ بحر الجبل الذي يصل تصرفه 30 مليار م³، ثم يجتاز منطقة السودان التي يُفقد فيها 15 مليار م³ ليصب في النيل الأبيض عند ملكال¹.

وتعد البحيرات الاستوائية هي مصدر المياه الدائم، وعلى الرغم من ضآلة كمية إيراداتها طوال العام، التي تمثل 16% من إيراد النيل، إلا أنها مستمرة ومستقرة طوال العام، وتعد المصدر الرئيس في فترة الجفاف التي تنعدم فيها الأمطار الإثيوبية².

منابع الهضبة الإثيوبية:

تُعرف هذه المنابع بالموارد الموسمية لتساقط أمطارها، في الفترة من مايو حتى ديسمبر وتبلغ متوسط كمية أمطارها 1200 ملم، وتعادل إيراداتها حوالي 84% من جملة إيرادات منابع النيل، ومن أنهارها السوبات ورافديه نهر البارو، والبيور، والأول يمد السوبات بحوالي 13.3 مليار م³، والثاني يمد بحوالي 8.2 مليار م³، بالإضافة إلى 1.5 مليار م³ من جبال الأمتونج، وتصبح جملة إيراداته 23 مليار م³، يُفقد منها في نهر السوبات وروافده سبعة مليارات م³ في خور مشار، فيبلغ صافي إيراده 16 مليار م³، يفقد منها أثناء جريانه 2.5 مليار م³، ليصبح تصرفه في النيل الأبيض عند ملكال 13.5 مليار م³³.

يستمد النيل الأزرق مياهه من بحيرة تانا بإثيوبيا، وتبلغ مساحتها ثلاثة آلاف كم²، وتصرفها عند مخرجها 3.8 مليار م³، وتصب في النيل الأزرق عدة روافد، بحيث يصل تصرفه عند الرصيرص 50 مليار م³. ويلتقي النيل الأزرق برافديه، نهري الدندر والرهذ، ويمده الأول بحوالي ثلاثة مليارات م³، ويمده الثاني بنحو مليار م³، فيصبح تصرفه 54 مليار م³، يفقد منها حوالي ستة مليارات م³ نتيجة البخر، ويبلغ متوسط إيراده 48 م³. وبعد التقاء النيلين الأزرق والأبيض عند الخرطوم، يتكون نهر النيل يغذيه نهر عطبرة بحوالي 12.5 مليار متر مكعب⁴، كما تضم منطقة حوض النيل عدة وحدات سياسية، تبلغ إحدى عشرة دولة، وعدة أقاليم مناخية ويبلغ طوله 6670 كم، ويقطع نحو 35 درجة عرض، من 30°⁻3° جنوباً

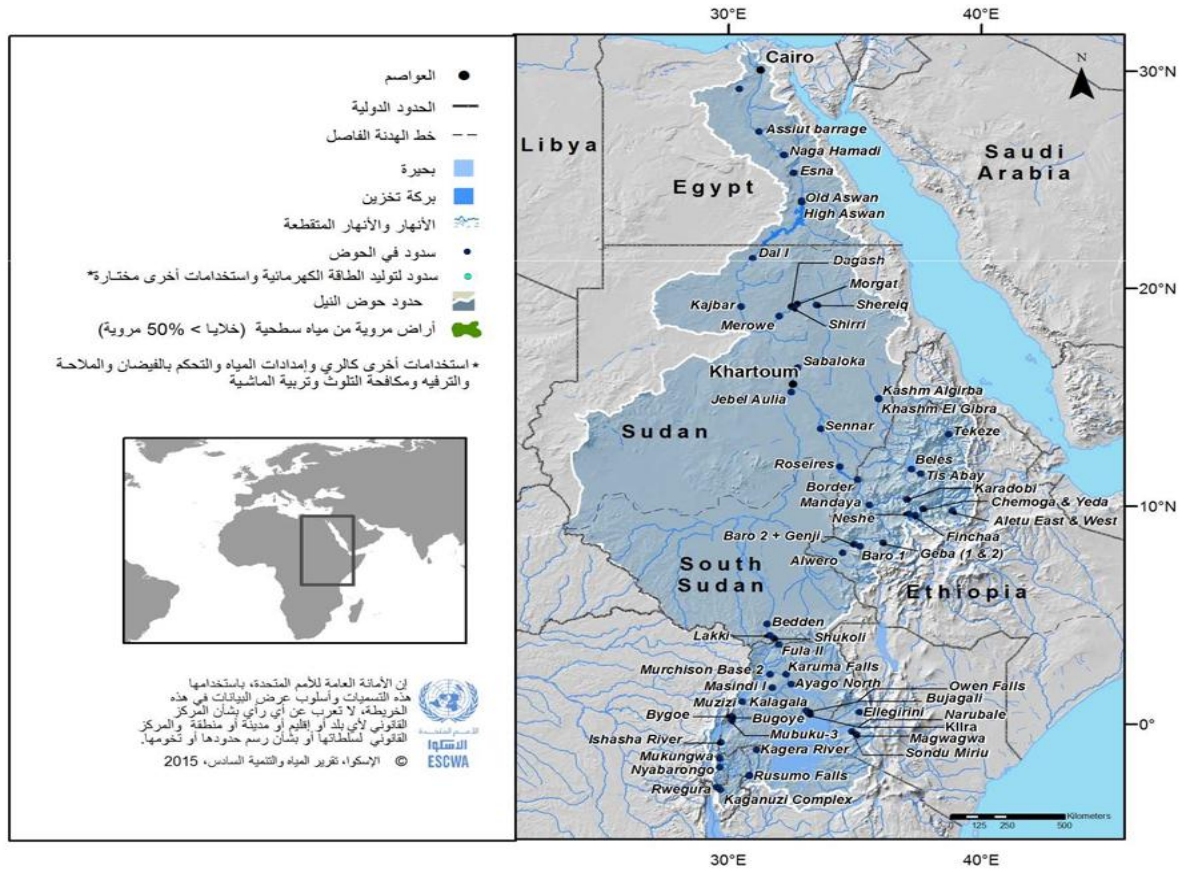
1 محمد رياض، الجوانب الفنية في أزمة سد النهضة منظور مغاير، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 195، كانون الثاني 2014، ص ص 154-155.

2 نفس المرجع، ص 156.

3 عباس محمد شراقي، تحديات تحقيق الأمن المائي العربي المصري، دراسة حالة حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2011، ص 14.

4 أحمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 240.

إلى 36°-31° شمالاً، ويضم ستة أقاليم مختلفة هي: (الاستوائي . شبه الاستوائي . الموسمي . الحار . المداري . المعتدل)، وهذا التعدد في الأقاليم المناخية يحقق تنوعاً في المحاصيل وأنماط الزراعة¹، كما تطل بعض دول الحوض على الساحل الغربي للبحر الأحمر، فتبلغ طول السواحل الإريتيرية حوالي 435 كم، بينما تبلغ الشواطئ السودانية حوالي 309 كم طويلاً، أما مصر فيبلغ طول شواطئها على البحر الأحمر 898 كم² في حين تطل مصر فقط على البحر المتوسط، كما تطل كل من كينيا وتنزانيا على المحيط الهندي من ناحية الغرب، وفي ما يلي شكل (14): خريطة هيدروسياسية لإقليم حوض النيل



المصدر: FAO, 2013b; and FAO, 2006

المرجع: الاسكوا، تقرير المياه والتنمية السادس، مرجع سابق، ص 38.

1 عائدة العلي سري الدين، السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، بيروت: لبنان، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1998، ص 220.

2 محمد خميس الزوكة، جغرافية المياه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص ص 60-62.

يتشارك 11 بلداً نهر النيل الذي يبلغ طوله 6,695 كلم وتبلغ مساحة مستجمع المياه فيه 3.1 مليون كيلومتر مربع توضح الخريطة 4 والبلدان المشاطئة هي إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوروندي وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا وكينيا ومصر، ويسكن حوالي 238 مليون شخص ضمن منطقة حوض النيل، معظمهم في مصر والعدد الأقل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتزداد أهمية النيل بالنسبة إلى البلدان أسفل المجرى نظراً إلى كثافة السكان على طول النهر في مصر والسودان، في حين أن كثافة السكان في الأجزاء الأعلى من الحوض تتركز في المناطق الشديدة الأمطار ويتوقع أن يزداد عدد سكان بلدان حوض النيل بنسبة 53 في المائة بحلول عام 2030، ما سيزيد من الضغوط على حوض النيل والطلب على المياه والغذاء والطاقة¹.

ويمكن تصنيف دول حوض النيل الإحدى عشرة سياسياً على النحو التالي:

أ. دول تقع معظم أراضيها أوكلها داخل حوض النيل، وهي: مصر، والسودان، وجنوب السودان، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، وإثيوبيا.

ب. دول تقع مساحات محدودة من أراضيها داخل الحوض، وهي: كينيا، وتنزانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا².

ويستهلك قطاع الزراعة أكبر كمية من المياه في حوض النيل وقد بلغت نسبتها 78 % من مجموع المياه المستهلكة، ويبلغ مجموع المساحة المروية في الحوض 5.5 مليون هكتار حوالي 60% منها في مصر و39 % في لسودان ويتوزع الباقي بين البلدان المشاطئة الأعلى في الحوض ومعظم المياه المستخدمة في القطاع الزراعي في البلدان المشاطئة الأعلى في الحوض هي من مياه الأمطار وتبلغ مساحة الأراضي البعلية 33 مليون هكتار، ويتضمن السودان أوسع مساحة بعلية، تليه أوغندا وإثيوبيا وتنزانيا وكينيا ورواندا وبوروندي ومن ثم إريتريا حيث تشكل الثروة الحيوانية جزءاً لا يتجزأ من القطاع الزراعي وفي جنوب السودان أيضاً زراعة بعلية.

ولكن البيانات عن المساحة الفعلية غير متاحة منذ استقلال الدولة في عام 2011، ويساهم القطاع الزراعي في الحوض بثلاث الناتج المحلي الإجمالي على نطاق الحوض، وهو يؤمن أكثر من 75 في المائة

1 لجنة الاسكوا، تقرير المياه والتنمية السادس، مرجع سابق، ص 36.

2 إبراهيم أحمد إلياس، اتفاقية عنتيبي وقانون استخدام المجاري المائية الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، 2014، ص 70.

من فرص العمل على مستوى الحوض، وتقدر الطاقة الكهرومائية لحوض النيل بنحو 20 جيجاواط ولا يستفاد حالياً سوى من 26 % منها، وهذه القدرة مهمة لا سيما وأن معظم البلدان المشاطئة تكافح لتلبية الطلب الوطني على الطاقة ولتحقيق الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تتيحها الطاقة الكهرومائية، وتتصدر مصر البلدان النيلية بقدرة 2100 ميغاواط على السد العالي، تليها إثيوبيا فالسودان وأوغندا وبعدها بقدرات أقل بكثير كينيا ورواندا وتتمتع إثيوبيا بأكبر الإمكانيات في مجال الطاقة الكهرومائية ويمكن أن تصير الوسيط الرئيسي على نهر النيل فتبيع الطاقة إلى سائر البلدان وتعوض بذلك عن تكاليف البناء، وتلبي الطلب المحلي على الطاقة وتحسن من بيئة التنمية الاقتصادية¹.

وتسعى أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا وجنوب السودان أيضاً إلى الاستفادة من المزيد من الطاقة للاستخدامات المنزلية والصناعية باستثمار القدرات الكامنة في نهر النيل لإنتاج الطاقة الكهرومائية، ويمكن أن تصبح التجارة بالطاقة الكهرومائية قطاعاً هاماً ومحركاً للتنمية في حوض النيل في حال وضعت الترتيبات المناسبة للتعاون وأنشئت شبكة توزيع إقليمية. غير أن غياب الاتفاقات بين البلدان المشاطئة حول مشاريع الطاقة الكهرومائية أعاق تنفيذ مشاريع توليد الطاقة ونقلها.

ويتفاقم خطر نشوب النزاعات بفعل الاستخدامات المتنافسة للمياه على حوض النيل بين البلدان المشاطئة وبناء سد النهضة الكبير أوجدت إثيوبيا الاحتمال الأكبر لنشوب نزاع في منطقة الحوض في السنوات الأخيرة، إذ اعتبرت احتياجات البلدان المشاطئة في أعلى المجرى من الطاقة الكهرومائية تهديداً خطيراً على أمن المياه والغذاء في البلدان أسفل المجرى، لا سيما مصر والسودان. ويمكن لسد النهضة الكبير أن يولد نحو 5,000 ميغاواط من الطاقة تتوي إثيوبيا استخدامها محلياً وبيع قسم منها إلى البلدان المشاطئة الأخرى والبلدان المجاورة. وتخوفت مصر من تخزين كمية المياه اللازمة لتوليد هذا القدر من الطاقة ما يحد من تدفق نهر النيل وكمية المياه التي يمكن لمصر أن تخزنها في السد العالي.

1 لجنة الاسكوا، تقرير المياه والتنمية السادس، مرجع سابق، ص ص 36-37.

شكل (15) جدول يوضح الموارد المائية التقليدية لدول حوض النيل لسنة 2019

بيان الدولة	مصادر المياه (مليار م ³)				
	سطحية	(%) من إجمالي دول حوض النيل	جوفية	% من إجمالي دول حوض النيل	الإجمالي
بورندي	١٢,٥٤	٠,٧١	٧,٤٧	٤,٩٨	٢٠,٠١
روندي	١٣,٣٢	٠,٧٥	٧,٠٠	٤,٦٧	٢٠,٣٢
تنزانيا	٩٦,٢٧	٥,٤٣	٣٠,٠٠	٢٠,٠٠	١٢٦,٢٧
كينيا	٣٠,٧٠	١,٧٣	٣,٥٠	٢,٣٣	٣٤,٢٠
الكونغو الديمقراطية	١٢٨٣	٧٢,٣١	٤٢,٠٠	٢٨,٠٠	١٣٢٥
اوغندا	٦٠,١٠	٣,٣٩	٢٩,٠٠	١٩,٣٣	٨٩,١٠
اثيوبيا	١٢٢	٦,٨٨	٢٠,٠٠	١٣,٣٣	١٤٢
اريتريا	١١,٦٧	٠,٦٦	١,٤٨	٠,٩٩	١٣,١٥
جنوب السودان	٤٩,٥	٢,٧٩	٤	٢,٦٧	٥٣,٥٠
السودان	٣٧,٨٠	٢,١٣	٣	٢,٠٠	٤٠,٨٠
مصر	٥٧,٥٠	٣,٢٤	٢,٥٤	١,٦٩	٦٠,٠٤
الإجمالي	١٧٧٤,٤	١٠٠	١٤٩,٩٩	١٠٠	١٩٢٤,٣٩

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2020،

المرجع: احمد إبراهيم محمد احمد، دراسة اقتصادية للأمن المائي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد

الزراعي، المجلد 30، العدد 04، 2020، جامعة الازهر، مصر، ص 1187

المبحث الثاني: مياه حوض النيل في الأجندة الأمنية الإسرائيلية

ارتبط الاهتمام الإسرائيلي بحوض النيل بجملة من الاعتبارات الاستراتيجية، من بينها طبيعة العلاقات مع دول الحوض، وموقع مصر في النظام الإقليمي، وإمكانية توظيف العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للتأثير في البيئة الإقليمية المحيطة بها. ومن ثم، يتناول هذا المبحث موقع مياه حوض النيل ضمن الأجندة الأمنية الإسرائيلية، من خلال تحليل دوافع الاهتمام الإسرائيلي بالمنطقة، وأدواته، وانعكاساته المحتملة على الأمن المائي المصري والتوازنات الإقليمية.

المطلب الأول: الفكر المائي الصهيوني

"من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل" هذا هو الشعار الذي رفعته المخططات الصهيونية منذ بدايتها، وبما يؤكد أن قضية المياه تحتل مركز الصدارة في الفكر الصهيوني وبما يؤكد أيضا أن أطماع إسرائيل في مياه النيل تتزامن مع بدايات نشأتها، وقد حرصت إسرائيل دائما على إقامة التوازن والتلازم بين خريطة أمنها وخريطة مياهها، وبين استمرار وجودها وإمكان توفير المياه لسكانها، ولهذا كانت حدودها في الحلم أوالواقع أو القوة هي حدود مائية، فتحقيق حلم إنشاء دولة يهودية لا يتحقق دون المياه¹. وقبل هذا الشعار فإن الفكر المائي ال يهودي يستند الى ما تحكيه التوراة في زعم اليهود ان صراعا كان قائما بين الرعاة اليهود والفلسطينيين منذ 3000 الاف سنة حول بئر بالقرب من مدينة بئر سبع²، وهذا ما يبين ان الفكر المائي الصهيوني متجذر في العقيدة الدينية قبل التاريخية عند اليهود

تعد المياه منطلقا رئيسيا لتصورات منشئي الصهيونية حيث يرون يرون في المياه هي حدود دولتهم المقام مركزها بفلسطين فتصور دولتهم لا معنى له عندهم بدون مياه تضمن بقاء سرائيل حيث تكون في غنى عن الاحتياج للآخرين من اجل التنمية الزراعية والصناعية ولهذا فقد عملت الصهيونية منذ قيامها الأول على المطالبة بضم المناطق الغنية بالمياه إلى رقعة الأرض التي تزعم أنها جزء من إسرائيل التوراتية ويزعمون أنه قد ورد في سفر الخروج (33: 2-3) " أن بني إسرائيل لم يستطيعوا دخول أرض

1 محمود سمير أحمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، 1991، القاهرة، مصر، ص 137.

2 الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، ترجمة سعد الطويل، مركز الدراسات العربية والافريقية، 2005، ص 11.

الميعاد الوديان الخصبة لنهر الأردن حتى طردوا سكانها الأصليين الكنعانيين والأموريين والحثيين والفرزيين واليبوسيين..¹

وكان رواد الصهيونية الدينية قد روجوا الأفكار التي آمن بها وشجعها العماليون حول الاستيطان الزراعي، ويبدو أن آراء رائدي الصهيونية الدينية الحاخام " شفي كاليشر"، والحاخام " يهودا القلعي" قد تركت بصماتها واضحة وعميقة في الفكر الصهيوني، ففي كتابه الصادر عام 1862 (البحث عن صهيون) ألفرد " كاليشر" الجزء الأكبر للحديث عن قدسية العمل اليدوي، وأهمية الاستيطان الزراعي في فلسطين، للتخلص من الوصمة التي لحقت باليهود في أوروبا بأنهم ليسوا أمة²

ومن دراسة الوثائق والكتابات الصهيونية الصادرة في ثمانينيات القرن التاسع عشر يتبين أن مسألة المياه كانت تغطي بقوة على تصورات الزعامة الصهيونية ليس فيما يتعلق بالمياه العربية في المناطق الحدودية للشمال الفلسطيني وحسب، وإنما تعداه إلى كل أراضي الجوار فالأطماع الصهيونية بالمياه العربية إذن ولدت مع ولادة المشروع الصهيوني التوسعي الذي يقوم على عنصرين أساسيين هما : (الأرض والبشر)، وكلاهما بحاجة إلى المياه، حيث الحاجة إلى المياه هي أساس أي حياة، فكيف إذا كانت (إسرائيل) أساساً قائماً على منهجية التوسع الأخطبوطي³

ومنذ سنة 1917 والحركة الصهيونية تطرح مشروعات تسعى من خلالها إلى السيطرة على المياه العربية سواء أكانت تلك التي تقع في دائرة الاحتلال والسيطرة وفي أثناء مؤتمر باريس 1919 طالب وايزمن أن تشمل حدود فلسطين مياه نهري الأردن والليطاني وبموجب هذا المخطط تكون حدود فلسطين في القسم الشمالي قد دخلت في الأراضي اللبنانية 25 ميلاً، وكذلك في الأراضي السورية، وذلك من أجل السيطرة على مرتفعات الجولان ومنطقة حوض اليرموك. وهذا يفسر توطين اليهود شمال فلسطين حيث يتوافر 85% من احتياطي المياه⁴.

1 مايكل كليز، الحروب الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، لبنان، ص 156.

2 عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، مرجع سابق ص ص 18-19.

3 نفس المرجع، ص 17.

4 بدر سالمان عبد العاطي، الصراع على المياه في المنطقة العربية مشروع قناة البحرين المخاطر الطبيعية والآثار البيئية وما وراءه من أهداف إسرائيلية مشبوهة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص ص 141-142.

وقد كتب بن غوروين مقالا في نشرة فلسطين التابعة للمنظمة اليهودية الصادرة عام 1918 عبّر فيه عن الحدود التي يتصورها لدولتهم المزعومة بقوله "... تضم النقب برمته، ويهودا والسامرة والجليل وسنجد حوران وسنجد الكرك وجزء من سنجد دمشق، والذي يضم أفضية القنيطرة ووادي عنجر حاصبيا في لبنان"

وفي العام 1919 أصدر آرثر روبين، والملقب بـ "أبي الاستيطان الصهيوني" دراسة بعنوان "بناء أرض إسرائيل" رسم فيها "الحدود التاريخية" وربط تلك الحدود بمصادر المياه وفي ما يتعلق بالحدود الشمالية، فقد شملت أهم منابع نهر الأردن - منبع بانياس، غير أن الأسباب الاقتصادية تتطلب بالضرورة أن تمتد فلسطين صوب الشرق لتشمل المنبع الآخر لنهر الأردن الحاصباني فالأردن هو النهر الرئيس لفلسطين، ومياهه بالغة الأهمية في حقلي الري وتوليد الطاقة، والاستغلال المناسب.¹

لقد وضعت المنظمة الصهيونية منذ البدء الحد الأدنى من المطالب الأساسية لتحقيق الوطن القومي اليهودي وفي هذا الصدد كانت هناك رسالة بعث ها بن غوريون باسم "اتحاد العمال الصهيوني في أبريل/ نيسان سنة 1920 إلى حزب العمال البريطاني، جاء فيها: "إن من الضروري ألا تكون مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن القومي اليهودي في المستقبل"، فسهول حوران التي هي بحق جزء من البلاد يجب ألا تسلم عنها، ولهذا السبب طالبنا أن تشمل أرض إسرائيل الضفاف الجنوبية لنهر الليطاني وإقليم حوران جنوب دمشق وجميع الأنهار التي تجري في المنطقة من الشرق إلى الغرب أو من الشمال إلى الجنوب وهذا يفسر أهمية الجليل الأعلى وحوران للبلاد بمجموعها، وإن أهم أنهار أرض "إسرائيل" هي الأردن والليطاني واليرموك... والبلاد بحاجة إلى هذه المياه، هذا بالإضافة إلى أن الصناعة سوف تعتمد على توليد الكهرباء من هذه القوى المائية".²

وهكذا فقبل إنشاء دولة إسرائيل في أرض فلسطين العربية العام 1948 فكر المنشؤون الصهاينة بتأمين المياه للدولة العبرية المقبلة علي المنظار الاستراتيجي الطويل³ الأمد فقد كتب رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، حاييم وايزمان إلى رئيس الوزراء طالباً إليه توسيع الحدود الشمالية لفلسطين حتى تشمل كل مصادر المياه وبعبارة أخرى ترسيم الحدود الفلسطينية ليس على أساس الاعتبارات الدينية

1 حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص 28

2 نفس المرجع، ص 29.

3 بدر سالم عبد العاطي، الصراع على المياه في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 141.

والتاريخية فقط، بل على أساس الاعتبارات المائية أصلاً، وفي عام 1921 حصلت الحركة الصهيونية من الدولة الحامية بريطانيا، على إذن بإقامة مشروع كهربائي مائي لاستثمار مياه الأردن واليرموك وبحيرة طبرية، وفي عام 1936 أسست الوكالة اليهودية بالتعاون مع اتحاد العمال الصهيونيين شركة ميكوروت لتحقيق مشاريع مائية في فلسطين، ولم تتوقف الاستراتيجية الصهيونية بل في سنة 1944 تم استدعاء المهندس " وولتر كلابي" الذي نشر سنة 1944 اقتراحاته في مؤلف أسماه " فلسطين أرض المياه".¹ لم تتخلى أبداً الصهيونية بقياداتها عن فكرة الاستيلاء كل مياه فلسطين، حتى بعد قرار هيئة الأمم المتحدة في عام 1947 تقسيم فلسطين إلى دولتين، وبعد تأسيس الكيان الاسرائيلي سنة 1948 صارت الحروب من أجل تأمين المياه تخوضها دولة اسرائيل مباشرة معتمدة على الدعم الامريكي ومستغلة الانقسام العربي.

المطلب الثاني: المشاريع المائية الإسرائيلية للحصول على مياه نهر النيل

الفكرة الأولى لبناء اسرائيل قامت على اسكان اليهود بجوار مصر وامدادهم بمياه النيل. ظهرت هذه الفكرة أول مرة في مؤتمر بازل بسويسرا 1897 الذي أكد على حدود الدولة اليهودية من الفرات للنيل واقترح فيه هرتزل سيناء وطنا لليهود،² وفي 1903 أسس لجنة للخبراء مهمتها دراسة إمكانية الاستيطان بعد زيارته لمصر، لكن بريطانيا رفضتها لأنها تضر بالخطة البريطانية الهادفة إلى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية.

إن مضمون مشروع هرتزل يرمي إلى الاستفادة من الفوائض المائية النيلية التي تذهب سدى في البحر، ولأهمية الهدف فقد تجدد الحلم اليهودي بمياه النيل مع أهم مشروع إنه مشروع الإشع كالي 1974 مضمونه نقل مياه النيل إلى غزة، ثم أعاد طرحه في ورقة قدمها في 1986 إلى الكنيست تضمن خريطة تحدد من أين تبدأ قناة السلام من النيل إلى غزة³.

1 بدر سالم عبد العاطي، المرجع السابق، ص ص 141-142.

2 حسام رضا، "الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، الصراع حول المياه، ط1، ترجمة سعد الطويل، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 239.

3Ronald Bleier, Will Nile Water Go To Israel: North Sinai Pipelines and The Politics Of Scarcity, Middle East Policy », September, 1997 <http://desipigcorg/willnill1.html>

مشروع الشيع كالي:

نشر هذا المشروع في كتابه "المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية" وهذا المشروع هو تطوير لمشروع سابق لكل من الشيع كالي وإفراهم تال، من خلال دراسة شاملة عن التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط بتمويل من الدكتور أرماندهامر رئيس شركة أوكسينتال للبترول ويقدم الشيع كالي التعاون بين دول المنطقة في للحصول على مياه النيل بالتعاون الإسرائيلي المصري يقوم هنا التعاون على أساس المياه من النيل إلى فلسطين وإسرائيل تقوم فكرته على أن كميات قليلة بمقدار 1 % من مياه الاستهلاك المصري هي قيمة قليلة لا تؤثر في الميزان المائي المصري ننقلها شمال باتجاه النقب وغزة، ويؤكد الشيع: هناك 10 مليارات م³ في السنة فائضة عن الري في مصر لا يمكن لمصر استغلالها إلا بعد حصول مصر على حصتها من قناة جونجلي كما ان المياه التي تضيع لمصر في شهري ديسمبر وجانفي في البحر لأغراض الملاحة وإن كانت تبدو مصر غير مهمة لكنها مهمة في النظر الإقليمي ولهذا يمكن نقلها وفق هذا المشروع¹.

كما تستند هذه الفكرة الإسرائيلية إلى أن مصر تسعى أساسا لتزويد النقب بمياه النيل عبر أنابيب عبر البحر الأبيض أن الفكرة هي توسيع هذه المجاري للاستفادة المزدوجة ويرى الشيع أن تزويد النقب بمياه النيل أقل تكلفة من تزويدها بمياه طبريا كما يجري حاليا من النيل يستلزم 1 كيلوواط/الساعة، أما عن طبريا 2 كيلوواط/الساعة حيث الفرق هو الفائدة فتحصل إسرائيل على مياه النيل للنقب ومياه طبرية للضفة الغربية، هذا المشروع يقترح توسيع قناة السلام المصرية إلى 100 مليون م³ سنويا إذا اقتصر المشروع على تزويد غزة فقط وإلى 500 مليون م³ في حالة تزويد مستفيدين آخرين، وعليه تتخفض تكلفة الحصول على المياه في الضفة الغربية من 19.8 سنة للمتر م³ في حالة مبادلة النيل إلى النقب، طبريا إلى الضفة الغربية أو الأردن إلى 4.8 سنت للمتر مكعب².

1 مجدي صبحي، مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه، مجلة السياسية الدولية، العدد 115 يناير 1994 السنة 30، مركز الأهرام، مصر، ص 197.

2 الطويل رواء زكي يونس، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، الأردن، ص ص 153-155.

مشروع يور 1979 (ترعة السلام)

والذي تقدم به الخبير الإسرائيلي شأؤول أولوزورف كمشروع إلى الرئيس المصري أنور السادات، خلال مباحثات كامب ديفيد الذي تضمن شق ستة قنوات تحت مياه قناة السويس تقوم بدفع الماء لري أراضي سيناء، ومن ثم يتم نقل المياه إلى شمال النقب¹، وقد كانت الموافقة المصرية على المشروع أثناء زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس 1979 وإعلانه عن مشروع ترعة السلام في خطاب له بمدينة حيفا لتكون حسب مياه النيل آبار زمزم لكل المؤمنين المترددين على الأماكن المقدسة في فلسطين.

لقي هذا المشروع استهجانا داخليا كبيرا، وبالتالي لم ينفذ المشروع، وفي مقابل الفوائد التي ستجنيها إسرائيل من مياه النيل² من خلال زيادة مساحتها الزراعية وبالتالي إستيعاب مهاجرين جدد دون الضغط على مواردها المائية، فإن ذلك سوف يعرض تربة مصر للأضرار كما ستشارك إسرائيل في تنظيم أهم مورد مائي في المنطقة. فتنفيذ هذه المشاريع على أعالي النيل سوف يعود بضرر شديد على مصر، لاسيما أن 97% من أراضي مصر صحراوية وأن 3% تزرع بالاعتماد على مياه النيل.

فبالنسبة لها هوقضية أمن قومي وكذلك الحال بالنسبة للسودان سابقا، وهناك اتفاقيات بين مصر والسودان تضمن محاصصة مياه النيل بطريقة منظمة 1929-1955 وتتبع أكثر أهمية النيل لمصر من موازنتها المائية أي من المقدر أن تدخل مصر دائرة الفقر المائي 2025 بفجوة مائية تقدر بـ 12 مليار م³. وهذا ما يظهر أكثر خطورة المشاريع المائية على مستوى أعالي النيل، حيث أن تجسيدها على أرض الواقع خاصة إثيوبيا سيؤثر على إيراد النهر ويؤدي إلى تدهور الحياة الاقتصادية والإنسانية بدول المصب لاسيما إذا نجحت إسرائيل في فرض سياسة تسعير المياه لتصبح مصر مطالبة بدفع الاموال سنويا مقابل حصتها من المياه، وأهم اقتراحين هما:³

اقتراح حاييم بن شاهاار:

وهورئيس جامعة تل أبيب سابقا وقد اقترح خلال إنعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في مدينة لوزان، يتلخص مشروعه في أن تقوم الحكومة المصرية بمنح إسرائيل نسبة 1% من

1 محمد سلمان طايح، مرجع سبق ذكره، ص 346.

2 عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية، ط2 1997، مصر، ص 174.

3 عبد الله مرسي العقالي، نفس المرجع، ص 169.

ايراداتها النهرية من نهر النيل وتقوم إسرائيل بنقل هذه المياه عن طريق مجموعة أنابيب الى داخل إسرائيل ولكن المندوب المصري تصدى للمشروع والاقتراح موضحا بشدة ان مصر تحتاج لكل قطرة مياه من النيل لمواجهة النقص في المياه.

مشروع توسيع ترعة الاسماعلية:

يقوم المشروع على اقتراحات المهندسين الاسرائيليين بنقل مليار متر مكعب سنويا من مياه النيل في مصر الى إسرائيل تستغل منها إسرائيل 850 مليون متر مكعب لها وتحول 150 مليون متر مكعب لغزة يقوم المشروع على اقتراح نقل المياه تحت السويس نحو العريش تسير القنوات المصنوعة بالخرسانة بمحاذاة طريق غزة حتى يصل خان يونس، يبلغ طول القناة الى 350 كلم له فرعين فرع يذهب لغزة وفرع يذهب للنقب، قدرت تكلفة المتر مكعب ب 134 سنتا تدفع منها إسرائيل 4 سنتات لمصر.

لا يتوقف الطمع الاسرائيلي بمياه النيل في المياه السطحية فقط بل يتعداه الى المياه الجوفية فمنذ الخمسينيات وإسرائيل تضع الدراسات الجيولوجية، وتخطط من أجل التوصل إلى حقيقة الخزان الحجري الهائل الذي يقع في عمق سيناء والنقب، وتشير الدراسات إلى أن هذا الخزان يبلغ طوله مئات الكيلومترات، وتقدر كمية المياه المتوفرة فيه حوالي 200 مليار متر مكعب من المياه الصالحة للشرب، وتهدف إسرائيل إلى سرقة هذه المياه¹.

ويعتقد الباحثون إسرائيليون أن مياه عيون موسى التي تقع شمال خليج السويس لا تنبع من مخزون الأرض من الأمطار، بل من خزان طبيعي في باطن الأرض يغذي تلك العيون إن جزيرة سيناء وصحراء النقب من الناحية الجيولوجية تشكلان وحدة جغرافية، والينابيع التي اكتشفت بجانب البحر الميت تتغذى من المياه الجوفية في سيناء، وتقوم الادعاءات الاسرائيلية على ان لها الحق في المياه الجوفية للنيل باعتبار الحوض ذووحدة جغرافية تتصل بين المياه السطحية والمياه الجوفية، ولهذا تقوم منذ سنوات عدة بحفر الآبار في صحراء النقب وفي منطقة الحدود المصرية بهدف التوصل إلى المستودع الضخم من المياه في المنطقة.

1 عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008، لبنان، ص 172.

كما أقامت وادي الجوايد وتبلغ كمية المياه من السيول والأمطار حوالى عشرة ملايين متر مكعب سنويا تستخدمها إسرائيل في الزراعة في صحراء النقب مستخدمة صور الأقمار الصناعية المقدمة من مصلحة الفضاء الأمريكية والتي أثبتت وجود كميات كبيرة من المياه الجوفية في صحراء النقب¹.

بدأت إسرائيل فعليا في مطلع عام 1990 في تنفيذ مشروع ضخ لسحب المياه الجوفية المخزونة في أراضي سيناء والنقب² بعد دراسة استمرت أربع سنوات لتقدير كميات المياه الجوفية في صحراء سيناء المصرية وخاصة أمام صحراء النقب عن طريق الأقمار الصناعية بالإستشعار عن بعد، وما يمكن سحبه والطرق المثلى لذلك لاستغلالها في الزراعة

وقدرت المياه المسحوبة في ذلك الوقت بحوالي 30 مليون متر مكعب من المياه، كما قدرت كميات المياه المخزونة في صحراء سيناء بأكثر من 200 مليار متر مكعب. ورصدت الحكومة الإسرائيلية مبلغ 50 مليون دولار لتنفيذ مخطط سحب المياه الجوفية من الصحراء المصرية لتسهيل عمليات بناء المستوطنات الجديدة في المناطق القريبة من حدودها مع مصر³.

1 غسان الدمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، دار الأهالي، 1993، سوريا، ص 150.

2 الطويل رواء زكي يونس، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، مرجع سابق، ص 154.

3 عبد الله مرسى العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مرجع سابق، ص 170.

المبحث الثالث: المياه والدور الجديد لإثيوبيا في حوض النيل

برزت قضية سد النهضة الإثيوبي بوصفها أحد أبرز مظاهر التحول في الدور الإثيوبي داخل حوض النيل، لما أثارته من تباين في المواقف والمصالح، وأبعاد قانونية وسياسية وأمنية تجاوزت الإطار المائي المباشر. وعليه، يتناول هذا المبحث تطور الدور الإثيوبي في حوض النيل من خلال التركيز على توظيف المياه في السياسة الإقليمية لإثيوبيا، وانعكاسات هذا الدور على علاقات دول الحوض، وعلى الأمن المائي والاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول: المنظومة المائية الإثيوبية والمشاريع المائية الإثيوبية

تبلغ مساحة (1.1333.380 كم²) وتقع في شرق القارة الأفريقية حصرتها بين دائرتي العرض (3-15) درجة شمالا والطول (33-48) درجة، جعلتها دولة مغلقة داخليا يحدها من الغرب السودان، ومن الشمال الشرقي إريتريا، ومن الشرق جيبوتي، ومن الجنوب والجنوب الشرقي كينيا والصومال، وتطل على الواجهة الجنوبية الغربية للبحر الأحمر عبر إريتريا وجيبوتي، وتمتلك موارد مائية وفيرة، حيث متوسط كمية الأمطار السنوية 848 مم/سنة، ويصل في السنوات المطيرة إلى 936 مليار م³، و95% من أراضيها خضراء بينما مصر تحتل المرتبة الأخيرة في أفريقيا من حيث متوسط كمية الأمطار السنوية التي تصل إلى 51 مم/سنة والمساحة الخضراء في مصر لا تتجاوز 5 %²، ويصل متوسط نصيب الفرد من المياه في إثيوبيا إلى 7500 متر مكعب.

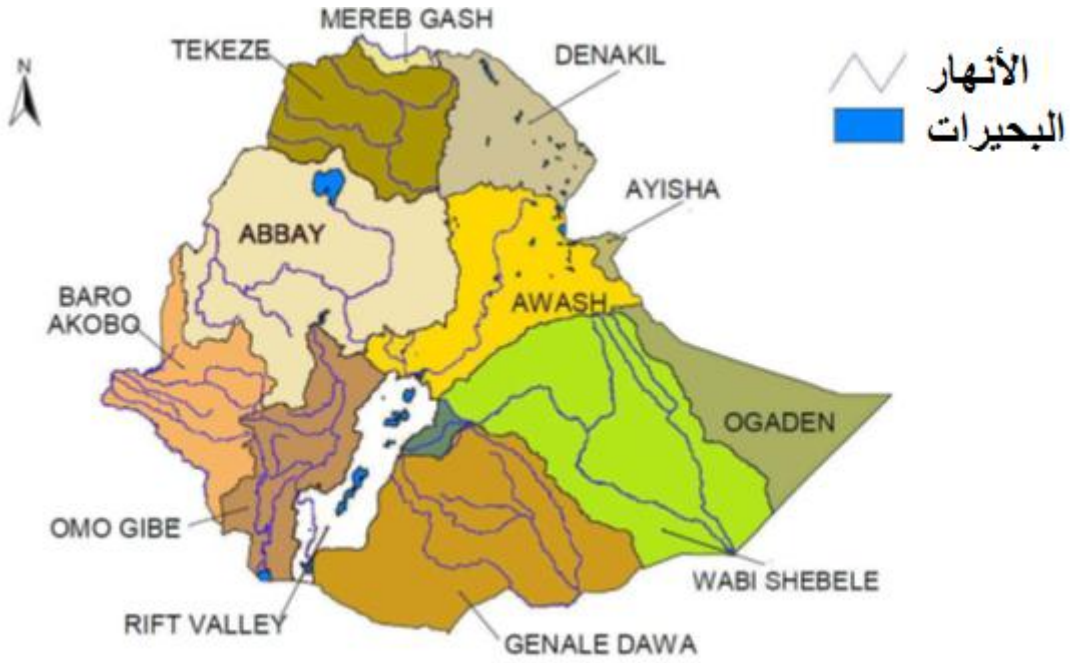
ويقدر مجموع موارد المياه السطحية المتجددة في إثيوبيا بـ 122 مليار م³ سنويا، تجري من خلال 12 حوض نهري رئيسي.

ويوضح الشكل (16) خريطة لأهم الأحواض والأنهار في إثيوبيا.

1 FAO raPPort , AQUASTAT of global information system on water and agriculture, Ethiopia , 2010voir :<https://www.fao.org/aquastat/en/>

2 تقرير الاهرام، وزير الري محمد عبد العاطي يوثق احصائيات المياه في اثيوبيا للوفد، الاممي للاطلاع انظر:

<https://gateahramorgeg/Search/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9.aspx>



Source: Asmaa Abusamak , Water Projects in Ethiopia and their Implications for the Future of the Nile Water , Journal of Pharmaceutical Negative Results , Volume 13 , Special Issue 6 , 2022 ,p1938

وتساهم أحواض الأربعة أنهار الكبرى (أباي Abbay، النيل الأزرق، باروكوبو، السوبات، وأوموجيبي) بنسبة 83% من مجموع الجريان السطحي في مناطق تجمع المياه في إثيوبيا على الرغم من أنهم لا يشكلون سوى 32% فقط من المساحة الكلية للبلاد، والتي تقع في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من إثيوبيا، حيث النسبة الأعلى من هطول الأمطار، بينما أحواض الأنهار الشرقية والتي تشمل عفار - داناكيل Afar-Danakil، أيشا Aysha، وأوجادين Ogaden يغلب عليها الجفاف.

ويجري من المياه السطحية (122 مليار م³) نحو 97 مليار م³ خارج الأراضي الإثيوبية كالآتي: 80 مليار م³ غرباً نحو نهر النيل إلى السودان ومصر، و 8 مليار م³ جنوباً إلى بحيرة توركانا (كينيا)، و 7 مليار م³ جنوب شرق إلى الصومال و 2 مليار م³ شرقاً إلى جيبوتي ويتبقى 25 مليار م³ داخل الأراضي الإثيوبية، أي بنسبة 3% من جملة المياه المتجددة.¹

1 الموارد المائية الإثيوبية :

<https://almerjacom/readingphp?i=6&ida=1869&id=1845&idm=34437#:~:text=%D8%A5%D9%84%D9%8A%20936%20%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D9%853%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%A7%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%84,%D9%86%D8%AD%D9%88%2097%20%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D9%853%20%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

تمتلك إثيوبيا إحدى عشر بحيرة وأكبرها بحيرة تانا تقع بمصب النيل الأزرق، ولها تسعة بحيرات مالحة، 4 بحيرات على أفواه بركانية، وكذلك أكثر من 12 منطقة مستنقعات أو أراضي رطبة، وتوجد معظم البحيرات في حوض الوادي المتصدع، وتبلغ المساحة الإجمالية للبحيرات الطبيعية والصناعية في إثيوبيا حوالي (7500 كم²)¹، معظم البحيرات الإثيوبية عدا (زيواي Ziway)، (تانا Tana)....، ليس لها روافد نهريّة خارجية، مما أدى إلى زيادة الملوحة بهم لدرجة أن بعض البحيرات مثل شالا Shala وأبياتا Abiyata أصبح بها نسبة عالية من الأملاح الذائبة والتي تستغل حالياً لإنتاج أملاح الصودا.

وبالمقارنة مع الموارد المائية السطحية فإن إمكانات المياه الجوفية في إثيوبيا متواضعة للغاية، حيث تقدر بنحو (2.6 مليار م³ سنوياً)² وذلك لأسباب جيولوجية تتعلق بنوع الصخور الغير مناسبة لتكوين خزانات جوفية وبعض العوامل الأخرى.

رغم وفرة هذه المياه في إثيوبيا إلا أنها لم تستخدم بنسبة أكبر من 13 % من كمية الهطولات المطرية السنوية، ويصل نصيب الفرد من المياه المخزنة سنوياً إلى 38 م³، وهذا جزء من نصيبه الأصلي من مياه الأمطار خلال فصل المطر، والذي يصل إلى 11277 م³. بينما 87% من مياه الأمطار يعود إلى الغلاف الجوي مرة أخرى عن طريق التبخر.

وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة لمؤشر التنمية البشرية لعام 2009³ فإن إثيوبيا تحتل المرتبة رقم 171 من أصل 182 دولة، في حين أن مصر تحتل المرتبة رقم 123، ويشارك إثيوبيا في مجموعة الدول الـ 11 الأقل تنمية بشرية أربعة دول أخرى من دول حوض النيل، هم إريتريا (165) ورواندا (167) وبوروندي (174) والكونغو الديمقراطية (176)،

إن فئة التنمية البشرية المتوسطة فتشمل دول بوتسوانا (10)، ومصر (108)، والجابون (110)، وجنوب أفريقيا (116)، والمغرب (126)، وناميبيا (126)، والكونغو (136)، وغينيا الاستوائية (138)، وزامبيا (139)، وغانا (140)، أما الدول صاحبة تنمية بشرية منخفضة فتشمل باقي دول أفريقيا، وعليه

1 عباس محمد شرقي، سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، أعمال مؤتمر "ثورة 25 يناير 2011 ومستقبل

علاقات مصر بدول حوض النيل"، 2011، راجع : <https://www.siyassaorgeg/News/1773.aspx>

2 نفس المرجع.

3 تقرير التنمية الانسانية 2009، الامم المتحدة:

https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr09/HDR_2009_Complete.pdf

يتضح أن معظم دول القارة الأفريقية تُصنف وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة باعتبارها دول صاحبة معدلات منخفضة وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية.¹

وترى الأمم المتحدة أن أفريقيا لا زالت تُعاني من أزمات تنموية ضخمة، وتتمثل خاصة في الأوبئة والأمراض مثل إيبولا والإيدز حيث أعلنت الأمم المتحدة عبر تقارير وكالاتها المختصة بأن نحو 25 مليون مواطن يعانون من مرض الإيدز مما أدى لانخفاض متوسط العمر المتوقع في خمس دول أفريقية أواخر عام 2000م إلى أقل من 40 عاماً وهي دول بوتسوانا وملاوي، وسوازيلاند وزيمبابوي وزامبيا، ولا يعني بذلك أنه لا توجد أزمات أخرى أو مشكلات تنموية أخرى في أفريقيا ولكن بقراءة أعمق لملامح الأزمات في أفريقيا يتضح أن مشكلة الديون تعد أحد أهم الأزمات الهيكلية التي تعيق التنمية في أفريقيا.²

ومنه يتوضح جلياً أن الفقر في إثيوبيا ليس مرده إلى مشكلة المياه، أن مشاكل المياه في إثيوبيا وعدم القدرة على استخدامها بطريقة جيدة ليست هي السبب الرئيسي في سوء الأحوال الاقتصادية بدليل أن الكونغوالديمقراطية تشارك إثيوبيا نفس المرتبة من الفقر رغم ما لديها من كميات هائلة من المياه، حيث أن لديها نهر الكونغو، وهوثاني أكبر أنهار العالم من حيث كمية المياه (1250 مليار م³ سنوياً) بعد نهر الأمازون، وأول الأنهار الأفريقية بخلاف مياه الأمطار الأكثر تجانساً من حيث التوزيع المكاني والزمني على مدار العام والتي تذهب معظمها إلى المحيط الأطلنطي لعدم وجود دول مصب أخرى، وإذا لم تستخدم مصر والسودان مياه النيل (84 مليار م³ سنوياً) لكان مآلها البحر كما هو الحال في مياه الكونغوالديمقراطية.³

المشاريع المائية الإثيوبية

بالرغم من التساقط المطري الهائل على الأراضي الإثيوبية إلا أن الأخيرة تعاني من نقص المياه إذ أن طبيعة الأراضي الإثيوبية لا تصلح لإقامة سدود كبرى لتخزين المياه، ومع ذلك فإن إثيوبيا أكثر

1 الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015: <https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15pdf>

2 السيد علي ابوفرحة، تحليل واقع التنمية في أفريقيا، مجلة السياسة والاقتصاد:

https://jocujournalsekbeg/article_158039html#:~:text=%D9%88%D9%81%D9%8A%20%D8%B0%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%AA%D8%8C%20%D9%8A%D9%85%D8%AB%D9%84%20%D8%B9%D8%AF%D9%85,%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%20%D9%88%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%20%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7

3 السيد علي ابوفرحة، تحليل واقع التنمية في أفريقيا، مرجع سابق.

دول الحوض ملائمة لعمل مشروعات توليد كهرباء تكفي جميع دول الحوض. على الرغم من هذه الإمكانيات الهائلة للحصول على الطاقة الكهرومائية إلا أن أكثر من 88% من السكان طبقاً لتقرير البنك الدولي يعيشون بدون كهرباء، حتى من يحصل عليها يعاني من انقطاع التيار الكهربائي وتفيد تقارير البنك الدولي أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في عام 2007 حوالي 25 كيلووات ساعة/سنة وهو رقم بعيد جداً عن المتوسط العالمي للفرد، وقد نفذ مكتب الاستصلاح الأمريكي دراسة موسعة عن حوض النيل الأزرق بين سنوات (1953 - 1963)¹ نتج عنها تحديد 62 موقعا لإنشاء سدود متعددة الأغراض على طول النيل الأزرق والروافد الرئيسية.

تواجه إثيوبيا تحدياً هائلة لتوفير الطاقة ولتلبية احتياجات شعبها ودعم النمو الاقتصادي، وفيما يلي ملخص لأهم المشروعات المائية الإثيوبية:

أ- مشروعات داخل حوض نهر النيل:

1- سد شارا شارا Chara Chara Weir (حوض النيل الأزرق):

تم انشاؤه علي مخرج بحيرة تانا لكي ينظم تدفق المياه منها إلى النيل الأزرق، والذي يقع عليه المحطة الكهرومائية تيس أبي Tis Abbay I&II، على بعد حوالي 32 كم من البحيرة، وهذا هو السد الوحيد الذي يقع مباشرة علي المجري الرئيسي للنيل الأزرق، ويبلغ ارتفاعه متر واحد فقط.

بدأ بناء السد في عام 1984، ثم توقف العمل به، استأنف العمل به عام 1994 واكتمل إلى حد كبير في ماي 1996²، بدأ هذا السد ببوابتين (4.8م عرض، 4.5م ارتفاع)، تبلغ سعة كل منهما 70م³/ث، لإنتاج الكهرباء من تيس أبي 1، وبعد ذلك تم إضافة خمسة بوابات أخرى عام 2001. وتم الانتهاء من محطة الطاقة الثانية (تيس أبي 2) لإنتاج 72 ميغاوات والتي تمثل 11% من إجمالي الكهرباء في إثيوبيا (731 ميغاوات) وتبلغ السعة التخزينية لبحيرة تانا بين منسوبي 1784 و 1787م، حوالي 9.1 مليار م³، يتصرف إلى النيل الأزرق 3.7 مليار م³/سنة لتشغيل محطتي تيس أبي 1 و 2، والباقي يفقد بالتبخر والتسرب.

1 Waterbury, J, 2002, **The Nile Basin National Determinants of Collective Action**, University Press, London, 211p

2 McCartney, MP, Shiferaw, A and Seleshi, Y, 2009, **Estimating environmental flow requirements downstream of the Chara Chara weir on the Blue Nile River**, Hydrological processes: <https://nilebasinorg/sites/default/files/202309/95%2520eflow%2520Eth%25202009pdf>

ولقد بنيت خلال الفترة 1960-1971 ثلاثة سدود: كوكا وأواش 1 و2، بإجمالي طاقة كهربائية مقدارها 107.2 ميغاوات¹، وتم تمويل السد الأول من إيطاليا.

2- سد فينشا (حوض النيل الأزرق):

أنشأ سد Fincha عام 1973 ويغطي مساحة حوض نهر فينشا نحو 1318 كم²، وهو حوض صغير من أحواض النيل الأزرق على ارتفاع يتراوح بين 2200-3100م معظم المنطقة (80%) عبارة عن هضبة (2200-2400 م) ويصل ارتفاعه إلى 20 متراً بقمة طولها 340م، مساحة الخزان 393 كم² بسعة تخزينية حوالي 185 مليون م³، ويقوم بإنتاج طاقة قدرها 128 ميغاوات² تم تحويل نهر Amarti إلى Fincha من خلال نفق عام 1987 لتزداد سعته التخزينية إلى 460 مليون م³ ووقعت إثيوبيا والصين على اتفاق 24 سبتمبر 2007 لمنح إثيوبيا قرضاً بقيمة 208 مليون دولار للمشاريع بما في ذلك بناء مشروع الطاقة الكهرومائية على نهر نيشي (Neshe) (Fincha-Amarti-Neshe) بإجمالي 100 ميغاوات³ واللذان يكلفان 276 مليون دولار أمريكي، على أن تقوم الحكومة الإثيوبية بتدبير الباقي 68 مليون دولار. ويقدر مقدار الطاقة المنتجة حالياً بحوالي 127 ميغاوات.

3- سد تاكيزي (حوض تاكيزي/ عطبرة):

يقع سد تاكيزي Tekeze على نهر تاكيزي/ عطبرة في منطقة تيجري Tigre وعلى الحدود الغربية مع أمهرة Amhara شمال إثيوبيا ينبع نهر تاكيزي من جبال سيمين Simien. ويعرف نهر تاكيزي بسيتيت Setit في غربي إثيوبيا وإريتريا وشرق السودان. ويصل طول النهر إلى 608 كم داخل إثيوبيا، ويتميز بعمق مجراه والذي يصل في بعض المناطق إلى أكثر من 2000 متر، تبلغ مساحة منطقة مستجمعات المياه إلى نحو 68 ألف كم² معظمها (70%) تقع على ارتفاع أكبر من 1500م.

1 Hathaway, T, What Cost Ethiopia's Dam Boom? A look inside the Expansion of Ethiopia's Energy Sector, International Rivers, 2008 , 26p voir:

<https://archiveinternationalriversorg/sites/default/files/attachedfiles/ethioreport06feb08pdf>

2 أحمد عسكر، السياسة الخارجية الإثيوبية في عهد أبي أحمد الاستمرارية والتغيير، تمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،

انظر: <https://acpssahramorgeg/News/16651.aspx>

3 HydroWorld, , China bank funds Ethiopia's 100MW FinchaaAmartiNeshe, 2007:

<https://www.pnrjournal.com/indexphp/home/article/download/2075/1786/2528>

بينما الأراضي المنخفضة (500 إلى 1000 متر فوق سطح البحر) تكون شريط عرضه 30-100 كم، بطول 150 كم على طول الحدود السودانية¹. يتراوح هطول الأمطار السنوي بين 700-1200 مم بمتوسط 850 مم/سنة، وحوالي 90% من تدفق النهر يتركز في الفترة من يونيو إلى سبتمبر، كما هو الحال في حوض النيل الأزرق، يقع السد على ارتفاع حوالي 1100 متر فوق سطح البحر. ويهدف سد تاكيزي إلى توليد 300 ميغاوات كهرباء من خلال 4 توربينات، وتتراوح سعة التخزين الإجمالية حوالي 9.23 مليار م³، وسعة التخزين الميت (4 مليار م³)².

سد تاكيزي من النوع المقوس double curvature arc، ويصل ارتفاعه إلى 188م، وهوبذلك أعلى سد حالياً في إفريقيا، متخطياً الرقم القياسي لأعلى سد إفريقي 185م وهولسد كانتسي المقوس في ليسوتو، ويبلغ طول قمة السد 460 متر، وتبلغ كمية الجريان السطحي السنوي في إقليم تجري حوالي (9 مليار م³)³.

بدأ العمل في إنشاء سد تاكيزي عام 1999 وتم افتتاحه في 14 نوفمبر 2009، بتكلفة إضافية قدرها 160 مليون دولار، ويحتاج الخزان إلى حوالي 3 سنوات لكي يمتلئ، والأراضي القابلة للري تصل إلى حوالي 200 ألف فدان في حوض تاكيزي⁴، وصلت كمية المياه الموجودة قبل أمطار 2010 إلى 52%، كما أن هناك انهيار جزئي في أحد أجزائه، ويقدر عمر السد بحوالي 50 عاماً، بمعدل إطماء 75 مليون م³/سنة وتخزينه الميت 40% (3.7 مليار م³)⁵، ولكن يستنتج من الدراسات السابقة، أن معدل الإطماء في تاكيزي أكبر من ذلك بكثير⁶، وأن عمر السد لن يتجاوز 25 عاماً.

1 أحمد عسكر، السياسة الخارجية الإثيوبية في عهد أبي أحمد الاستمرارية والتغيير، مرجع سابق.

2 EEP Co, Ethiopian Electric Power Corporation, 2010, Overview of Tekeze hydroelectric power plant: <http://www.eepcogovet/files/TEKEZE%20INAGURATION%20BULLETINpdf>

3 GebreMedhin, B and Kiflom, B Progress, Potentials and Problems of Small Scale Irrigation Development in Tigray Paper Presented on the Regional Workshop on SmallScale Irrigation Development in Tigray Mekelle, Ethiopia(1997):

https://www.researchgatenet/publication/283704600_Smallscale_Irrigation_The_Driver_for_Promoting_Agricultural_Production_and_Food_Security_The_Case_of_Tigray_Regional_State_Northern_Ethiopia

4 Denekeew and Awualchew, Irrigation Development and Potential: Ethiopia, 2010:

http://www.iwmicgiarorg/africa/east_africa/

5 حمدي عبد الرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2014، العدد 197،

ص 30.

6 Ahmed, AA and Ismail, UH , **Sediment in the Nile River System**, UNESCO,2008, P 93.

علما ان البنك الدولي رفض دعم المشروع الذي بلغت إجمالي تكلفته (365) مليون دولار أمريكي، تحملت الحكومة الاثيوبية تمويل المشروع وأسند هذا المشروع إلى شركة الموارد والطاقة المائية الصينية Sinohydro بنظام الأمر المباشر أيضا كما حدث من قبل في إسناد مشروعات جيبى الثلاثة إلى شركة سالييني الإيطالية. وهناك أقاويل بأن الصين ساهمت بمبلغ 50 مليون دولار ومصدر آخر يفيد بأن الصين تكفلت بجميع التكاليف.

والسرية التي أحاطت بتمويل مشروع تاكيزي غير عادية، ربما لحساسية المشروع بالنسبة إلى مصر، حيث أن سعة الخزان تعد الأكبر في جميع الخزانات الإثيوبية الحالية، والأكثر تأثيرا على مياه النيل من الناحية النظرية، أما عمليا فلن يملأ الخزان في عام واحد بل يحتاج إلى ثلاث سنوات على الأقل في حالة عدم إمرار مياه لتوليد الكهرباء، وهذا لن يحدث لأن الغرض الأساسي هو توليد كهرباء من خلال أربعة توربينات ولكي تقوم هذه التوربينات بمهمتها لابد من السماح بإمرار معظم المياه السنوية (حوالي 3 مليار م³)¹.

ويأمل المهتمون بأن حصة مصر لن تتأثر كثيرا من حيث كمية المياه المخزنة وإن حدث فسوف يكون في حدود (1-2 مليار م³) في السنوات الأولى نتيجة التخزين وبعض الاستخدامات للري والبحر وأيضا تسرب جزء من المياه، لأن منطقة الخزان ضعيفة جيولوجيا وصخورها (بازالت -حجر جيري- طفلة) تسمح بالتسرب. ولكن الأخطر أن إثيوبيا تعمل على بناء سد آخر علي نفس النهر وقبل حدودها مع إريتريا ويسمي تاكيزي 2، مما قد يحجز جزء آخر من المياه التي تصل إلى السودان ومصر. ومن المتوقع أن يتأخر حوالي (2 مليار م³) عن الموعد المعتاد (يوليو-أكتوبر) وتتوزع على باقي العام.

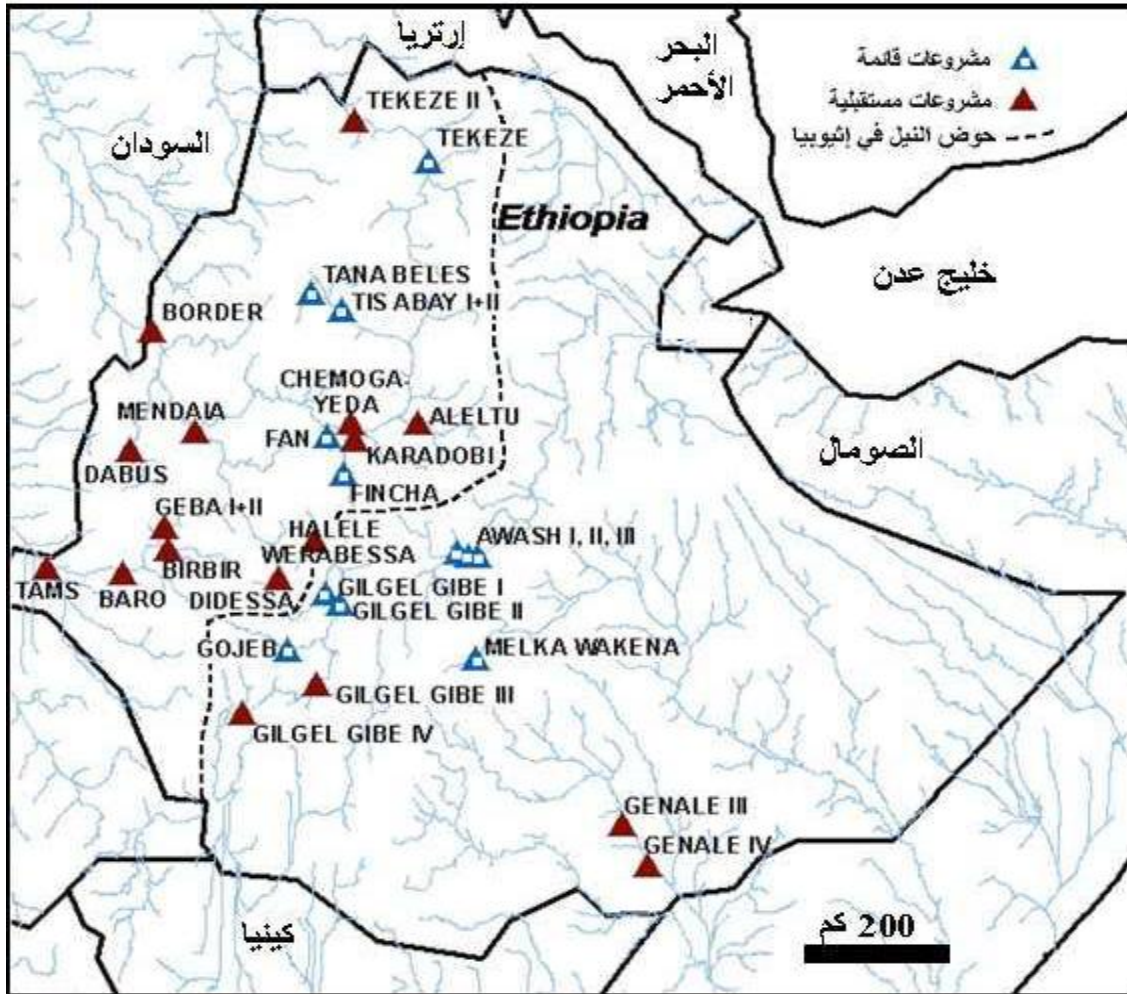
4- مشروع تانا- بيليز Tana-Beles (حوض النيل الأزرق):

يقع مشروع تانا-بيليز في منطقة أمهرة (شمالي غرب إثيوبيا)، على بعد حوالي 150 كم من مدينة بهير دار، على الجانب الجنوب الغربي من بحيرة تانا، تانا -بيليز ليس سدا أOXزاناً للمياه بالمعني المعروف، ولكنه عبارة عن نفق لنقل المياه من حوض بحيرة تانا إلى حوض نهر بيليز بدون تخزين

1 فوزي فوزي أبوالعنين، الوضع الراهن للأمن المائي في دول حوض النيل في ظل المتغيرات المعاصرة، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد 24، العدد 4، القاهرة، ديسمبر 2014، ص 96.

مياه¹، والاثنان عبارة عن حوضين صغيرين من جملة 16 حوض صغير يشكلون حوض النيل الأزرق، وهما معاً يشكلان 15% من مساحة الحوض الأكبر. أي أن نفس كمية المياه سوف تصل إلى مجري النيل الأزرق الرئيسي ولكن عن طريق مختلف ومختصر. تساهم بحيرة تانا بمقدار 3.8 مليار م³ في مياه النيل الأزرق، ونهر بيليز بحوالي 1.15 مليار م³ سنوياً².

شكل (17) خريطة يبين توزيع المشروعات المائية الاثيوبية



Source: Abdelazim M, Grand Ethiopian Renaissance Dam Site Importance, july 2018.

1 Asmaa Abusamak, **Water Projects in Ethiopia and their Implications for the Future of the Nile Water**, Journal of Pharmaceutical Negative Results , Volume 13 , Special Issue 6 , 2022 ,PP 19-44.

2 Ahmed, AA and Ismail, UH, **Sediment in the Nile River System**, OP.CIT.

ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج طاقة كهربائية مقدارها 460 ميجاوات، من خلال اندفاع المياه من المنسوب الأعلى عند بحيرة تانا (1800م) إلى المنسوب الأقل في حوض بيليز (1535م) بفارق 275 م خلال 12 كم، بالإضافة إلى ري حوالي 360 ألف فدان مستقبلاً.

تم اسناد المشروع من قبل شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية (EEPCo) عام 2005 إلى الشركة الإيطالية ساليني Salini Construttori، بإجمالي تكلفة 467 مليون يورو، والتي تعاقدت مع شركة SELI بمبلغ 48.791 مليون يورو لحفر نفقين وتبطينهما بقطاعات خرسانية سابقة الصب¹:

1- نفق في المقدمة يبدأ من بحيرة تانا Headrace طوله 12 كم بقطر 8.1 متر.

2- نفق في النهاية وبعد محطة الكهرباء Tailrace طوله 7.6 كم بقطر 8.03 متر ويصب في نهر جيهانا Jehana أحد روافد نهر بيليز.

3- بطانة خرسانية سابقة الصنع بسمك 30 سم.

بدأ تنفيذ المشروع في 7 يونيو 2006 بحفر النفق في صخور بركانية بازلتية وفتات بركاني Phyroclastics، وتم افتتاحه في 14 مايو 2010 (يوم توقيع إتفاق عنتيبي)، بتأخير عام عن مواعده المحدد (فبراير 2009). قد تلقت الحكومة الإثيوبية ائتمان من المؤسسة الدولية للتنمية نحو تكلفة مشروع تانا - بيليز. كما أنها أجرت مفاوضات مع الحكومة الفنلندية لدعمها في تنمية منطقة المشروع بمبلغ يصل إلى 22.8 مليون يورو² خلال الخمسة سنوات 2011-2016³.

ب- مشروعات خارج حوض نهر النيل:

1- سد كوكا بحوض نهر أوأش:

هو من أهم الأحواض في إثيوبيا، حيث يوجد به حوالي 70% من الزراعة المروية في إثيوبيا. ويغطي مساحة 113000 كم²، ويعيش عليه أكثر من 10.5 مليون نسمة، ويتميز بوجود البحيرات المالحة، ينبع نهر أوأش من هضبة عالية قرب بلدة جينشي Ginchi غرب أديس أبابا، ويتدفق على طول

1 SELI, The Tunnel Design, Constraction and Safty Newsletter No 52, 2009: http://wwwselitunnelcom/pdf_articoli/N%C2%B052_13112009PDF

2 راوية توفيق، التغيرات السياسية في إثيوبيا: إعادة النظر في مقولات التنمية والديمقراطية والتعددية، مجلة الديمقراطية، العدد يوليو 2018، ص 71.

3 WRR (World River Reviews), 2010, Vol 27 / No 3 Sept 2010: <http://wwwinternationalriversorg/>

الوادي الأخدودي إلى مثلث عفار بطول 1200 كم، حيث ينتهي عند بحيرة أبي Abbe على الحدود الصومالية، تم إنشاء سد كوكا عام 1960 جنوب شرق أديس أبابا بحوالي 100 كم وعلى ارتفاع 1551 متر فوق سطح البحر. الأهداف من إنشاء السد هي الحماية من الفيضانات وتوليد كهرباء (43.2 ميغاوات)¹ لإنارة أديس أبابا ومدينة دير داوا Dire Dawa، وتخزين حوالي 1.85 مليار م³ في خزان مساحته 236 كم²، لري حوالي 170 ألف فدان. يصل ارتفاع السد إلى 42 م، معدل سرعة ترسيب الطمي تتراوح بين 13-20 مليون م³ سنوياً، أي أن السعة التخزينية انخفضت بمقدار 78.4%²، وهو الآن لا يستطيع حماية المنطقة من أخطار الفيضانات. كما أنشأ وحدتان أخرتان لتوليد الكهرباء هما أوأش 2 عام 1966 بقدرة 32 ميغاوات، وأوأس 3 عام 1974 بقدرة 32 ميغاوات أيضاً، لتوليد طاقة إجمالية سنوية لثلاث وحدات مقدارها 107 ميغاوات (14% من إجمالي الطاقة الكهرومائية)³.

2-جيبى 1 Gibe (حوض نهر أومو):

أنشأ سد جيبى 1 (184 ميغاوات) في عام 2004 بتكلفة قدرها 331 مليون دولار أمريكي على نهر جيبى الصغير Gilgel Gibe (أحد روافد نهر جيبى)، وعلى بعد 260 كم من أديس أباب. وقد تم الانتهاء من المشروع في إطار مشروع البنك الدولي 1997 بعنوان "الحصول على الطاقة الثاني"، يصل ارتفاع السد إلى 40 م، وتبلغ مساحة حوض التجميع حوالي 4200 كم²، ومساحة الخزان حوالي 63 كم²، بسعة تخزينية قدرها 917 مليون م³. أدى تكوين الخزان إلى إزاحة حوالي 10 آلاف نسمة، استخدم في بناء هذا السد الركامي أكثر من ثلاثة بليون م³ من الحجارة ويعتبر الأول من نوعه في إثيوبيا، كمية الإطماء السنوي تصل إلى 45 مليون طن، قد تشغل حوالي 37 مليون م³ سنوياً، مما يعني أن بحيرة السد سوف تمتلئ تماماً بالرواسب في أقل من 25 عاماً إذا لم يتم التخلص ولو على جزء من هذه الرواسب، وقد تم تمويل المشروع من قبل البنك الدولي (200 مليون دولار)، وبنك الاستثمار الأوروبي

1 Achamyeleh, K, **Integrated flood management case study1 Ethiopia: integrated flood management**, the associated programme on flood management, 2003, p 14.

http://www.floodmanagementinfo/publications/casestudies/cs_ethiopia_fullpdf

2 راوية توفيق، التغيرات السياسية في إثيوبيا، مرجع سابق، ص 31.

3 Ayele, A and Arvidsson R, **Fault mechanisms and tectonic implication of the 1985-1987 earthquake sequence in south western Ethiopia**, (1998), PP 383-394

<https://www.divaportal.org/smash/recordjsf?pid=diva2:55940>

(41 مليون يورو)، والتعاون الإنمائي النمساوي وحكومة إثيوبيا. وقامت بأعمال البناء شركة سالييني الإيطالية Salini Costruttori بالاشتراك مع 15 شركة عالمية¹.

3- جيبى 2 (حوض نهر أومو):

في عام 2004، منحت اديس ابابا في العقد الثاني لإنشاء جيبى 2 إلى الشركة الإيطالية، سالييني Salini Costruttori، ويقع جيبى 2 على بعد 240 كم جنوب غرب أديس أبابا يهدف جيبى 2 إلي إنتاج 460 ميغاوات عن طريق سحب المياه من نهر جيبى (خزان جيبى 1) المرتفع، إلى نهر أومو (المنخفض) من خلال نفق طوله 65.8 كم داخل جبل فولا Fola، بقطر 3.6 م، وتصريف قدره 100 م³/ث، وفارق منسوب 505 م. ويمر هذا النفق بالكامل في صخور بركانية بها العديد من الفوالق والتشققات، مما يشكل صعوبات كبيرة في الإنشاء. وكان مخططاً أن يكتمل المشروع في نهاية 2007، ولكن نظراً للصعوبات الجيولوجية التي أدت إلى تكاليف غير متوقعة، تأخر الافتتاح حتى يناير 2010. بلغت تكلفة المشروع 600 مليون دولار، ساهم برنامج التعاون الإيطالي للتنمية بقرض 220 مليون يورو، و50 مليون يورو قرض من بنك الاستثمار الأوروبي، والباقي تكفلت به الحكومة الإثيوبية.

تم افتتاح مشروع جيبى 2 في 13 يناير 2010، بعد تأخير أكثر من سنتين عن الموعد المحدد وبعد مرور عشرة أيام من الافتتاح حدث انهيار في جزء من النفق، أدى إلى توقف المشروع، ومن المتوقع أن يتكلف الإصلاح حوالي 25 مليون دولار²، ويستغرق أكثر من 6 أشهر، الانهيار حدث على بعد حوالي 9 كم من بوابة الخروج من جيبى 1، وعلى عمق 800 م، نتيجة انهيار صخري (غرين - طين - كتل صخرية حتى قطر 23 م) على امتداد رئيسي، أدى إلى تدمير حوالي 15 م من النفق.

هذا الانهيار لم يكن مفاجأة، بل السرعة التي حدث بها هي المفاجأة الحقيقية، خاصة وأن التوقيت لم يكن ذروة فيضان ولم يحدث نشاط زلزالي أو أي سبب آخر من الأسباب المتوقعة. إعادة العمل لمشروع جيبى 2 سوف يضيف أكثر من 50% من جملة الطاقة الكهرومائية في إثيوبيا، إلا أن هذا المشروع وغيره من المشروعات الضخمة في إثيوبيا سوف يظل دائماً في خطر نتيجة العوامل الجيولوجية المختلفة، وهذا ما جعل شركة سالييني أن تشترط في العقد بأن لا تكون مسؤولة عن أي مخاطر يكون سببها عوامل

1 The Gilgel Gibe Affair, 2008, An analysis of the Gilbel Gibe hydroelectric projects in Ethiopia, P 2, voir sur :https://bankwatchorg/wpcontent/uploads/2008/02/gibe_study.pdf

2 International Rivers, 2010, OP.CIT.

جيولوجية، وبالتالي فهي غير مسئولة عن تكلفة الإصلاحات الناجمة عن الفوالق الجيولوجية الانهيارات الصخرية في السد.

4-جيبى 3 Gibe (حوض نهر أومو):

في 19 يوليو 2006، وقعت شركة سالينى وإثيوبيا عقداً جديداً لبناء سد جيبى 3 نهر أومو، وهو أكبر مشروع للطاقة الكهرومائية في إثيوبيا، مع سد ارتفاعه 244 متراً، وبذلك يكون أعلى سد في العالم، وسوف يقوم بتوليد 1870 ميغاوات، بتكلفة إجمالية قدرها 1.55 بليون يورو.¹

هذا العقد، كنظيره السابق في جيبى 2، تم دون إجراء عملية العطاءات الدولية، ويقع سد جيبى 3 في منطقة حوض أوموالعليا، التي تتميز بهضبة كبيرة مع وادي طويل وضيق نسبياً حيث تدفق مياه النهر الذي يصل انحداره إلى 3.1 م/كم، وعلى بعد 150 كم جنوباً من مخرج جيبى 2، سوف يكون هذا السد بحيرة تخزين طولها 155 كم، وبمساحة سطح قدرها 200 كم²، وسعة تخزينية قدرها 75.11 مليار م³، بعد السد يستمر جريان نهر أومو لمسافة 600 كم جنوباً مخترباً محمية أوموالطبيعية إلى أن يصل إلى بحيرة توركانا (كينيا)، وهو المصدر الرئيس (90%) في تغذية البحيرة بالمياه.²

ونظراً لحجم الخزان الكبير، فسوف تغرق المياه 1200 فدان من الأراضي الزراعية وحوالي 65 ألف فدان من الغابات النهرية والشجرية بالإضافة إلى جوانب النهر التي تستخدم في الرعي، وسوف يتأثر ما يقرب من مليون نسمة في كل من إثيوبيا وكينيا. ومن المتوقع أن تنشأ مشكلة سياسية بين الدولتين في حال الاستمرار في تنفيذ هذا المشروع.

ويخشى كثير من علماء البيئة من تغير النظام البيئي في المنطقة. وتفكر الحكومة الإثيوبية في إنشاء جيبى 4 على نفس النهر وتعطيه أيضاً لشركة سالينى الإيطالية، ولقد بدأ العمل بالفعل في إنشاء سد جيبى 3 في منتصف 2006 وبنفس الأخطاء التي ارتكبت في جيبى 2 من حيث عدم إجراء البحوث الجيولوجية والبيئية الدقيقة، ويواجه المشروع مشكلة تمويل كبيرة جداً حيث انسحب بنك الاستثمار

1 EEPCo., Gibe 3 Hydroelectric Project :

https://www.afdb.org/sites/default/files/documents/environmentalandsocialassessments/ethiopiagibe_iii_hydroelectric_projectssummary_esmPPdf

2 EEPCo., Ethiopian Electric Power Corporation, 2009, **Gibe III Hydroelectric Project**, Environmental and Social Management Plan:

https://www.afdb.org/sites/default/files/documents/environmentalandsocialassessments/giii_esmPPdf

الأوروبي، وبالنسبة للحكومة الصينية، لا يدخل هذا المشروع في دائرة اهتمامها، والبنك الدولي لا يرغب في تمويل مشروعات توليد كهرباء لضعف الطلب عليها وبالتالي عدم جدواها الاقتصادية بنك التنمية الأفريقي يبدي تعاطفا مع المشروع وينوي الاشتراك بحوالي 200 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثاني: مشروع سد النهضة الإثيوبي

أعلنت إثيوبيا عن بدء بناء السد في أبريل 2011 م، والذي يقع على نهر النيل الأزرق في منطقة شنقول جوموز، على بعد 15 كم من الحدود السودانية الإثيوبية¹، ويقع بين خطي طول (9-35) شرقا ودائرتي عرض (6-11) شمالا يصل مستوى الأمطار في منطقة السد حوالي 800 ملم سنوياً، ويبلغ اتساع النهر عند السد 600 م تتدفق فيه مياه النهر عند موسم تساقط الأمطار، أما في موسم الجفاف فيبلغ اتساعه حوالي 90 م²،

الشكل (18) لتصوير سد النهضة



المصدر : عباس محمد شراقي، تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل 2018/10/1، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ص 7.

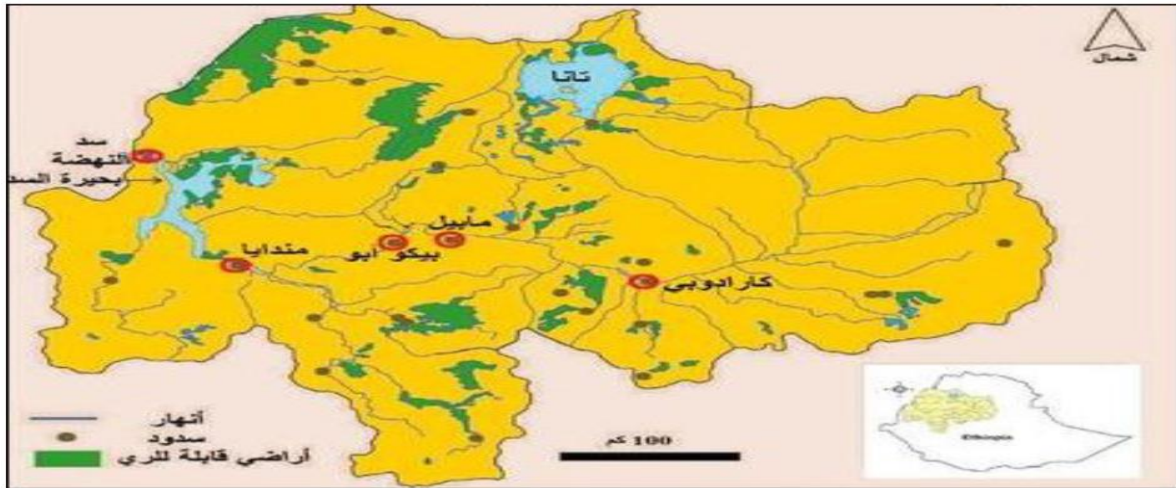
1 Ahmed Ibrahim Ramzi Ibrahim, Impact of Ethiopian Renaissance Dam Population on Future Egypt Water Needs, American Journal of Engineering Research, vol 6, no 5, 2017, p 160.

2 صباح رجا جربوع الشمري، الدبلوماسية المصرية ودورها في أزمة سد النهضة التحديات والحلول (2011-2016)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 8، المجلد 28، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص 290.

ويبلغ طول السد حوالي 17 متراً، وعرضه 1800 متر مربع، وعلى الجانب توجد محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية، ويتكون السد من جزأين، الأول هو السد نفسه ويحتوي على (16) توربين يولدون حوالي (6000) ميكا يومياً من بحيرة تسع لـ (14.5 مليار م³)، والثاني عبارة عن بوابة ناحية البحيرة وظيفتها الإغلاق عند زيادة سعة البحيرة عن (14.5 مليار م³)¹.

وإن الموقع الذي تم اختياره لإنشاء السد عليه كان لاعتبارات سياسية وأبعاد جيوسياسية كبيرة وأن هذا المكان على النيل الأزرق الأكثر تدفقاً للمياه، إذ يسهم بحوالي (80%) من حجم المياه القادمة لمصر، ومن المتوقع أن يحجز خلفه ما يعادل ضعف بحيرة تانا وحوالي نصف السعة التخزينية لبحيرة سد العالي في مصر، وهذا يعني نقل المخزون المائي من بحيرة ناصر إلى الهضبة الإثيوبية وتتحكم إثيوبيا في المياه التي تأتي لمصر².

شكل (19) خريطة تحدد موقع سد النهضة



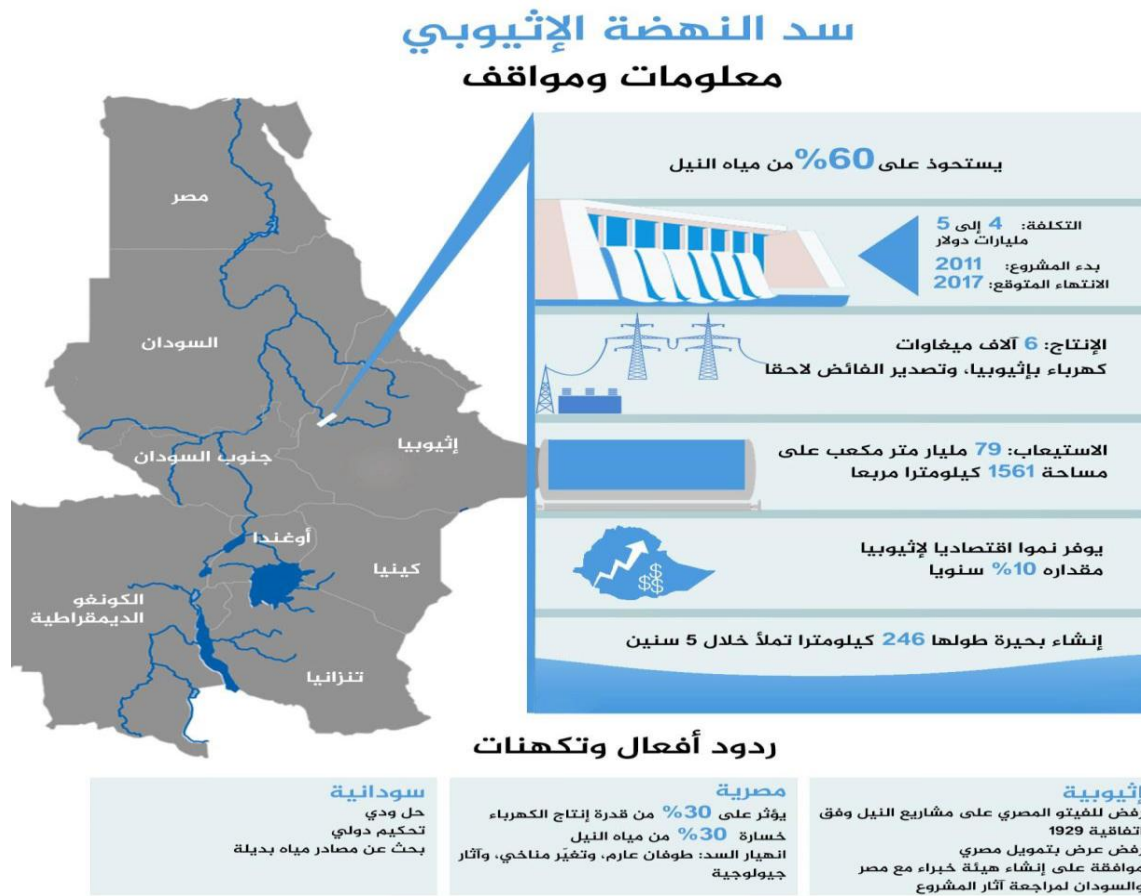
المصدر: سوسن صبيح حمدان، تأثير سد النهضة الإثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51، المجلد 12، جامعة المستنصرية، بغداد العراق، 2015، ص 292

1 بوساق يزيد، سيناريوهات الصراع حول مياه نهر النيل بين مصر وإثيوبيا على ضوء سد النهضة وانعكاساتها على الأمن المائي المصري، مجموعة باحثين منطقة الشرق الأوسط ما بعد كورونا: تحديات الوباء الجيوسياسي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2020، ص 580.

2 سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على الدول حوض النيل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 63، المجلد 15، بغداد، العراق، 2018، ص 293.

سمي بسد الألفية لأنه سيكون أكبر سد تشيده إثيوبيا على نهر النيل أو أي نهر إثيوبي آخر خلال الألفية الحالية، الذي سوف ينقل إثيوبيا من الفقر بعدها أعلن مجلس الوزراء الإثيوبي عن تغيير اسمه لسد النهضة الإثيوبي العظيم.

ويقع سد النهضة في منطقة يغلب عليها التشققات وتمثل أنشطة بركانية متعددة والتي تؤدي إلى مشاكل تسرب المياه، وبالتالي حدوث الزلزال¹، وعهد بناء السد للشركة الإيطالية (سالييني) التي سبق لها بناء سدود عديدة في إثيوبيا ومنها سد جلجل وسد بيليز قرب بحيرة تانا²، وفي ما يلي شكل (20): خريطة تبين المعلومات والمواقف حول سد النهضة الإثيوبي.



المصدر: مصطفى عبد الكريم مجيد، أثر متغير المياه في العلاقات المصرية - الإثيوبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2021، ص 223.

1 صباح رجا جربوع الشمري، الدبلوماسية المصرية ودورها في أزمة سد النهضة التحديات والحلول، مرجع سابق، ص 290.

2 محمد رياض، مصر وسد النهضة الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 203، المجلد 51، القاهرة، مصر، 2016، ص 72.

اتخذت الحكومة الأثيوبية ممثلة في شخص رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي قراراً بتمويل السد ذاتياً ببيع سندات بقيمة (03) مليارات دولار للشعب الإثيوبي كما سعى للحصول على مشاركة عدة جهات دولية وإقليمية في عملية بناء وتمويل سد النهضة سواء كان بالقروض وإعداد الدراسات الخاصة بالسد والخبرات البشرية أو بتوريد توربينات الطاقة أو بتمويل المشاريع الزراعية أو بتطوير السكك الحديدية، ومن هذه الجهات اسهام إيطاليا والصين وتركيا وقطر ورجل الأعمال السعودية (محمد العامودي) الذي تبرع بحوالي (88) مليون دولار¹.

وفي هذا الإطار فإن إثيوبيا تهدف من بناء السد لإنتاج الطاقة الكهربائية لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في توفير الطاقة الكهربائية لعدد كبير من السكان وزيادة الربط الكهربائي في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن التوسع في إقامة السدود المائية، لتوفير الطاقة الكهرومائية لا سيما في ظل عدم وجود النفط، وهذا ما يتيح توفير الاستهلاك المنزلي للطاقة، ومواكبة موجة التوسع الصناعي، والتصدير الخارجي، وعليه تركز إثيوبيا على فلسفة التنمية على بعدين أساسيين هما: إقامة السدود الكبرى من ناحية والاستثمار الضخم في القطاع الزراعي من ناحية أخرى².

ويورد عباس محمد شراقي مجموعة من الأضرار التي يخلفها بناء سد النهضة متمثلة في:³

➤ فقدان مصر والسودان لكمية مياه معتبرة جداً تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح من 14 إلى 24 بليون متر مكعب حسب سعة التخزين الميت، ولمرة واحدة فقط، وفي السنة الأولى لافتتاح السد نظراً لأن متوسط إيراد النيل الأزرق حوالي 50 بليون متر مكعب سنوياً، وبالتالي لا يحتاج هذا السد سنوات لمليء البحيرة، بل عام واحد فقط ولكن الحكومة الأثيوبية أعلنت أنها سوف تدير الوحدات الكهربائية على مراحل

1 ميعاد عبد الرزاق، عبد الوهاب ومصطفى جاسم حسين، الصراع حول مياه نهر النيل، مجلة دراسات مستدامة، السنة الثالثة، العدد 3، المجلد 3، الملحق 3، بغداد، العراق، 2021، ص 828. للمزيد ينظر: سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على الدول حوض النيل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 63، المجلد 15، بغداد، العراق، 2018، ص 238-239.

2 بدر حسن شافعي، مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل سد النهضة نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، تموز 2021، ص 148-149.

3 عباس محمد شراقي، تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل 2018/10/1، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص 9.

➤ ارتفاع احتمالات تعرض السد للانهييار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأيام من شهر أغسطس إلى ما يزيد على نصف بليون متر مكعب يوميا ومن ارتفاع يزيد على 2000 متر نحو مستوى 600 متر عند السد، وقد سجل مقياس الدمازين على النيل الأزرق 719 مليون متر مكعب يوم الثلاثاء 4 سبتمبر 2018.

➤ انخفاض منسوب بحيرة ناصر بحوالي 10م مما يؤثر سلباً على توليد الطاقة الكهربائية. غرق حوالي 150-200 ألف فدان من الأراضي الزراعية القابلة للري حول السد وحوالي 300-150 ألف فدان من الغابات، وإغراق بعض المناطق التعدينية الغنية بكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد.

➤ تهجير نحو 30 ألف ساكن من منطقة البحيرة.

➤ قصر عمر سد النهضة والذي يتراوح بين 50 - 70 عاماً نتيجة الإطماء الشديد (حوالي 250 ألف متر مكعب سنوياً)، وما يتبعه من مشاكل لتوربينات توليد الكهرباء، مما يخفض كفاءة سد النهضة في إنتاج الطاقة الكهربائية، والتي تتراوح بين 28,5 إلى 30. %

إن إقامة السد بالمواصفات الاثيوبية يعد بمثابة تهديد مباشر وصريحاً للأمن المائي المصري، ولا تتوقف مخاوف مصر على نقص إمدادات المياه خلال ملء الخزان والتأثير على إمدادات الكهرباء، بل إن سعة التخزين عالية للغاية وتعتبر خطيرة إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار أن المنطقة التي تم فيها بناؤه قابلة للتعرض للهزات والزلازل، وإنه إذا ما تعرض السد للتدمير أو القصف سيبلغ العجز المائي في مصر حوالي (94 مليار م³) عام (2050م) أي بمعنى سيحرم مصر من مياه نهر النيل كاملة لمدة عامين¹.

شهدت مرحلة الرئيس الاسبق محمد مرسي سياسة مرتبكة ومتخبطة، فكانت تصريحات وزير الري (محمد بهاء الدين) تتمحور حول (أننا لا نستطيع الجزم برأي أو موقف حول ما إذا كان السد يشكل ضرراً أخطراً على الأمن المائي المصري، في الوقت الذي كان يدرك فيه بوجود ضرر على مصر)، ومما زاد الأمر تعقيداً قيام إثيوبيا بتحويل مجرى النهر في (28 أيار 2013م) عقب زيارة الرئيس محمد مرسي إلى

1 فيصل حسن الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي، مرجع سابق، ص 32.

أديس أبابا مباشرة في لفتة حملت الاستخفاف الشديد به، واستشعر الرأي العام المصري بوجود خطر كبير يهدد مصر¹.

تحولت السياسة المصرية نحو الإدراك السريع بمخاطر السد بعد وصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم بدأ بوضع استراتيجية جديدة، تسعى بالأساس إلى الحفاظ على الإطار التعاوني، والبحث عن الحلول الوسط على أساس قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) وكان يهدف من القيام بذلك بكسر حالة الجمود التي انتابت الأزمة ووصولها إلى طريق مسدود².

لذا سعت مصر إلى حل الأزمة بتشكيل لجنة ثلاثية دولية لتقييم الدراسات الإثيوبية للسد وقدمت اللجنة تقريرها بإدانة إثيوبيا، إذ كشف التقرير عن عدم قدرتها على تقييم الآثار السلبية الناتجة عن بناء السد، نتيجة لتقاعس إثيوبيا عن مدها بالدراسات بعد أن أدانت اللجنة الدولية إثيوبيا وتوصياتها بشأن تشكيل لجنة تقوم بتوفير الدراسات الفنية الخاصة بالسد قامت إثيوبيا بذلك بتشكيل لجنة فنية محلية، ورفضت مصر ذلك وأعلنت ضرورة وجود خبراء أجانب في اللجنة، وبعد ذلك تم استئناف المفاوضات في (حزيران 2014م) وكانت للتباحث حول شروط المرجعية للجنة الفنية وقواعدها الإجرائية، والاتفاق حول دورية الاجتماعات، وتم الاتفاق على اختيار مكتبين، أحدهما فرنسي والآخر هولندي لعمل الدراسات المطلوبة بشأن السد³.

إن الحكومات المصرية منذ المجلس العسكري (2011م - 2012م) وفترة الرئيس الاسبق (محمد مرسي) والرئيس (عبد الفتاح السيسي)، لم تعط للقضية ما تستحقه من اهتمام، وأعطت أولوية مطلقة للتفاوض الودي مع إثيوبيا مستبعدة الخيارات الأخرى⁴. وفي 2 مارس 2015 وقعت اتفاقية إعلان المبادئ بين مصر والسودان وإثيوبيا في الخرطوم لتقنين مجموعة من الأمور لصالح إثيوبيا والتي تعد

1 منى حسين عبيد، مشكلة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات السودانية - المصرية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، العدد 40، بغداد، العراق، 2020، ص 138.

2 نفس المرجع، ص 139.

3 محمد عبد العظيم مصطفى، سد النهضة: الملف الأكثر تعقيدا في القارة والأخطر على مصر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مركز الديمقراطي العربي، العدد 9، برلين، ألمانيا، 2020، ص 157.

4 أحمد السيد النجار، مصر والنيل: الأساطير والتاريخ دراما سد النهضة وفخ الكونغو، القاهرة: مصر، دار العين للنشر، ط 1، 2018، ص 18.

كارثية بالنسبة لمصر، إذ قننت هذه الوثيقة حق إثيوبيا في بناء السد وبالتالي السماح لها في الحصول على التمويل الدولي الذي طالما عرقلته مصر نتيجة خلافها مع إثيوبيا بشأن السد، كما قننت الاتفاقية¹.

1- عدم الحديث عن الحقوق التاريخية لمصر في المياه والاكتفاء بالحديث عن مبدأ الاستخدام العادل والمنصف للمياه.

2- عدم الحديث عن سعة وحجم السد وأخطاره البنائية وهي أمور حيوية بدلا من الاكتفاء بالحديث فقط عن الآثار المترتبة على ذلك.

3- تجاهل الحديث عن فكرة الأخطار المسبقة التي طالبت مصر بها منذ فترة (حكم مبارك)، وهذا المبدأ يعطي الحق لإثيوبيا في بناء سدود أخرى غير سد النهضة دون استشارة مصر.

4- الاستمرار في أعمال السد خلال فترة عمل المكاتب الاستشارية، التي ستقوم بتنفيذ الدراستين المرتبطتين بالآثار المترتبة على السد، فضلا عن كون هذه الدراسات وعمل اللجنة الوطنية غير ملزمة للدول الثلاث وبالتالي تصبح مصر أمام الأمر الواقع.

وتعد هذه الوثيقة نقطة تحول كبيرة بالنسبة لمصر، إذ تحول موقفها من معارضة شديدة إلى موافقة مشروطة، وهذا يدل على صعوبة موقف مصر وتراجع واضح للدبلوماسية المصرية التي أصبحت شبه عاجزة عن إيقاف العمل بسد النهضة².

وفي (كانون الأول 2015م) وقعت مصر والسودان وإثيوبيا على اتفاقية الخرطوم، والتي نصت فيه على ما يلي³:

1- احترام اتفاق المبادئ الموقعة من الرؤساء، ودفع مسار الدراسات بقيام الشركة الفرنسية (ارتيليا) بتنفيذ الدراسات الفنية مع شركة (BRL) لتنفيذ الدراسات الفنية لسد النهضة.

1 بدر حسن شافعي، نحو استراتيجية مصرية تجاه إثيوبيا وسد النهضة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 10 أيلول، 2015، ص 3.

2 صباح رجا جربوع الشمري، الدبلوماسية المصرية ودورها في أزمة سد النهضة التحديات والحلول، ص 299.

3 اتفاق الخرطوم وضياح حقوق المصريين على أبواب سد النهضة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، مصر، 2015، ص 14، 15، للمزيد ينظر: خالد فؤاد، سد النهضة مصر وأزمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 4 كانون الثاني 2016، ص 46.

2- التزام إثيوبيا بما تضمنته الاتفاقية في (البند الخامس) في إعلان المبادئ، والخاص بالملء الأول والتشغيل بناء على نتائج الدراسات وفقا للاتفاقية التي وقعها الرؤساء في الخرطوم.

3- تشكيل لجنة فنية للبحث عن إمكانية زيادة عدد الفتحات الإضافية التي طلبتها مصر، وإذا ما انتهت اللجنة فإن هذه الفتحات الحيوية سيتم الالتزام بها.

4- استمرار عمل اللجنة السداسية، على مستوى وزراء الخارجية والري والبحث في طلب مصر بزيادة فتحات سد النهضة، لزيادة التدفقات المائية إلى النيل الأزرق لا سيما في فترة انخفاض المناسيب.

بعد الإعلان عن وثيقة الخرطوم عاد المفاوضون الإثيوبيون وأدلو بتصريحات مخيبة لآمال الجميع لا سيما بعد أن خرجت وثيقة الخرطوم بنود يتحدث فيها عن آليات ملء السد وطبيعة المرحلة الأولى من هذا ملء وعدد الفتحات، وكما أعلن الجانب الإثيوبي عن دعوته لمصر والسودان لزيارة سد النهضة من قبل البرلمانيين والإعلاميين والدبلوماسيين الشعبية والفنيين لتفقد الوضع في إطار المتابعة والشفافية تأكيداً على حسن النية في إطار بناء الثقة بين الدول الثلاث.

غير أن «تيدروس أدهانوم» وزير الخارجية الإثيوبي خرج إلى الرأي العام بعد هذا الإعلان بساعات وأعلن عن عدم انتظار إثيوبيا موافقة السودان ومصر على العمليات الفنية المتعلقة بالسد، وأكد على أن إثيوبيا لم ولن توقف بناء السد تحت أي ظرف من الظروف وأنه سيرفض أي تعديلات في مواصفات السد قد تتعارض مع المصالح الاقتصادية أوقد تكلف إثيوبيا مبالغ مالية في حاجة إليها¹، وأعلنت إثيوبيا في (أيار 2016م) عن الانتهاء من (70%) من بناء السد، بشكل يتعارض مع الاتفاقيات ومخالف تماماً للغاتها في الاجتماعات².

تتعدد أسباب بناء إثيوبيا سد النهضة لكنها ظاهرياً تهدف إلى تحقيق مجموعة من الغايات، هي³:

- إنتاج الطاقة الكهربائية ومضاعفتها بالقدرة الذي يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حالياً.

1 محمد حسن أبوالنور، الدبلوماسية المائية سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 1 شباط 2016، ص 8.

2 محمد عبد العظيم مصطفى، سد النهضة: الملف الأكثر تعقيداً في القارة والأخطر على مصر، ص 157.

3 أمين البار، إيمان داني، النزاعات المائية شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 274.

- توفير المياه لسكان منطقة (بني شنقول) على مدار السنة والتي يستخدم جزء منها لغرض الشرب والزراعة المروية المحدودة.

- تخفيف حمل وزن المياه المخزونة عند بحيرة السد العالي والتي تسبب الزلازل الضعيفة.

- تخزين طمي النيل الأزرق والذي يقدر بـ (420 مليار م³) سنوياً، مما يطيل عمر السدود السوداني والسد العالي،

- تنشيط منطقة السد سياحياً،

- زيادة الثروة السمكية في إثيوبيا

- تأمين مخزون استراتيجي من المياه، في حالة انخفاض منسوب المياه، والوقاية من مواسم الجفاف.

- تقليل التبخير نتيجة لوجود بحيرة السد على ارتفاع (610 إلى 650 متراً فوق سطح البحر) إذا ما قورن بالتبخّر في بحيرة السد العالي (160-176 فوق سطح البحر)¹.

لذلك فقد ارتكزت فلسفة التنمية الإثيوبية على بعدين أساسيين هما: إقامة السدود الكبرى والاستثمار الضخم في المجال الزراعي، أي بمعنى زيادة الاعتماد على الزراعة المروية التي قد توفر السدود جانباً كبيراً من مياهها².

أدى إنشاء مشروع سد النهضة لقيام نزاع بين إثيوبيا ودول المصب مصر والسودان ثم انحصر بعد ذلك النزاع بين إثيوبيا ومصر، وهذا بعد أن أعلن الرئيس السوداني (عمر البشير) بحضور الرئيس (هيلي ماريام) دعمه لمشروع سد النهضة، خلال احتفال بافتتاح شبكة الربط الكهربائي بين البلدين، مؤكداً على قناعة بلاده الراسخة بأن المشروع فيه فائدة عظيمة لجميع دول الحوض بما فيها مصر، وجاء ذلك عكس الموقف المصري الذي يعد قيام مشروع سد النهضة مهدداً حقيقياً لأمن مصر المائي³.

ومن الجدير بالذكر فإن حكومة مصر لا تقف ضد أي مشروع يهدف إلى التنمية في حوض النيل بل وتسعى مصر إلى تقديم يد المساعدة والعون شرط ألا يحدث ضرر في مصر التي تعتمد على

1 منى حسين عبيد، مشكلة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات السودانية - المصرية، مرجع سابق، ص 137.

2 بدر حسن شافعي، بدر حسن شافعي، نحو استراتيجية مصرية تجاه إثيوبيا وسد النهضة، ص 149.

3 فيصل حسن الشيخ، مستقبل العلاقات البينية لدول حوض النيل الشرقي، مرجع سابق، ص 26.

(90%) من مواردها المائية على نهر النيل، إلا أنها وقفت بالضد من مشروع سد النهضة الذي يؤثر على الأمن المائي المصري¹، ولذلك فقد سعت مصر إلى التفاوض مع إثيوبيا من أجل التوصل إلى حل، إلا أنها لم تسفر في وقته إلى اتفاق من شأنه تسوية القضايا العالقة بالسد، فعقدت في (18 كانون الثاني 2020) في إثيوبيا اجتماعاً موسعاً بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة، وأشارت وزارة الري المصرية إلى عدم تمكن الدول الثلاث من الوصول إلى توافق حول التصرفات المائية المنطلقة من السد في الظروف الهيدرولوجية المختلفة لنهر النيل الأزرق، لافتة إلى عدم وجود إجراءات واضحة من قبل إثيوبيا للحفاظ على قدرة السد العالي في مواجهة الآثار المختلفة التي قد تنتج من ملء وتشغيل سد النهضة، وفي (13-15 كانون الثاني 2020م) تواصلت مفاوضات وزراء الخارجية والري بالدول الثلاث بشأن سد النهضة في واشنطن، لمناقشة مستجدات المفاوضات الجارية حول ملء وتشغيل السد، وعلى الرغم من المفاوضات والجهود الحثيثة من أجل التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف دولتي المصب مصر والسودان وإثيوبيا، والوساطة الدولية بخصوص هذا الملف إلا أن هذه الجهود لم يسفر عنها اتفاقاً واضحاً بسبب تعنت الجانب الإثيوبي، ولجأت مصر بعد ذلك إلى الاحتكام الدولي في هذا الشأن².

اعتمدت إثيوبيا على سياسة المراوغة والنفس الطويل لكسب الوقت حتى وصلت إلى المرحلة الأخيرة من تشغيل السد في (تموز 2020م)، وهي مصممة على الاستكمال سواء وافقت مصر والسودان أم لم توافقا، وحاولت المماطلة والتسويف حتى بعد أن دخلت واشنطن كراع للمفاوضات بطلب من مصر، بل عملت على تجريب إملاء السد، الأمر الذي يعني خسارة كبيرة لدول المصب، إذ سيزداد العجز المائي في مصر سنوياً، وسينعكس ذلك على تصحر العديد من الأراضي الزراعية، وخسارة في القوى العاملة، وارتفاع في معدلات البطالة³.

1 منى حسين عبيد، مشكلة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات السودانية - المصرية، مرجع سابق، ص 138.

2 أمين البار، إيمان داني، النزاعات المائية شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 275.

3 عبد الحسين شعبان، القانون الدولي والأمن المائي دومينوالشرق الأوسط: العرب وحروب المياه، مجلة قضايا سياسية، العدد

64، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، العراق، آذار 2021، ص 24.

المطلب الثالث: الدور الثلاثي (الأميركي – الإسرائيلي- الإثيوبي): التنسيق في مجال المياه في حوض النيل

بعد تعثر مشاريع نقل مياه النيل مباشرة الى اسرائيل من خلال مصر اتجهت اسرائيل الى خطط بديلة تمثلت في السعي المباشر لشراء مياه النيل من المنبع والتنسيق مع إثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية لتأمين المياه وهذا في إطار التسوية مع دول المصب مصر والسودان الماء مقابل السلام وتعتمد على شعار المساعدة لدول المنبع ضد دول المصب حيث أن إدراك إسرائيل لأهمية مياه النيل لخطورتها على الأمن القومي المصري جعلها تتطلع إلى دفع دول المنبع لبناء سدود ظاهرها بناء سدود لتوليد الكهرباء وباطنها خنق مصر مائياً، ورغم توفر مصادر أخرى قريبة لإسرائيل إلا أنها تصر على الحصول على مياه النيل، فبعد فترة الحرب الباردة والعداء الأمريكي لمصر جعل الولايات المتحدة تقدم دراسات مفصلة عن إمكانية إنشاء (34) سد بسعة تخزين قدرها (50 مليار م³)¹.

وكان لإسرائيل يد في ذلك مستغلة ثلاث عوامل لتهديد الأمن المائي المصري: وهي الحاجة الإثيوبية لمياه النيل، وضعية الاقتصاد الإثيوبي ومشكل التزايد السكاني، ضعف القدرات المالية والفنية الإثيوبية. حيث أشار المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلوالخير في قضايا صراع الموارد في مقال له لصحيفة راندي ديلي ميل الجنوب إفريقية إلى اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء الكنيست ووزراء إسرائيليين وإثيوبيين اتفقوا فيه على إنشاء (4) سدود مائية على نهر النيل، لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط المياه في اتجاه السودان ومصر وذلك بهدف اشغال مصر بقضية اساسية تمس امنها القومي وهي قضية المياه²،

ولكن رغم ذلك لم تتمكن إثيوبيا من تنفيذ مشاريعها بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وعدم قدرة إسرائيل على دعم هذه المشاريع ماليا ولكون النيل الأبيض الذي ينبع من البحيرات الكبرى أكثر استقرارا مائياً في فترة الجفاف من النيل الأزرق المرتبط بالأمطار كانت لإسرائيل مشاريع حاضرة على هذا الجانب من النهر أيضا من خلال تقديم الدعم الفني لشركاتها في مجال بناء السدود المائية لكل من

1 أيمن السيد عبد الوهاب، فرص وعقبات التعاون المائي في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2008، المجلد 42، ص 54.

2 حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص ص 80-81.

روندا، الكونغوالديمقراطية. كما وقعت مع أوغندا اتفاقاً في مارس 2000 مضمونه تنفيذ مشاريع ري في (10) مقاطعات متضررة من الجفاف¹،

واهتمت إسرائيل بنهر كاجيرا الذي يمثل حدود روندا مع بورندي في الشمال الشرقي، وفي 2009 كشفت وزارة الخارجية المصرية عن زيارة لوزير الخارجية الإسرائيلي أفيجرولبيرمان إلى خمس دول إفريقية بحث خلالها إنشاء مشروعات مياه مشتركة، إلى جانب تطوير العلاقات الاقتصادية معها². وفي كينيا قالت صحيفة دايلي نيلسن أن ليبرمان وقع مع الرئيس الكيني اتفاقية لإدارة مصادر المياه والري والبناء بين كينيا وإسرائيل، وقالت بأن كينيا بأمس الحاجة إليها³.

فالتنسيق الإسرائيلي الأفريقي يتعلق باستراتيجية قائمة على هدف من جانبيين الضغط على مصر وخنقها للحصول على مياه النيل، وتحقيق مكاسب سياسية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي ولهذا فإن من أهم الاستراتيجيات الإسرائيلية هو السيطرة على مصادر المياه العربية بهدف التوسع وجلب المستوطنين الجدد، وترى أنها في حاجة مستمرة إلى زيادة مواردها المائية لري المزيد من الأراضي الزراعية، كما أن في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، حتى الاجتماعية من خلال (يهود الفالاشا ذوي الأصول الإثيوبية)، حيث استغلت إسرائيل تقاربها مع أثيوبيا في عهد الإمبراطور "هيلا سيلا سي مريام" وقامت بتوظيف هذه العلاقة من أجل تهديد مصر من زاوية المياه، لأن 85% من احتياجات مصر المائية تتبع من أثيوبيا⁴، حيث بلغت حصة مصر من مياه النيل 55.5 مليار م³ ارتفعت إلى 70 مليار م³ عام 2000، ما شكل عجزاً مائياً بمقدار 14.5 مليار م³، أما السودان فحصلتها 18.5 مليار م³، وتهدف السودان إلى زيادة مساحة الرقعة الزراعية من 4.5 مليون فدان إلى 9 مليون فدان، وهذا يحتاج إلى 14.8 مليار م³، وبذلك يكون العجز المائي عند مصر والسودان 38 مليار م³ من المياه، وهذه

1 حصة مصر من مياه النيل في خطر على الرابط:

<http://www.was7apcool.com/vb/showthreadphp&t=490493>

2 محيد شبكة الإعلام العربية، مصر تهدد بمنع تصدير الغاز إلى إسرائيل،

<http://www.mohet.com/files.aspx&fid=369561>

3 ALI Hatter ,Israel's Thirst For The Nile Water»

<http://www.inbaacom/modules.php&name=newes&file=article&sid=26613>

4 الشيخ كالي، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رندة حيدر (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، وباسم

شعبان، النيل وأزمة توزيعه، مجلة الجيش، لبنان، العدد 397، تموز/ يوليو 2018، انظر:

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84%D9%88%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9%D9%87>

الكمية لا يمكن تدبيرها إلا بعد الانتهاء من مشروعات أعالي النيل التي تتولاها مصر والسودان معاً. وتلعب إسرائيل من خلال علاقتها مع أثيوبيا والدول الأفريقية في حوض النيل دوراً تحريضياً ضد مصر والسودان، بحجة أنهما تستهلكان كميات كبيرة من المياه دون الحاجة إليها على حساب الدول الأخرى وفي ضوء هذا التحريض سيطرت الشركات الأمريكية والإسرائيلية على معظم المشاريع المائية في المنطقة، وتولت الأبحاث العلمية الخاصة بموارد المياه، وأسفرت العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية عن تهجير أعداد كبيرة من يهود الفلاشا، كما قامت إسرائيل بإنشاء ثلاثة سدود مائية كجزء من برنامج أمثل يستهدف بناء 26 سداً على النيل الأزرق لري 400 ألف هكتار، وإنتاج 38 مليار كيلوواط ساعة من الكهرباء، وهذه المشاريع ستحرم مصر من 5 مليار م³ من المياه¹، كما قامت إسرائيل ببناء سد على منشأ أحد فروع النيل الأزرق الذي يمد النيل بحوالي 75% من المياه لحجز نصف مليار م³ من المياه مقابل قيام أثيوبيا بتسهيلات لإسرائيل في جزيرة دهلك وفاتنما لإقامة قواعد عسكرية فيها، تحولت إسرائيل بعدها إلى أرتيريا لقربها من باب المندب، كما بدأت أثيوبيا ترفع دعاوى إعادة توزيع مياه نهر النيل وفق مبدأ عدالة التوزيع، كما أنها لم تشترك حتى الآن في مجموعة الأندوجوالخاصة بالاستفادة من مياه نهر النيل².

كما تحاول إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إقناع أثيوبيا باستصلاح 400 ألف هكتار من الأراضي على الحدود الأثيوبية السودانية علماً أن تنفيذ هذا المشروع سيستنفذ حوالي 5 مليار متر مكعب من المياه سنوياً وهو ما يعني تهديد حقيقي لحصة مصر من المياه السنوية الرافدة من النيل وتم الاتفاق بين إسرائيل وأثيوبيا على قيام شركة إسرائيلية بإعداد الدراسات التنفيذية الخاصة أحد المشروعات الزراعية في جنوب أثيوبيا، والتي يمولها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويهدف المشروع إلى تحقيق التنمية الزراعية ويشتمل على إنشاء سد على نهر "شبيلى" ووفقاً لما ذكرته صحيفة **الأنديبندنت** البريطانية في 6 جانفي 1990، فإن إسرائيل وأثيوبيا تتعاونان في إقامة مشروعات للمياه على منابع النيل في الهضبة الأثيوبية³ ويشكل تطور تنسيق علاقات التعاون المائي بين إسرائيل وأثيوبيا تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى، حيث أن أثيوبيا تمد مصر كما هو معروف بـ 85% من مياه النيل الواردة عند أسوان، وإن

1 Edward Sheehan, "Step by Step in the Middle East", Palestine Studies Journal, vol 4, no 2, p 218.

2 بغدادى عبد السلام، القرن الأفريقي وشرق إفريقيا: الواقع والمستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان: الأردن، 2010، ط1، ص 119.

3 عز الدين شكرى، التعاون الاسرائيلي الاثيوبي والامن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، مصر، 1990، ص 173-176.

كانت قدرة أثيوبيا على التحكم في تدفق كميات المياه المنحدرة من الهضبة الإثيوبية شبه منعدمة بسبب نقص التجهيزات والتمويل والجمهرة الفنية إلا أن أثيوبيا تظل مصدر التهديد الرئيسي لحصة مصر من المياه إذا توفر طرف أو أطراف قادرة وراغبة في مساعدة أثيوبيا على القيام ببعض المشروعات التي تؤثر على حصة مصر من المياه حالياً أو في المستقبل.

حيث تساهم إسرائيل في الإشراف على تطوير الزراعة الإثيوبية، واشترطت توفير حصة أكبر من المياه للاستمرار في تعاونها وهو الشرط الذي ساهم بتعجيل بناء سد النهضة للوقوف على الحاجات المائية وتوفير الطاقة التي يشار إلى أن شركات إسرائيلية كبيرة تقف وراءها ومن بينها شركة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية التي تستحوذ على 70% من سوق الكهرباء في إسرائيل، كما اعتبر السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر تسابي ميزال أن على القاهرة عدم التعامل بأن النيل ملك لها وعليها أن تتقبل وجود السد الإثيوبي، وأن على إثيوبيا أن تعمل على عقد تفاهات تحفظ حقوقها في مياه النيل¹.

من الناحية السياسية، أعطى السد الإثيوبي لإسرائيل مزيداً من القوة السياسية فبعد أقل من 24 ساعة على انتهاء جولة ننتيا هو في عدد دول حوض النيل وتحديداً أوغندا، وكينيا، وروندا، وإثيوبيا. زار وزير الخارجية المصري تل أبيب في يونيو/حزيران 2016، تحت عنوان، طلب مصري من أن تكون إسرائيل وسيطاً ما بين القاهرة وأديس أبابا، لمنع الحرب القادمة على المياه، وكانت تلك الزيارة هي الأولى منذ قرابة عشر سنوات.

ويعد هذا إقرار علني من القاهرة للقوة السياسية الإسرائيلية التي تتصاعد في ظل علاقات إسرائيل مع دول القرن الأفريقي تحديداً واستغلت إسرائيل هذه الخطوة لصالحها في ضرب القضية الفلسطينية²، حيث قبلت دور الوسيط بين القاهرة وأديس أبابا وفق كلاوبر، مقابل أن تقف مصر إلى جانب إسرائيل في

¹وليد عبد الحي، توجهات أطروحات الدكتوراه في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعات الإسرائيلية، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/6/1، انظر:

<https://www.waljaytounanet/2020/06/01/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%81%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5/#XxUXIqEzbiU>

² مصطفى ياقوت، إسرائيل تدفع مصر لـ"فتح الوساطة": <https://bitly/2P8kF8O> راجع في هذا الصدد أيضاً: **المناخ الإسرائيلي من سد النهضة في الموقع** : <http://studies.aljazeera.net/ar/article/5010>

وَأد أي مبادرة للسلام تضر بإسرائيل، وأن يكون هناك تنسيق كامل بين الطرفين، لصالح الدولة العبرية. فيما أشارت تقارير إلى تجدد تقديم الطلب في إبريل/نيسان 2018 بعد رفض حضور إثيوبيا للمحادثات¹.

إن المكاسب الإسرائيلية من بناء السد لن تقتصر على السياسية والأمنية منها فقط، بل أيضا الاقتصادية، حيث يرجح في ظل امتلاك تكنولوجيا متطورة في تكرير المياه، أن تبدأ بيع المياه لمصر، وفق تقرير إسرائيلي مفصل، ما سيمنحها فرصة إضافية للتأثير على القاهرة، التي يزداد ضعفها، فقد كانت إسرائيل قد عقدت اتفاقا مع إثيوبيا يقضي بتموين إسرائيل بالكهرباء الذي سينتجه سد النهضة وفي البداية قامت بإنشاء خط لنقل الكهرباء الى كينيا وخط آخر الى الدولة الجديدة دولة جنوب السودان وهذا ما يظهر ان إسرائيل لها يد طويلة في مشروع سد النهضة من التخطيط الى التنفيذ².

وتعزى أسباب التعاون الإسرائيلي الأثيوبي تقوم إسرائيل بإدارة صراعها مع الدول العربية بطريقة خفية من خلال تحسين علاقاتها بدول أفريقيا وخاصة أثيوبيا حيث تقيم الحكومة الأثيوبية 23 مشروعاً على النيل الأزرق بتمويل أمريكي، وقد جاءت المحاولات الإسرائيلية في أثيوبيا نتيجة لفشل محاولات إسرائيل الخاصة بمد مياه النيل اليها عبر سيناء، مما جعل إسرائيل تميل نحو النزوع المستمر للتحالف مع دول التخوم المجاورة مثل أثيوبيا.

وتسعى إلى إيجاد شكل من أشكال الارتباط الاستراتيجي معها لمواجهة النظام المصري وتخفيف ضغطه عليها، وقد كان الرحيل السوفيتي من أثيوبيا قد خلق حالة فراغ استراتيجي فيها فأصبحت إسرائيل هي الدولة الوحيدة الراغبة والقادرة على القيام ببعض مهام الشريك الاستراتيجي لتلبية لرغبة أثيوبيا لأنهما في الرغبة في احكام السيطرة على البحر الاحمر وتقزيم الدور المصري³

وهنا تقف إثيوبيا على رأس الدول الإفريقية التي تحظى باهتمام الدوائر السياسية الإسرائيلية، سواء لما تروجه الدعاية الإسرائيلية لجذور تاريخية وأخرى حديثة ومعاصرة سواء زمن الامبراطور هيلا سيلاسي Haile Selassie (أسد يهوذا)، وكذا الإبعاد التي ركز عليها بنيامين نتانيا هو Benjamin Netanyahu في خطابه سنة 2016 أمام البرلمان الإثيوبي (مشيرا إلى الملك سليمان)، من خلال الإشارة للروابط

1 سالم إلياس محمد العباسي، دور المياه في استراتيجية إسرائيل التوسعية، دار اليازوري العلمية، 2020، ص 29.

2 سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة وتداعياته على دول الحوض، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 15 العدد 63، العراق، 2018، ص 242.

3 عبد الله مرسى العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مرجع سابق، ص ص 171-173.

السكانية (يبلغ عدد اليهود الإثيوبيين في "إسرائيل" نحو 140-150 ألف نسمة)¹، ناهيك عن تطور العلاقة الإثيوبية الإسرائيلية، خصوصا الدعم العسكري والتقني الإسرائيلي في فترة الصراع الإثيوبي الأريتري، وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهوما يؤكد الاهتمام الإسرائيلي الكبير بتطوير العلاقة بين تل أبيب وأديس أبابا².

يتجلى التنسيق الرفيع في السياسات المائية بين إثيوبيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من خلال ربط الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية بين قضية المياه وحل الصراع العربي الإسرائيلي باعتبار إسرائيل قوة إقليمية حقيقية يجب أن تحصل على كل الثروات بما فيها المياه واكبر الموارد المائية الأقرب إليها تقع بحوض النيل³

فتتظر الولايات المتحدة إلى إثيوبيا باعتبارها الحارس الأمين لمصالحها في القرن الأفريقي والتي تعد من جهة أخرى وثيقة الصلة بالأمن القومي الإثيوبي وبالدور القائد الذي تطمح إثيوبيا للقيام به، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى مواصلة الحرب العالمية ضد الإرهاب والقضاء على بؤر تهديد مصالحها، بما يقتضيه ذلك من إعادة ترتيب الأوضاع في القارة الأفريقية من خلال تبني سياسة التحالف مع قوى إقليمية، كل منها قوة بارزة في محيطها كنيجيريا في الغرب، وإثيوبيا في الشرق، وجنوب أفريقيا في الجنوب⁴.

وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في الوساطة عبر وزارة الخزانة الأمريكية حين وجهت الدعوة لوزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان بالإضافة إلى البنك الدولي في 31 أكتوبر 2019، بعد طلب مصري لوساطة دولية في المفاوضات، وتواصلت جلسات التفاوض، بعد انطلاقها في نوفمبر 2019، واستمرت خلال 4 أشهر⁵، غير أنها انتهت برفض إثيوبيا التوقيع بالأحرف الأولى على مقترح

1 CNN:Israel protests: **Why Ethiopian Israelis are protesting** :Oren Lieberman :

<https://editioncnn.com/2019/07/04/middleeast/ethiopiaisraelprotestsanalysisorenintl/indexhtml>

2 Michael B Bishku, "Israel and Ethiopia: From Special to Pragmatic Relationship," Conflict Quarterly journal, vol 14, no2, 1994, PP 38-56.

3 محمد مصطفى محمود، التعليق على كتاب النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 139، جامعة الدول العربية، 2009، القاهرة، ص 242.

4 سنية الفقي، إثيوبيا رئيس جديد ونظام قديم، مجلة الديمقراطية، العدد 53، يناير 2014، ص 167.

5 أحمد أمل، سد النهضة: المخاطر، المغالطات، الشراكة الممكنة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2020، ص ص 38-40.

اتفاق تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية وتغيبت في الجولة الأخيرة من المفاوضات التي عقدت بواشنطن يومي 27 و28 فبراير 2020.

ليس هذا فحسب فقد عملت إسرائيل على القضاء على أية محاولة تعاونية بين دول المصب مثل مشروع قناة جونغولي على النيل الأبيض التي كانت تهدف لزيادة حصة كل من مصر والسودان، كما قامت بالتنسيق مع إثيوبيا بتقديم الدعم المالي والعسكري لجون جارنج john garang زعيم الحركة الانفصالية جنوب السودان حتى انفصل جنوب السودان.

ومن الآثار الأخرى لهذه المشاريع التأثير على العلاقات البينية بين دول حوض النيل، فإذا كانت العلاقات بين دول المصب تتميز بنوع من الثبات والاستقرار فإن العلاقة بين دول المنبع والمصب غير ذلك، حيث أن التطلعات التنموية للدولة الإثيوبية زادت التوتر بين دول حوض النيل. لاسيما من خلال اعتراضها على اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، ويعكس الموقف الإثيوبي واقع العلاقات المتوترة ما بين دول المنبع والمصب، والتي انعكست على الجانب السياسي، لكن ما عمق الصراع أكثر هو الدور الإسرائيلي، لكن ما يبدد مخاوف دول المصب نوعا ما هو عدم توفر القدرة المالية والفنية التي تواجه تجسيد المشروع على أرض الواقع¹.

إن السياسة الأمريكية تهدف لاستثمار قضايا المياه بالمعنى الاستراتيجي لخدمة مصالحها وهذا الدور انعكس بالرغبة الإسرائيلية بالحصول على المياه من دول الجوار المائي بحوض النيل وهذا يتجلى بوضوح في الدور الذي يلعبه الكيان الإسرائيلي داخل السياسة الأمريكية فقد انتقلت السياسة الإسرائيلية إلى موقع الشريك بالنسبة لأمريكا منذ نهاية الحرب الباردة وهي تحافظ على وضعها في الدولة الأمريكية لتحقيق مصالحها الكثيرة والمتعددة من خلال استثماراتها لنشاط المنظمات العالمية والإقليمية.

هذا التنسيق من شأنه أن يؤثر على الوضع المائي بالمنطقة العربية عامة وحوض النيل بصفة خاصة نظرا لما يمثله الحوض من أمل للدولة اليهودية في التروي من المياه، وبخاصة إذا وضعنا في الاعتبار التأثير الأمريكي على المنظمات الدولية المانحة للمعونة الخاصة بمشروعات المياه وعلى رأسها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فمن المؤكد أن هذا التحيز الأمريكي سوف يدفع تلك المنظمات إلى

1 سنية الفقي، إثيوبيا رئيس جديد ونظام قديم، مرجع سابق، ص 165.

التدخل لوضع استراتيجيات المياه التي تراها محققة لمصالح تلك السياسات¹. ومما يزيد الأمر خطورة أن نعلم أن السيطرة على إدارة منظمة كالبنك الدولي متحققة لدوائر الصهيونية التي لا بد وأن تحابى إسرائيل على حساب المصلحة المصرية العربية وتغوق أي تنمية عربية، وهذا ما يمكننا من تفسير السر في التنسيق الشديد² أكاديميا وسياسيا بين إسرائيل وأمريكا في مجال السياسة المائية الذي هو استمرار للتنسيق العسكري والاقتصادي بينهما.

والتنسيق بين الطرفين يركز أساسا على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، التي من أجلها تدعم أمريكا الوجود الإسرائيلي بكل طاقاتها، لتقوم بدورها في السيطرة وإعاقة القوى المعادية ولذلك تصر أمريكا على عضوية كافة لجان المياه في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي نص عليها مؤتمر مدريد 1991 من جهة ومن جهة أخرى تولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية القيام بإجراء دراسة شاملة عن أوجه التعاون المحتملة بين مصر وإسرائيل وحددت دورها بالقيام بالوساطة وتسهيل هذا التعاون

وفي هذا الصدد يؤكد محمود أبوزيد وزير المياه السابق بالحكومة المصرية ورئيس المجلس العالمي للمياه وبحق أنه لا يمكن النظر ببراءة الى تلك الدراسات والبحوث التي تخرج عن المعاهد، ومراكز البحوث الأمريكية بشأن طرح حلول وبدائل المشاكل المياه في المنطقة. ويشير الى أن التحركات الأمريكية في منطقة الهضبة الأنثيوبية، والهضبة الاستوائية في إطار تقسيم العمل الدبلوماسي والمناطق الفرعية بين الدول الكبرى، يجب النظر إليها بعين الارتياح والحيطة³.

1 حسام الإمام، النيل المستقبلي ومفترق الطرق، دار الجامعة الجديدة، 2006، الاسكندرية، ص ص 485-486.

2 عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 97.

3 حسام الإمام، النيل المستقبلي ومفترق الطرق، مرجع سابق، ص 487.

خلاصة الفصل الثالث:

تناولت الدراسة في هذا الفصل الإطار الواقعي المؤسسي من خلال دراسة حوض النيل والتي يمثل العمق الأمني للدولة المصرية، والتي تبني على أساسه أجندتها القومية الأمنية فحوض النيل ليس فقط مجرى نهر ولكنه حلقة متكاملة ينظر اليها بالدوافع الجيوبوليتيكية وتحلل سياسات اعضاء الحوض وفق الاطر الجيواستراتيجية، نظرا لما يمتلكه الحوض من موارد طبيعية هامة وموقع استراتيجي يزيد من قوة التنافس للسيطرة على الإقليم.

وهذا ما يفسر السلوكيات الاثيوبية والإسرائيلية في هذا الاقليم حيث تسعى اثيوبيا لصنع دور جديد باستخدام الموارد المائية ولكن باعتبارها دولة نامية لا تمتلك التكنولوجيا فضلا عن الموارد المالية فهي تلجأ الى صنع تحالفات تقدم من خلالها المياه كمادة قابلة للتسويق والمساومة وقد وجدت هذه الاستراتيجية صدى واسعا في الدوائر الاستراتيجية الإسرائيلية التي تريد ان تجني فوائد متعددة بدءا بالحصول على مياه كافية ثم الى تطويق الدولة المصرية عبر تعرية نقاط الأمن خاصتها، وفي اولها تهديد الأمن المائي المصري من خلال دعم المشاريع المائية الاثيوبية وهذا لا يتم لهما (اسرائيل واثيوبيا) الا بدعم امريكي فني ومالي بالإضافة الى الضغط السياسي.

مما يبين ان ازمة المياه في حوض النيل ليست ازمة ندرة طبيعية فقط وانما ازمة ثقة وندرة في التعاون بين دول الحوض لإدارة ملف المياه.

الفصل الرابع: الدور المصري لتأمين المياه وتحقيق الامن المائي

تمهيد:

بعد أن استعرض الفصل السابق حوض النيل بوصفه فضاءً تتزاحم فيه الأطماع الهيدروليكية للفواعل الدولية والإقليمية، وما ينجم عن ذلك من تهديد متصاعد للأمن المائي المصري، يأتي هذا الفصل الرابع والأخير لي طرح البعد التطبيقي والاستشراقي للدراسة، متجاوزاً التشخيص إلى مقاربة الحلول، من خلال الوقوف على الدور المصري في مواجهة هذا التحدي وتأمين مقوماته المائية.

فمصر، بوصفها دولة المصب الأكثر اعتماداً على مياه النيل، ومحدودية مصادرها المائية البديلة، تجد نفسها مطالبة ببلورة استراتيجية شاملة تجمع بين البعد الداخلي المتعلق بترشيد الاستخدام وتنمية الموارد، والبعد الخارجي المرتبط بإدارة العلاقات مع دول الحوض عبر آليات التعاون والدبلوماسية المائية، بما يحقق التوازن بين مقتضيات الأمن القومي ومتطلبات التعايش الإقليمي.

ومن هذا المنطلق، ارتأى الباحث تقسيم هذا الفصل، الموسوم بـ"الدور المصري لتأمين المياه وتحقيق الأمن المائي"، إلى ثلاثة مباحث متكاملة:

يتناول **المبحث الأول** الوضع المائي المصري، من خلال الوقوف على الجغرافيا المائية المصرية والاحتياجات المائية المتنامية للدولة. ويتجه **المبحث الثاني** إلى تحليل الأمن المائي المصري في حوض النيل، بالوقوف على مؤشرات، ومصادر النزاع حول المياه في الحوض، ودوافع التعاون الكفيلة بتجاوز الأزمة. أما **المبحث الثالث** فيُخصّص لدراسة آليات تأمين المياه وتحقيق الأمن المائي المصري، من خلال عنصرين أساسيين هما الإدارة المتكاملة للموارد المائية المصرية، وتفعيل الدور الخارجي المصري عبر التأمين الدبلوماسي.

وتقضي هذه المقاربة إلى أن تحقيق الأمن المائي المصري لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن مقاربة مزدوجة تجمع بين الإدارة الرشيدة للموارد الداخلية، وتفعيل الدبلوماسية المائية الخارجية، بما يضمن لمصر موقعاً متوازناً في معادلة حوض النيل، ويؤسس لخاتمة الدراسة التي تستخلص أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الوضع المائي المصري

يكتسب الوضع المائي المصري أبعادًا تتجاوز الجانب التنموي لتشمل أبعادًا سياسية وأمنية واستراتيجية، خاصة في ظل اعتماد مصر على مورد مائي عابر للحدود وتزايد المشاريع المائية في دول المنابع. وعليه، يتناول هذا المبحث واقع الوضع المائي في مصر، من خلال بيان خصائصه وأبرز تحدياته، وإبراز انعكاساته على الأمن المائي والأمن القومي المصري.

المطلب الأول: الجغرافيا المائية المصرية

المناخ الجاف وشبه الجاف هو الميزة العامة لمصر، إذ أن معظم الأراضي المصرية هي صحراء ويكون الهطول المطري في السواحل الشمالية لمصر حيث يصل معدل التساقط المطري في مصر إلى 200 ملم سنويًا في أقصى الشمال الشرقي عند رفح و110 ملم في الشريط الساحلي المحادي لوسط الدلتا ولا تزيد الأمطار عن 15 ملم في القاهرة، كما تتعرض المناطق الشرقية المطلة على البحر الأحمر وبعض مناطق جنوب سيناء إلى عواصف مطرية تسبب السيول الجارفة، ولهذا فإن مصدر الأمطار لا يساهم إلا بنسبة 1,8% من الموارد المائية المتجددة وهي غير منتظمة خاصة مع التغيرات المناخية¹.

وتقدر موارد مصر من الأمطار سنويًا بـ 4,5 مليار م³ تستخدم الزراعة 1,4 مليار م³ موزعة على سيناء بـ 400 مليون م³ وعلى الساحل الشمالي والشمالي الغربي بنحو 800 مليون م³ وتختلف تقديرات هطول الأمطار إذ هناك من يجعلها بحدود 15 مليار م³ سنويًا.

الأمطار شبه عديمة فيما عدا الساحل الشمالي حيث تسقط الأمطار عليه بمعدل سنوي يتراوح بين 50-250 ملليمتر فعلى الساحل الشمالي الغربي تسقط أمطار تتراوح من 50 إلى 150 ملليمتر في العام وتزرع مساحات من الشعير تصل في السنوات الجيدة إلى أكثر من 100 ألف فدان، أما في الساحل الشمالي الشرقي فإن الأمطار تزداد كلما اتجهنا شرقًا فمعدلها عند العريش 150 ملم.

وفي ضوء معدلات الأمطار الشتوية العادية يمكن تقدير حجم مياه الأمطار التي تسقط فوق الأجزاء الشمالية من مصر (حوالي 200000 كم²) بكمية تتراوح ما بين 5 إلى 10 مليار م³ في السنة من هذا المقدار يسيل فوق السطح كمية تتراوح ما بين مليار ونصف مليار م³، يتبخر جزء كبير والباقي

1 عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 315.

يتسرب في الطبقات لكي يضاف إلى تغذية المياه الجوفية¹، ويلاحظ أن المياه التي تسيل فوق السطح من مجاري الوديان المشار إليها تضيع في البحر، وعندما ترتفع معدلات الأمطار الشتوية نسبياً فإن كمية المياه التي تسيل فوق السطح قد تصل إلى 2 مليار م³.

ويمتد أثرها ليشمل مساحات أوسع من الصحاري المصرية. وعندما تتعرض الأراضي المصرية للأمطار الموسمية وهي ظاهرة تتكرر مرة كل عشر سنوات فإن كمية الأمطار التي تسيل فوق السطح قد تصل إلى 5 مليار م³ ويكون تأثيرها ملحوظاً في مناطق البحر الأحمر وجنوب سيناء وفي حوض نهر النيل، وكثيراً ما تحدث أضراراً بيئية شاملة²، وتبلغ كمية الأمطار في الأحواض المائية لشبه جزيرة سيناء وكذلك كمية الأمطار التي تنساب على السطح وتخرج من الأحواض المائية في اتجاه البحر 131.67 مليون م³ سنوياً وتمثل نسبة 5.25 من إجمالي المطر المتساقط³.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن متوسط التساقط المطري السنوي على كامل الأراضي المصرية حوالي 8 مليار م³، وأن السريان في حدود 1.8 مليار م³، وهذا يساعد على استقطاب وحصاد مياه هذه الأمطار في سيناء والساحل الشمالي وسلسلة جبال البحر الأحمر الشرقية في حدود 200-300 مليون م³/سنة⁴.

مياه الصرف الزراعي:

هي المياه المستخدمة في الاستصلاحات، بالإضافة إلى فواقد التسرب من شبكة الري والصرف، وتصرفات نهايات الترع التي لم يتم استخدامها ومخلفات الصرف الصحي والصناعي، لذلك تعتبر هذه المياه ذات نوعية منخفضة الجودة بسبب ملوحتها العالية، وخطرها بمياه المصارف التي غالباً ما تكون ملوثة بالكيمياويات التي استخدمت في الزراعة والصناعة وتتراوح نسبة الملوحة في هذه النوعية من المياه ما بين 700 إلى أكثر من 3000 جزء في المليون، وتعتبر مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها من

1 خيرى حامد العشماوي، دراسة اقتصادية عن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في ري الأراضي، المركز القومي للبحوث 2001/2004، مصر، ص 22.

2 عبد الستار أحمد شنيش، محمود محمد عبد الفتاح، دراسة اقتصادية لمشروع تنمية جنوب الوادي وسيناء، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع، العدد الأول، مارس 1997، ص 41.

3 محمد عبد الهادي راضى، الإمكانات المائية لمصر والتخطيط الأمثل لتنميتها واستخدامها، كتاب أبحاث مؤتمر البحث العلمي في مجال الري والموارد المائية وأهميتها لتنفيذ مشروعات الخطة، وزارة الري، مركز البحوث المائية، القاهرة 1984، ص 112.

4 عبد الستار أحمد شنيش، محمود محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها في تنمية الموارد المائية مستقبلاً. ويجب الأخذ في الاعتبار تحسين نوعية مياه الصرف الزراعي من خلال معالجة مياه المصاريف الفرعية مباشرة، أو المصارف الرئيسية قبل خلطها بمياه عذبة، مع تجنب خلطها بمياه الصرف الصحي أو الصناعي لتجنب المخاطر البيئية الناجمة عن إعادة استخدام مثل هذه النوعية من المياه دون معالجة، مع الالتزام بصرف نسبة لا تقل عن 50% من إجمالي كميات مياه الصرف إلى البحر للمحافظة على التوازن المائي والملحي لدلتا النيل، ومنع زيادة تأثير التداخل العميق لمياه البحر مع الخزان الجوفي بشمال الدلتا¹.

مياه الصرف الصحي المعالجة:

تعتبر مياه الصرف المعالجة أحد المصادر المائية التي يمكن استخدامها في أغراض الري إذا ما توافرت بها الشروط الصحية المناسبة وقد زادت كمية المياه المعالجة سنوياً من 0.26 مليار م³/ سنة في أوائل التسعينيات لتصل إلى نحو 0.6 مليار م³/ سنة عام 2000، ومن المتوقع أن تصل إلى نحو 2 مليار م³ في عام 2017 حيث تستخدم في ري المحاصيل غير الغذائية للإنسان والحيوان وزراعة الغابات في الصحراء لإنتاج الأخشاب مع التركيز على معالجة هذه المياه، وفصل الصرف الزراعي عن الصحي لتجنب مخاطر المخلفات الكيماوية على الصحة العامة والبيئة².

المياه الجوفية:

تتوزع خزانات المياه الجوفية المتجددة بين وادي النيل (بمخزون 200 مليار م³ تقريباً) وإقليم الدلتا (بمخزون 400 مليار م³ تقريباً)، وتعتبر تلك المياه جزءاً من موارد مياه النيل

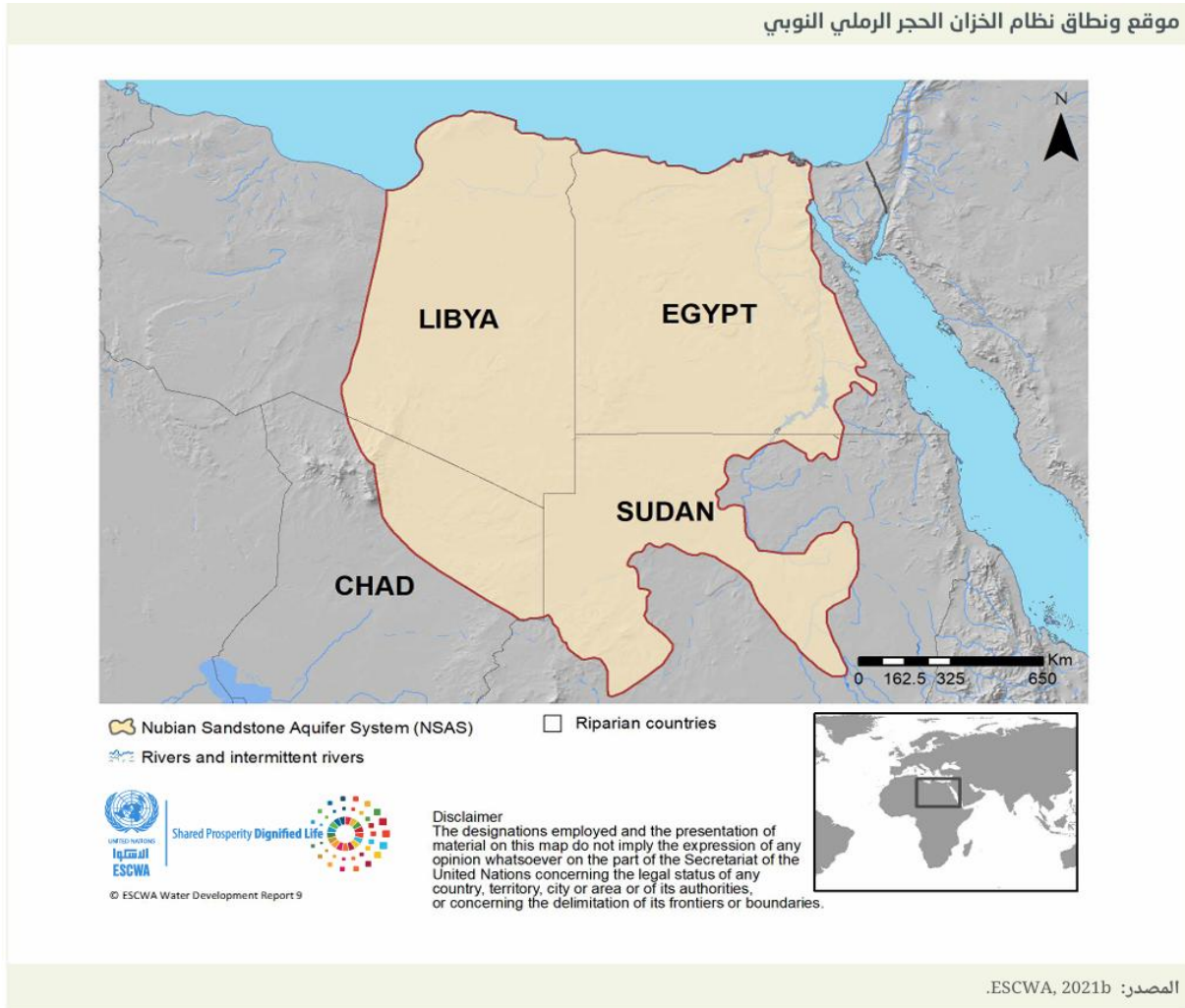
ويقدر ما يتم سحبه من مياه تلك الخزانات نحو 6.5 مليار م³ وذلك منذ عام 2006. ويعتبر ذلك في حدود السحب الأمن والذي يبلغ أقصاه نحو 7.5 مليار م³ حسب تقديرات معهد بحوث المياه الجوفية، أما خزانات المياه الجوفية غير المتجددة فتتمدد تحت الصحراء الشرقية والغربية وشبه جزيرة سيناء. وأهمها خزان الحجر الرملي النوبي في الصحراء الغربية والذي يقدر مخزونه بنحو 40 ألف مليار م³، حيث يمتد في إقليم شمال شرق إفريقيا ويشمل أراضي مصر والسودان وليبيا وتشاد، ويعتبر هذا الخزان من أهم مصادر المياه الجوفية العذبة غير المتاحة في مصر للاستخدام نظراً لتوافر تلك المياه على أعماق كبيرة،

1 محمد عبد الهادي راضى، الإمكانيات المائية لمصر والتخطيط الأمثل لتنميتها واستخدامها، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2 نفس المرجع، ص 114.

مما يسبب ارتفاعاً في تكاليف الرفع والضخ لذلك فإن ما تم سحبه من تلك المياه نحو 0.6 مليار م³ / السنة وهي تكفي لري نحو 150 ألف فدان بمنطقة العوينات. ومن المتوقع أن يزداد معدل السحب السنوي إلى نحو 2.5 - 3 مليار م³ / السنة كحد سحب آمن واقتصادي.

شكل (21) يوضح خريطة توضيحية لموقع الخزان النوبي للمياه الجوفية :



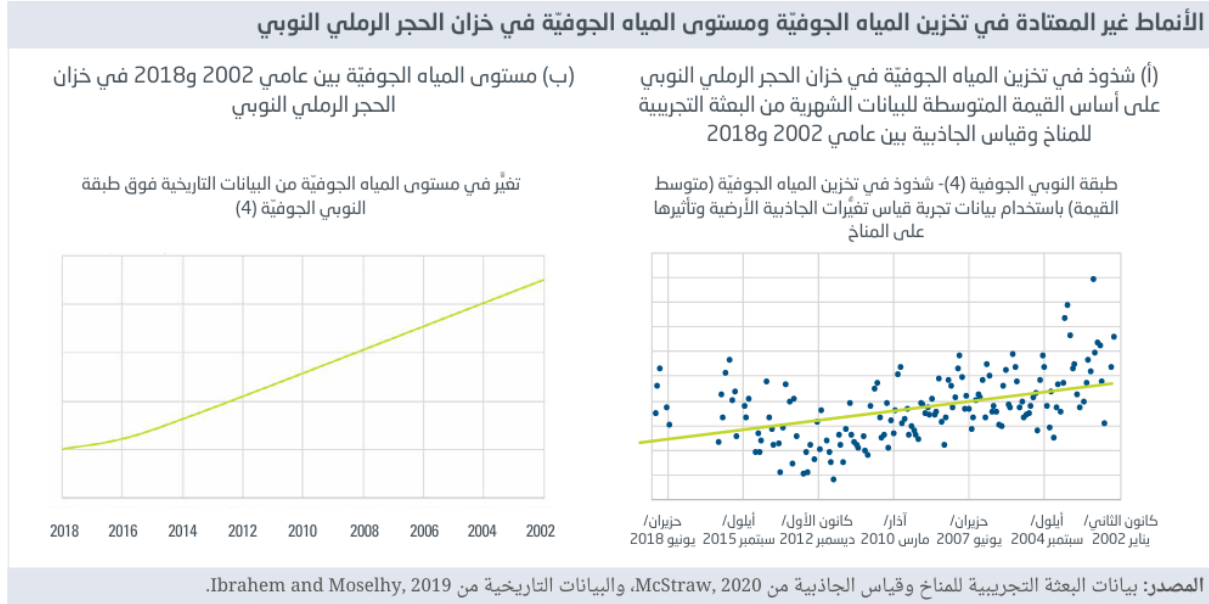
المرجع: الاسكوا، تقرير المياه والتنمية التاسع، مرجع سابق، ص 86.

سابقاً تميزت المياه الجوفية في الدلتا بنوعية جيدة من المياه تصل ملوحتها إلى نحو 300-800 جزء في المليون في مناطق جنوب الدلتا ولا يسمح باستنزاف مياه تلك الخزانات إلا عند حدوث الجفاف لفترة زمنية طويلة، لذلك تعتبر هذه المياه ذات قيمة استراتيجية هامة¹، ولكن تزايد السحب الجائر أثر في نوعيتها،

¹ أسعيد رشدي، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، في كتاب أزمة مياه النيل إلى أين؟، المجلد 1، 1988، مركز البحوث العربية، القاهرة: مصر، ص 220.

ومن المقدر أن يقترب السحب من هذه الخزانات إلى نحو 7.5 مليار م³ بعد عام 2017 وهوما تسبب في تراجع سريع في مخزون المياه الجوفية.

الشكل (22) يستعرض منحنى بياني لحجم الانخفاض في قدرات الخزان الرملي النوبي:



المرجع: الاسكوا، تقرير المياه والتنمية التاسع، مرجع سابق، ص 107.

تحلية مياه البحر:

تتوفر لمصر سواحل بحرية طويلة على البحر المتوسط وأعلى البحر الأحمر، والتحرك الحكومي الفعال خلال العقدين الماضي والحالي في الاهتمام بالتنمية السياحية والصناعية للمناطق الساحلية، فإن توفير موارد مائية لهذه التنمية يعتبر ضماناً لتواجدها واستدامتها. ومن أهم مصادر المياه الممكنة في المناطق الساحلية، التحلية لمياه البحر وقد أدت الخبرة الواسعة المكتسبة على مدى الأربعين عاما الماضية والتحسينات في تكنولوجيا التحلية إلى جعل إزالة الملوحة مقبولة تكنولوجيا على نطاق واسع وتوفر مياهاً عالية الجودة لمناطق قاحلة كانت من قبل محرومة من مصدر للمياه يوفر لها التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة فهي تكنولوجيا موثوق بها إلى حد كبير وتعتمد عليها بلدان عديدة مما تتوافر لها القدرة المالية كبلدان الخليج العربي في الحصول على إمداداتها اليومية من المياه بيد أن التكاليف لا تزال مرتفعة نسبياً بالمقارنة بموارد المياه الأخرى¹.

¹سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الإثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مرجع سابق، ص 241.

ويمكن الاستفادة من مياه البحر بعد تحليتها وتحويلها إلى مياه عذبة كأحد المصادر الممكنة لزيادة الموارد المائية في مصر، حيث يمكن استغلالها كعامل مساعد للتنمية في المجتمعات الصحراوية والقرية من السواحل والمجتمعات السياحية ويمكن استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في التحلية بدلاً من نقل الكهرباء أو البترول إلى هذه المواقع، وذلك لرفع اقتصاديات استغلال هذا المصدر من المياه.

وترى بعض الدراسات أن تكلفة تحلية المتر المكعب من هذه المياه تتراوح ما بين (5-7) جنيه مصري مما يجعل استخدام هذه المياه لأغراض الزراعة غير مجدية اقتصادياً في الوقت الراهن، وتتجه الدراسات الحديثة إلى دراسة إمكانية تحلية مياه شبه المالحة الموجودة بمخزون المياه الجوفية بالقرب من سواحل البحر الأبيض المتوسط الشمالية وشمال سيناء، حيث تقل ملوحتها نسبياً عن ملوحة مياه البحر مما يقلل تكاليف عملية التحلية¹.

نهر النيل:

يشكل نهر النيل المصدر الأساسي للمياه في مصر وعليه تتوقف حياة مصر وحياة سكانها حيث أن التجمعات السكانية في مصر تكون حول نهر النيل عبر امتداده من الجنوب إلى الشمال ويساهم نهر النيل بـ 95% من الإيرادات المائية لمصر ويمثل الشريان الأساسي لبقاء مصر، فيمتد النيل الأعظم في الأراضي المصرية من أسوان ليصب في البحر المتوسط ويبلغ طوله 1205 كلم ينحدر فيها 91 م بمعدل 1م لكل 13 كلم ويتفرع إلى الشمال من القاهرة إلى فرعي دمياط ورشيد.

وعن مصادر مياه النيل فإنها تتأثر بحجم التساقط المطري على هضبة الحبشة وجنوب أسوان وأوغندا أساساً، ويمثل النيل 95% من موارد مصر المائية وقد أقامت مصر العديد من السدود والخزانات والقناطر للخرن والتحكم في مياه النيل الواردة إليها وهي:²

مشاريع السدود:

1- مشروع السد العالي: تم تدشينه سنة 1971 بعد 11 سنة من البناء، يبلغ عرض قاعدته 980م وارتفاعه 196م وبطول 3830 م، وينتج هذا السد طاقة كهربائية تصل إلى 10 مليار واط بالساعة

1 عباس محمد شراقي، تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2018، ص 06.

2 رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف الاسكندرية، 2001 ص 41-42.

سنوياً، وأعلى منسوب لحجز المياه فيه يصل إلى 182م¹، كما تبلغ سعة تخزين السد 164 مليار م³ من المياه، وتبلغ كمية المياه التي يمكن الحصول عليها سنوياً من الخزان 84 مليار م³، كما يبلغ متوسط الفائدة السنوية من المياه حوالي 22 مليار م³ كما قدرت التكاليف الإجمالية لإنشاء السد حوالي 400 مليون دولار²، وتشكل خلف السد بحيرة ناصر بطول 50 كم وعرض 12 كم.

حيث تغطي منطقة النوبة المصرية وجزء من النوبة السودانية، حيث ساعد هذا السد في أعمال الزراعة وخاصة زراعة الأرز وقصب السكر، بالإضافة لتوفير الطاقة الكهربائية التي تستخدم في الصناعة والإنارة وتحسين الملاحة النهرية بالإضافة لوقاية مصر من الجفاف حيث تمثل مخزوناً مهماً لسد العجز في الإيراد المائي من النيل³.

2-سد القناطر أسيوط: بني هذا السد بين عامي 1898 و1903 على ضفاف نهر النيل وعلى بعد 250 كم أسفل التيار القادم من سد أسوان من أجل تحويل مياه النهر إلى المياه المنخفضة في ترعة الإبراهيمية، وهوثاني أضخم مشروع على نهر النيل حيث بلغت تكلفته 870 ألف جنيه استرليني، يتكون من هيكل حجري على ارتفاع 844 متر ويبلغ طوله 1200 متر، تبلغ طاقة محطته الكهربائية 90 ميغا واط/ الساعة، وبه 06 محطات يتم ربط قواها الكهربائية بالشبكة العامة لكهرباء مصر⁴.

3- مشروع سد أسوان: بدأ بناء هذا السد في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني جنوب أسوان في سنة 1902 بتصميم من المهندس الإنجليزي "وليم ولكوكس" حيث بلغ ارتفاعه 113 متر فوق سطح البحر بسعة مليار م³، وكان هدفه تخزين مياه النيل بحيث يستفيد القطاع الزراعي من مياهه، لكن تم توسعته مرتين سنتي 1912، 1933 لتصبح قدرته التخزينية 5.2 مليار م⁵³، حيث بلغ طول الخزان 2141 متر

1 إبراهيم أحمد سعيد، استراتيجية الأمن المائي العربي، المجلد 1، دمشق: سوريا، الأوائل للنشر والتوزيع، 2002، ص 156.

2 محمد أحمد السيد محمد وآخرون، الأمن المائي المصري في ظل مفهوم تجارة المياه الافتراضية للسلع الغذائية، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد 45، عدد 4، جامعة الزقازيق، مصر، 2018، ص 28.

3 السد العالي قصة المشروع الذي غير وجه الحياة في مصر:

<https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwj5mR6pSEAxX2V6QEHCxjAOkQFnoECBgQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.bbc.com%2Farabic%2Fmiddleeast55438975&usg=AOvVaw1WOar8IBKR5iAFyHkvua2w&opi=89978449>

4 قناطر أسيوط:

https://www.marefa.org/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%B7%D8%B1_%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%B7

5 سعيد رشدي، سعيد رشدي، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، مرجع سابق، ص 15-16.

وعرضه تسعة أمتار وقد تم بناءه من حجر الجرانيت وتم استغلال المياه المتدفقة إليه لتوليد الطاقة الكهربائية، وتم إنشاء طريق يربط بين النيل الشرقي والغربي¹.

4-مشروع ترعة السلام: ويعرف أيضا بمشروع تنمية شمال سيناء، اكتملت المرحلة الأولى من هذا المشروع بنقل مياه النيل إلى فرع دمياط في اتجاه بحيرة المنزلة ثم جنوباً فشرقاً حتى قناة السويس، وبلغ طول الترعة في هذه المرحلة 87 كلم، أما المرحلة الثانية من المشروع التي اكتملت سنة 2002 فيها تمر الترعة أسفل قناة السويس وتمتد شرقاً حتى وادي العريش وبلغ طولها 155 كلم، وتقع كلها داخل شبه جزيرة سيناء، كما أن الهدف من المشروع كله هو تعمير صحراء سيناء إضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي وسد جزء من الفجوة الغذائية بمصر².

5-قناطر أسيوط الجديدة: تم تشغيلها في 2018 بحيث تسمح بتصريف المياه وإنتاج الطاقة الكهربائية والتي تقدر 32 ميغا واط، وبطول نحو 850 متراً، ويتراوح منسوب المياه أمامها بين 3 و7 أمتار، ووفر المشروع أكثر من 3 آلاف فرصة عمل مؤقتة، و300 فرصة عمل دائمة، تم منح الأولوية فيها لأبناء أسيوط، كما عمل على تحسين الري في إقليم مصر الوسطى وتحسين الملاحة النهرية حيث يتكون من 2 هويس ملاحي بالناحية اليمنى من النيل و8 فتحات للمياه بعرض 17 متر، وهو أحد أبرز إنجازات وزارة الري في عام 2018، بلغت تكلفته نحو 6.5 مليار جنيه، بدعم مشترك بين الحكومة المصرية والحكومة الألمانية ممثلة في بنك التعمير الألماني، وتعد القناطر أكبر مشروع مائي مقاوم للزلازل، تم إنشاؤه على نهر النيل في مصر بعد السد العالي³.

6-سد دمياط: شيد في 1989 لأغراض النقل النهري وعلى مسافة 222 كيلومتر من قناطر الدلتا على فرع دمياط، وعلى مساحة 12 كيلومتر من البحر المتوسط، حيث بلغت تكلفته 14 مليون جنيه مصري، يهدف إلى تقوية وتدعيم السد القديم لحجز المياه وذلك بزيادة منسوبه 5 أمتار فوق سطح البحر، كما تضمن المشروع إنشاء قنطرة من 5 فتحات بعرض 5.25 متراً للفتحة، تسمح الفتحة الواحدة بتصريف 4

1 أحمد سيد عاشور، قصة الحضارة: نهر النيل والحضارة في أفريقيا، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 111.

2 تامر محمد سامي عبد اللطيف، تهديدات الأمن القومي المصري في منطقة مضيق باب المندب واستراتيجية المواجهة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021، ص 54.

3 إسلام رضوان، مشروع قناطر أسيوط الجديدة سد عال جديد:

<https://gateahramorgog/News/2761262.aspx>

ملايين م³ بإجمالي 20 م³ يوميا مع تشغيل البوابات الكهربائية لصرف أية مياه زائدة بالفرع، كذلك إنشاء هويس بطول 150 مترا وعرض 17 مترا يسمح بمرور الملاحه بفرع دمياط، وكذلك إنشاء طريق رئيسي فوق الهويس والقنطرة بعرض 12 مترا وحمولة 70 طنا، وإنشاء مقر للتحكم المركزي وتشغيل إدارة بوابات الهويس والقنطرة كهربائيا وكذلك مبنى إداري للعاملين وورشة للصيانة، وبالإضافة إلى هذه المشروعات قامت الحكومة المصرية ببناء العديد من المشروعات للاستفادة من مياه نهر النيل ولسد الحاجات الزراعية والصناعية والبشرية من المياه وحماية الممتلكات والأرواح من فيضان النيل¹. هذا بالإضافة إلى القناطر والفروع والمصارف التي أقامتها مصر على امتداد خلف السد العالي إلى البحر المتوسط وعلى رافدي رشيد ودمياط، ويبين الجدول التالي تصارييف النيل خلف المواقع الرئيسية في مصر.

السد العالي هوالقناة المائية الأساسية لمصر من مياه النيل وقد شكل إنجازهُ أحد الضرورات للتحكم في التذبذب الحاصل في تصريف مياه نهر النيل الذي هوالمصدر الأول للمياه السطحية في مصر كما أن الموارد الأخرى مثل مياه إعادة الصرف الصناعي والزراعي هي أصلا مياه النيل الضائعة ولذلك يمثل النيل شريان الحياة لمصر، وتمثل المياه الجوفية المياه الكامنة التي من المفترض ان تدعها مصر للاحتياط لسنوات الجفاف المطري.

دأبت مصر منذ سنة 1998 بصفة جادة على وضع الخطط والاستراتيجيات لتطوير المصادر المائية فيها والعمل على إيجاد وسائل لاستدامة تلك المصادر للحفاظ على المياه من خلال جهات متعددة وبالتعاون مع دول حوض النيل عبر العديد من المشروعات والاتفاقيات لخفض الفاقد من المياه ، وزيادة تصريف المياه من النيل إلى مصر لسد الحاجات المتعاظمة للمياه في ظل تزايد العجز المائي المصري الذي يصل إلى 20 مليار م³ سنويا حسب ما ذكرته رئيسة قطاع التخطيط بوزارة الموارد المائية والري المصري إيمان السيد حيث أكدت على أن احتياجات مصر من المياه للأغراض المختلفة تبلغ 80 مليار م³، بينما مجموع المياه العذبة في مصر تبلغ 60 مليار م³.

ولذا انخفض نصيب الفرد من المياه ليصل إلى اقل من 600 م³ سنويا، حيث وصل عدد السكان إلى أكثر من 100 مليون نسمة، ومن المتوقع وصول عدد السكان عام 2050 إلى أكثر من 170 مليون

1 عبده عبد الباري، حكاية سد وضع نهاية لرحلة النيل إلى البحر المتوسط 25 عاما لا يلتقيان:

<https://www.elwatannews.com/news/details/5981959>

نسمه مع عجز مائي يقدر بحوالي 20 مليار م³ سنوياً وتم اللجوء إلى تحليه المياه وإيجاد محطات تحليه جديدة يصل إنتاجها 750 ألف م³ يومياً بالمقارنة مع 80 ألف م³ في عام 2014¹.

وفي نهاية 2020 أعلنت مصر عن الاستراتيجية لأداره الموارد المائية حتى عام 2050 ضمن محاور الخطة القومية للموارد المائية (2017-2037) بكلفه 50 مليار دولار. وقد تضمنت المشروعات في هذه الاستراتيجية الآتي²:

1. المشروع القومي لتأهيل الترع.

2. مشروع التحول إلى طرق الري الحديثة.

3. مشروعات مصادر الإمطار تتوي مصر التوجه فيه لاستخدام نظام الري الذكي المستخدم عالمياً.

دفعت التغيرات المناخية والزيادة المتواصلة للسكان مصر للقيام بالبحث عن طرق وحلول جديدة لمشكلة المياه، وخوفاً من تناقص المياه مستقبلاً بما يحدث انكشافاً للأمن القومي المصري، كما تضمنت الاستراتيجية استحداث مشروعات مائية لتزويد المدن والقرى المصرية في ضل سيناريوهات تواصل في نقص المياه في السنوات القادمة، فالندرة المائية قد تؤدي إلى نشوب أزمات ونزاعات مسلحة في ظل انخفاض نصيبها من المياه، مما ينعكس على أسعار الغذاء وتوفره والتأثير على البيئة الزراعية والسكانية لذلك عملت على إدارة الأزمة بشكل يخفض الآثار السلبية لها ويجنبها الصراع الذي يؤثر عليها وعلى جيرانها في ظل ظروف اقتصادية وسياسية صعبة³.

1 شعبان بلال، مصر حلول جديدة لتوفير المياه مع السعي لحل مشكلة سد النهضة، 2021/02/10، قناة سكاي نيوز عربية، القاهرة: <https://short-url.cc/1xyMp>

2 مصر ودول حوض النيل، 2013/06/05:

<https://sisgoveg/Story/70171/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%B6%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84?lang=ar>

3 بحيري زكي، مصر ومشكلة المياه النيل أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016، ص ص 217-218.

المطلب الثاني: الاحتياجات المائية المصرية:

تستحوذ الزراعة في مصر هي الحصة الأكبر من الموارد المائية المستخدمة إذ يصل الاستخدام الكلي للموارد المائية المصرية إلى 64 مليار م³، وتشكل الزراعة نسبة 86 % حيث أن الزراعة المصرية تأخذ 59 مليار م³ من المياه المصرية وذلك يعود إلى أن الزراعة المصرية تعتمد على 95% من الري السطحي في حين الباقي يحصل على مياه الأمطار الشحيحة، ونظرا إلى قدم التربة المصرية وضعف تقانة الري فإن 59 مليار م³ تذهب وحدها إلى الزراعة¹، كما أن الجفاف يقلص من مساحة الأراضي الزراعية ولذلك فإن أي استزادة منها يتطلب زيادة في المياه المخصصة لها وهوما سيشكل ضغوطا إضافية على المياه ولا يقابله إلا مساهمة بـ 20% في الدخل القومي.

ونظرا إلى تزايد متسارع في عدد السكان في مصر والبالغ عددهم سنة 2025 حوالي (119) مليون نسمة حسب المرصد العالمي للسكان² أما الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر فيورد بأن العدد السكاني بلغ (108) مليون نسمة سنة 2025 في حين بلغ (107) مليون سنة 2024³، وعليه فإن الضغط سوف يكون مزدوجا من حيث توفير الغذاء وكذا من حيث تناقص الأراضي الصالحة للزراعة وبهذا فإن مصادر مجلس الشورى المصري أفادت أن الزراعة المصرية قد احتاجت عام 1982/1981 لـ 48.4 مليار م³ أما سنة 1988/1987 فتراجعت لـ 46.2 مليار م³ لتعود في الارتفاع وتصل عام 1992/1991 نحو 50 مليار م³ وتشير التقديرات أنه لزراعة 3 ملايين هكتار في مصر لابد من توفير 58 مليار م³ بمعدل 12765 م³ للهكتار⁴.

1 ElBattui Mohamed, la gestion de L'eau au MoyenOrient, L'harmatan, paris, 2010 p :87

2 <https://www.worldometersinfo/ar/%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%85%D8%B5%D8%B1/>

3 مدحت عادل، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: عدد سكان مصر بالداخل يسجل 108 ملايين نسمة، جريدة اليوم السابع، 2025/08/16

<https://www.youm7.com/story/2025/8/16/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%A6%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84108/7090725>

4 سعيد الحسنية، المياه كحق من حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز البحوث للتنمية الدولية، بيروت، 2010، ص 218.

أما الاستخدامات غير الزراعية للمياه فهي الاحتياجات المنزلية والصناعية والملاحية وإنتاج الطاقة الكهربائية فالاستهلاك اليومي للسكان المصريين في القاهرة قد بلغ 350 لتر في اليوم وهو رقم مرتفع قياسا بالمعدل العالمي إلا أن الخبراء يرجعون هذه الزيادة إلى أن الفاقد منها يصل إلى 50% حيث تنتج محطات تنقية المياه الصالحة للشرب في مصر 24 مليون م³ يوميا وبهذا فإن مياه الشرب والاستخدام المنزلي في مصر تصل إلى 6 مليار م³ بنسبة 8% من الاستخدام الكلي للموارد المائية المصرية¹.

أما الصناعة في مصر فتحتاج بمختلف أنشطتها إلى كميات هائلة من المياه ويصل عدد المصانع في مصر إلى 35000 مصنع بين مصنع صغير ومتناهي في الصغر، وتختلف الاستخدامات المائية لها من بضعة أمتار مكعبة إلى آلاف الأمتار المكعبة وتستخدم الصناعة المصرية سنويا إلى 4.2 مليار م³ من المياه بنسبة 6% من الاستخدام الكلي للموارد المائية المصرية.

صرح وزير الموارد المائية والري " هانى سويلم" خلال الاجتماع السنوي لمجلس أمناء الجامعة الأمريكية حين عرض أهم ملامح ومحاور الجيل الثاني لمنظومة الري في مصر بقوله ان الموقف المائي الحالي صعب للغاية، حيث تبلغ احتياجات مصر المائية حوالى 114 مليار متر مكعب من المياه سنويا، في حين تقدر موارد مصر المائية بحوالى 59.60 مليار متر مكعب سنويا (55.5)².

إن الوضع المائي المصري بهذا الوضع مقلق جدا ويزداد تعقدا إذا ما نظرنا إلى الاحتياجات المائية المستقبلية وفقا لـ:

أ- احتياجات القطاع الزراعي:

تعد الزراعة من بين المقومات الأساسية للاقتصاد المصري إذ مثلت 16% من إجمالي الناتج القومي المصري بين سنة 1996 و1997. وتمثل قيمة الصادرات من قطاع الزراعة نحوثلث حجم الصادرات بما يزيد على خمسة مليارات جنيه مصري، كما تمثل العمالة الزراعية نحو 37.6% من حجم العمالة المصرية.

1 Mohamed El Battiui, OP.CIT, PP 87-88.

2 أسماء نصار، وزير الري، احتياجات مصر من المياه 114 مليار متر مكعب، جريدة اليوم السابع :

<https://www.youm7.com/story/2024/10/21/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%89%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9114%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%AA%D8%B1%D9%85%D9%83%D8%B9%D8%A8%D9%85%D9%86/6748762>

إن الزراعة المصرية تعتمد اعتمادا كبيرا على مياه الري للوفاء بمتطلبات الزراعة في مراحلها المختلفة وقد بلغ إجمالي المياه المستخدمة في الزراعة نحو 52.13 مليار م³. تسعى سياسة الدولة المصرية باستمرار التوسع الزراعي الأفقي بخطى واسعة لتلاحق الزيادة المطردة في عدد السكان، فتمتص كثيرا من الكثافة السكانية في الأرض القديمة، وتفي بمتطلبات الغذاء لملايين الأفواه الجديدة كل عام، ولذلك، فقد جاءت وثيقة القرن الحادي والعشرين مترجمة لهذه السياسة، وأوصت باستصلاح واستزراع 3,4 مليون فدان حتى عام 2017، وتبلغ الموارد المائية اللازم تدبيرها للوفاء بمتطلبات الري لهذه المساحات نحو 20,4 مليار م³، قدرت على أساس أن الاحتياجات المائية للفدان تتراوح بين 5200 م³ بالسواحل، و7000 م³ للفدان في الأراضي الجافة مع تطوير نظام الري والالتزام عدم زراعة المحاصيل العالية الاستهلاك للمياه¹.

يتم استخدام مياه الشرب في كافة الاستخدامات المائية اللازمة لتلبية الأغراض المنزلية والاستخدام البشري ووفقا لإحصائيات سنوات 1997 فاحتياجات الشرب بلغت نحو 4,54 مليار م³، وتقدر الاحتياجات المستقبلية لمياه الشرب في عام 2017 بنحو 6,6 مليار م³، منها 1,36 مليار م³ تمثل الاستهلاك الفعلي لمياه الشرب أما الباقي، فيتسرب من شبكة التوزيع إلى باطن الأرض، أو يعود إلى الشبكة بعد المعالجة ليعاد استخدامه، وقد رشح ليلبلغ معدل استهلاك الفرد ليكون 120 لترا/ فرد/ يوم، واعتبر أن كفاءة شبكة التوزيع سوف ترتفع إلى نسبة 60% مع عدد سكان بلغ حدود 90 مليون نسمة سنوات 2017 مياه الصناعة².

ويشكل القطاع الصناعي جزءا لا يمكن تجاوزه عند وضع السياسة المائية لمصر إذ أنه يساهم بنسبة 17% من الناتج القومي وله دور بالغ في توفير الشغل ولهذا تهتم به الدوائر السياسية المصرية إيماء اهتمام، وبلغت الاستخدامات المائية لقطاع الصناعة نحو 7,4 مليار م³ سنويا من المياه سنوات 1996-1998 ومع افتراض أن المعدل المتوسط للنمو الصناعي يبلغ 4% سنويا، يصاحبها تغير أنماط الاستهلاك المائي الصناعي سوف تختلف خلال الحقبة القادمة، حيث إن استخدام التقنيات الحديثة في الصناعة ونوعية الصناعات ذاتها سوف تحد من الإسراف في استهلاك المياه، ولذلك فإنه من المتوقع أن

1 وزارة الموارد المائية والري، وحدة استشارات السياسة المائية: الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام 2017، القاهرة، مصر، ص ص 37.

2 نفس المرجع، ص ص 68.

تبلغ الاحتياجات المائية الصناعية نحو 10,6 مليار م³ سنوياً عام 2017 وفي سنة 2025 ستحتاج الصناعة الى ما يقارب 13 مليار م³¹.

كما تحتاج مصر إلى 4 مليار م³ لتوليد الطاقة الكهربائية إلا أن هذه المياه لا تضيع وإنما توجه لإعادة استخدامها في الأغراض الأخرى، كما تستخدم مياه النيل في الملاحة² حيث تخصص للملاحة 2 مليار م³ حيث 800 مليون م³ تذهب إلى البحر ولهذا فان وزارة الموارد المائية تقدر الاستخدام الصناعي بحوالي 7 مليار م³.

وعلى ذلك فإن الاستخدام المصري للمياه هو بحدود الموارد المائية المتاحة وتختلف تقديرات الباحثين والمسؤولين في الحكومة المصرية حول أرقام الاستخدامات القطاعية للمياه لكن الأرقام متقاربة وحدود الاستغلال للمياه المصرية هو بين 62 مليار م³ و 69 مليار م³ في السنة إضافة إلى الفاقد بالتبخر رغم ان بعض التصريحات الرسمية تفيد ان الاحتياجات اكبر من هذه الأرقام بكثير، لكن المؤكد أن مصر تعيش أزمة مائية حقيقية حيث أن الاستخدامات والاحتياجات المائية المصرية قد تساوت مع الموارد المائية المتاحة اذا اخذنا بالسيناريو الواقعي، ومع الزيادة السكانية السريعة والمتواصلة وتواصل حالات الجفاف المطري فإنه يتوقع لمصر أن تصبح في عجز تام للمياه.

1 المركز القومي لبحوث المياه، رؤية الاحتياجات المستقبلية لاستخدامات مياه الشرب والصناعة حتى عام 2025، برنامج البحوث الاستراتيجية، أبريل 1995، ص ص 14-15.

2 ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للمياه في مصر، ورقة مقدمة للمنتدى العاشر لإدارة المتكاملة للمياه في مصر، 2 مارس 2008، ص ص 78. <http://www.pidegypt.org/download/forumpapers/11pdf>

المبحث الثاني: الأمن المائي المصري في حوض النيل

لم تعد قضية مياه النيل بالنسبة إلى مصر مجرد مسألة تنموية، وإنما أصبحت جزءاً من حساباتها الأمنية والاستراتيجية، في ظل ما تفرضه التحولات الإقليمية من تحديات على استدامة تدفق المياه وتأمين الاحتياجات المائية. وعليه، يتناول هذا المبحث واقع الأمن المائي المصري في حوض النيل، من خلال إبراز محدداته وأهم التحديات التي تواجهه، وبيان انعكاسات التفاعلات المائية في الحوض على الأمن القومي المصري.

المطلب الأول : مؤشرات الأمن المائي المصري

يشكل الأمن المائي أحد أهم المصادر المكونة لمصفوفة الأمن القومي ولهذا فإن "الأمن المائي" يشكل ركيزة أساسية في الأجندة الأمنية المصرية بوصفه أحد أبعاد الأمن القومي لمصر، لأنه يرتبط بالنواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، وفي هذا المجال فإن المياه تشكل محور الصراع الاستراتيجي الذي يجب العمل على التصدي لتحدياته، من خلال استثمار كافة الإمكانيات البشرية، والمادية، والطبيعية¹.

إن "الأمن المائي" هو تلك الوضعية المتزنة لموارد المياه حيث يتوافق عرض المياه مع الطلب عليها، وكل تراجع عن تلبية الحاجات هو تراجع في ميزان الأمن واستقراره، وعليه "الأمن المائي" هو مفهوم نسبي، لأن له مستويات متعددة في ذاته وفي المنطقة والبلد المعني به فالأمن المائي للأرض للمنطقة الصحراوية ليس هو الأمن المائي لمناطق الهطول المطري، كما أنه متغير في الزمن والمكان باستمرار بحسب عرض المياه وتطورها وتكرر الحاجة إليها².

قدم ويب وإسكندراني تعريفاً للأمن المائي بقولهما أنه " قدرة جميع الأفراد على الحصول على مياه آمنة وكافية طوال الوقت، من أجل حياة صحية ومنتجة" وهو تعريف ليس ببعيد عن تعريف محمود خليل بقوله أن "الأمن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوافرة، واستخدامها بالشكل

1 أحمد كمال أبوالمجد، الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، الصامد الاقتصادي، العدد 89، السنة 14، يوليو، سبتمبر 1992، ص 51.

2 وفق تعريف لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية (UNWater) لعام 2013، فإن الأمن المائي يعني قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه ذات جودة مقبولة للحفاظ على الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحماية من تلوث المياه مع الحفاظ على النظم البيئية في إطار مناخ من السلام والاستقرار السياسي.

الأفضل، وعدم تلويثها وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها، ورفع طاقات استثمارها"¹

يرتبط مفهوم "الأمن المائي" بمفهوم "الأمن الغذائي"، الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه وبصفة عامة تتعدد المؤشرات والمقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد حالة "الأمن المائي"². وتتمثل مؤشرات الأمن المائي المصري في :

1- المعيار الكمي³:

يبين هذا المؤشر حجم "محدودية المياه" من الناحية الكمية (Physical Water Scarcity) وعليه فان الأمن المائي وفقا لهذا المعيار يرتبط بما يسمى الميزان المائي (Water Balance)، وهي عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية في فترة زمنية معينة، وإجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات أي بين عرض المياه والطلب على المياه ولهذا يأتي الميزان المائي بثلاث حالات:

- أ- حالة التوازن المائي (Water Balance): يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.
- ب- حالة الوفرة المائية (Water Surplus): حينما يكون حجم الموارد أكبر من حجم الاحتياجات .
- ج- حالة الندرة المائية أو الفجوة المائية (Water Deficit): حينما يكون حجم الموارد أقل من الحجم المطلوب للوفاء بالاحتياجات اللازمة.

وتقسم الدول بحسب المتوافر للأفراد من المياه ومقدار حصولهم على مورد المياه على اعتباره مادة حيوية وارث مشترك وهي مورد له قيمة اقتصادية إلى⁴:

1 احمد ابراهيم محمود، اشكاليات الامن المائي في حوض النيل، ضمن الكتاب الجماعي، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009، القاهرة:

https://sourcesmarefaorg/%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

2 للتوسع في فكرة الامن المائي يرجى مراجعة كتاب منذر خدام، "الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

3 محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت، ص ص 118130

4 أحمد هاني أبوقديس، استراتيجيات الادارة المتكاملة للموارد المائية، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 93، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، الامارات، ص ص 17-18.

1. دول ذات دخل مرتفع مع ضغط منخفض على الموارد المائية: هذه الدول تعاني، من مشاكل بتلوث المياه بسبب الممارسات الخاطئة وتوسع المناطق الحضرية ولهذا يلزمها الحصول على مياه من مناطق بعيدة عن الحضر أو معالجة التلوث والكلفة في الحالتين مرتفعة ولكنها تمتلك موارد مالية ولهذا تستطيع توفير المياه وهذا مثل الوم أ ودول أوروبا الغربية.
2. دول ذات دخل مرتفع وضغوط عالية على المياه: دول تعاني من نقص معتدل في المياه بسبب الاستخدامات الجائرة ما خلق مشاكل في التلوث في المياه السطحية والجوفية ولكن هي دولة تمتلك دخل مرتفع فأتجهت إلى مصادر غير تقليدية للحصول على المياه من خلال التحلية وهي حالة دول الخليج العربي.
3. دول ذات دخل منخفض وضغوط منخفضة على المياه: حالة بعض دول افريقيا وبنغلاديش ودول من أمريكا اللاتينية، بسبب ضعف الموارد المالية تجد صعوبة كبيرة في تسيير الموارد المائية المتاحة بكثرة لدرجة أنها قد تتسبب في الفيضانات، ولكن هذه الدول لا خطر عليها لان الطلب على المياه ضعيف فيها بما لا يشكل خطر على الموارد المتاحة من المياه.
4. دول ذات دخل منخفض وضغوط عالية على مورد المياه: هي الدول الضعيفة اقتصاديا ومائيا وهيا أصعب الحالات فهي تعاني محدودية في مورد المياه مع مدم قدرتها على تطويرها وعدم قدرتها التوجه نحوالمصادر غير التقليدية أو استخدام تكنولوجيا ترشيد استهلاك المياه، ولهذا فان الأمن المائي يتعزز كلما توافرت كمية المياه ويتقهقر كلما تراجعت وفرة المياه وعليه فان المؤشر الكمي للأمن المائي سينتج لنا احدى الحالتين التاليتين:

1- حالة الفقر المائي¹:

وتكون حينما يقل نصيب الفرد السنوي من المياه عن 1000 متر مكعب وذلك علي اعتبار أن هذه الكمية تمثل حد الفقر المائي عالميا وفق ما نصت عليه اتفاقيات الامم المتحدة في تقاريرها في برنامج الامم المتحدة الانمائي ومعه تنقسم الدول الى 04 حالات:

1 Seckler and R de Silva, **Indicator of International Water Scarcity**, Research Report (Colombo, Sri Lanka: International Irrigation Management InstituteIIMI, 1996 p 54.

دول الوفرة المائية:

ويحصل فيها كل فرد سنويا علي كمية من المياه تزيد علي 2000 متر مكعب.

دول الضغط المائي:

يحصل الفرد فيها في السنة ما بين 1000 و1700 متر مكعب.

دول الندرة المائية:

يحصل الفرد فيها سنويا علي أقل من 1000 متر مكعب.

دول الندرة المائية المطلقة:

يحصل الفرد فيها علي أقل من 005 متر مكعب.

2- حالة العجز المائي:

فهي حالة العجز المائي، وهي حالة تتجاوز فيه الاحتياجات المائية المتاحة من الموارد المائية المتجددة، فيحدث اختلال بين الموارد والطلب يعبر عنه بظهور عجز في الميزان المائي، ويطلق علي هذا العجز أحيانا تسمية "الفجوة المائية"¹.

وفقا لهذا المؤشر فإن مصر تعيش حالة من العجز المائي اواكثر سوءا تسمى بالضغط المائي نظرا للتزايد السريع والمقلق لحالة العجز.

1 Malin Falkenmark, "Global Water Issues Confronting Humanity, Journal of Peace Research, Vol 72, No 2, 1990, PP 177-190.

الشكل (23) يوضح حالة التوافر الكمي للمياه وحجم الضغط المائي في مصر خلال الفترة (2019/2004)

بيان السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	إجمالي الموارد المائية (مليار م ³)	إجمالي الاستخدام المائي* (مليار م ³)	نصيب الفرد (م ³)		مؤشر الضغط المائي (%)
				من إجمالي الموارد المائية	من إجمالي الاستخدام المائي*	
٢٠٠٤	٦٩,٣٣	٦٧,٠٠	٦٤,٩٠	٩٦٦,٣٩	٩٣٦,١٠	٩٦,٨٧
٢٠٠٥	٧٠,٦٦	٦٨,٥٥	٦٦,٢٥	٩٧٤,٦٩	٩٤١,٩٩	٩٦,٦٤
٢٠٠٦	٧٢,٠٩	٦٩,٢٥	٦٦,٩٥	٩٦٠,٦٠	٩٢٨,٧٠	٩٦,٦٨
٢٠٠٧	٧٣,٦٥	٧٠,٢٣	٦٨,٩٣	٩٥٣,٥٦	٩٢٢,٣٤	٩٦,٧٣
٢٠٠٨	٧٥,٢٢	٧٣,٦٠	٧١,٥٠	٩٧٨,٤٦	٩٥٠,٥٥	٩٧,١٥
٢٠٠٩	٧٦,٨٣	٧٣,٨٥	٧١,٨٥	٩٦١,٢١	٩٣٥,١٨	٩٧,٢٩
٢٠١٠	٧٨,٧٢	٧٢,٨٨	٧٠,٧٨	٩٢٥,٨١	٨٩٩,١٤	٩٧,١٢
٢٠١١	٨٠,٤١	٧٤,٥٠	٧٢,٣٠	٩٢٦,٥٠	٨٩٩,١٤	٩٧,٠٥
٢٠١٢	٨٢,٥٥	٧٥,٥٠	٧٣,٠٠	٩١٤,٦٠	٨٨٤,٣١	٩٦,٦٩
٢٠١٣	٨٤,٦٣	٧٦,٠٠	٧٣,٥٠	٨٩٨,٠٣	٨٦٤,٤٩	٩٦,٧١
٢٠١٤	٨٦,٨١	٧٦,٤٠	٧٣,٩٠	٨٨٠,٠٨	٨٥١,٢٨	٩٦,٧٣
٢٠١٥	٨٨,٩٦	٧٦,٢٥	٧٣,٧٥	٨٥٨,٠٩	٨٢٩,٩٦	٩٦,٧٢
٢٠١٦	٩١,٠٢	٨٠,٠٠	٧٧,٥٠	٨٧٨,٩٣	٨٥١,٤٦	٩٦,٨٨
٢٠١٧	٩٧,٥٥	٨٠,٠٢٥	٧٧,٧٥	٨٢٢,٦٦	٧٩٧,٠٣	٩٦,٨٨
٢٠١٨	٩٨,١٠	٨٠,١٥	٧٧,٦٥	٨١٧,٠٢	٧٩١,٥٤	٩٦,٨٨
٢٠١٩	١٠٠,٣٨	٨٠,٤٠	٧٨,١٥	٨٠٠,٩٦	٧٧٨,٥٤	٩٧,٢٠
المتوسط	٨٢,٩٠	٧٤,٦٧	٧٢,٣٥	٩٠٧,٣٥	٨٧٩,١٠	**٩٦,٨٩

المصدر: وزارة المياه والري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

المرجع: احمد ابراهيم محمد احمد، دراسة اقتصادية للأمن المائي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 30، العدد 04، 2020، جامعة الازهر، مصر، مرجع سابق، ص 1190

2. المعيار النوعي: يقصد به عدم صلاحية كل أوبعض الموارد المتاحة من المياه للاستخدامات المختلفة صناعية وزراعية اوبشرية وهوما يصطلح عليه بـ "الندرة الكيفية للمياه" (Quality Water Scarcity). وهي الحالة التي تتوافر فيها المياه بكميات كبيرة او كافية لكنها مصحوبة بعدم صلاحيتها وعادة يكون عدم صلاحيتها بسبب التلوث¹ الذي سيؤثر على امكانية الاستخدام ولهذا تركز المؤسسات الدولية على معيار مياه قابلة للاستخدام البشري أو مياه صالحة للشرب كشرط اساسي في تعريفاتها للأمن المائي².

ولهذا فان الوضع المصري بحوض النيل ينظر له بنظرة حذر شديد فيما يخص صلاحية مياه النيل للاستخدامات البشرية فلان كانت الطبيعة التي وهبها الله تعالى لمصر بان اجراه في مناطق جيدة

1 عبد الحميد زيدان هندي، الموارد المائية والتلوث بالمبيدات كاتزا جروب للنشر، 2001، القاهرة، ص ص 15-28.

2 The US Environmental Protection Agency (EPA), A Water Security Handbook : Planning for and Responding to Drinking Water Contamination Threats and Incidents , April 2006, available at: www.epa.gov/watersecurity

من منابعه الى مصبه الى ان التلوث في تسارع مستمر خاصة في القسم المصري اذا ان تطور الصناعة في مصر وتزايد حجم وعدد السكان يشكل عائقا يضاف الى العوائق الاخرى في الحصول على كميات مياه صالحة.

3. **المعيار الاقتصادي:** هذا المعيار يشير الى الحالة التي لا تتوافر فيها القدرة الاقتصادية من امكانات مادية ومالية من أجل اقامة المنشآت المائية كبنية تحتية مائية (Water Infrastructure) لازمة لتوصيل إمدادات المياه للشرب والري والصرف الصحي، حتي وإن توافرت المياه بكميات كبيرة، وبنوعية جيدة. ففي هذه الحالة، فإن عدم وجود المنشآت المائية اللازمة لإيصال المياه إلي المستخدمين بسبب الضعف الاقتصادي ينتج عنه عدم قدرة المستخدمين علي الانتفاع بالمياه المتوفرة.¹

وبناء على هذا المعيار فان عموم المصريين يستخدمون مصادر محسنة للمياه وهو وضع عكس باقي دول حوض النيل ولهذا فان مصر تعاني من توافر المياه وليس من نوعية المياه 4- **المعيار العسكري:** هذا المعيار يعمل على قياس وضعية الأمن المائي للدولة بربطه بقوة الدولة بتأمين هذه الموارد بقوتها العسكرية الصلبة ويعبر عنه إجمالي ما يتوافر لدي الدولة في فترة زمنية معينة، من قدرات وإمكانات عسكرية، وقدرتها علي توظيف قدراتها العسكرية الشاملة في خلق حالة "ردع" تحول دون إقدام دول أخرى علي التعدي علي مواردها المائية وتكون قادرة عند الاقتضاء علي حماية وتأمين مواردها المائية ضد أي أطماع خارجية أو اعتداء علي تلك الموارد.²

5. معيار الحالة الصراعية في الحوض النهري:

وهذا فقط يخص الدول التي لها مصادر مياه مشتركة ولا تخص الدول ذات الانهار الوطنية يشير هذا المعيار الى وجود اوانعدام لحالة الصراع حول تشارك مياه النهر الدولي حيث يفترض ان الأمن المائي للدولة يتأثر كلما زادت حدة الصراعات بين الاطراف خاصة وان الصراعات عل المياه لم تعد تأخذ بعدا واحدا في الحصول على المياه فقط بل تتداخل معها التوجهات الأمنية والتطلعات الجيوبولتكية فأنماط الصراع في الحوض النهري تؤثر سلبا على حالة استقرار الأمن المائي، وبالنظر إلي النظام

1 Cathy Atkins and Larry Morandi, **Protection Water System Security Information, Water Security World Economic Forum, Water Security: The Water Food Energy Climate Nexus**, Washington, Island Press, 2011, PP 30-31.

2 Miriam Lowi, **Rivers of Conflict, Rivers of Peace** , Journal of International Affairs Vol 94 ,1995, PP 420-421.

الإقليمي لحوض نهر النيل نجد أن جميع دول أعالي الحوض سواء الدول التي تصنف علي أنها دول قوية نسبيا، أوالدول التي تصنف علي أنها ضعيفة نسبيا، نجد أن بعضها يعبر عن عدم رضاه عن الوضع المائي والقانوني القائم في النيل، ويتجلى ذلك من خلال رفضها للاتفاقيات القانونية الموقعة بشأن مياه النيل، وإن تفاوتت درجة عدم الرضا من دولة إلي أخرى، وإن تباينت في شدتها وحدتها¹.

وعليه فإن الدول القوية نسبيا وغير الراضية ستكون أكثر حرصا علي تبديل الوضع القائم وأكثرها إثارة للصراع والتوتر وبطبيعة الحال، فإن احتمالات تبني سياسات خارجية ذات طبيعة صراعية من جانب الدول القوية نسبيا²، وغير الراضية في حوض نهر النيل، تتزايد ونتيجة لذلك فإن تلك الدول تسعى كل بحسب قوته ونفوذه وقدرته للانخراط في الخطط الجيواستراتيجية لأطراف حوض النيل مما يخلق حالة من مصادر الصراع والنزاع وهذا ما سنتناوله في المطلب الآتي.

1 محمد سلمان طايح، المشروعات المائية في حوض النيل رؤية تحليلية من منظور هيدروبوليتيكي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 47، القاهرة

<http://www.fepsedueg/arr/departments/ps/listeconomicsphp?namm=msalman>

2 نفس المرجع

المطلب الثاني: مصادر النزاع حول المياه في حوض النيل

لا تقتصر مصادر النزاع على العوامل المائية المباشرة، بل تمتد إلى الإشكالات المرتبطة بالاتفاقيات التاريخية، ومبادئ تقاسم واستغلال المياه، والسياسات التنموية لدول الحوض، فضلاً عن تداخل المصالح الإقليمية والدولية. وعليه، يتناول هذا المطلب أبرز مصادر النزاع حول مياه حوض النيل، من خلال الوقوف على العوامل التي أسهمت في نشأته وتطوره، وبيان أبعادها وانعكاساتها على العلاقات بين دول الحوض.

1 - الحاجة للمياه وميزان القوى واتجاهات الصراع:

ان الصراع على الموارد يأخذ عدة أوجه ولكن على الاقل هناك ثلاث طرق¹ هي الأساسية فهي إما أن تكون سببا " مباشرا للصراع " أوتستخدم " كوسائل للصراع " أوتشكل " تبريرا للصراع"، والمعروف أن العداء متزايد بين معظم دول الحوض بسبب البنية السياسية والبنية الاجتماعية للحوض، ولهذا فان المصالح العليا تبقى ذات أثر مرتبط بميزان القوة في الحوض ففكرة المصالح العليا تتماشى مع فكرة تماثل القوى وستصبح الفرصة أكبر للمصالح العليا السياسات المتبعة، أما إذا كان تعادل القوى قائما وكان العداء عميقاً وحاداً بين اطراف النزاع فسوف تزداد احتمالات الصراع، فالعلاقة بين الحاجة الى المياه وبين الصراع عليها تتفوق على علاقة الحاجة بمسائل أخرى وهذا ما يفسر من خلال²:

العامل الأول: هو الحاجة إلى المياه، وهويمثل انعكاساً للحوافز والتصورات لدى الأطراف في حوض النهر، ويوجههم إلى طريق التعاون أوالنزاع وإذا كان الأمر السائد هو تحرك الأطراف بوازع من مصالحها، فإن ذلك سيدفع في اتجاه العمل المشترك أما إذا تبين لأي طرف أن الآخرين يحولون دون تلبية احتياجاته أو مصالحه، فسيزداد الضغط في اتجاه الصراع.

العامل الثاني: المرتبط بالقوة هو وضعية الدول المتشاركة في حوض النهر، الذي يتيح لقوى الحوض الأعلى مزايا أكثر من دول الحوض الأدنى. ومثل هذه السيطرة لا تكون فعالة إلا إذا كانت هذه الدولة واقعة عند المنبع الرئيسي للنهر، أما إذا كانت بعيدة عن المجرى الرئيسي فإن هذا لا يعطيها ميزة كبيرة.

1 زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، 2009، بيروت، ص 205.

2 نفس المرجع، ص ص 205-206.

العامل الثالث: وهو الأهم ويتمثل في القوة الضاربة، فالقوة تسمح بفرض الإرادة على المنافسين مهما بعدت المسافة، مما يُمكنها من التحكم في سلوكهم إزاء مسائل المياه. وانطلاقاً من هذه التصورات لاتجاهات الصراع في الحوض النهري فن إقليم حوض النيل يواجه تحديات بالغة التعقيد والاهمية.

2- تصاعد الدور الإثيوبي:

إذ يلاحظ أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل قد ركزت في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر على الدور الإثيوبي، باعتباره فاعلاً في محاربة نفوذ الجماعات الجهادية في القرن الإفريقي ويتجلى ذلك بوضوح في المساندة العسكرية والمعنوية التي وفرتها الولايات المتحدة لإثيوبيا في أثناء غزوها للصومال أواخر عام 2006 من أجل إسقاط نظام المحاكم الإسلامية، أضف إلى ذلك أن الاهتمام الأمريكي الإسرائيلي بدأ يتحول عن إريتريا التي بدأ النظر إليها باعتبارها دولة "عاصية" في النظام الدولي، وهوما يعنى تحول الثقل السياسي في المنطقة لصالح أديس أبابا¹، التي اكتسبت أهمية دبلوماسية متزايدة في السنوات الأخيرة وقد ترجمت إثيوبيا هذا الصعود الإقليمي بالتركيز على خطط عملية لتنمية مواردها المائية واستخدامها في مجالات الزراعي وإنتاج الطاقة الكهربائية دون الأخذ في الحسبان للمواقف المصرية وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الإثيوبي "سيون مسفين" بقوله: "إنه لا توجد قوة على ظهر الأرض تمنع إثيوبيا من استغلال مواردها المائية"².

3- تحولات في مواقف دول أعالي النيل:

فيما يتعلق بقضية مياه النيل وإعادة توزيعها بين جميع الدول المتشاركة لنهر النيل حيث أن ثمة توجهات عدائية ضد دولتي المصب مصر والسودان ولا سيما مصر، تصل إلى حد اتهام السياسة المصرية بأنها لا تكتثر بمصالح دول الحوض الأخرى فقد صرح رئيس الوزراء الكيني "رايلا أودنجا"، في سنة 2009 بأن "مصر تستخدم مياه النيل في الزراعة والري، وأنه من العار على كينيا ألا تعمل الشيء نفسه"³، وطالب بضرورة قيام الحكومة الكينية باستغلال كافة مواردها المائية لزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وهكذا فإن تسييس المسألة المائية من طرف دول أعالي حوض النيل قد بلغ إلى

1 J Peter Pham, Crisis Conflict and OPPportunity in the Nile Basin Strategic Interests , 09 Feb 2010: <http://worlddefensereview.com/pham020910shtml>

2 IBID

3 Medhane Tadesse Nile Water Negotiations, http://www.wethjournal.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2509:fromunknowntouncertainnilewaternegotiations&catid=18:currentissuesandevents&Itemid=50

حد المطالبة بتسعير مياه النيل أو مبادلتها بالنفط الموجود في كل من مصر والسودان مستخدمة في ذلك كل القنوات الاعلامية ضاربة بعرض الحائط الاتفاقيات القانونية لتقاسم المياه في حوض النيل.

4. التوظيف السياسي للمياه:

وفي نفس المشاكل السياسية فان كل من تنزانيا وكينيا وأوغندا قد تبنت مواقف رافضة لاتفاقية 1929، وكان الموقف التنزاني من خلال إعلان "جوليوس نيريري" رئيس وزراء تنزانيا في عام 1962 بشأن رؤية بلاده إزاء اتفاقيات معينة ورثتها من العهد الاستعماري ويقوم على أن كل الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا بشأن تنزانيا سوف تعطي مهلة لمدة عامين لا عادة التفاوض بشأنها مع الأطراف المعنية، وسوف تعتبر الاتفاقيات التي لم يتم التفاوض بشأنها لاغية وأنها غير ملزمة باتفاقية عام 1929 باعتبارها لا تتوافق مع واقع استقلالها عن بريطانيا، وأرسلت تنزانيا مذكرات رسمية بهذا المعنى إلى كل من مصر والسودان وبريطانيا، وهذا الموقف الرافض للاتفاقيات الموروثة من العهد الاستعماري، لاسيما اتفاقية 1929، تكرر أيضا من جانب كل من أوغندا وكينيا عقب استقلالهما، وأصدرت الدولتان بيانات مماثلة لتلك التي صدرت عن تنزانيا.¹

يتجلى الموقف الاثيوبي في تحفظ اديس أبابا شديد على الإطار القانوني القائم بشأن تقاسم مياه النيل لعدة اعتبارات أبرزها أنها لم تكن طرفا في اتفاقيتي 1929 و 1959 باعتبارها مستعمرة تابعة لبريطانيا، ولهذا فهي غير مشمولة بالالتزام البريطاني لمصر بموجب اتفاقية عام 1929، علاوة على أنها لم تكن طرفا في اتفاقية 1959، ولم تدعى للمشاركة فيها، وهي بالتالي لا تقر بها وتصر اثيوبيا على رفض الحلول الأحادية للتعامل مع قضايا المياه وتفضل في المقابل منهج التعامل الثنائي أو الجماعي للوصول إلى حلول مفيدة لكافة الأطراف، مع قبول حق استخدام مياه النيل لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية لشعوب المنطقة ككل، وفقا لمبدأ الحقوق الطبيعية والاقليمية²، وترى أن الإطار السياسي والقانوني الحالي لتقاسم مياه النيل يخلق لها مشكلتين رئيسيتين الأولى هي عدم القدرة على استخدام مواردها المائية وأهمها النيل الأزرق، المشكلة الثانية هي عدم القدرة على الوصول للتمويل الدولي اللازم لاستصلاح أراضيها بسبب الفيتو المصري في المنظمات الدولية ذات الصلة.

1 احمد ابراهيم محمود، احمد ابراهيم محمود، اشكاليات الامن المائي في حوض النيل، مرجع سابق.

2 محمد سلمان طابع، المشروعات المائية في حوض النيل رؤية تحليلية من منظور هيدروبوليتيكي، ص 07.

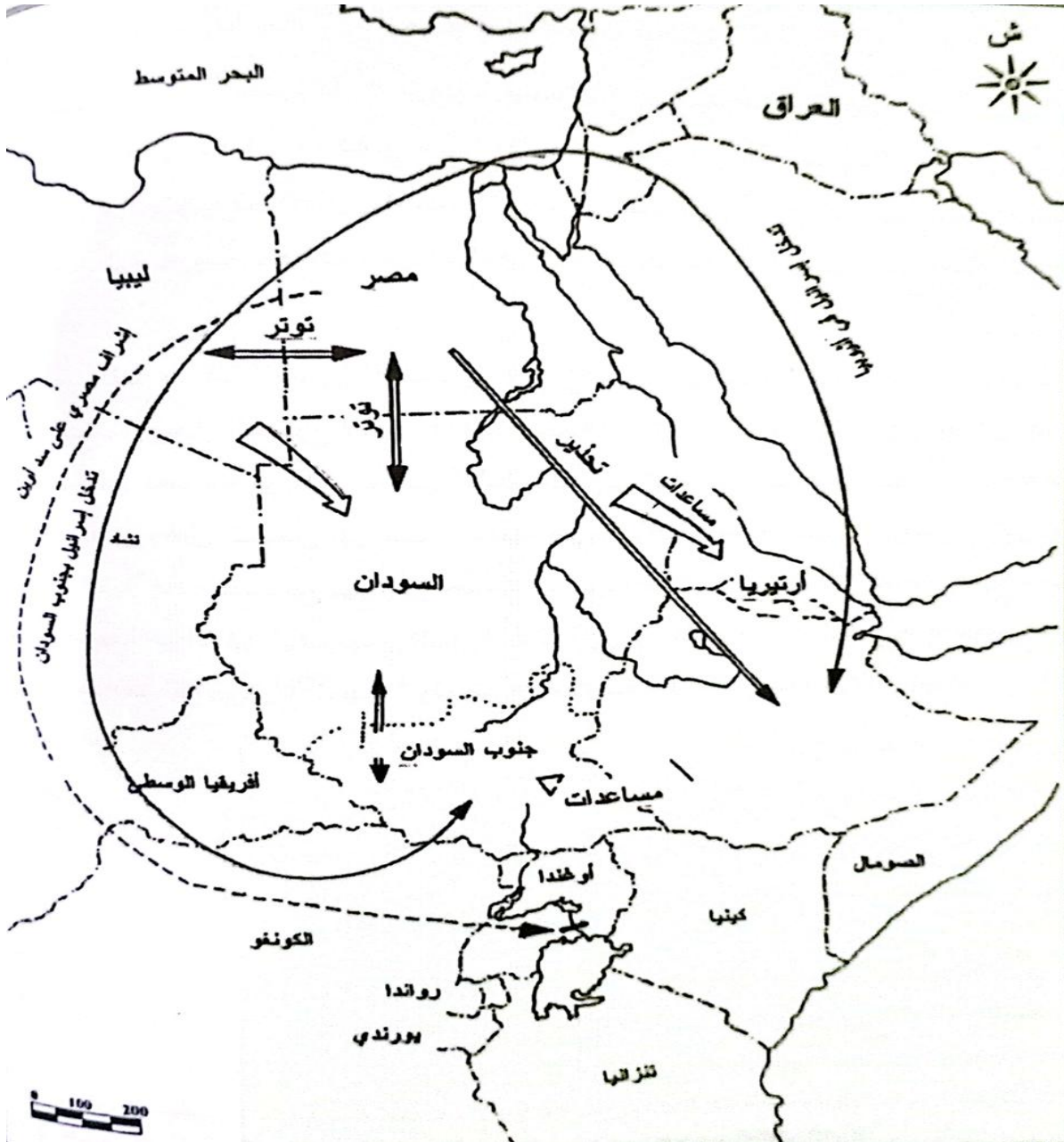
تمسكت مصر من جهتها باتفاقية 1929 وفقا لمبدأ التوارث الدوليين واصررت على أن حقوقها في مياه النيل تتدرج في إطار مبدأ الحقوق الطبيعية والتاريخية، والذي يعتبر أحد المبادئ المستقرة في القانون الدولي ولا يتأثر بالتالي بتغير النظام السياسي الحاكم في الدول الأخرى المعنية، واشترطت للتوقيع على الإطار القانوني والمؤسسي للاتفاقية أن تتضمن الاتفاقية في البند الخاص بحفظ الأمن المائي نصا صريحا يتضمن عدم المساس بحصة مصر وحقوقها التاريخية في مياه النيل، وكذلك أن تتضمن الاتفاقية بند خاص بضرورة الإخطار المسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعالي النيل، فمصر لا تمنع من إقامة أية مشروعات تنموية في دول أعالي النيل ولكن بشرط أن لا يؤثر أضرار بحقوقها القانونية وحصتها في مياه النيل من ناحية أخرى طالبت مصر بأن تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاقية أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حالة التمسك بالأغلبية فيجب أن تشمل دولتي المصب "مصر والسودان" لتجنب انقسام دول الحوض ما بين دول المنابع التي تمثل الأغلبية ودولتي المصب والتي تمثل الأقلية¹.

وفي إطار عمليات التوظيف السياسي والمواقف الراضية للاتفاقيات السابقة وشرط الإخطار المسبق فقد نهجت أوغندا نفس النهج وأبرز أمثلة هذا الهجوم هي تصريحات الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني في أبريل 2004، حينما أشار صراحة إلى أنه لم يعد ممكنا أن تستمر مصر في احتكار استخدام مياه النيل، ودعا إلى إعادة النظر في الاتفاقية التي تمنحها السيطرة على النهر. ورغم أن موسيفيني أكد أنه لا أحد يريد أن تتضرر مصر جوعا، فإن هذا الموقف الأناني المصري، من وجهة نظره، من استخدام مياه النيل لأبد من وضع حد له. وعبر موسيفيني عن رفضه الشديد لاتفاقية 1929، قائلا إن هذا كان مع بريطانيا وليس معنا، وبأنه وجب الاتفاق من جديد، ودافع هذا الموقف رغبة أوغندا في بناء سدودا أكبر على النيل لتوليد الكهرباء للوفاء بحاجاتها المتزايدة².

1 محمد سلمان طابع، المرجع السابق، ص 08

2 أسامة الغزالي، حول السياسة الخارجية المصرية النيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، 2009، القاهرة، ص ص 125-132.

الشكل (24) خريطة توضح مسارات العلاقات الجيوبولتكية في حوض النيل:



المصدر: عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار رسلان للنشر والتوزيع، 2008، سوريا، ص 484.

5- التدخل الخارجي:

وقد تم تناول هذا العامل بإسهاب في الفصلين السابقين وفي هذا الصدد يقول رئيس هيئة مياه النيل سابقاً أحمد فهمي رئيس هيئة مياه النيل السابق أحمد فهمي إن القاهرة والخرطوم فوجئتا برفض دول

الحوض التوقيع على اتفاق جديد لتقاسم مياه النيل الذي استمر التفاوض حوله أكثر من عشر سنوات قدمت مصر خلالها كل أنواع الدعم لشعوب حوض النيل، وأن القاهرة قدمت منحًا لهذه الدول تجاوزت 200 مليون دولار وللأسف فقد جاء الرفض بطريقة موحدة تثير شكوكا كبيرة حول الاتفاق على أجندة موحدة تم ترتيبها خارج دول الحوض وقال خبير المياه الأستاذ في هندسة القاهرة أحمد مغاوري "إن واشنطن وتل أبيب تسعيان لجر مصر إلى مستتقع حرب لا ينتهي في منابع النيل".

وكشف عن تحرك واشنطن مبكرا في إثيوبيا منذ عام 1962 عندما تحركت وزارة الزراعة الأمريكية وقدمت دراسات تفصيلية لإثيوبيا عام 1962 لإنشاء 33 سدا على مجرى النهر¹. مضيافا تحاول الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ بالتنسيق مع تل أبيب إقناع بقية دول حوض النيل العشر بضرورة إنشاء سدود على مجرى النهر بزعم إقامة نهضة زراعية وتوليد الطاقة وإنشاء عدد من الصناعات عليها كما ان إسرائيل كانت تطمح في نقل مياه النيل عبر مصر بعد انفصال الجنوب السوداني لكن تغير النظام السياسي في مصر جعلها تغير استراتيجيتها نحو الدفع بسد النهضة لعرقلة التعاون في حوض النيل²

6. فكرة بيع المياه:

تعد فكرة بيع المياه من أشد القضايا الخلافية ومن أكثر المهددات للأمن المائي المصري في مجال عمقه في النيل، وهي من دواعي النزاع ودوافعه في حوض النيل حيث ان الفكرة تستند الى بيع الفضل من المياه أو بيع حصة المياه الزائدة أو العادية لتلبية موارد مالية تستخدم في مجالات تنمية أخرى، وهذه الفكرة الخطيرة تستند إليها دول اعالي النيل اوما تسمى بدول المنبع فضلا عن رفضها للاقتسام الحالي للحصص المائية تدعو الى ضرورة دفع دول المصب مصر والسودان لمقابل مادي في سبيل حصولها على المياه اعتمادا على فكرة انهما دولتان تستفيدان فقط ولا تشاركان في انتاج المياه³ خاصة مع تزايد الحديث عنها في الساحة الدولية وسعي تركيا الى بيع المياه لإسرائيل عن طريق انابيب السلام وكل هذا يتأتى من فكرة البنك الدولي بتسعير المياه، ورغم الموقف الرسمي والشعبي لمصر الراض لفكرة بيع المياه وهوما عنه عضو العلاقات الخارجية بالبرلمان المصر محمود عبد الرزاق برفض رسمي

1 عمر فضل الله، حرب المياه على ضفاف النيل، دار نهضة مصر، 2013، مصر، ص 341.

2 نفس المرجع، ص ص 35-36.

3 صبحي قنصوة، الصراع حول بيع المياه في حوض نهر النيل، التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2007-2008) العدد 5، أكتوبر 2008، ص 442.

مصري للتحكم في مياه النيل وتحويلها ومحاولة جعلها سلعة تباع مثل النفط لأنها ليست بالسلعة الاقتصادية التي يمكن الاستغناء عنها وهونفسه الموقف السوداني.¹

7- المشكلات المناخية والندرة الطبيعية :

تساهم العوامل الطبيعية بشكل كبير في خلق ضغوطات متزايدة على الموارد المائية في حوض النيل من خلال تواصل تناقصها بسبب موجات الجفاف والتصحر لفترة الجفاف التي ضربت حوض النيل بين اثيوبيا والسودان بصفة خاصة والتي امتدت ل بين 1979 الى 1987 ادت الى انخفاض مخيف في حجم الواردات المائية حتى ان تدفق النيل عند اسوان سجل تراجعاً بـ 50% وفي نهاية تلك السنوات انخفض مخزون المياه في بحيرة السد العالي من 125 مليار متر مكعب سنة 1980 الى 46 مليار متر مكعب سنة 1987 وهبط منسوب المياه الى 148 متر في البحيرة وهوما هدد بتوقف انتاج الكهرباء لتناقص الدفع الهيدروليكي²، وتباعاً فان مشكلة التصحر وزيادة الاراضي الصحراوية على حساب الاراضي الخصبة والصالحة يزداد بازدياد دورات الجفاف حتى ان اثيوبيا التي كانت تمتلك ثروة غابية ضخمة قدرت بـ 40% من مساحة البلاد سنة 1990 اصبحت في مرحلة الخطر وتقيد التقارير بان التصحر في حوض النيل يفقد الالاف من الامتار المربعة الصالحة للزراعة وهذا الامر في السودان قد بلغ مبلغاً خطيراً حيث تكتسح الصحراء بعض المجاري للنيل وتدفن قنواته مما يشكل عبئاً اضافياً على توافر المياه في حوض النيل.³

ان هذا التصحر وموجات الجفاف قد دفعت وبقوة الى تزايد الهجرة البيئية فقد قدرت الامم المتحد ان عدد اللاجئين بسبب البيئة قد بلغ 50 مليون سنة 2010.

الفيضانات:

تشكل الفيضانات عائقاً أساسياً امام التنمية في حوض النيل بصفة عامة وامام تنمية الموارد المائية بصفة خاصة اذ ان الفيضانات التي تشهدها روافد النيل وبحيراته تؤدي الى اغراق البنى التحتية مثل ما

1 السيد أيمن عبد الوهاب، مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، 2001، مصر، ص ص 90-99.

2 رضا بوكراع، المياه العربية والتحديات الأمنية، مرجع سابق، ص 153.

3 ابتسام أوغشرين، مشكلة المياه في حوض النيل وانعكاساتها على دول الحوض، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات افريقية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012، ص 133.

حدث في بحيرة فكتوريا بين سنة 1961-1964 وبحيرة كيوجا بين سنة 1997-1998 والتي اتلفت المحاصيل وادت الى الدخول في ازمة غذائية سببت ارتفاع في اسعار الغذاء وتسبب الفيضانات اكبر المشاكل للقنوات المائية ومحطات الدفع والتصفية اذ تعطل الاجهزة ويغمر الطمي معظم الاماكن مما يؤثر على نوعية المياه وتوافر في فترات زمنية محددة.¹

8- الضغوط الديموغرافية والتلوث:

يلعب الحجم السكاني في حوض النيل دورا بارزا في تعقيد الأمن المائي فقد شهد تطورات سريعة ومتزايدة في الفترة الاخيرة من الربع الأول من القرن الواحد والعشرين تزايدا ملحوظا في عدد السكان بحوض النيل حيث ارتفع عدد السكان من 247.6 مليون نسمة عام 1990 الى نحو 515 مليون نسمة عام 2017 بنسبة زيادة كلية بلغت 108.5% خلال 27 عاماً، وترتب على هذه الزيادة في حجم السكان أن الوزن النسبي لسكان دول حوض النيل ارتفع من 39.3% إلى 41.6% من إجمالي سكان قاره افريقيا خلال نفس الفترة والملاحظ ان عدد السكان يختلف بين دول حوض النيل اختلافا كبيرا، فعلى سبيل المثال تأتي أثيوبيا في المركز الأول من حيث حجم السكان في دول حوض النيل بحجم سكاني بلغ 105 مليون نسمة بنسبة 20.4% من جملة سكان دول حوض النيل بعد أن كانت في المركز الثاني سنة 1990 بنسبة زيادة بلغت 118.85 في الفترة بين 1990-2017.

ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية بحجم سكاني يبلغ 97.6 مليون نسمة عام 2017 بينما تأتي السودان في المرتبة الاخيرة بعدد سكان بلغ 20.5 مليون نسمة سنة 2017 بعدما كان 20 مليون نسمة سنة 1990²، وهذا التزايد السكاني المتسارع بحوض النيل سيخلق طلبا متزايدا على المياه بسبب تزايد حالات السكن في الحضر وكذا تزايد النشاطات الاقتصادية والاستخدامات المنزلية للموارد المائية حيث يلاحظ ان تزايد عدد السكان ينعكس بالدرجة الأولى على زيادة المساحات المروية لتلبية حاجة الغذاء وهوما سيؤثر على نصيب الفرد من المياه المتاحة³.

1 ابتسام أوعشرين، المرجع السابق، ص ص 134-135.

2 هالة محمد حافظ بهنساوي، الملامح الديموغرافية لسكان دول حوض النيل وأثرها على الأمن المائي المصري، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد 23، يناير 2023، ص ص 214-215.

3 عزيزة بدر، الأمن الانساني في دول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، يوليو 2010، مصر، ص ص 70-77.

شكل (25) جدول يوضح الموارد المائية وحجم السكان ونصيب الفرد بدول حوض النيل:

بيان الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية التقليدية (مليار م ³ / سنة)	نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية (فرد/ م ³)	درجة الفقر المائي (م ³ / ١٠٠٠) (+ -)
بورندي	١١,٥٣	٢٠,٠١	١٧٣٥,٤٧	+
روندا	١٢,٦٢	٢٠,٣٢	١٦١٠,١٤	+
تنزانيا	٥٨,٠٥	١٢٦,٢٧	٢١٧٥,١٩	+
كينيا	٥٢,٥٧	٣٤,٢٠	٦٥٠,٥٦	-
الكونغو الديمقراطية	٨٦,٧٩	١٣٢٥	١٥٢٦٦,٧٤	+
اوغندا	٤٤,٢٧	٨٩,١٠	٢٠١٢,٦٥	+
اثيوبيا	١١٢,٠٨	١٤٢	١٢٦٦,٩٥	+
اريتريا	٣,٤٩	١٣,١٥	٣٧٦٧,٩١	+
جنوب السودان	١١,٠٦	٥٣,٥٠	٤٨٣٧,٢٥	+
السودان	٤٢,٨١	٤٠,٨٠	٩٥٣,٠٥	-
مصر	١٠٠,٣٨	٦٠,٠٤	٥٩٨,١٣	-
الإجمالي	٥٣٥,٦٥	١٩٢٣,٨٦	٣٥٩١,٦٤	+

المرجع: احمد ابراهيم محمد احمد، دراسة اقتصادية للأمن المائي المصري، مرجع سابق، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2020.

ان الضغوط الديموغرافية في حوض النيل ينشأ عنها تباعا مشكلة التلوث والتي تؤثر بصفة أساسية في نوعية وحجم المياه المتاحة للاستخدام وتعود اسباب هذا التلوث الى تزايد استخدام الملوثات الصناعية الناجمة عن زيادة النشاطات الصناعية، وكذا تزايد استخدام المبيدات الحشرية المستخدمة في الزراعة، كما ان مشكلة الصرف الصحي تبقى العائق الرئيسي الذي يؤرق مخططي تنمية الموارد المائية بسبب عدم القدرة على مواكبة الزيادة في نسبة النزوح من الارياف الى المدينة وتزايد العشوائيات فنهر النيل يلقي فيه ما يقارب سنويا 1.8 مليار متر مكعب من المياه الملوثة غير المعالجة، مما يخلق ضغوطا متزايدة على المياه الصالحة للاستخدامات خاصة الاستخدام البشري.¹

وحول عجز المياه المتوقع في المستقبل القريب فإن الدكتور عبد العظيم يشير الى ان سنة 2025 ستشهد عجز مائيا في مصر قدره 29,20 مليار متر مكعب ويرجع هذا العجز حسب الى تزايد السكان وتراجع الموارد المائية المتاحة مما سيؤدي بتراجع حصة الفرد الى حوالي 637 متر مكعب من المياه في مقابل 1100 متر مكعب سنة 2000 وفي مقابل 1221 متر مكعب سنة 1990.²

1 عادل العرابي، الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011، ص 70.

2 خالد محمد الزواوي، الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، 2004، القاهرة، ص 136.

المطلب الثالث: دوافع التعاون في حوض النيل

يرتبط التعاون في حوض النيل بمجموعة من الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية، من بينها الحد من احتمالات النزاع، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتبادل الخبرات والمعلومات، وتنفيذ المشروعات المشتركة، فضلاً عن الحاجة إلى آليات مؤسسية للحوار والتنسيق بين دول الحوض. وعليه، يتناول هذا المطلب أبرز دوافع التعاون في حوض النيل، مع التركيز على العوامل التي يمكن أن تسهم في تحويل المياه من مصدر للتوتر إلى مجال للتنسيق وتحقيق المصالح المشتركة.

1- نقص الغذاء والفقر:

تعاني دول الحوض عجزاً غذائياً Food deficit متزايداً بسبب عدم تحقيقها لاكتفاءها الذاتي من جميع السلع والمواد الغذائية، بل تغطي احتياجاتها باللجوء إلى استيراد أغلب الغذاء، فنحو 125 مليون نسمة بحلول 2006/2007 يعانون من نقص الغذاء وهو ما يعادل 31.7% من سكان دول حوض النيل هو ما يمثل نحو (12-5%) من ناقصي التغذية على مستوى العالم وهذا يعني أنها عالم الأمن الغذائي " Food insecurity " في تلك الدول¹. ويؤدي ذلك إلى ضعف اقتصاداتها ويزيد من تبعيتها الاقتصادية والسياسية مما ينعكس بالسلب على مساراتها التنموية، حيث أن مصر على سبيل المثال ما يقرب من نصف احتياجاتها من القمح ولذلك ستقع كل دول الحوض في مشكلة الديون وتصبح ضحية للحرب الجديدة (حرب - الغذاء والاعلاف والوقود).

ورغم أن الأهداف التي كانت مسطرة بتخفيض عدد الجوعى إلى 425 مليون سنة 2015 فقد تم تمديد زمنها إلى سنة 2025 إلا أن 21 دولة من أفريقيا تعاني الجوع منها سبعة دول من حوض النيل هي (أوغندا - كينا - إريتريا - بورندي - إثيوبيا - السودان - الكونغو الديمقراطية)، ولهذا فإن قضية الغذاء في حوض النيل تشكل أحد أهم الدوافع من أجل التعاون بين دول الحوض حيث²:

أ/ يجب على دول حوض النيل تحقيق قدر معقول من الأمن الغذائي باعتباره أحد ركائز الأمن القومي نظراً لتأثيره المباشر على صحة الأفراد ونشاطهم اليومي ودورهم في المشاركة في العملية الإنتاجية،

1 آمال حلمي سليمان، الأمن الغذائي في دول حوض النيل، المؤتمر الدولي السنوي حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات، 2526 ماي 2010، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ص 43.

2 نفس المرجع، ص 44.

ب/ تزايد مستمر في أعداد السكان لا يقابله زيادة في انتاج الغذاء مما يزيد الضغوط على الفجوة الغذائية باستيراد المواد الاساسية خاصة مع تغير السياسات العالمية للدول المنتجة للغذاء وتزايد ربط الغذاء بالمشروطة السياسية والتي دول الحوض في غنى عنها.

2- اللاحدود في تغير المناخ:

ومن العوامل التي تدفع باتجاه التعاون في حوض النيل مشكلة التدهورات البيئية والتصحر والجفاف والعوامل المناخية، وصفتها الاساسية أنها قضايا لا تعترف بالحدود¹، فإذا كانت الحدود السياسية تجعل أي دولة في الحوض تعمل في اطار السيادة الداخلية والخارجية فإن العوامل البيئية تحتم التراجع عن مبدأ السيادة وتدفع للتعاون الاقليمي والمشاركة في صنع السياسات البيئية لتجنب النتائج الوخيمة للتغيرات المناخية على الموارد المائية المشتركة في حوض النيل.

3- الخبرات الاقليمية: ان التوجه نحوالتعاون في حوض النيل بين دوله مدفوع بعدة مستجدات اقليمية ودولية منها:

التعاون الاقليمي: انتشار فكرة التعاون وبناء الاقاليم بدل التركيز على الحدود الجغرافية مما يجعل حوض النيل اقليم لا يخرج عن الاقاليم الاربعة التالية²:

✓ نظم اقليمية تتسم بتركيز القوة في يد دولة واحدة اوعدد محدود من الدول مع استخدام الموارد في سبيل تحقيق التكامل.

✓ نظم اقليمية تتسم بهيكل تفاعل تتشارك فيه الوحدات مقام القوة على فكرة توازن القوى وتتسم هذه النظم بالأطر لقانونية الواضحة والملمزة.

✓ نظم اقليمية تتسم بتوازن القوى لكن كل قوة تعمل لمصالحها الخاصة معارضة المصلحة التكاملية.

✓ نظم اقليمية تقوم على التهديد تتركز فيه القوة في يد دولة واحدة اوفي يد التحالف وتستخدم فيه عمليات التهديد ضدّ الدول الضعيفة بسبب عدم وجود قواعد تنظيمية واضحة.

1 رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، 2001، الاسكندرية، مصر، ص ص 82-84.

2 حمد سيد محمد موسى، مصر ودول حوض النيل، مكتبة الأسرة، 2010، مصر، ص ص 77-79.

فحوض النيل منطقة مؤهلة لتكون مجالا للتعاون الاقليمي بسبب الترابط التاريخي والحضاري من جهة وبسبب التشارك في المصير من جهة، ويمكن معالجة مشكلة عبر التفاعل التعاوني والمقاربة التشاركية بانتهاج مبدأ التقاسم العادل والانفتاح المتبادل وتقاسم الأعباء والكسب المتساوي للعوائد التنموية ويعد نهج التعاون الاقليمي احد التوجهات التي لاقت انتهاجا في افريقيا كما ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يشجع قيام التجمعات الاقتصادية وغيرها من التجمعات والتعاونات التكاملية.

الاحتكام للقانون الدولي:

فالاحتكام الى قواعد القانون الدولي في معالجة الاختلافات الناجمة عن اقتسام موارد مياه نهر النيل تشكل مدخلا جيدا لرفض الصراع وتغليب لغة القانون وفقا لما طرحته الاتفاقية الاطارية الخاصة بقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية 1997 بالرغم من الجدل وتباين في مواقف دول الحوض، ورغم أن الاتفاقية غير ملزمة إلا أنها تمثل وتطرح نموذجا لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الاطراف والتي استهدفت وضع القواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تقاسم الوارد للأنهار بوجه عام وإعمال مبدأ التقاسم العادل أو المنصف.¹

فكرة التدويل:

حيث الاتجاهات الدولية الدافعة إلى تدويل قضايا المياه من خلال دور المنظمات والمؤسسات الدولية، حيث حددت الأمم المتحدة يوم 22 مارس من كل عام يوما للمياه، كما كان للإعلان عن الأهداف الانمائية والدفع نحو عولمة المشكلات الانسانية الخاصة بمكافحة الفقر والاهتمام بالتنمية البشرية من جانب متوازيا مع دعوة البنك الدولي إلى تسعير المياه خلال اجتماعات الهيئة الدولية للموارد المائية التي عقدت في لاهاي في مارس 2000، بعد اقرار الرؤية العالمية المستقبلية للمياه، والتي تقوم على مجموعة من الركائز الأساسية أبرزها سياسة استعاضة التكاليف لمشروعات توفير المياه بدلا من بيعها، وإشراك القطاع الخاص والفواعل غير الرسمية في عملية ادارة المياه.

1 أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة حوض النيل مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، ضمن الكتاب الجماعي: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون:

https://sourcesmarefaorg/%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

بالنظر لمستجدات الساحة الاقليمية والدولية والتي لا يعتبر حوض النيل بمعزل عنها فان دول الحوض قد أدركت أهمية التعاون والتقارب من أجل تنظيم الاستفادة من مياه النيل بصفة عادلة تضمن الحقوق لدول المصب وتعود بالفائدة على دول المنابع وتحقيق تنمية اقليمية شاملة وقد اتخذ التعاون بين دول الحوض عدة مظاهر تمثلت اساسا في الاتفاقيات الثنائية الناتجة عن التشاور وكذا انشاء أجهزة للتعاون بين دول الحوض هي:

1- الاتفاقيات الثنائية:

اتفاقية 1929: كانت بين مصر وبريطانيا ممثلة للسودان من جهة، وأوغندا وكينيا وتنزانيا من جهة أخرى، (هذه الاتفاقية هي نتيجة لاتفاقيات سابقة ابان الحقبة الاستعمارية مثل اتفاقية 1902 و 1906 وغيرها والتي تشكل مجموعة تفاهات ترجمتها اتفاقية 1929 والتي تنص على ضرورة الامتناع عن القيام بأية أعمال أو إجراءات على النيل أو فروعه تمس مصر بدون "اتفاق مسبق" ¹ وعدم بناء منشآت للري سواء في السودان أو في بلدان أخرى تخضع للإدارة البريطانية قد تلحق الضرر بالمصالح المصرية أو تؤدي إلى تقليص كمية المياه التي تصل مصر أو تغيير مواعيد وصولها أو تقليل مستواها إلا بالاتفاق المسبق مع الحكومة المصرية، بل أقرت الاتفاقية المشار إليها ضرورة إشراف الحكومة المصرية مع الحكومة المحلية في السودان على حماية المصالح المحلية قبل تشييد هذه المنشآت تعد الاتفاقية اتفاقا تاريخي في حوض النيل وكذلك في المنطقة العربية والعالم لأنها حددت لأول مرة الحصص المائية في النيل كنهر دولي وساهمت الاتفاقية في أعمال مفهوم استخدام المياه استخداما " منصفًا وعادلاً " حتى قبل أن تظهر تلك المصطلحات إلى حيز الوجود.

1 مندر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص 122.

نصت الاتفاقية على: أن الإيراد الطبيعي في النيل خلال الفترة الحرجة حق طبيعي لمصر، فلا يحق للسودان أن يسحب منه في الفترة من 19 جانفي إلى 15 جويلية إلا في حدود ضيقة.

ب يحق للسودان تشغيل سد سنار من 15 الى 25 جويلية لتمرير أقصى تصريف في ترعة الجزيرة الرئيسية والبالغ 168 م / ثانية، بشرط أن يكون مجموع تصريف الجريان الطبيعي عند موقع ملكال والرصيرص 160 مليون م في الأيام الخمسة السابقة لتشغيل سد سنار ورفع المنسوب في الأمام إلى 417,2 م، بحيث تحصل ترعة الجزيرة الرئيسية على أقصى تصريف يمكن تمريره، ثم يبدأ السودان في رفع المنسوب من 27 أكتوبر لكي يصل يوم 30 نوفمبر إلى أقصى منسوب وهو 4207 م.

2- اتفاقية التفاهم بين مصر وأوغندا 1953 :

وهي عبارة عن اتفاق تعاون وتشاور بين مصر وأوغندا تشاور يتضمن موافقة مصر على إقامة سد أوغندي على شلالات أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا وهذا من أجل أغراض توليد الطاقة الكهربائية لأوغندا وتخزين المياه لصالح مصر والسودان وهذا التخزين يكون بحدود ثلاث أمتار.¹

3- اتفاقية 1959 :

جاءت هذه الاتفاقية التي أبرمت بين مصر والسودان بمزايا وأفضل للسودان ومصر وهذا بإدخالها تعديلات على الحصص المائية لكليهما، ولم تكن الاتفاقية نابعة من حاجة مصر إلى موافقة السودان على بناء السد العالي بل نتيجة لحاجة السودان إلى موافقة مصر على بناء سد الرصيرص على النيل الأزرق وتحدد هذه الاتفاقية كمية المياه التي يسمح بمرورها سنوياً في المجرى الرئيسي للنيل وقدر صافي المخزون السنوي بحوالي 74 مليار م، تستفيد مصر منها (55,5 مليار م ونصيب السودان 18,5 مليار م وقد مهدت هذه الاتفاقية للحصول على مزايا كبرى منها بناء السد العالي الذي وضع نهاية لقلقها بشأن وصول المياه في الموعد المناسب، كما أصبح للسودان الحرية في الحصول على حصته من المياه في أي موسم وقد نصت الاتفاقية أيضاً على أن أي زيادة للمياه عن المعدل المعتاد في أي سنة من السنين يتقاسمها البلدان مناصفة.²

وقد نجم عن هذه الاتفاقية تشكيل اللجنة الفنية المشتركة الدائمة المعنية بشؤون النيل (PITC) لتتولى الإشراف على تنفيذ اتفاقية 1959 وهي لجنة فريدة من نوعها في أوجه عديدة إذ تضم مهندسين مصريين وسودانيين ويقوم كل جانب بتثبيت أجهزة الرصد عند مواقع التخزين الرئيسية لدى الجانب الآخر كما تدرس هذه اللجنة المشروعات المستقبلية، ولديها صلاحية إبرام العقود وقد درجت اللجنة على الاجتماع مرة كل ثلاثة أشهر على مدى أكثر من ثلاثين عاماً، بصرف النظر عن وضع العلاقات المصرية السودانية.

1 منذر خدام، المرجع السابق، ص 123.

2 جون وورثي، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، ضمن الكتاب الجماعي المياه في العالم العربي افاق واحتمالات المستقبل، تحرير بيتر روجرز وبيتر ليدون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، الامارات، ص ص 89-99.

اتفاقية إطارية عام 1993 :

بين مصر وإثيوبيا وقد قام بتوقيعها الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس وزراء إثيوبيا مليس زيناوي في يوليو من سنة 1993 وهذه الاتفاقية تتضمن بعض المبادئ العامة المتعلقة بالتعاون المائي بين البلدي جاء فيها ان الطرفين يعترضان دعم الصداقة والتعاون لتحقيق درجة مثلى من التعاون في استخدامات الموارد الطبيعية ومياه النيل، على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه¹. وامتناع كل منهما عن أي نشاط يؤدي الى احداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يخص مياه النيل.

وهو الأمر الذي ساعد على تخفيف حدة التوتر للتشاور المصري الإثيوبي وأدى إلى تكوين لجنة مشتركة بين البلدين تهدف لتوفير آلية ثنائية للتشاور حول المياه والخطط المشتركة لزيادة حجم التدفق، وتقليل الفواقد من المياه وتنمية موارد النهر، ويتم التعاون الثنائي في ضوء الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وإعلان لاجوس عام 1980 ومبادئ القانون الدولي، ورغم أن هذه اللجنة لم تصل بعد إلى نتائج ملموسة إلا أنها ساهمت إلى حد ما في تخفيف حدة التوتر وإرساء قواعد للحوار وعدم الإضرار بمصالح البلد الآخر².

- اتفاقية سد النهضة في 23 مارس 2015:

لقد شكلت هذه الاتفاقية اطارا واقعيا لتغليب لغة الحوار والتفاهم بدل الصراع والتباعد، خاصة انها كانت بين اهم فاعلين في حوض النيل يشكلان اكبر مساهم في مورد النيل (إثيوبيا) واكبر محتاج لمياه النيل (مصر)، وتم التوقيع من طرف الرئيس المصري والرئيس الإثيوبي والرئيس السوداني وقد جاءت لتوفيق الآراء حول بناء سد النهضة بعد ان اعلنت إثيوبيا البدء في الاشتغال عليه سنة 2011 وهذا ما جعل الضغوط تتزايد فجاءت هذه الاتفاقية لتعمل على تهدئة الوضع والمبادرة بروح التفاهم والاتجاه نحو التعاون بدل الصراع وقد اشتمل الاتفاق على عشرة مبادئ يمكن تلخيصها في الآتي³:

1 عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل السياسة المصرية في حوض النيل بين التعاون والصراع، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، الامارات، ص 159.

2 أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة حوض النيل مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، مرجع سابق.

3 زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد 1، 2016، ص ص 551-554.

- 1- الالتزام بمبادئ القانون الدولي.
- 2- السد هدفه توليد الطاقة لتنمية إثيوبيا في إطار التنمية الاقليمي.
- 3- تجنب الدول الثلاث التسبب في ضرر أودفع التعويض المناسب.
- 4- الاستخدام المنصف والمعقل للموارد المائية المتاحة.
- 5- تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، والاتفاق على قواعد التشغيل السنوي لسد النهضة.
- 6- العمل على بناء الثقة.
- 7- تبادل المعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الوطنية.
- 8- استكمال إثيوبيا للتوصيات بأمان السد.
- 9- التعاون في إطار الوحدة الإقليمية والمنفعة المشتركة وحسن النية.
- 10- التسوية السلمية للمنازعات والاتجاه الى التشاور والوساطة لحل الخلافات.

ان تحليل هذه الاتفاقية يبين أنها اتفاقية إعلان مبادئ "إطاري" يترك الامور الموضوعية لاتفاقيات أخرى كما الدول الثلاث في الديباجة اعتبرت هذه المبادئ ملزمة لها حيث جاء لكن هذا الإلزام قد يتم تخصيصه أوتقيده في مواضع أخرى كما جاءت بالنص صراحة بالإقرار بحق إثيوبيا في بناء السد بحيث يصبح حقا رسميا يتيح لها الحصول على التمويل اللازم لبنائه وهو مكسب هام لأثيوبيا، لكن الحقوق المصرية المكتسبة بشأن مياه النيل والتي كانت أحد أسباب عدم التوقيع على عنتيبي، يلاحظ أن الاتفاق لم يُشر لها واكتفى بذكر بعض المبادئ الأخرى التي ربما تثير غلطا في تطبيقها في أرض الواقع بين دولتي المنبع والمصب، ومنها مبدأ الاستخدام العادل والمنصف ومبدأ عدم وقوع الضرر ونصت على أن لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاستراتيجية ذات الصلة على سبيل المثال¹:

- ✓ .العناصر الجغرافية، والجغرافية المائية والمناخية والبيئية وباقي العناصر ذات
- ✓ الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية.

1 بدر حسن الشافعي، تقييم وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة، مركز الجزيرة للأبحاث، انظر:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154672145387880html>

✓ السكان الذين يعتمدون علي الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض.

✓ تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى.

✓ الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.

كما شهدت علاقات دول الحوض العديد من المبادرات التعاونية تجسدت في شكل هيآت ومكاتب تعاونية واستشارية منها:

1. مشروع الدراسات الهيدرولوجية في هضبة البحيرات¹:

كانت سنة 1967 انطلاقة حقيقية لما يسمى بالعمل الجماعي رغم أن الاجتماعات والمشاورات بدأت منذ أكتوبر 1961 من خلال اللجنة الدائمة الفنية المشتركة المصرية السودانية مع ممثلي تنزانيا وأوغندا وكينيا، ولكنها ظلت محادثات غير رسمية وقد ضم هذا المشروع كلا من مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا وكينيا ورواندا وزائر، وإثيوبيا بوضع مراقب

وهدف مشروع الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية وهي (فكتوريا وكيوجا وألبرت) واجراء مسح للأرصاء الجوية النهرية لمناطق تجمع الأمطار في البحيرات وعمل موازنة لمياه أعالي النيل وكذا مجموعة مهام مثل اقامة محطات اضافية لجمع المعلومات وانشاء سبع مناطق قياسية لتجمع المياه والتصوير الجوي والمسح الأرضي لشواطئ البحيرات²، ووضع اقتراح أساليب تحليلية لعدد المحطات اللازمة لوضع موازنة مياه البحيرات، وكذلك عملت على تدريب موظفي الحكومات المشتركة في أعمال الأرصاد الجوية المائية المشتركة. وتعد عملية مسح الأرصاد الجوية النهرية من الخطوات البارزة في ميدان التعاون الجماعي بين دول حوض النيل وهي خطوة شجعت كثيرا اطلاق العديد من الأفكار والمبادرات في هذا الاطار وبالرغم من المحاولات المصرية والسودانية في تحفيز باقي دول الحوض على ايجاد لجنة فنية دائمة تضم جميع دول الحوض على شاكلة اللجنة المصرية السودانية المشتركة، التي أنشأتها اتفاقية عام (1959)، ولكنها اصطدمت بعدم توافر الرغبة السياسية الجماعية.

1 محمد صادق إسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، مرجع سابق الذكر، ص 91.

2 الأزمة المائية في حوض نهر النيل المسيرة والمصير، قراءات افريقية:

<https://qiraatafricancom/3429/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%AD%D9%88%D8%B6%D9%86%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1/>

2. السلطة الحكومية للتنمية – IGAD –: ¹

تأسست هذه السلطة الحكومية سنة 1986 من طرف حكومات (جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، والصومال، والسودان، وأوغندا) وكان هدفها الأساسي تنسيق جهود الدول الأعضاء لمحاربة مشكلات الجفاف والتصحر في حوض النيل وانضمت دولة إريتريا لاحقا لهذا التجمع ليصبح عدد أعضائه 07 دول عملت هذه السلطة الحكومية كمنبر عام للتعامل مع المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السياق الإقليمي لحوض النيل، وهوما حدث فعلا من خلال الاتفاق في القمة غير العادية التي عقدت في 18 أبريل عام 1995 على توسيع نطاق التعاون بين الدول الأعضاء وهوما عكسه التحول من الاسم القديم "السلطة الحكومية لمحاربة الجفاف والتصحر" لتصبح "السلطة الحكومية للتنمية" وهدفها التسوية السلمية للصراعات الموجودة في المنطقة، وهوما يعنى دعم السلام والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي.²

3. تجمع الاندوجو:

وهو فكرة مصرية كانت نتيجة لمجموعة ادوار مناصرة بها وهذا التجمع هو فكرة تستند إلى مجموعة من الأهداف العامة التي تقوم على التشاور والتنسيق في القضايا الافريقية ودعم التعاون في مجالات التنمية وتبادل المعلومات والخبرات³، ودون أن يتضمن ذلك نص صريح على تعاون مائي.

قام هذا التجمع بشكل هيئة نتيجة لتحول حقيقي في ملف المياه في الثمانينيات وبسبب تنامي البحث عن آلية أوطار اقليمي يضم دول حوض النيل انطلقت الفكرة في نوفمبر 1983 مع عقد المؤتمر الأول بالخرطوم بعضوية كل من مصر والسودان وزائير وأفريقيا الوسطى. ورغم ان العضوية في البداية كانت المحدودة إلا أنها أخذت في التطور والانتساع فقد زاد عدد الدول الأعضاء إلى ستة أعضاء في المؤتمر الثاني الذي عقد في كينشاسا في سبتمبر 1984 بانضمام رواندا وبوروندي كأعضاء مراقبين ثم تحولوا بعد ذلك إلى عضوين دائمين ليليه بعد ذلك انضمام تنزانيا وكينيا وإثيوبيا إلى التجمع⁴.

وان ظلت الأخيرتين محتفظتين بصفة مراقب، عمل التجمع على تحقيق اهداف تمثلت في :

1 Sally Healy, **Peace making in the Midst of War: An Assessment of IGAD's Contribution to Regional Security in the Horn of Africa**, London: Crisis States Research Centre, 2009, P 26.

2 IBID , PP 10-12.

3 محمود زنبوعه، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 187.

4 ناصر عبد الستار عبد الهادي، المقومات الطبيعية وأثرها على التكامل الاقتصادي بين مصر ودول حوض نهر النيل، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل، إصدار أكتوبر 2016، جامعة الفيوم، مصر، ص 320.

- دعم وزيادة وتنويع العلاقات الثنائية بين دول الاتفاقية في المجالات السياسية والاقتصادية. - دعم التكامل الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

- دعم التضامن بين الدول الأعضاء وتنسيق مواقفهم إزاء القضايا المشتركة.

4. مشروع التيكونيل¹:

لقد شكل نجاح المشاريع التعاونية مساراً جيداً في العلاقات بين دول حوض النيل دفعت بها إلى التفكير في التوسع في مجالات التعاون وفي الانخراط في مبادرات أكثر لهذا المسعى وهو ما نتج عنه مشروع "التجمع الفني لدول حوض النيل للتنمية والحفاظ على البيئة لنهر النيل"، والذي انطلق في ديسمبر 1992 كخطوة أكثر عمقا وأكثر استجابة لمشروع الدراسات الهيدرولوجية لحوض النيل، حيث قام بالتوقيع على وثيقة التيكونيل ست دول هي: مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا بينما ظلت أربع دول كأعضاء مراقبين هي: إثيوبيا، وإريتريا وكينيا وبوروندي.

نصت وثيقة التجمع على إنشاء مجلس وزاري من وزراء الأشغال والموارد المائية لدول حوض النيل يجتمع سنوياً لاعتماد الميزانية وخطة العمل كما تم الاتفاق على تجديد الاتفاقية كل ثلاث سنوات اعتمد التجمع مجموعة أنشطة شملت 22 مشروعاً²، بلغت تكلفتها 100 مليون دولار.

ومن الملاحظ أن المشروع لم يستطع تحقيق أبرز أهدافه الخاصة بإعداد إطار إقليمي وقانوني لنهر النيل يقوم بإدارة شؤون النهر على غرار ما يتم بالنسبة للأنهار الأخرى طبقاً لأسس وقواعد القانون الدولي لكنه عبد الطريق أمام مبادرة حوض النيل للانطلاق من دخول دول حوض النيل في جولات من المباحثات والنقاشات بهدف إنشاء آلية تعاون على المستوى الفني والمعلوماتي والتدريبي، مع إعطاء دور للدول المانحة والبنك الدولي في ترتيب وتنظيم مجالات ونتائج هذا التعاون المائي بين دول الحوض العشر أعلى مستوى الأحواض الفرعية.

1 أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة حوض النيل مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، مرجع سابق.

2 إبراهيم أحمد الياس، اتفاقية عنتيبي وقانون استخدام المجاري المائية الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 70، 2014، مصر، ص 247.

5- مبادرة حوض النيل NBI:

تعكس هذه المبادرة تطور تصورات دول حوض النيل لما يجب ان تكون عليه العلاقات في ما بينها، إذ أن المبادرة انضمت اليها كافة دول الحوض إلا إريتريا التي اكتفت بالانضمام كعضو مراقب، وشكلت المبادرة تطور حقيقي في رؤية دول الحوض لسبل الانتفاع المشترك بموارد حوض النيل، خاصة فيما يتعلق بالتعاون المشترك بين مصر وإثيوبيا¹، وقد تم اختيار مدينة عنتيبي الأوغندية مقرا للسكرتارية الدائمة للمبادرة واختيار السيد "معراجي موسويا" التتواني سكرتيرا تنفيذيا للرئاسة دورية، وتعد هذه المبادرة امتدادا لاجتماعات جنيف التي عقدت تحت مسمى "التجمع العالمي للتعاون على ضفاف النيل" وهي الاجتماعات التي بدأت عام 1997 وبدعم من البنك الدولي وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) ووكالة التنمية الكندية بهدف اقامة هيكل مؤسسي وقانوني للتعاون الجماعي بين دول حوض النيل، المبادرة تضمن قناة "للحوار الدولي" على أن يقوم بها الاتحاد الدولي للتعاون في حوض النيل بالاشتراك مع البنك الدولي وصندوق التنمية التابع للأمم المتحدة.

يشمل الاطار المؤسسي لمبادرة حوض النيل ثلاثة هيئات رئيسية²:

❖ **مجلس وزراء دول حوض النيل:** يعتبر الكيان الاعلى لصنع القرار في مبادرة حوض النيل، يتكون من وزراء شئون المياه لبلدان حوض النيل، ويتناوب على رئاسته أحد وزراء حوض النيل لمدة عامين، يتولى رئاسته أحد وزراء البيئة المشاركين لفترة مدتها سنة واحدة، وعادة ما ينتخب الرئيس من الدولة المضيفة لاجتماع المجلس الاعتيادي، فمثلا انتخب وزير الري والموارد المائية المصري محمد نصر الدين علام سنة 2009 وفي 2010 انتخب "أسفاودينكامو" وزير الموارد المائية-إثيوبيا، وييعقد المجلس اجتماع عادي مرة كل عام بالإضافة للاجتماعات الاستثنائية عقد اجتماع استثنائي في 2009 في كينشاسا وآخر في أبريل 2010 في شرم الشيخ.

1 أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة حوض النيل مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، مرجع سابق.

2 مبادرة حوض النيل، الاطار المؤسسي، راجع :

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84#%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9

❖ اللجنة الاستشارية الفنية لدول حوض النيل:

أسسها المجلس الوزاري لحوض النيل، وعقد أول اجتماع لها في العاصمة التنزانية دار السلام بين 13-16 يوليو 1998 وتتعد مرتين أو ثلاث سنوياً.

❖ أمانة مبادرة حوض النيل: تأسست في 1999 ومهمتها تقديم الدعم الإداري لمجلس الوزراء واللجنة الاستشارية الفنية، ومقر الأمانة في عنتيبي باوغندا، وفي سنة 2010 تولى رئاستها الدكتور وائل خيري من مصر.

هذا وتتضمن مبادرة حوض النيل برنامجين رئيسيين هما:

أ- برنامج الرؤية المشتركة¹:

يهدف البرنامج إلى خلف بيئة ملائمة للإدارة التعاونية والتنمية في حوض النيل من خلال مشروعات محددة وفعالة. وقد تمت الموافقة على المشروعات المكونة لهذا البرنامج في اجتماع المجلس الوزاري لحوض النيل في الخرطوم، بالسودان في مارس 2001، بعد أن نجحت كافة دول الحوض في التوافق على رؤية مشتركة تعبر عن احتياجاتها ومصالحها من خلال لجنة الاستشارة الفنية والهيئة التنفيذية المتمثلة في سكرتارية حوض النيل ومجلس الوزراء للشئون المائية. وقد قدرت التكلفة الكلية لدراسات جدوى هذه المشروعات بنحو 122 مليون دولار.

ويتضمن البرنامج سبعة مشروعات تتعلق بالمستوى الجماعي للتعاون تغطي القطاعات الرئيسية المرتبطة بقضية المياه، وهذه المشروعات هي²:

- تجارة الطاقة في حوض النيل.
- الاستخدام الأمثل للمياه للإنتاج الزراعي.
- إدارة وتخطيط موارد المياه.
- بناء الثقة وثقل المواهب والمهارات.
- التدريب التطبيقي.

1 برامج مبادرة حوض النيل: <https://short-url.cc/1xz0o>

2 أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة حوض النيل مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، مرجع سابق.

➤ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتفاع المشترك.

➤ العمل البيئي العابر للحدود.

برنامج العمل الفرعي في النيل الأزرق¹:

يهدف إلى تنمية الموارد المائية في حوض النيل الأزرق بطريقة مستدامة وعادلة لضمان الازدهار والأمن والسلام لجميع شعوبه ويديره المكتب الاقليمي الفني للنيل الأزرق (ENTRO) ومقره في أديس أبابا، يتبنى البرنامج الاستثمارات قصيرة الأجل مثل مشروع ادارة تجميعات المياه المستدامة في أنهار) تكزه وعطبرة، القاش، أباي، عباي) بالنيل الأزرق، و(بارو، أكوبو، السوبات) في أثيوبيا والسودان، وتشمل مواقع المشروع الأولية بحيرة ناصر بالنوبة في مصر أحواض(جاما، رب، وجومارة) بالإضافة إلى ادارة التجميعات المائية في تانا بيليس كجزء من مشروع " تانا بلس" المتكامل لتنمية الموارد المائية في اثيوبيا وعطبرة السفلي وجبال إنكسنا والمناطق المحيطة بمنتزه الدندر الوطني في السودان.

والاستثمارات المتعددة الأغراض طويلة الأجل مثل البرنامج المشترك المتعدد الأغراض (JMP) وهو برنامج طويل المدى لمدة 25-30 عام ويشمل مجموعة منسقة من الاستثمارات لضمان التنمية المستدامة وادارة مياه النيل الشرقي.

وهكذا فإن تحليل وضع الأزمة وتحديد مؤشرات الأمن المائي المصري يبين لنا بوضوح أن حوض النيل يشكل لمصر المجال الحيوي الأول لها وبأن الدائرة الإفريقية هي الدائرة الأساسية في رسم السياسات الأمنية وفي فلكها تدور الأجندة الأمنية المصرية والرهان الحيوي لتواصل وبقاء الدولة المصرية هوالمياه وهذا ما سنشير اليه في المبحث القادم وفيه سنتطرق الدراسة الى ما يجب على الدولة المصرية اتباعه لتأمين الحصول على المياه في حوض النيل وسبل الادارة الفنية المتكاملة لها.

1 برامج مبادرة حوض النيل:

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84#%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9

المبحث الثالث: آليات تأمين المياه وتحقيق الأمن المائي المصري

تأخذ عملية تأمين المياه لمصر عدة أبعاد وعدة جوانب وهذا يعود لتعدد جوانب المشكلة المائية فمصر، فقضية المياه في مصر يجب ان ينظر اليها في المعالجة بمقاربة شاملة تأخذ بكل الجوانب يمكن بيانها في هذه الدراسة بتقسيمها الى الادارة الفنية والادارة الدبلوماسية وسنتناول في هذا المطلب الادارة الفنية للموارد المائية باعتبارها الخطوة الأكثر تركيزا في الجانب الوطني والمحلي وترقى في بعض الحالات الى الجانب الاقليمي.

المطلب الأول: الادارة المتكاملة للموارد المائية المصرية

تكتسب الإدارة المتكاملة للموارد المائية المصرية أهمية خاصة لارتباطها بالأمن المائي والتنمية المستدامة، فضلاً عن تأثر الموارد المائية المصرية بالتطورات التي تشهدها منظومة نهر النيل على المستوى الإقليمي. وعليه، يتناول هذا المطلب أهم مرتكزات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في مصر، وآلياتها، ومدى إسهامها في مواجهة التحديات المائية وتعزيز الأمن المائي المصري.

تقوم الادارة الفنية والحوكمة المائية على مداخل هي:

1- نظرية المياه الحقيقية (virtual water):

هذه الاخيرة هي المدخل التحليلي المعاصر للمورد المائي والتي تقوم على فهم العلاقة بين المياه المتوفرة ونتاج الغذاء من جهة ومن جهة اخرى تجارة المياه الحقيقية وقد كان طوني آلان (Tony allan) هو من استخدم مصطلح المياه الحقيقية ويعرفها بأنها " قيمة المياه الحقيقية لمنتج الغذاء وبأنها المياه الموجودة في وحدة الغذاء وتعبير آخر هي كمية المياه التي تستهلك خلال العملية الانتاجية¹.

وفي معناها البسيط النظر الى المنتجات الغذائية على أنها كميات من المياه وهذا ما يرفع من نسبة الاهتمام بالمياه التي دأب الفكر البشري على اعتبارها سلعة مجانية ولا تنفذ ومن هذا المنطلق يمكن ترتيب اولويات الانتاج الغذائي ولهذا فان استخدام هذه النظرية يساعد في حل الكثير من مشاكل المياه في المستوى المحلي - الوطني - الاقليمي وحتى العالمي من خلال اعادة تخزين واعادة التوزيع للمياه بشكل يسمح باعادة توزيع الضغوط المائية لتجنب الازمات الاجتماعية الناتجة عن نقص الغذاء ونقص

1 Tony Allan, **Fortunately There are Substitutes for Water Otherwise Our Hydropolitical Futures Would be Impossible, Priorities for Water Resources Allocation and Management** , ODA, London, 1993, PP 13-26.

المياه وهذا بتوزيع الاثار على كل الفاعلين والاطراف ذات العلاقة بالمياه¹ وهذا من خلال الحسابات الدقيقة للاحتياجات المائية وميزان تجارة المياه الحقيقية سواء داخل الدولة اوبين اقاليم الدولة اوبين دول التجمع الاقليمي.

وفي مصر تبذل الجهود الوطنية لاستعمال استراتيجية المياه الحقيقية نظراً إلى دورها الكبير في تحسين الحياة العامة ونجاحاتها في حالة شمول السياسات العامة تشجيع التغيرات في الإدارة المتعلقة بالموارد الأرضية والمياه وتشمل السياسات المتصلة بالوضع المدروس تعديل سياسات أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية بشكل مباشر أو غير مباشر والسياسات الخاصة بتوزيع الموارد النادرة بين قطاعات الاقتصاد القومي والمزارع الإفرادية ضمن القطاع الزراعي والمستهلكين.

ويمكن للدولة أن تحقق بعض المكاسب بمراعاتها مجموعة الأهداف الوطنية العريضة المتعلقة بالزراعة، وتوظيف العمالة، وخفض الفقر والأمن الغذائي، وذلك عند تصميمها للسياسات الداعمة لاستراتيجية المياه الحقيقية فالمستوردات الزراعية المصرية مثلث أحجاما كبيرة من المياه الحقيقية سنويا متمثلة باستيراد القمح والذرة.

وبالتالي زاد استعمال المياه المحلية بشكل واضح أيضاً مما أدى إلى تزايد إنتاج القمح والذرة والأرز كما زادت في المقابل صادرات الأرز في السنوات الأخيرة في حين إن تزايد إنتاج الأرز وصادراته، ربطاً بتناقص صادرات القطن، يظهر الوضوح والتناسق مع استراتيجية المياه الحقيقية الهادفة إلى تعظيم قيمة عرض المياه².

2- الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

يشير مفهوم إدارة الموارد المائية الى مجموعة عناصر تتناول كل من إدارة العرض وإدارة الطلب حيث ان إدارة العرض تتمثل في الاجراءات والانشطة الضرورية من أجل تحديد المعروض من المياه وتحديد المصادر المائية الجديدة من أجل استغلالها وتنميتها³. بينما يشير مفهوم إدارة الطلب الى العمليات الواجب اتباعها من اجل ترشيد عمليات الاستغلال للموارد المائية وتستلزم الادارة المتكاملة

1 محمود الأشرم، المياه الحقيقية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، بيروت، ص ص 22-30.

2 نفس المرجع، ص ص 31-33.

3 جيرمي بيركوف، استراتيجية إدارة المياه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، ط1، 1994، واشنطن، ص 20.

للموارد المائية العمل على الجانبين معا ويربط البنك الدولي في فلسفته حول ادارة المياه بين مجموعة عناصر هي ¹:

- وجود اتساق بين السياسات الحكومية العليا والانشطة المتعلقة بالمياه في البلد
- لابد من توافر قاعدة بيانات تعكس مدى الاهتمام بموضوع المياه
- مشاركة كل اصحاب المصالح في موضوع ادارة المياه يضبطه وجود اطار خاص بالسياسات الاقتصادية والتنظيمية والتشريعية
- تناسق السياسات الوطنية مع السياسات الاقليمية

ان مفهوم الادارة المتكاملة للموارد المائية (water ressource managment) لم يظهر فجأة بل جاء نتيجة مجموعة من التطورات المفاهيمية والممارسات العملية ففي السبعينات ارتكز المفهوم على التخطيط المركزي للموارد المائية من خلال ما يعرف بالخطط المائية الوطنية (water plan) والادارة المركزية للتخطيطات المائية (central planing and managment)، لكن مع نهاية الثمانينيات فان المفهوم اخذ في التعمد ².

وهذا ما عبر عنه رسول أغا بقوله " أن مفهوم إدارة الموارد المائية ما هو إلا عملية معقدة تشمل كل المراحل المتكاملة لأعمال التخطيط والتنفيذ والتشغيل وصيانة الموارد المائية، آخذة بعين الاعتبار كل المعوقات والعوامل المؤثرة والفاعلة في ذلك، وساعية لتقليل المنعكسات السلبية على البيئة، وعاملة على زيادة العوائد الاقتصادية للمجتمع ولإحداث التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها".

ولكن سنوات التسعينات شهدت تغيرات في اداء منهج الادارة المتكاملة فبالرغم من أن نهج الإدارة المتكاملة لا زال يمثل عمود السياسات والخطط المائية الوطنية إلا أن النهج التكاملي قد تبدل بسبب صعوبة تنفيذ خطة مركزية عملاقة شاملة من الناحية العملية لأسباب اقتصادية واجتماعية وطبيعية، وبالتالي طرأ تحول وتغير على مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية ³، إذ انتقل من الشمولية المطلقة إلى

1 جيرمي بيركوف، المرجع السابق، ص ص 78.

2 فرج علي عمار نصر، عبد السلام محمد المايل، الادارة المتكاملة للموارد المائية ودورها في الامن المائي الليبي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 7879، ربيع وصيف 2017، ص ص 181-182.

3 محمود الاشرم، المياه الحقيقية، مرجع سابق، ص، 173.

الترباط المنطقي أي تحويل الاتجاه في مجالي التخطيط والإدارة من العمليات المعقدة إلى العمليات الأكثر تبسيطاً وفعالية والاتجاه من المركزية الى اللامركزية في عمليات التخطيط والتنفيذ.

تشتمل الإدارة المتكاملة للموارد المائية على مجموعة عناصر لا يمكن تجاوزها تتمثل في¹:

- العلاقة بين ادارة الحاجات وزيادة كفاءة الموارد المائية
- لابد من ادراج كل المعنيين بقضية المياه وتحديد مسؤولياتهم
- المناخ التشريعي والتنظيمي يعد اللبنة الاساسية لبدأ تنفيذ الخطط المائية
- الاعتماد على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظومات المجتمع المدني
- يمكن الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية ذات الخبرة في مجال ادارة المياه
- التنسيق الاقليمي يعد شرط اساسي لنجاح الخطط الوطنية للإدارات المشتركة المتكاملة للموارد المائية
- وعليه فان تحقيق الادارة المتكاملة للموارد المائية في ارض الواقع هو عملية تحتاج الى اتباع اسلوب محدد أو استخدام مدمج للأساليب التالية:

3- المنهج الشمولي (Holistic Approach):

يستدعي استخدام هذا المبدأ النظر مبدئين أساسيين هما النظر الى المياه كمورد شامل في اطاره البيئي وفي العناصر المرتبطة به بدءاً من دورته الهيدرولوجية الى علاقته بالنظم البيئية وتوزيعه في النظم الاقليمية ومن جهة اخرى يقوم المنهج الشمولي على انفراد الدولة اي السياسة العليا بعملية الادارة وفق مبدأ التقييم والتنمية ومن ثم التوزيع على الاحتياجات الزراعية والري والصناعة والاستخدام البشري، وبهذا فان هذا المنهج يقوم على الادارة المستقلة لهذه القطاعات وهوما يؤدي الى تغييب عناصر فاعلة وفعالة في عملية الادارة المتكاملة مما ينتج عنه تدني كفاءة استثمار الموارد المائية المتاحة وزيادة الضغط على هذه الموارد².

1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدليل الإرشادي لتطوير وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، الأمم المتحدة، نيويورك، فيفري 2007، ص 02.

2 محمد بن هلال، بن فزاع بن كسار العنزي، متطلبات ومعوقات تطبيق الادارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق الأمن المائي، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات ادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، السعودية، ص 26.

4- المنهج الاقتصادي (Economic Approach):

يقوم هذا الأسلوب على التعامل مع المياه على أنها سلعة اقتصادية كباقي السلع تخضع لعمليات الإدارة الاقتصادية وقانون السوق القائم على العرض والطلب وهذا ما يجعلنا نستخدم المبادئ الاقتصادية لحل القضايا والمشكلات المائية، فعمليات استخراج المياه وتعبئته ومعالجته وإيصاله إلى المستهلك هي عمليات يجب أن تقابلها كلفة وهذا ما يجعل الأدوات الاقتصادية بإمكانها معالجة نقص المياه مما يزيد من كفاءة استخدام المياه والاستثمارات فيها ومكافحة الإسراف في استخدامها¹

5- المنهج التشاركي (Participatory Approach):

فلسفة هذا المنهج قائمة على التوافق بين كل المعنيين بقضية المياه في عمليات الإدارة وهذا معناه التنسيق من العلى المستويات إلى أبسط المستويات بين الدولة ومؤسساتها والسكان المستهلكين والقطاع الانتاجي فلاحيا وصناعيا، باشتراك جميع الفاعلين في عمليات التخطيط والتنفيذ للمشروعات، أن هذا الأمر لا يمكن تطبيقه إلا إذا أقامت الدولة نظاما مؤسسيا واضحا ونظاما تشريعيا لاتباعه فالإدارة المتكاملة للموارد المائية هي مسؤولية كل الفواعل ذات الصلة بالمياه²

من خلال هذا فإن الإدارة المتكاملة للموارد المائية تهدف إلى³:

- ✓ تحقيق مبادئ الاستدامة القائمة على عدم إلحاق الضرر بحقوق الأجيال القادمة من موارد المياه باعتبار المياه مورد قابل للنفاذ ويتصف بالندرة
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وبين فئات المواطنين وبين سكان المدن والأرياف
- ✓ تحقيق الكفاءة القصوى اقتصاديا في استخدام المياه وهوما يجعل التعامل مع المياه ينتقل بالناس من فكرة المياه سلعة مجانية إلى اعتقاد راسخ بأن المياه سلعة اقتصادية
- ✓ حق الانتفاع لكل المشتركين مع ملكية المياه للدولة

1 سفر حسين القحطاني، صبحي محمد اسماعيل، اقتصاديات الموارد المائية وإدارتها الاسس والتطبيقات، جامعة الملك سعود، 2012، الرياض، ص ص 171-172.

2 إسماعيل سراج الدين، قضايا المياه في العالم: رؤية لقضايا المياه والحياة والبيئة، تقرير المفوضية الدولية للمياه للقرن 21، هلا للنشر والتوزيع، 2008، مصر، ص 16.

3 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدليل الإرشادي لتطوير وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق الذكر، ص 07.

✓ التأكيد على مبدأ مشاركة جميع الفاعلين والمخططين والمستفيدين

✓ تحقيق التوازن المائي بين المخزون من المياه والمستخدم منها، للقيام بعملية الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال التخطيط لإدارة المياه يجب ان تقوم العملية على مجموعة أدوات تنطلق من آليات أساسية هي¹:

1- توفر نظام معلوماتي:

متعلق بالمياه من اجل الاحصاءات الدقيقة لمخزونات المياه وتصريفاتها من خلال بنية رصد وجمع وتحليل لكل المعلومات الهيدرولوجية وهذا من خلال²: تجميع البيانات البيئية، تحليل النظم والبرامج، جمع المعلومات، تخزين المعلومات في قاعدة بيانات مركزية.

ونظرا لأهمية ادارة القضايا المائية فتستوجب وجود بيانات ومعلومات دقيقة وموثقة عن الموارد المائية وحجمها والظروف المحيطة بها، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات في مجال تطوير هذه الموارد وكلما كان حجم المعلومات ودقتها كبيرين كلما كانت القرارات المبنية عليها سديدة. وقد دلت التجارب أن غياب المعلومات أوقصها لدى صناع القرار قد شكلا عائقا كبيرا أمام تطوير الموارد المائية واستثمارها. لذلك فإن المؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية بحاجة إلى تطوير البنى التحتية للمعلومات، وإنشاء قواعد بيانات وبنوك معلومات تتضمن أدق التفاصيل عن الموارد المائية والأصول والمشاريع، ومن أهم الأمور اللازمة لتطوير نظم المعلومات تحديد تفاصيل البيانات اللازمة وشكلها، وهذا يتحدد بناء على شكل المؤسسات وطبيعة عملها وهيكلها.³

1 سفر حسين القحطاني، صبحي محمد اسماعيل، اقتصاديات الموارد المائية وادارتها الاسس والتطبيقات، مرجع سابق، ص ص 170-172.

2 محمد فاروق أبوعارف وآخرون، استخدام نظم المعلومات البيئية في إدارة الموارد المائية في مصر، مجلة العلوم البيئية، المجلد 43، الجزء 3، سبتمبر 2018، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، ص 597.

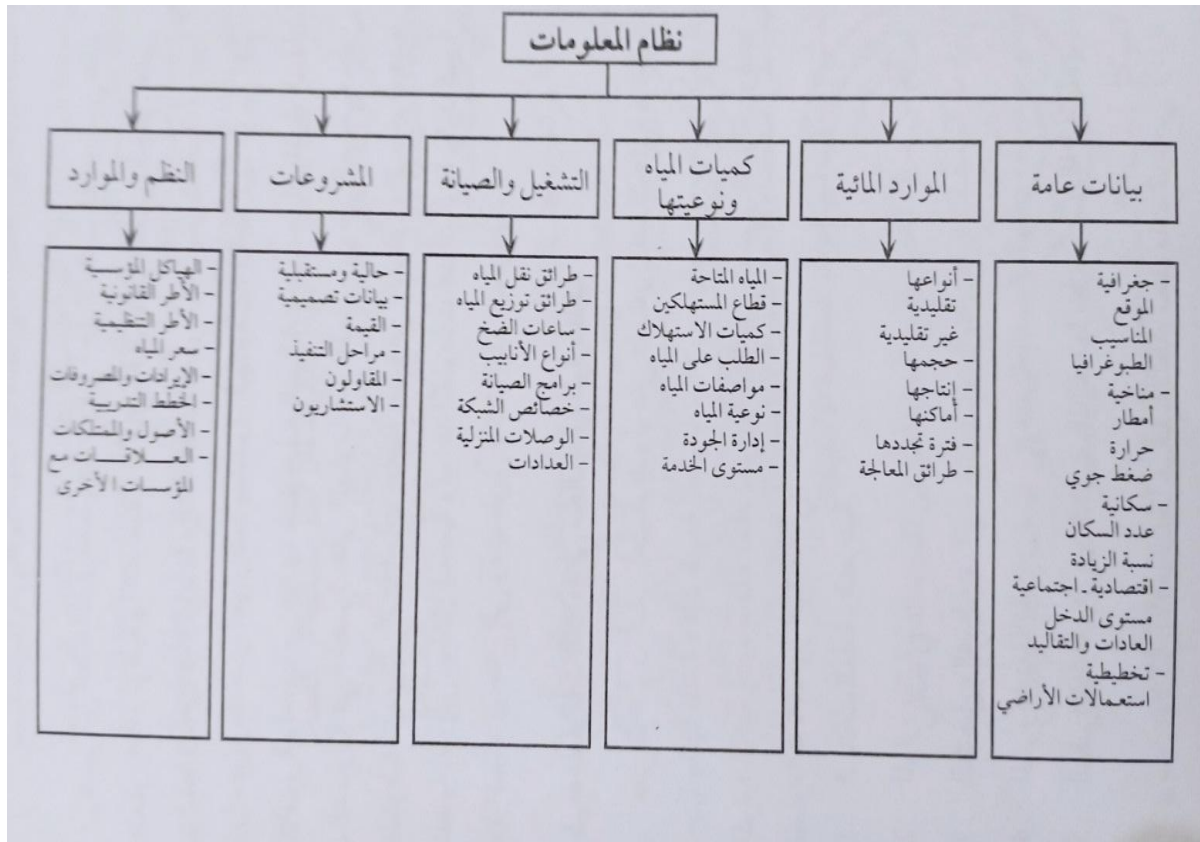
3 هاني احمد ابوقديس، استراتيجيات الادارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق، ص ص 36-38.

للتوسع في فكرة النظم المعلوماتية راجع في هذا الصدد:

Serageldin , **water resources management: a new policy for sustainable future** , journal water international, vol 20, 1995.

AHAMDY , abu zeid, **CLacirguda, institutional capacity building for water sector development**, journal water international ,vol 23, N 03,1998.

الشكل (26) يتضمن تخطيطاً لنظام المعلومات الواجب توفرها لإدارة المياه



المصدر: هاني احمد ابوقديس، استراتيجيات الادارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق، ص 38.

2- توفير اطار مؤسسي:

قادر على القيام ادارة عمليات التخطيط والاشراف والتنفيذ لإتمام وانجاح الادارة المتكاملة للموارد المائية في مصر وفي هذا الصدد فقد عينت جمهورية مصر العربية وزارة الموارد المائية والري كمؤسسة حكومية رئيسية في قطاع المياه والتي تبنت سياسة لدمج وظائف إدارة المياه على مستوى المحافظات من أجل تفعيل اللامركزية ويعمل بالتنسيق مع هذه الوزارة مجموعة كبيرة من المكاتب والمؤسسات والتنظيمات والجمعيات والصناديق التي اعدتها الوزارة خصيصا منذ سنة 2003 لإدارة المياه منها على سبيل المثال جهاز شؤون البيئة والذي يتلقى تمويله من الميزانية العامة للدولة مهمته تشجيع الاستثمار في المشاريع البيئية ذات الاثر الاقتصادي والاجتماعي وكذلك وارة الاسكان والمرافق العامة ويبين الشكل (27): المؤسسات ذات الصلة بوزارة الموارد المائية والري المصرية.¹

1 وزارة الموارد المائية والري، الهيكل التنظيمي، انظر : https://www.wrigoveg/?page_id=9637



3- وجود نظام تشريعي:

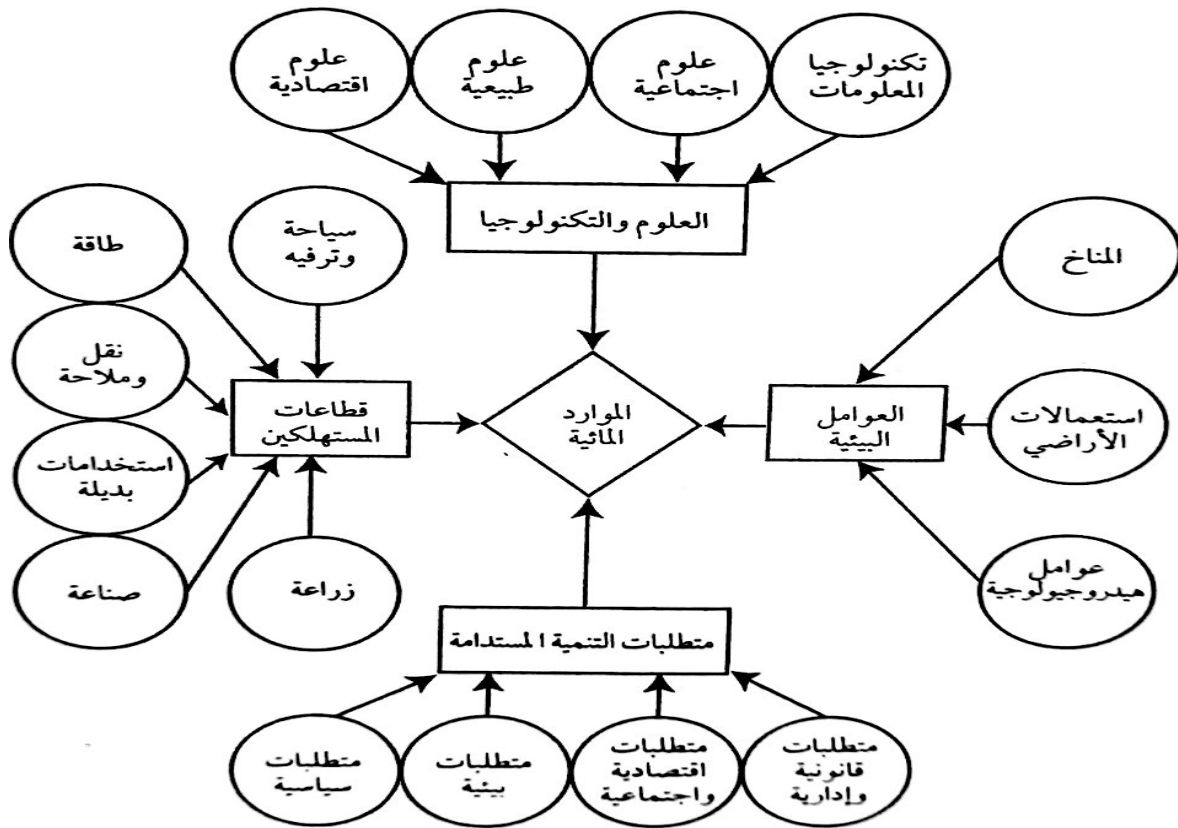
واضح وفعال يحدد الادوار حيث تعمل الدولة على سن القوانين الصارمة التي توفر الغطاء القانوني اللازم للفاعلين والمخططين لإدارة الموارد المائية فسلطة الدولة في ادارة هذا المورد تترجمها القوانين التي تنظم هذا الأخير من خلال القوانين المختلفة والمراسيم التنفيذية والادارية، وقد شهدت مصر عدة تنظيمات تشريعية لإدارة الموارد المائية فبداية كان يعتبر القانون الري والصرف رقم 12 لسنة 1984 هو الأساس التشريعي لأعمال الري يحكم هذا القانون عمليات الري وتوزيع المياه وإنشاء وصيانة المصارف بالوادي والدلتا، أما القانون رقم 213 لسنة 1994 ولائحته التنفيذية فيمثلان الأساس القانوني للمياه على المساقى وتعويض تكاليف مشروعات التطوير والصرف المغطى.

بالإضافة إلى تشكيل ومشاركة روابط مستخدمي بينما يختص القانون رقم 48 لسنة 1982 ولائحته التنفيذية بإجراءات حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث بالقانون رقم 9 لسنة 2009 ويحدد القانون الغرامات والعقوبات، وهناك أيضا القانون رقم 4 لسنة 1994 الخاص بحماية البيئة¹ وفي سنة

1 وزارة الموارد المائي والري بجمهورية مصر العربية، تقرير استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى سنة 2050:

2021 تم اصدار قانون المياه الموحد الذي اصبح الاساس التشريعي الوحيد الذي ينظم عملية ادارة الموارد المائية وتطبيق اسس الادارة المتكاملة لها حيث يعمل به في مجال الموارد المائية والري ويحدد الجهات المختصة بإدارة الموارد والجهات التشريعية والتنفيذية في المجال وتم به انتهاء العمل بقانون سنة 1984، ويحدد كذلك بالتفصيل الجهات والمستخدمين ذوو العلاقة بالنظم المائية¹.

وتعد وثيقة " استراتيجية 2050 " بمثابة السعي الجدي للدولة المصرية في بناء منظومة قانونية ومؤسسية تعنى بإدارة الموارد المائية ضمن استراتيجية قومية تتماشى واستراتيجية التنمية المستدامة وتحقيق الأمن المائي. وفي الاخير لتسهيل فهم متكامل لعملية الادارة المتكاملة للموارد المائية نقدم الشكل (28): يبين عناصر عوامل ومفاهيم الادارة المتكاملة للموارد المائية.



المصدر: هاني أبوقديس، استراتيجيات الادارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق، ص 22.

<https://sschrgoveg/media/nxlbhbd0/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A920192050pdf>

1 مصر، الجريدة الرسمية، العدد 41 مكرر، مؤرخة في 16 أكتوبر سنة 2021، للاطلاع انظر:

<https://manshuratorg/node/74560>

فاعلية الادارة المتكاملة للموارد المائية تقوم على الكفاءة استخدام وتفعيل وتطوير الاعمدة التالية:

1/ ادارة العرض:

تقوم هذه الاداة على مبدا وفكرة تنمية المصادر المائية المتاحة وهي العملية التي من شأنها توسيع وتنفيذ الأبحاث الخاصة بعمليات استغلال كل قطرة من المياه المتوافرة وهذا من خلال عمليات البناء والأعمال من جهة ومن خلال تطوير البحث والاستكشاف من جهة اخرى وتأخذ عملية ادارة العرض وتنمية الموارد المائية من خلال¹:

• حصاد المياه:

وهوكل الطرق التي تؤدي الى تجميع المياه سواء الآتية من الهطول المطري او من انسياب مياه الوديان والانهار كما هو الحال مع صر في نهر النيل وتتمثل هذه العمليات في بناء السدود والخزانات (لقد تم استعراض المشاريع المصرية في هذا المجال)

• اعادة التدوير:

من خلال اعادة استخدام المياه المستخدمة سواء من الصرف الصحي او المياه المهدورة في الري الفلاحي وهذا من خلال اعادة تجميعها وعزل الملوثات العضوية واعادة استخدامها في النشاطات الاقتصادية ذات الاستخدام الصناعي كالبناء والصناعة والعمليات التحويلية، وفي هذا الصدد فقد تم إنشاء محطات عملاقة لمعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي، حيث تم الانتهاء من تنفيذ 54 مشروع معالجة صرف صحي ثنائية وثلاثية (17 محطة ثلاثية و37 محطة ثنائية) بالمناطق القريبة من نهر النيل بالصعيد، كما تم رفع كفاءة 5 محطات ثنائية وتحويلها إلى معالجة ثلاثية.

وجار تنفيذ 31 مشروعاً لصرف صحي الحضر والمناطق الريفية، بخلاف العديد من المشروعات الجارى تنفيذها لتوصيل خدمات الصرف الصحي للمناطق الريفية بالمنيا، ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"² لتطوير الريف المصري.

1 محمد عبد الكريم عبد ربه، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، اقتصاديات الموارد والبيئة دار المعرفة الجامعية، 2000، الإسكندرية، ص 209.

2 نجوى قطب، مصر تعتمد استراتيجية شاملة لمعالجة ندرة المياه حتى سنة 2037، جريدة المصري اليوم، الخميس 2024/10/31، للاطلاع انظر:

<https://www.masryalyoum.com/news/details/3295843>

كذلك وضعت محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر مصر على السكة لإيجاد مصادر بديلة لمواجهة التحديات المائية وتقليل الفجوة الموجودة بين المتاح من الموارد المحدودة، حيث تعتبر المحطة الأضخم من نوعها على مستوى العالم، وتبلغ تكلفة المشروع 20 مليار جنيه فيما تصل طاقته الإنتاجية إلى 5.6 ملايين متر مكعب في اليوم من المياه المعالجة، ويهدف المشروع إلى معالجة ملوحة مياه الصرف الزراعي¹ ومنع تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية وتحسين البيئة في شرق الدلتا.

• تحلية مياه البحر:

وتعد من التقنيات الواسعة الانتشار والاستخدام في العالم والمنطقة العربية وفي مصر كذلك حيث تعتبر منقذاً منفذاً رئيساً للحصول على كميات معتبرة من المياه توجه للاستخدام المنزلي والبشري وقد قطعت مصر في هذا المجال شوطاً لا بأس به حيث تم إنشاء محطات لتحلية مياه البحر في كل من منطقة الحمام على ساحل البحر المتوسط بطاقة إنتاجية يومية تصل إلى 190 ألف متر مكعب يومياً لتغطية احتياجات مدينة العلمين، كما تم تنفيذ محطة تحلية مياه البحر بمدينة الضبعة بالكيلومتر 120 شرق مدينة مرسى مطروح بطاقة 40 ألف متر مكعب يومياً وبتكلفة إجمالية بلغت مليارات و300 مليون جنيه، ويتم التوسع في تنفيذ محطات التحلية بالمناطق الساحلية للاستفادة من جميع الموارد المائية المتاحة، وذلك من خلال 76 محطة تحلية قائمة بطاقة إجمالية 831.69 ألف م³/يوم بمحافظة (شمال سيناء - جنوب سيناء - البحر الأحمر - مطروح - الإسماعيلية - السويس)، ويجري تنفيذ 14 محطة تحلية بطاقة إجمالية 476 ألف م³/يوم، بتكلفة 9.71 مليار جنيه بمحافظة (مطروح - البحر الأحمر - شمال سيناء - جنوب سيناء - بورسعيد - الدقهلية - السويس)، كذلك تم إعداد خطة استراتيجية شاملة لمشروعات التحلية (2020-2050) للتنفيذ طبقاً لخطة الاحتياجات.

بالإضافة إلى هذه توجد أساليب أخرى منها الانهار الاصطناعية والقيام بالتحويلات بين الأحواض النهرية وإصلاح نظم الامداد وإعادة التوزيع لها². وفي هذا المجال فمنذ في نهاية عام 2020 أطلقت مصر استراتيجية لإدارة الموارد المائية حتى عام 2050 ضمن محاور الخطة القومية للموارد المائية (2017/2037) بتكلفة 50 مليار دولار بمشاركة عدد من الوزارات، ومن أهم المشروعات التي تقوم

1 تقرير مركز للدراسات الاستراتيجية، محاور متشابهة: محددات الخطة المصرية في إدارة المياه:

<https://rcssegyp.com/7786>

2 فرج علي عمار نصر، عبد السلام محمد المايل، مرجع سابق، ص 187.

الوزارة بتنفيذها حاليا ضمن هذه الخطة: المشروع القومي لتأهيل الترع ومشروع التحول من نظم الري بالغمر إلى أنظمة الري الحديث، وبرامج التكيف مع التغيرات المناخية والحماية من ارتفاع منسوب سطح البحر ومشروعات حصاد الأمطار.

وتولى هذه الخطة اهتماما خاصا بالسنوات بين (2020 و2030) لعدة أسباب منها أن مصر قامت بإعداد استراتيجية التنمية المستدامة للدولة حتى عام 2030 التي تسعى للدفع بمصر لتصبح ضمن أفضل 30 دولة على مستوى العالم اقتصاديا واجتماعيا وذلك بحلول عام 2030، كما أنه يتوافق مع أسلوب الخطط الخمسية للتخطيط المالي الذي ستتحول إليه مصر مرة أخرى بداية من عام 2020، ولذا اطلق عليها الخطة القومية للموارد المائية 2037، وبجانب اعتماد الخطة القومية في المقام الأول على الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من تنفيذ الخطة القومية الأولى للموارد المائية 2017 خلال الفترة بين عامي 2005 و2017، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة تأخذ في الاعتبار أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في مصر¹.

2/ إدارة الطلب:

شهدت سياسات الادارة المتكاملة للموارد المائية تحولات شديدة في انماطها بسبب تغير العوامل المتحركة في موارد المياه من حيث العرض والذي تم التطرق اليه، إلا أن التأثير الأكبر في موارد المياه يترجمه الطلب والحاجة الى المياه مما جعلها تضطلع بالأولوية من قبل المسؤولين عن تخطيط سياسة المياه مع تغير إطار التنمية، وتتمثل هذه التحولات في التطور التكنولوجي والضغط الناجم عن حجم السكان على موارد المياه الطبيعية، والقدرة أوعدم القدرة على إيجاد بدائل للمياه، فضلا عن الوعي باقتصادات المياه².

فالفلسفة التي يستند اليها اصحاب طرح ادارة الطلب تقوم على ان التطورات المتزايدة تسبق بكثير المعروض من المياه ولهذا وجب التحول الى ما يسمى بإدارة الإمداد (supply managment) اذا ان

1 الهيئة العامة للاستعلامات، ورقة مصر وقضية المياه يوم 16 يونيو 2022، للمراجعة انظر:

<https://wwwsisgoveg/Story/545/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87?lang=ar>

2 جون ووتريري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، ضمن الكتاب الجماعي المياه في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، أبوظبي، ص ص 159-161.

شمولية استراتيجية الادارة المتكاملة للموارد المائية تقتضي عدم اغفال ادارة الطلب وتؤثر في هذا الأخير مجموعة عوامل هي¹:

- ✓ الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان.
- ✓ خصائص المصدر المائي نفسه.
- ✓ فكرة واعتقاد المستهلكين ونظرتهم للسياسات الحكومية في مجال المياه .

ان صانع القرار في مصر يجب عليه ان يتحول ويرتكز في صنع السياسات العامة في مجال المياه انطلاقاً من عنصر ادارة الطلب وهذا محكوم بتحولين هامين² يتمثل الأول في معادلة التزايد السكاني والحاجة الى المياه فالزيادة السكانية والتحول الديموغرافي المتوقع سيشكلان أهم عامل للطلب المياه مستقبلاً فالزيادات المحتملة في عدد السكان وما يقترن بها من زيادة الطلب على المياه يضع صانع القرار في الإطار الواقعي لقدرة موارد المياه على تلبية الاحتياجات، ذلك أن الزيادة في الطلب على الغذاء تعني ضمناً زيادة في الطلب على المياه اللازمة الإنتاج هذا الغذاء، وهذه المياه لا يمكن توفيرها من داخل الدولة ولا سبيل إلى تلبية الاحتياجات الغذائية إلا عن طريق حشد النشاط الاقتصادي الذي سيولد العائدات المالية الشراء الغذاء من السوق العالمية وسيكون لازماً على الدولة بصورة متزايدة التعويض من المياه بهذا الأسلوب الاقتصادي خاصة مع عدم وجود إنجاز تكنولوجي من شأنه أن نتج مياها زهيدة الثمن، أما الثاني فهو الاتجاه قدماً نحو التخلي عن تنظيم عرض المياه فقد تبين أن سياسات وممارسات تنظيم العرض لا يمكن اقتصادياً التوسع فيها مستقبلاً في معظم البلدان العربية فهذه السياسات تنتهج استراتيجيات غير سليمة لإيجاد إمدادات جديدة من المياه، ذات استخدامات غير قابلة للاستمرار اقتصادياً وذلك بسبب وقوع مصادر المياه خارج الحدود الوطنية كما هو الواقع مع حالة دراستنا مصر ونهر النيل.

الشكل (29): دوافع ومكاسب التحول من ادارة العرض الى ادارة الطلب على المياه:

من تنظيم العرض	الى تنظيم الطلب
حلول قديمة	حلول جديدة

1 هاني أحمد أبوقديس، استراتيجيات الادارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق، ص 24.

2 جون وتريري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 162-163.

زيادة المتاح من المياه وضبطها الزمني	خفض الفاقد من المياه
سدود، خزانات مياه، قنوات، خطوط، أنابيب.	تقليل البخر من الخزانات السطحية
دعم إعادة الاستخدام في الزراعة	تقليل تسرب المياه من الشبكات زيادة معالجة المياه وإعادة استخدامها
من تجاهل اقتصادات استخدام المياه في تخصيص حصص المياه وتنظيمها	إلى تطبيق المبادئ الاقتصادية في سياسة توزيع حصص المياه وتنظيمها
ممارسات قديمة وحالية	ممارسات جديدة
التعامل مع المياه باعتبارها سلعة مجانية	محاولات فرض رسوم على المياه في جميع القطاعات. إقرار مبادئ الاقتصاديات البيئية
من ممارسات تقليدية لا تقوم على العدالة	إلى الاعتراف بمبادئ العدالة
ممارسات قديمة وحالية	ممارسات جديدة ممارسات جديدة
بعض الممارسات التقليدية الموضوعة حسب مبادئ العدالة، خاصة على المستوى المحلي لتوزيع حصص مياه الري وتوزيعها.	إقرار مفاهيم الاستحقاق لتأمين موارد المياه المنزلية
التقسيم الدولي للمياه لا يركز بعامة على مبدأ العدالة	الاعتراف بقيمة المياه والحاجة إلى توزيع حصصها من أجل استعمالات اقتصادية صحيحة على المستوى الدولي وإقرار أحكام هلسنكي ولجنة القانون الدولي
من تجاهل الآثار البيئية والقابلية للاستمرار في ممارسات استعمال المياه	إلى الاعتراف بمبادئ قابلية الاستمرار بينيا
ممارسات قديمة وحالية	ممارسات جديدة
اعتراف محدود بنتائج سوء تنظيم المياه والتربة	اتباع وسائل تقييم الآثار البيئية

المصدر: جون ووتربري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، مرجع

سابق، ص 160.

ومما سبق فإن إدارة الطلب تعني تحسين أنماط الاستخدامات المائية في كل القطاعات الاستهلاكية وتطبيق تقنيات التدوير وإعادة الاستخدام وتقليل الضياع ووضع قوانين فعالة لتحقيق التوازن بين الفوائد المتوقعة من استعمالات المياه، وهي عملية تهدف إدارة المياه كما ونوعا وتحقيق القدرة على التقديرات للطلب على المياه باستخدام الأدوات والاساليب الاحصائية والتحليل الكيفي وكل هذا بأسلوب علمي وتتطلب للقيام بهذه المهام ان تكون هناك معلومات منظمة ودقيقة حول عدد السكان وخريطة انتشارهم وحجم الموارد المائية المتوفرة وطبيعة النظام الاقتصادي السائد¹.

آليات إدارة الطلب:

هناك عدة إجراءات وأدوات تستعمل في عملية إدارة الطلب على المياه وهذا كله في اطار خطة حوكمة المياه او الادارة المتكاملة للموارد المائية يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- الإجراءات الإدارية :

تتضمن الإجراءات الإدارية القوانين والأنظمة والتعليمات التي تمنع الهدر والإسراف في استخدامات المياه، ووضع خطط إمدادات المياه ومواصفاته اللازمة في شبكات المياه لضمان الاستخدام الأمثل للمياه لمنع التسرب والضياع، اشراف الدولة على منح التصاريح الخاصة باستغلال القنوات المائية البحيرات ومواقع التخزين المائي وتصاريح التنقيب عن المياه بالتقنيات الارتوازية وبهذا تتولى الدولة مسؤولية وسلطة حماية المورد المائي من الهدر ومن التلويث والتأثير في نوعية المياه².

ومن العبث والاستغلال العشوائي للمياه، وفي المجال الفلاحي والزراعي تطبيق سياسة النمط الزراعي من خلال تحديد مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل تستهلك كميات كبيرة من المياه في اطار تفعيل تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية كإحدى الوسائل التي يتم عن طريقها تحديد الآثار السلبية المتوقعة للمشروعات على الموارد المائية.

1 فرج علي عمار نصر، عبد السلام محمد المايل، الادارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق، ص 188.

2 اليسار بارودي وآخرون، إدارة الطلب على المياه السياسات والممارسات والدروس المستفادة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، بيروت، ص 19.

ب - الإجراءات الإقتصادية:

تأخذ هذه الطريقة بالجانب المالي حيث يتم استخدام الجباية المالية كآلية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال وضع أسعار للمياه تغطي الكلفة الحقيقية¹ وتحديد الفئات التي ستستفيد من دعم سعر المياه بحيث يصل فقط إلى الفئات الهشة غير القادرة على دفع أسعار المياه بالإضافة إلى ذلك وضع حوافز تشجيعية للمستهلكين لخفض استهلاكهم وتطبيق مبدأ " الملوث يدفع "، من خلال فرض غرامات مالية على الجهات التي تقوم بتلويث الموارد المائية.

ج - الإجراءات الفنية والتقنية:

تعتبر عن العمليات الفنية الموكلة الى المؤسسات المخولة بالتنظيم التقني للإمدادات مثل تركيب العدادات لمعرفة الكمية الفعلية للمياه المستخدمة، استخدام التكنولوجيا المتطورة للبحث بالقمار الصناعية والمسح الهيدرولوجي للكشف عن الربط العشوائي والتحكم في ضغط المياه، كما يفيد اللجوء إلى أنظمة المراقبة والتحكم الآلي في شبكة المياه يؤدي إلى الحصول على المعلومات اللازمة عن الخصائص الهيدروليكية للشبكة على مدار الساعة مثل الضغط وكميات المياه التي يتم ضخها للمستهلكين².

شكل (30) يوضح يوضح أدوات إدارة الطلب



1 جون ووتريري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 155.

2 هاني أحمد أبوقديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مرجع سابق، ص 27.

ووفقا لهذا الاقتراب فقد سعت مصر بصفة جادة وبسياسة حازمة الى التوجه الفعلي لإدارة الطلب على المياه في الجمهورية المصرية وهذا ما جسده الاستراتيجية القومية لإدارة المياه لسنة 2017 وكذا استراتيجية 2037، إذ ابتدأت الخطة القومية لإدارة المياه في مصر سنة 2005 تمتد الى غاية 2017، وكانت تنطلق وتهدف الى ثلاث ركائز هي¹:

➤ زيادة فاعلية استخدام المياه وضمان نوعيتها.

➤ الحد من التلوث.

➤ زيادة إمدادات المياه.



لقد اقرت الخطة بالتوجه المصري نحو تعويض الواردات من الغذاء بحسن تسيير القطاع الزراعي والتوسع فيه وهذا الأخير لا يتم لمصر الا من خلال التوجه لتحسين استهلاك المياه، فقد نصت الخطة القومية على اعادة استخدام المياه العادمة ومياه الصرف بخطة تهدف لاستخدام 3 مليارات من المياه اضافية لتغذية ترعة السلام وترعة النوبارية في غرب دلتا النيل والتوسع في استصلاح الأراضي الزراعية. بينما جاءت الخطة القومية الثانية سنة 2017 لتمتد الى افق 2037، بعنوان "الأمن المائي" للجميع وجاءت بمجموعة تحديثات ومستندة الى الخطة التي قبلها خطة 2017، حيث تأخذ على عاتقها

1 ألبن توماس، إدارة المياه في مصر، فريق بحث حلول للسياسات البديلة، سبتمبر 2019، القاهرة، ص 12.

التقليل من الفجوة بين الموجود من المياه والاحتياج إليها ضمن مساقات التغير المناخي التي تتميز بعدم اليقين ولهذا جاءت هذه الخطة كخطة تكيفية لمصر مع واقع ندرة المياه حيث سيتواصل تدني نصيب الفرد من المياه ولهذا وجب إعادة توزيع المياه بصفة أكثر كفاءة وعدالة¹.



ولهذا فإن كلتا الخطتين القوميتين لمصر تنطلقان من فرضية ترتيب السياسات يستند الى نقص الموارد ولهذا اتجهت الخطة الأولى الى ادارة العرض من المياه بتوفير مصادر جديدة بينما اتجهت الخطة الأخيرة التي تعتمدها مصر حاليا الى ادارة الطلب وفق مبدأ الاستخدام الأكثر فاعلية فالخطة الأولى لسنة 2017 لا تقوم الى على الحلول التقنية والمادية لإدارة الإمدادات بينما في الخطة الأخيرة يتم ادارة الاحتياجات بالتعامل مع المياه كسلعة اقتصادية حيث يتم التركيز على تحليل الكلفة والمنفعة والتكلفة والفاعلية لتحديد المشاريع ذات الأولوية للتمويل.

وتتجه مصر بثبات نحو سياسات الكفاءة والفاعلية ومثال ذلك تحسين كفاءة الري وانقاص إسراف المياه في الاستخدامات الزراعية فوفقا لتقديرات وزارة الموارد المائية والري فان فواقد المياه بلغت 35% من إجمالي المياه المنصرفة من السد العالي أي حوالي 19.4 مليار متر مكعب، كما يشكل الضياع في قنوات الري بنحو 2.3 مليار متر مكعب سنويا وفي هذا الطريق أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في 13 /04/ 2021 على وجوب تأمين كل عوامل نجاح وجدارة أليات التنفيذ لتحديث وتطوير نظم الري

1 ألبن توماس، المرجع السابق، ص 13.

على مستوى الجمهورية المصرية بهدف رفع كفاءة إدارة مياه الري وتخفيض فواقد نقلها، وعلى رأسها المشروع القومي لتبطين الترعة ورفع كفاءة القنوات المائية الفرعية.

كما شدد على أهمية تدريب المزارعين على أعمال تشغيل وصيانة أنظمة الري الحديث وتوعيتهم إعلامياً للتعريف بفوائد نظم الري الحديث والذكية واتجهت مصر إلى إنتاج أجهزة استشعار ومجسات ذات تكنولوجيا متطورة لتكون في متناول الفلاحين من أجل قياس مستوى الرطوبة في التربة بدقة عالية مما يحقق فوائد متعددة أهمها توفير كميات مياه الري وزيادة الإنتاجية محاصيل للأراضي الزراعية، كما أعلنت مصر في 7 مايو 2021 أنه تم تحويل نحو 285 ألف فدان لنظام الري الحديث بالإضافة إلى تقديم طلبات لتحويل 85 ألف فدان أخرى، كما سيصل إجمالي أطوال الترعة التي سيتم تأهيلها بتبطينها ضمن المشروع القومي لتبطين الترعة 8226 كيلومتراً في إطار المرحلة الأولى التي تنتهي منتصف عام 2022 بتكلفة 18 مليار جنيه مصري.

المطلب الثاني: تفعيل الدور الخارجي المصري لتأمين المياه (التأمين الدبلوماسي)

ان لفض الاستراتيجية يستخدم كثيرا ومن دون تحديد دقيق ونتيجة للمعاني الكثيرة التي يعبر عنها فقد ارتبط هذا اللفظ أو المفهوم بالموقع فيعبر عن موقع جغرافي بالاستراتيجي كما ارتبط بنوع القرار السياسي فيقال قرار استراتيجي ولكن الأصل في المفهوم يعود إلى الأصل العسكري وارتبط بمفهوم القيادة والحرب تاريخيا ولهذا يعرفها كلازوفيتش بأنها استخدام للاشتباك للوصول للأهداف السياسية.

ومن متطلبات قيام دولة وصيانة أمنها القومي ألا تقوم فقط على متانة قوتها العسكرية بل كذلك تظافر كل العوامل سواء اقتصادية واجتماعية وحتى العمل الدبلوماسي وبهذا فالرسم الاستراتيجي العصري اصبح يأخذ في الحسابات كل العوامل من : الموقع - العوامل الاقتصادية - العوامل الاجتماعية - دون نسيان القوة العسكرية ولذا فالاستراتيجية حسب مولتن هي الملائمة بين الهدف والوسيلة،¹ كما ان الاستراتيجي يخضع للسياسي لأن الاخير هو من يحدد المصلحة الوطنية ويعبئ الموارد وهذا معناه ان الاستراتيجية لا تقتصر على مجال معين وانما تنطلق من عقيدة الدولة ومهمتها الاساسية اختيار وتحديد البدائل لتحقيق اهداف السياسة ولهذا كان لها شروط هي:²

- ✓ وضوح الاهداف وتكاملها: من خلال المنطقية وعدم التناقض.
- ✓ واقعية الاهداف وحقيقتها : بمقارنة الامكانات مع الاهداف والاحتياجات.
- ✓ العقلانية : دون التصورات الطوباوية.
- ✓ الاستمرارية.
- ✓ المرونة: قابلية التكيف والتعديل.

ولهذا فان استراتيجية الدبلوماسية المصرية لتأمين المياه في حوض النيل من اجل تحقيق الأمن المائي المصري هي امام مسارين مختلفين إما المسار " الصراعى العنفي " بتأمين المياه عن طريق القوة أو بالمسار التعاوني القائم على التشاور والاتفاق واقتسام المنافع ، يبدو جليا أن الطرح الأول قد فقد ركائزه بسبب التغيرات الدولية وتغير موازين القوى لصالح دول افريقية خاصة اثيوبيا وبسبب تراجع الدفع المصري خاصة مع انقسام السودان. ولهذا فالنهج المصري لابد ان يختار الاطار التعاوني لتأمين المياه.

1 عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص 21.

2 نفس المرجع، ص ص 53-54.

وقبل استعراض مختلف المحاور التي تتخذها الدبلوماسية المصرية لتأمين مياه النيل وجب الاحاطة بالتحليل لسيناريوهات الوضع الاقليمي لحوض النيل فبالرغم من العوائق الكثيرة التي تقف في وجه التعاون الاقليمي خاصة مشكلة الولاءات حيث تكون الولاءات محلية ولا تؤمن بتعدد الاطر السياسية وتوزيع القوة السياسية بل تريد تركزها في يد الدولة الوطنية بما لا يتيح مجالا لإنشاء مؤسسات فوق قومية تعنى بشؤون ادارة المياه وشؤون التنسيق والانتفاع المشترك ومن خلال الافتراض القائل بان التعاون يقي شر الصراع فان دول حوض النيل وفي مقدمتها يجب ان تسعى لبناء اقليمي لاستباق مرحلة الصراع وربما الصراع العنيف من اجل الموارد المائية وفي ما يلي النظم الاقليمية بحسب تفاعلاتها والتي تقسم الى اربعة انماط رئيسية¹:

1. نظم هيكلية تتسم بهيكل قيادي ومعناه تركيز القوة في قوة اوعدد محدود من الدول مع استخدام الموارد في تحقيق اهداف مشتركة.
2. نظم إقليمية تتسم بهيكل تفاعل يقوم على المشاركة حيث تنتشر القوة بين عدد كبير نسبيا من أطراف هذه النظم، أي يقوم فيما بينها توازن قوى ولكن هذه النظم تتسم بتطور أسس قانونية وعلاقات سياسية وعرفية تقوم على التعاون لتحقيق أهداف مشتركة.
3. نظم إقليمية تتسم بهيكل تفاعل يقوم على التوازن وانتشار القوة فيما بين أطرافها، ولكن كل من القوى الكبرى في الإقليم تسعى لتحقيق أهداف متعارضة وربما على حساب بعضهم البعض غير أن التوازن النسبي فيما بين القوى الإقليمية يضمن على المدى المباشر تطور تفاهم على عدم الاستخدام العنيف للقوة فيما بينها بما يؤدي إلى تهديد بعضها البعض.
4. نظم إقليمية تقوم على علاقة تهديد يسمح بها تركيز واستخدام القوة في الإقليم في دولة واحدة أوعدد محدود من الدول المتحالفة فيما بينها ضد الدول الأصغر مع وجود دوافع لهذا الاستخدام بسبب عدم تطور أعراف أو قواعد تجعل للتكافل فيما بينها جاذبية أكبر من الدوافع المصلحية للدول الأكبر أو الأقوى.

وعليه فمنطقة دول حوض النيل تشكل وحدة وظيفية متكاملة ذات علاقات وأبعاد سياسية واقتصادية متبادلة وتتأثر كل دولة بالأخرى، وتمثل مشكلة تنظيم واستخدام الأنهار مشكلة دولية نظراً لأن

1 موسى حمد سيد محمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص ص 77-78.

الكثير من أحواض الأنهار تتقاسمه دولتان أو أكثر، وبالتالي فإن كل ما يتعلق بمشكلات النهر سواء ما يتصل منها بالملاحة أو تقسيم المياه أو ضبط جريان النهر وتنظيمه أو مكافحة التلوث فيه لا يمكن أن يتحقق حلها إلا بالتعاون الكامل والجهد المشترك بين دول الحوض

إن العمل الاقليمي التعاوني يقوم على فكرة اساسية هي بناء الثقة هذه الاخيرة تتحقق من خلال تعريف المنتفعين في حوض النيل بالفوائد والمكاسب المنظرة والمتوقعة من المشروعات التعاونية ن هذا الهدف يعتمد على الاداة الاعلامية الاحترافية التي تعمل على رفع درجة ادراك الشعوب في الحوض بأهمية المياه المشتركة وبناء وعي بها على جميع المستويات وهذا لا يتأتى الا عن طريق ¹:

- نظام المعلومات العامة: للمشروعات وفوائدها ونتائجها الاقتصادية والفنية
- تطوير وسائل الاعلام: من خلال العمليات الاجتماعية وتحديد الاطر العمليات وتحديد المهمات التوعوية

بناء كيان اقليمي في حوض النيل لا يتحقق الا اذا ابدى الاطراف نية للعمل بالوظائف التالية:²

- **وظيفة التكيف:** من خلال الاستعداد للتخلي عن جزء من السيادة لصالح المنافع المشتركة
- **وظيفة التكامل:** حيث ان الموارد تتحرك وفقا للقاعدة وفي سبيل تحقيق الاهداف الجماعية وليست الاهداف الفردية للدول وهذا بالتكامل بين القطاعات (سياسية امنية اقتصادية اجتماعية) وبين المؤسسات من جهة أخرى.
- **الوظيفة الأمنية:** فالهدف الاسمى للإقليم هو حماية اعضائه داخليا وبينيا وخارجيا من خلال اعتماد النهج التكاملي بتوحيد القيم الاساسية
- **وظيفة تحقيق الاهداف :** هذه الوظيفة تنشأ حينما تستطيع الاطراف تحديد الاهداف المشتركة وتخلق مؤسسات حقيقية لتنفيذها

فمصر امام العمل الاقليمي تواجه ثلاث سيناريوهات :

1 حسام الامام، النيل المستقبل ومفترق الطرق، مرجع سابق، ص ص 502-503.

2 موسى حمد سيد محمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص ص 83-85.

- **مشهد الانهيار:** وهو المشهد الذي يشهد حالة الانهيار والتفكك والانكفاء على الذات والاكتفاء بدور المتلقي في الاطر الإقليمية.
- **مشهد الاندماج:** وهو مشهد ينقصه الفاعلية حيث تؤثر المشاكل الداخلية على الاهداف السامية.
- **مشهد النهضة:** وهو المنشود حيث يتم شحن كل الموارد المادية غير المادية لشغل المنصب الريادي في الاقليم وتحقيق الأمن المائي وتحقيق رفعة الدولة المصرية¹.
- **مرتكزات الدور المصري:** ولتحقيق الوظائف السالفة الذكر فان اقليم حوض النيل ممثلا في دوله للدفع وتجسيد العمل التعاوني الاقليمي لإدارة قضية المياه يجب ان ينطلق الدور المصري من المرتكزات التالية²:

الاساس القانوني:

يخلق الأساس القانوني من منهج التعاون الإقليمي ضرورة ملحة حيث تتمتع الدول المشتركة في حوض نهر واحد بحقوق وتلتزم بواجبات تجاه بعضها البعض، ويترتب على ذلك أن لكل دولة من دول النهر الحق في استغلال ذلك الجزء من النهر الخاضع لسيادتها الإقليمية إلى أقصى حد ممكن ولكن بمفاهيم مشتركة تركز على شرط ألا يضر هذا الاستغلال بدول النهر الأخرى، كما تلتزم كافة دول الحوض بانتهاج مبدأ التعاون بينها وإن كانت السمة الغالبة لهذا الالتزام تنبع من اتفاقيات ثنائية، إلا أن احترام الحقوق المكتسبة لدولتي المصب - مصر والسودان - ومن قبل دول المنبع تجعل من مبدأ التعاون الإقليمي الأداة الغالبة في تشكيل نمط التفاعلات بين دول حوض النيل.

البعد الجغرافي:

تشكل العوامل الجغرافية دافعا رئيسيا لإزالة ما قد ينشأ من تعارض في المصالح بين دول النهر الواحد، ويفرض نهر النيل على دوله التعاون أكثر من أن يكون سببا للتوتر أو النزاع حيث تختلف أهميته كمصدر للري من دولة إلى أخرى من دول حوض النيل، كما أن اهتمامات دول النيل بالنهر واستعمالاته تختلف اختلافا كبيرا تبعا لظروفها الطبيعية ومواقعها الجغرافية، وبالتالي اختلفت الكميات النسبية التي

1 خالد حجازي، مخيم سامي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة 209، الكويت، 1996، ص 187.

2 موسى حمد سيد محمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص ص 86-89.

تحتاجها دول حوض النيل من مياهه تبعاً للأغراض المستخدمة، الأمر الذي يجعل من النيل عامل تعاون أكثر منه عنصر توتر أو صراع إلا في حالات نادرة وفي ظل ظروف سياسية معينة.¹

المرتكز الاقتصادي :

يجب جعل العناصر الاقتصادية تلعب دور دعائم للتعاون الإقليمي في المنطقة، لأن تسييس القضايا دون توضيح مرتكزاتها وأبعادها الاقتصادية، وهنا تتضح حتمية كشف المرتكزات الاقتصادية للتعاون الإقليمي بين دول حوض النيل، فالنيل يجمع بين المصالح الاقتصادية لدوله، ويجمعها كذلك التكامل في الموارد الطبيعية والبشرية مما يمكن أن يجعل منها كيانا اقتصاديا يكمل بعضه بعض، فلا يمكن الحديث عن تصور لتعاون اقليمي مع اهمال العلاقات التجارية المتميزة بين دول حوض النيل عبر مختلف العصور القديمة والحديثة، وهوما يجب ان تقوم به مصر بالرفع من مستوى التعاون الاقتصادي مثل التنظيمات الوظيفية في هذا المجال منظمة المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى ومنظمة تنمية حوض نهر كاجيرا واجتماعات مجموعة الاندوجو وغيرها.² *

الركائز التاريخية والدينية :

للتاريخ والدين أهمية خاصة في حياة الأمم النيلية، وحضارة مصر تعتمد أساسا على النيل عبر مراحل تطورها ودعمت الانتماء المصري الأفريقي بحوض النيل، ومن هنا كان ضروريا توثيق العلاقات الحضارية والتاريخية بين مختلف دول حوض النيل لإقامة التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل.

البعد الدولي:

1 جون ووتيري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي، مرجع سابق، ص 85.

* مرتكزات وأسس التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل لا تقتصر فقط على موارد المياه هي قواعد وأسس شاملة تمتد لمختلف الجوانب للتوسع في مجالات التعاون ومرتكزات التعاون الإقليمي راجع :

- جوزيف رامز امين، دول الاودنجو: من التعاون الوظيفي الى التنسيق السياسي، السياسة الدولية، العدد 95.

- منير زهران، الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل، السياسة الدولية العدد 99، 1990.

- علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية اتجاه مياه نهر النيل + علاء عودة، التعاون الاقليمي في القرن الافريقي وحوض النيل، السياسة الدولية، العدد 104، 1991.

- انس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل السياسة الدولية، العدد 105، 1991.

فمشكلة المياه المصرية ووضعتها في حوض النيل ليس بمعزل عن الأحداث والساحة الدولية وعليه فالبعد الدولي يمثل زاوية لا يمكن اغفالها حين معالجة نقص المياه، ويتجسد هذا الدور أساسا في دور المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن الإسهام بالخبرات أو التمويل من أجل تعزيز التعاون بين دول حوض النيل، وتجلى ذلك بصورة واضحة عندما وجهت مجموعة إندوجو الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية " U.N.D.P " للقيام بدراسة جدوى فنية واقتصادية شاملة يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الإقليمي بين دول حوض النيل، ويتعزز ذلك بالعمل على توثيق وتقنين إطار تنظيمي يجمع بين دول حوض النيل في سلطة مشتركة أو منظمة إقليمية من أجل التعاون الإقليمي والتنمية المشتركة.

دوافع ومبررات الدبلوماسية المصرية:

ومما سبق فإن الدبلوماسية المصرية تحكمها مجموعة دوافع وتبريرات لتحديات واقعة تتمثل في أنه¹:

- يسيطر هذا النهر على اقتصاد وحياة الدولة الأكبر من بين مجموعة الدول الواقعة في حوضه وهي مصر، مما جعل قوة مصر الاقتصادية/ السياسية تتناسب تناسبا طرديا مع كمية المياه المتاحة لها وهوما يقصد به الاقتصاديون دخلها القومي يساوى دخلها المائي.

- لا يوجد على إقليمها أي من منابعه مما جعلها دائما في علاقة خاصة مع باقي الدول الأخرى التي توجد بها هذه المنابع وألتي يمر بها النهر المسافات طويلة قبل أن يخترق الحدود المصرية، وهذه العلاقة فيها من مظاهر الضعف أكثر مما فيها من مظاهر القوة حيث أنها تحتم على مصر انتهاج سياسة مرنة إزاء الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية في المنطقة مما يجعل مفهوم المهتمين لماذا يشكل هدف تأمين مياه النيل مبدءا رئيسيا في نظرية الأمن القومي المصري عبر عصور التاريخ المختلفة، كما يمكننا في ضوء ذلك تفسير محاولات استخدام عامل المياه كسلاح سياسي في الصراع ضد مصر.

وهو ما يؤدي بالضرورة بنا الى القول بأن السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل تعنى بالضرورة سياسة مصر تجاه دول حوض النيل، وهذا يعنى أن القرار المصري لا يستطيع أن يتعامل مع دولة دون باقي دول حوض النيل خاصة في موضوع المياه، ومن ثم يجب أن يكون الاتفاق جماعيا

1 موسى حمد سيد محمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص ص 214-215.

وثنائيا بالتوازي وليس بنوع واحد من العلاقات مع الحرص في نفس الوقت على الموقف الذي ترتبط فيه مصر بعلاقات طيبة بمختلف دول حوض نهر النيل تحقيقا لاعتبارات المنفعة المشتركة¹.

وتجد الدبلوماسية المصرية مبررات في الاتجاه نحو البعد التعاوني مع دول اقليم حوض النيل من اجل تأمين المياه في ²:

البعد الأول:

ضيق قنوات المشاركة من الناحية الداخلية في حوض النيل اي بين اطراف الاقليم وهو الامر الذي ادى الى مشكلتين اساسيتين تمثلتا في تواصل الازمات الاقتصادية من جهة ومن جهة عدم القدرة على استيعاب كل قوى الحوض بما أثر على شعوب دول الحوض حيث اصبحت تلاحظ بصفة بارزة ظهور الفوارق الاجتماعية والتفاوت الاجتماعي وما زاده تعقيدا هو ظهور المشكلات الحدودية واللجوء البيئي والصراع القبلي، وهما يستلزم ضرورة التنسيق الاقليمي العاجل بين دول الحوض لأن آثار هذه المشكلات تتعدى الحدود السياسية وهي متشابكة في الأثر مثل تشابكها في الأسباب.

البعد الثاني:

يتعلق بالمركز الإقليمي بالنسبة للوضع الدولي، فالعلاقات الدولية الحديثة لا يمكن للدولة التعامل معها بانفرادية بل يعتبر العمل الاقليمي سياسة واقعية لمواجهة الاطماع الدولية وتخطيطات القوى الكبرى التي من مصلحتها بقاء حوض النيل متفرقا لا يمتلك قوة سياسية واقتصادية موحدة بين أعضائه، ولأن كل دول الحوض هي دول نامية فهي تستدين بالضرورة من الدول الغنية والمؤسسات المالية وهما يجعل التعامل مع كل دولة على حدى افضل بالنسبة للدائنين وتفرض عليها شروطها وأيديولوجيتها غير ان التنسيق بين دول الحوض ينقص من هذه الهيمنة من خلال التفاهم لمواجهة مشكلة التمويل للمشروعات والتعامل مع المؤسسات الاممية الموضوعية والابتعاد عن الجذب الأيديولوجي.

توجه الدبلوماسية المصرية:

يجب على الدبلوماسية المصرية تجاه دول حوض النيل ان تمتاز بالفكر والأداء السياسي من خلال التركيز على فعالية الدور المصري في المنطقة ونهجه الذي يتسم بالاعتدال والعقلانية في

1 أشرف محسن محمد، أمجد ماهر عبد الغفار، ندوة نهر النيل، السياسة الدولية، العدد 104، القاهرة، 1990، ص 175.

2 موسى حمد سيد محمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص 111-112.

التصدي لمواجهة القضايا الإقليمية المختلفة، وفي محاولته لتسوية المنازعات بين مختلف دول حوض النيل مما يجعلها مصر طرفاً مقبولا كوسيط إقليمي من جانب العديد من أطراف النزاعات، ويتأتى لها هذا الدور من خلال دعم مختلف قضايا وشعوب ودول حوض النيل نحو تحقيق التنمية والاستقرار والجهود الدبلوماسية المصرية النشطة والمكثفة كما أقرت اللجنة الوزارية للرى والمياه برئاسة الرئيس حسنى مبارك في سنة 2000 خطة تصل حتى سنة 2017 تقوم على ثلاث محاور هي¹:

✓ تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة.

✓ الحفاظ على نوعية المياه ومنع التلوث

✓ تنمية الموارد المائية بعن طريق التعاون بين دول حوض النيل

ولتحقيق هذه الاهداف وجب استخدام أساليب²:

✓ دبلوماسية القمة من خلال اللقاءات بين القادة وصناع القرار للتفاهم والحوار الفعلي

✓ تفعيل الدائرة النيلية في اهتمام السياسة الخارجية المصرية

✓ المشاريع التنموية الإقليمية من خلال النشاط الاقتصادي الإقليمي

وللحفاظ على المكتسبات المصرية وجب الاهتمام الفعلي بـ:

✓ الاعداد الشامل لوضع الدولة

✓ التعاون الإقليمي والدولي

✓ بناء القوة العسكرية القادرة على صيانة الاهداف السياسية والأمنية

التأمين السياسي للمياه: يتأتى من مدخلين رئيسيين وهما:³

1 عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل السياسة المصرية بين الصراع والتعاون، أعمال المؤتمر الدولي:

الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي الاوربي، القاهرة، 2000، ص ص 170-171.

2 موسى حمد سيد محمد، مصر ودول حوض النيل، مرجع سابق، ص ص 235-236.

3 عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل السياسة المصرية بين الصراع والتعاون، مرجع سابق، ص ص

156-157.

- التفريق الواضح والمستمر بين المياه كحاجة انسانية وتنموية وبين الخطابات السياسية ولهذا يجب ان تبقى استخدامات المياه مقترنة بالحاجات التنموية البشرية والاقتصادية وهذا ليس معناه الغاء الجانب السياسي في المعالجة بل العكس انما الغاء التوظيف السياسي.

- حل المشكلات السياسية سواء كانت داخل/بين دول الحوض هي ركيزة اساسية ولهذا تركز مصر على مفهوم الحل الديمقراطي للمشكلات السياسية حيث ان المعالجات غير السياسية تكون آثارها وخيمة وللدول النيلية تاريخ مع الحروب الداخلية وحروب التمرد وطلب الاستقلال مثلما حدث في الكونغواثيوبيا اريتريا السودان ولهذا فتأمين المياه لا يكتمل الا بالتأمين السياسي.

- ولهذا فعلى مصر ان تقاوم الضغط الدولي الرامي لاخراجها من الدائرة العربية والدائرة الافريقية التي تعتبران عمقها الأمني وامتدادها الجيوبوليتيكي، كما عليها الحذر وبشدة من تعميم الخلافات السياسية البينية في قضايا مختلفة لتشمل قضية المياه¹ وهوما تحاول اثيوبيا فعله وجر مصر اليه وتدويل القضية على انها قضية سياسية بدل انها قضية انسانية فدور المياه في الاجندة الأمنية المصرية يحتم عليها الاتصاف والالتزام بالمرونة بين المجال السياسي والدبلوماسي من جهة والريادة في المبادرات.

التأمين القانوني:

يجب على مصر ان تجر الدول النيلية الى اتفاقيات ملزمة بشأن اقتسام مياه النيل هذه الاتفاقيات تكون في ضوء القانون الدولي المنظم للمجاري المائية وفقا لاتفاقية الدولية لعام 1997 للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية فحل مشكلة المياه لمصر لا يجب ان يخرج عن الاطار الدولي والعرف الدولي والمعاهدات العامة والخاصة والاتفاقيات والبروتوكولات، لأن الخروج عنها يؤدي الى احتمالات غير محمودة العواقب وتضعها امام المجهول لأن لا شيء مستمر وثابت في العلاقات الدولية ولهذا لا تغتر بالتحالفات والوعود الدولية لتسوية قضية المياه بطرق غير سلمية خارجة عن العرف الدولي، لأن اللعبة الصفيرية².

1 منذر خدام، الأمن المائي العربي، مرجع سابق، ص 129.

2 اللعبة الصفيرية في العلاقات الدولية هي احدى نماذج العاب المباريات تقوم على مبدأ المكاسب لطرب هي خسائر للطرف الآخر مع تغير في القيمة، راجع في هذا الصدد: مازن الرمضاني، نظرية اللعبة والصراع الدولي، وكذلك، بدور جمال، نظرية الالعاب في العلاقات الدولية.

في العلاقات الدولية تفتح دائما الباب على المجهول، ولهذا فكسر اللعبة الصفرية في التنافس على مياه النيل والتي تقضي بالانتفاع المتبادل من خلال الكسب لكل الاطراف بدل الكسب لطرف واحد، وتجد مصر قوة في المفاوضات من نص الاتفاقية لأنها تنص في اقتسام المياه والقيام بمشاريع على الأخذ بوجود مصادر مائية أخرى مما يجعل مصر تستطيع ايقاف المشاريع اوعلى الاقل الاستفادة منها بسبب عدم وجود موارد مائية اخرى غير مياه النيل من السوبات والنيل الازرق¹.

تأمين المنافع:

فالتفاوض على أساس تبادل المنافع² المختلفة هو المدخل الاقرب الى التطبيق لان التفاوض في مسألة المياه يشهد حالة بالغة من التعقيد وقد فصلنا في اسبابها، وهنا فالانتفاع من المياه يمكن تعويضه بصفقات وسلع اخرى وقد كان لمصر تجربة مع اوغندا في هذا الصدد من خلال تمويلها لمشاريع مائومع انتفاعها بالطاقة الكهربائية المنتجة منها، كما ان مصر بإمكانها التحول الى بورصة عالمية للطاقة الكهربائية ويساعدها موقعها الجغرافي في اداء ذلك الدور حيث تتوسط ثلاث قارات ولها منافذ مباشرة الى افريقيا والموارد المائية بها وقدرتها على انتاج الكهرباء وكذا الصحاري الواسعة لاستخدام الطاقة الشمسية³

الاعلام الوعي والتثقيف:

هذه المقاربة قد بينت التجارب الدولية فاعليتها ولهذا فان الدور المصري لتأمين المياه، وعليه فالدور المصري لا يجب ان يغفل هذا المعيار والمدخل والذي تستخدمه على مستويين: **المستوى الداخلي** بخلق ثقافة واعية محلية بأن المياه تنقص حقيقة ونحن امام ندرة حقيقية وليست استهلاكاً اعلامياً، فالوعي الجماهيري وثقافة المحافظة على المياه هي خطوة اساسية لحوكمة ادارة المياه في مصر **وفي المستوى الثاني** استخدام التثقيف والوعي في بناء اجراءات الثقة بين شعوب اقليم حوض النيل، فالهدف هو خلق بيئة صالحة لتقبل المشاريع والمبادرات التعاونية في الحوض وتستخدم لذلك⁴:

✓ ترقية الحوار حول التنمية الاقليمية

1 صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، طبعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص ص 56-58.

2 جون ووتريري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص 88.

3 طارق المجدوب، المياه ومتطلبات الامن المستقبلي في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1999، ص ص 193-196.

4 حسام الإمام، النيل المستقبل ومفترق الطرق، مرجع سابق، ص ص 503-509.

✓ رفع الوعي الشعبي بأهمية التعاون وتعريف المنتفعين بالمبادرات

✓ تشجيع التفاعل السياسي بين القوى الاجتماعية للحوض

تستخدم لإنجاح هذه المقاربة الاعمال التطوعية ومراكز التدريب، والجامعات والبرامج التعليمية، والفاعل الاساسي لإنجاح الدور هو الاعلام الهادف الذي مهمته تقديم الاجابات للتساؤلات التي يطرحها الجمهور حول مشاركتهم في التخطيط ؟ ومن يقوم بالتمويل؟ وما هي التأثيرات المنتظرة؟.. الخ.

مسار الدبلوماسية المصرية :

شهد عهد الرئيس حسني مبارك تراجعاً في الاهتمام بالدائرة الافريقية في عهده، ورغم ذلك لم يغفل على مطامع إثيوبيا لتشييد سد على نهر النيل، فقد كشف تقرير لويكيليكس أن مبارك كان ينوي نشر مهمة قتال جوية في السودان في إشارة إلى الانعكاسات المحتملة التي قد تتعرض لها إثيوبيا في حال واصلت خططها ببناء سد على نهر النيل¹.

إلا أن إثيوبيا كانت تنتظر الفرصة المواتية فقامت باستغلال حالة عدم الاستقرار الداخلي الذي مرت به مصر عقب ثورة يناير 2011 لتسريع بناء سد النهضة، حيث وضع الرئيس الإثيوبي الراحل ميليس زيناوى حجر أساس هذا المشروع في أبريل 2011، بعد موافقة من دول حوض النيل وخاصة دول منابع النيل والتي استكملت النصاب القانوني للاتفاقية الإطارية التي وقعت بها بعيداً عن دولتي المصب (مصر والسودان) في "عنيتيبي" سنة 2010 لإعادة اقتسام مياه النيل، وذلك بانضمام دولة بورندي للاتفاقية في 28 /02/ 2011، مما يتيح لبرلمانات هذه الدول التصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ².

وببدء تنفيذ بناء السد ومع المشاكل المصرية الداخلية باتت الحلول العسكرية بلا فائدة وعليه فلقد أصبح سد النهضة واقعا يجب على دولة مصر التعامل معه واقعياً مما حتم من اتخاذ السياسة المصرية مجموعة من الاساليب لتحقيق التعاون والتقارب مع دول حوض النيل، واستعادة الدور الإقليمي المصري في هذا المجال الحيوي بالنسبة لها، وأولى الخطوات تجلت في تبني المؤسسات المصرية وخاصة وزارة

1 Tarique Niazi, "A grand dam that felled Morsi," November 30, 2011 Tarique Niazi, "A grand dam that felled Morsi," November 30, 2011:

<https://www.downtoearth.org/in/environment/agranddamthatfelledmorsi41955>

2 انتصار معاني علي، الأبعاد الجيوبوليتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب (مصر والسودان)، مجلة كلية التربية للبنات، 2017، ص 284.

الخارجية المصرية على مبادئ مرنة لاحتواء مواقف دول منابع النيل وخاصة إثيوبيا والسودان، فتم من خلالها تغيير في بنية الجهاز الدبلوماسي المصري حيث تم استحداث منصبين جديدين هما " نائب وزير الخارجية للشؤون الإفريقية" و" مساعد وزير الخارجية لشؤون السودان" وذلك في أبريل عام 2013 بعد دمج الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية والدول المستقلة حديثاً "و"الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا" في كيان جديد، وبدأت عملها بشكل رسمي في الأول من يوليو 2014 ويعد أحد أهداف الوكالة الرئيسية من خلال تنظيمها لبرامج بناء القدرات توفير كوادر تنمية للدول الأفريقية والإسلامية¹.

مواصلة المفاوضات حول المشروعات المائية :

شهدت الفترة من أبريل 2011 إلى ماي 2013 استخدام مصر الدبلوماسية الرسمية لتحقيق التقارب بين البلدين وتم الاتفاق في سبتمبر 2011 على تشكيل لجنة خبراء دولية مهمتها فحص ومراجعة الدراسات الإثيوبية الهندسية ومدى مراعاتها للمواصفات العالمية وتأثيرات السد على السودان ومصر، وتقديم تقرير بشأنها، لكن العلاقات شهدت توتراً غير مسبوق بعد اعلان إثيوبيا في 28 مايو 2013 عن اتجاهها لتحويل مجرى النيل الأزرق واستمر التوتر حتى يونيو 2014، لكن مصر لم تغلق باب التفاوض حتى هذه المرحلة فقد طرح وزير الخارجية الأسبق نبيل فهمي على الجانب الإثيوبي المشاركة المصرية في تمويل سد النهضة مقابل المشاركة في إدارته ولكن الجانب الإثيوبي رفض هذا الاقتراح لأنه اعتبر إدارة سد النهضة جزء من السيادة الإثيوبية².

أما مرحلة الرئيس مرسي فقد حاولت فيها مصر مواصلة التعامل مع القضايا المائية وعلى رأسها قضية سد النهضة الا ان الجبهة الداخلية غير المستقرة حال دون رسم معالم واضحة وهو ما ترجمته الانشقاقات بين المؤسسة العسكرية والرئيس مرسي في سرعة التعامل مع قضية السد وبالرغم من اجراء اجتماع بين الرئيس والقوى السياسية والعسكرية لتوفيق الرؤى الا ان الاجتماع باء بالفشل بعد ايداعه على

1 نصر رمضان سعد الله حربي، أزمة سد النهضة الإثيوبي وآثارها على الأمن المائي المصري (المسؤولية المدنية المترتبة على بنائه - سبل المواجهة)، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، المجلد 1، العدد 11، كلية التجارة جامعة دمنهور مارس 2021، ص 242.
2 إبراهيم شادي، المنافع السياسية والاقتصادية لإسرائيل من أزمة سد النهضة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021/05/22:

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5010>

المباشر وهو الاجتماع الذي حمل مبادرات بالقيام بعمليات عسكرية ضد السد مما زاد من توسع الهوة وتراجع في قوة الدبلوماسية والقوة التفاوضية المصرية¹.

بعد وصول السيسي الى السلطة مدركا لأهمية وضع السد وتهديده المباشر للحقوق المصرية ورغم تطمينات إثيوبيا للأطراف بانها تهدف للتعاون مع الدول المجاورة لكن الواقع بين انه لا نية لها بالإبطاء في ملء خزان السد وهو ما شكل تغير واضحا لميزان القوة التفاوضية لصالح إثيوبيا وأن المساعي المصري بالوساطات الدولية والمنظمات الاقليمية قد اصبحت محدودة التأثير مما جعل الخيار العسكري خيار مستبعدا ومحدودا²، واصبحت مصر مرغمة على التأقلم مع الوجود الدائم لسد النهضة الإثيوبي وتحدياته للأمن المائي المصري.

ان هذا الوضع اضاف الى ادراك صانع القرار المصري وعلى رأسه الرئيس عبد الفتاح السيسي ان العمل التعاوني هو المفتاح الوحيد لإدارة مشكلة المياه ممثلة في سد النهضة مما جعله يواصل سياسة المفاوضات، وظهر ذلك في اتفاق الرئيس المصري ونظيره الإثيوبي على هامش القمة الأفريقية في مالا بوالمنعقدة في يونيو 2014، على استئناف المفاوضات وتنفيذ توصيات اللجنة الدولية من خلال مكتب استشاري عالمي وقام الرئيس عبد الفتاح السيسي في مارس 2015، بزيارة إلى إثيوبيا، وألقى كلمة أمام البرلمان أكد خلالها حق الشعب المصري والإثيوبي في التنمية والرخاء، وتم إطلاق آلية المفاوضات الثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا حول الترتيبات الفنية لسد النهضة، كما وقع الرئيس المصري ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هايلى ديسالين في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة "إعلان مبادئ سد النهضة". وتضمنت الوثيقة 10 مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية³.

1 Ahmed Maher, "Egyptian Politicians Caught in onair Ethiopia Dam Gaffe," BBC, June 4, 2013 : <https://www.bbc.com/news/worldafrica22771563>

2 Charles W Dunne, *The Grand Ethiopian Renaissance Dam and Egypt's Military Options*, Arab Center Washington DC, 30 /07/2020 : <https://arabcenterdc.org/resource/thegrandethiopianrenaissancedamandegyptsmilitaryoptions/>

3 أسامة السعيد، مصر تواصل التصعيد الدولي في ملف السد الإثيوبي، موقع الشرق الأوسط، نشر 06 أكتوبر 2023 : <https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/4589341%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%C2%BB%D9%81%D9%8A>

وضمن مسارات المفاوضات فقد تم عقد الجولة الأولى من المفاوضات مع إثيوبيا والسودان سنة 2015¹ حين اجتمع الزعماء في الخرطوم وصدقوا على إعلان مبادئ دعا إلى تعاون مشترك في مجالات عديدة، بما في ذلك تبادل المعلومات والتعهد بعدم إلحاق أي أضرار بالغة، والأهم من ذلك أخذ مشورة لجنة الخبراء بعين الاعتبار قبل العملية الأولى لملء خزان سد النهضة².

تواصلت المفاوضات بين نهاية سنة 2019 ومطلع سنة 2020 في جولة ثانية وهذه المرة بواسطة الولايات المتحدة والبنك الدولي³، أبدت فيها مصر ترحيباً بالمفاوضات وأعربت عن اهتمامها بالتعاون مع إثيوبيا بهدف وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق يضمن مصالح الدولتين، قطعت المفاوضات شوطاً كبيراً وكانت الدول مصر والدولة الأطراف الوسطاء على وشك الإعلان عن التوصل لإبرام اتفاق تاريخي يضع حداً للصراع بين مصر وإثيوبيا⁴ لكن عندما تم عرض الاتفاق النهائي الذي يضمن حق إثيوبيا في استخدام مياه نهر النيل جاء الرفض من الطرف الإثيوبي متذرعاً بأن الاتفاق لا يسمح لها بإنتاج الكهرباء ويقضي على أي مشروع إثيوبي مستقبلي في نهر النيل، وكان الاتحاد الإفريقي قد قام بدور تقريب وجهات النظر بين أطراف الاتفاق الثلاثي⁵.

في سنة 2020 قادت منظمة الوحدة الإفريقية المفاوضات من خلال قمة جمعت بين مصر وإثيوبيا والسودان لكنها شكلت خيبة أمل لمصر بعد إعلان إثيوبيا بعده بيوم واحد اتمامها المرحلة الأولى من ملء السد مما جعل مصر لا تستطيع القيام بأي رد فعل غير استنكارها للفعل الإثيوبي الأحادي الجانب والذي

<https://www.mepolicy.org/2021/02/12/thedamthatbrokeopenanethiopiaegyptdispute/>

1 Sherif Mohyelddeen, "The Dam That Broke Open an EthiopiaEgypt Dispute," Carnegie Middle East Center, 12/02/ 2021:

<https://www.mepolicy.org/2021/02/12/thedamthatbrokeopenanethiopiaegyptdispute/>

2 " Full Text of 'Declaration of Principles' Signed by Egypt, Sudan and Ethiopia," Ahram Online, March 23, 2015: <https://englishahramonline.com/News/125941.aspx>

3 Dam Deadlock: Where did Egypt go Wrong in Managing the GERD Dispute for over a Decade? 28/07/ 2021:

<https://www.madamasr.com/en/2021/07/28/feature/politics/damdeadlockwheredidegyptgowronginmanagingthegerddisputeforoveradecade/>

4 Motaz Zahran, "Only Washington Can Save the Renaissance Dam Negotiations Now," Foreign Policy, 29/ 04/2021:

<https://foreignpolicy.com/2021/04/29/gerdrenaissancedamnegotiationsbidenethiopiaegypt/>

5 اسماعيل ذياب خليل، سد النهضة الإثيوبي "دراسة في الصراعات والتحديات"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 29، جامعة ديالى، العراق، 2022، ص 218.

لم تأخذ فيه موافقة مصر¹، وبالرغم من تجاذبات بين مصر من جانب والسودان وإثيوبيا من جانب آخر، ظلت لغة الحوار، واحتواء التصعيد هي المسار الذي تعتمد عليه مصر لتأكيد حقوقها ومصالحها الحيوية في مياه النيل.

التميز الريادي المصري للمبادرات:

يمكن تعريف دور الدولة القائد الإقليمي بأنه: " الدور الذي تقوم به دولة ما تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها، مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة، توظف وتستثمر إمكانياتها للقيام بدور نشط على الصعيدين الإقليمي والدولي"²، ولهذا تسعى الدولة ذات القيادة الإقليمية للتأثير على أنماط التحالفات والاتجاهات الإقليمية بما يجعل من اتجاهها هو المسيطر إقليمياً، كما توظف الدولة القائد ثقلها الإقليمي على المستوى الدولي كما تستند إلى مركزها الدولي في تحقيق مكاسب إقليمية، وغالباً تضطلع الدولة القائد بقيادة العملية التكاملية في محيطها الإقليمي عندما تدرك وجود مسئولية خاصة تقع على عاتقها.

ولهذا فإن استرجاع ريادة الدور المصري في إفريقيا وخاصة في دول حوض النيل يتطلب بذل جهود كبيرة عبر مستويات عدة تسخر من خلالها مصر إمكانياتها وخبراتها للنفوذ إلى هذا الإقليم مع جعل قضية مياه النيل هي المدخل الوحيد للتقارب مع دول حوض النيل، فهذه الدول تحتاج إلى الخبرات المصرية في مجالات متنوعة لأن تحقيق التنمية في هذه الدول سينعكس على إدراكها لاحتياجاتها المائية، ويمكنها من تطوير استراتيجيات للتعامل مع الوفرة المائية وفقاً لأليات لا تلحق الضرر بشركائها في هذا النهر العظيم.

وترتبط الخبرات المصرية بمجالات الزراعة والري، والتعليم ونقل التكنولوجيا وكذلك تحتاج هذه الدول إلى الدعم المصري لها لتطوير البنية الأساسية في دولها وتطوير وسائل النقل والمواصلات، فإلى جانب الدعم الاقتصادي والتنموي، فإن مشاركة مصر لهذه الدول في معالجة قضاياها المرتبطة بالصراعات والإرهاب يمثل مدخلاً استراتيجياً مهماً لقبول دول حوض النيل وترحيبها بالدور المصري

1 Massive Nile Dam Hits First Filling Target, Says Ethiopia's Prime Minister," VOA News, July 22, 2020: https://www.voanews.com/a/africa_massiveniledamhitsfirstfillingtargetsaysethiopiaprimeminister/6193250html

2 ريم محمد موسى، التعاون المائي بين دول حوض النيل بالتركيز على الدور المصري، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 03، ديسمبر 2014، ص 22.

وحرصها على عدم تجاوز المصالح المصرية في مياه النيل، فلا تزال تتردد بين أرجاء هذه الدول أصداء الميراث التاريخي للدور المصري المساند للدول الإفريقية في التحرر من الاستعمار خاصة خلال حكم جمال عبد الناصر، وهو ما يفسر مساندة بعض دول حوض النيل للسياسة المائية الإثيوبية كرد فعل عن الدور المصري في العديد من قضايا الأمن والصراعات في الإقليم، وهونفس رد الفعل للفواعل الخارجية عن الإقليم من خلال الدعم الغربي وخاصة الأمريكي للدور الإثيوبي.¹

فدول حوض النيل تحتاج للميزات النسبية التي تتسم بها السياسة الخارجية المصرية ومن أهمها الخبرات المصرية الواسعة في تسوية الصراعات حيث تعاني الكثير من دول حوض النيل من أزمات مرتبطة بالفشل في الانتقال السلمي للسلطة، وخلال السنوات الأخيرة تعرضت كينيا وبورندي لاضطرابات ومواجهات دامية نتيجة لهذه الأزمات، كما تشهد إثيوبيا ما بين الحين والآخر احتجاجات شعبية واسعة، ولا تزال الكونغوالديمقراطية تعاني من عوامل مختلفة لعدم الاستقرار حيث أجبرت هذه العوامل 1.7 مليون شخص على النزوح عن أماكن سكنهم خلال 2017.

ويعني هذا أن الكونغو، خلال عامي 2016 و2017 هي الدولة الأكثر تضررا في العالم من النزوح نتيجة الصراع، كما يعاني ما يقرب من 7 مليون شخص في الدولة من أزمة توفير الغذاء.² تتطلع هذه الدول التي تعاني من ضعف قدراتها العسكرية والأمنية إلى مشاركة مصر لها في تدريب جيوشها وأجهزتها الأمنية المختلفة، بما يمكن أن يسهم في دعم أمنها من خلال الاعتماد على قائد إقليمي يأخذ بها بعيدا عن الصراعات الدولية والإقليمية

تفعيل الدبلوماسية المائية (دبلوماسية القمة)³:

تعتبر دبلوماسية المياه أسلوب ونوع جديد من الدبلوماسيات وغير التقليدية، والتي انتشرت في العصر الحديث في ممارسات العلاقات الدولية، وأصبح لها أهمية بالغة مثل "الدبلوماسية النووية"

1 حمدي عبدالرحمن، التكاليف الخطر: للتدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013، ص 75.

2 تقرير مركز الجزيرة، الأزمة الإنسانية في الكونغو الديمقراطية أسوأ من الشرق الأوسط:

<https://www.bbc.com/arabic/world42254136>

3 أيمن عبد الوهاب، سد النهضة بين النهج التعاوني والتحديات الصراعية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 209 يونيو 2017، القاهرة، ص 40.

و"دبلوماسية التنمية"، و"دبلوماسية المال"، و"دبلوماسية البترول" و"دبلوماسية المرأة"، و"دبلوماسية الشباب" وتزداد فعالية "دبلوماسية المياه" تزداد إذا ما اقترنت بالصيغ غير النمطية من الدبلوماسية، وبصفة خاصة "دبلوماسية القمة".

وفي هذا الصدد فقد حرصت مصر على حسن التعامل مع القضايا المتعلقة بالمياه بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال الاستجابة للاحتياجات التنموية لدول حوض النيل وفقا لأولوياتها في المجالات المختلفة، سواء من خلال المبادرة المصرية لتنمية حوض النيل أو الدور الرائد للوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية التابعة لوزارة الخارجية خاصة في مجالات الطاقة والري والصحة والزراعة، كما ساعدت الدول الأفريقية النيلية على نقل أحدث الخبرات إليهم في مختلف المجالات، وتدعيم قدرات الكوادر الأفريقية لرفع معدلات التنمية بتلك الدول، بالإضافة لتشكيل اللجان المشتركة مع دول حوض النيل من أجل متابعة تنفيذ ما تم توقيعه من اتفاقيات للتعاون الثنائي وبعث مجالات جديدة للتعاون المشترك وتحرص مصر أيضا على تكثيف الزيارات الثنائية مع دول حوض النيل سواء على المستوى الرئاسي أو الوزاري، بالإضافة إلى عقد اللقاءات الثنائية على هامش القمم الأفريقية، بما يعكس اهتمام مصر بمتابعة التعاون مع تلك الدول والتنسيق اتجاه قضايا القارة الأفريقية سواء في المحافل الإقليمية أو الدولية¹.

ساهمت الأداة الدبلوماسية في الحد من أضرار سد النهضة على الأمن المائي المصري من خلال:

- موافقة إثيوبيا سنة 2011 على اطلاع مصر على مخططات سد النهضة لدراسة مدى تأثيره على دولتي المصب مصر والسودان توجت بتنظيم زيارات متبادلة لرئيسي وزراء البلدين لبحث الملف واتفاق السلطات المصرية والإثيوبية على تشكيل لجنة دولية لدراسة آثار بناء سد النهضة. على دولتي المصب رغم الممطالات الإثيوبية. وفي عام 2012 تم تشكيل اللجنة المكلفة بدراسة الآثار المترتبة عن بناء السد والمكونة من عشرة أعضاء ستة أعضاء من الدول الثلاث مصر - السودان - إثيوبيا (عضوين من كل دولة) بالإضافة لأربعة خبراء دوليين²، في مجالات هندسة السدود وقد بدأت اللجنة أعمالها بفحص الدراسات الإثيوبية الهندسية وتأثير السد على مصر والسودان.

1 محمد سالمان طابع، دبلوماسية المياه المصرية، مجلة الأهرام، العدد 46868، 2015، الموقع:

<https://gateahramorgeg/daily/News/375835.aspx>

2 محمد عبد المجيد الزبيدي، سد النهضة في إثيوبيا الصراع القائم مياه نهر النيل، المجلة الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية،

المجلد 01، العدد 43، 2020 ص 202-201.

- احتوى تقرير اللجنة الدولية المختصة عن تأثيرات خطيرة للسد على دولتي المصب حيث اوصت اللجنة بأن تقوم إثيوبيا باستكمال الدراسات الخاصة بتأثير السد على الموارد المائية المصرية بما فيها التأثيرات البيئية والاجتماعية¹.

- سبتمبر 2014 عقد الاجتماع الأول للجنة الثلاثية التي تضم مصر وإثيوبيا والسودان للتباحث حول صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية وقواعدها الإجرائية² والاتفاق على دورية عقد الاجتماعات وفي أكتوبر من نفس السنة عقد اجتماع للتفاوض تركز حول نقطتين :

1: طلب مصر مشاركة خبراء دوليين إلى جانب المحليين من الدول الثلاث لمتابعة الدراسات التي سيتم إعدادها طبقا لتوصيات تقرير اللجنة الثلاثية لدراسة آثار سد النهضة على دولتي المصب.

2: المقترح المقدم من الجانب المصري في صورة ورقة مبادئ لتعزيز الثقة بين الدول الثلاث وتتضمن تلك الورقة توفير ضمانات لدولتي المصب تجاه أي آثار سلبية تحدث نتيجة بناء سد النهضة.

وفي مارس 2015 وفي إطار حرص المفاوضات المصرية على التفاوض من أجل الحفاظ على حقوق مصر في مياه النيل من هذا المنطلق، وقع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هايلي ديسالين في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة "إعلان مبادئ سد النهضة"³. وتضمنت الوثيقة عشرة مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية⁴. وتشكيل لجنة عليا تحت إشرافهم المباشر لتتاول كل جوانب

1 للاطلاع على تأثيرات سد النهضة راجع: مصطفى ابراهيم، مصر وتحدياتها الاستراتيجية: سد النهضة نموذجا:

https://ikhwanwikinet/index.php?title=%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%B3%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D8%A7%D9%8B

2 الهيئة العامة للاستعلامات، مصر والسودان:

<https://sisgoveg/ar/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86/>

3 خالد فؤاد، سد النهضة: مصر وإزمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية، القاهرة، 2016، ص 05.

4 أحمد يونس، مصر وإثيوبيا والسودان توقع إعلان مبادئ لمشروع «سد النهضة» لتأمين مصالحها في مياه النيل، جريدة الشرق

الوسط، 24 مارس 2015: <https://short-url.cc/1DiT9>

العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والإقرار بأن نهر النيل هو مورد أساسي لاستمرار حياة الشعب المصري ووجوده وإدراك الطرفين لاحتياجات الشعب الإثيوبي للتنمية، وقد نظم الإعلان الاستخدامات المائية¹. وقد استمرت الدبلوماسية المصرية في التفاوض حرصاً على الحفاظ على حصة مصر من المياه وهوما تم من خلال اتفاق ديسمبر/كانون أول 2015 وقع وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا على وثيقة الخرطوم التي تضمنت التأكيد على اتفاق إعلان المبادئ الموقع من قيادات الدول الثلاث، وتضمن ذلك تكليف مكتبين فرنسيين لتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع².

وقد شهد عام 2016 بالرغم من توقيع إعلان المبادئ والتأكيد على التعاون وعدم الإضرار واصلت إثيوبيا سياسة المراوغة استمراراً في بناء السد بدون استكمال الدراسات، ورغم ذلك استمرت الدبلوماسية المصرية في التفاوض فتم عقد اجتماعات فنية 6 يناير 2016 في أديس أبابا³ لدراسة المقترح المصري بزيادة فتحات تصريف المياه خلف سد النهضة من 2 إلى 4 بوابات لتميرير المياه تحت جسم السد، وذلك بحضور استشاري من شركة "ساليني" الإيطالية المنفذة للسد، فيما أعلن مسئول العلاقات العامة بوزارة المياه الإثيوبية في يوم 8 يناير 2016 رفض بلاده للمقترح المصري بزيادة فتحات المياه في سد النهضة، مشيراً إلى أن الفتحيتين الحاليتين في السد تتيح ما يكفي من المياه لدولتي المصب "مصر والسودان".

لم تتوقف الدبلوماسية المصرية عن السعي لتجنيب مصر الآثار السلبية لسد النهضة والسعي لتأمين المياه، ففي يناير 2018 اقترحت مصر على إثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية، نظراً لتمتعه بخبرات فنية واسعة، تفيد في تيسير عمل اللجنة الثلاثية ورغم جدية الطرح وقيمه فقد أوردت الخارجية المصرية، أن رئيس الوزراء الإثيوبي هاييلي ماريام ديسالين رئيس رفض المقترح المصري، كما لم يتفاعل السودان حتى مع المبادرة المصرية ولم يقدم رأياً واضحاً ورد فعل واضح تجاهها، وفي يونيو من نفس السنة جاءت أول زيارة للقاهرة يقوم بها رئيس الوزراء الإثيوبي منذ توليه منصبه، اتفق

1 أمانى الطويل، توجهات الدولة المصرية إزاء إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 209، يوليو 2017، ص 38.

2 حمدي عبد الرحمن، مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة، قراءات أفريقية، العدد 35، كانون الثاني/يناير 2018، ص 29.

3 الهيئة العامة للاستعلامات، سد النهضة:

<https://sisgoveg/ar/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9/>

الرئيس المصري ورئيس وزراء إثيوبيا على تبني "رؤية مشتركة" قائمة على احترام حق البلدين في تحقيق التنمية بدون المساس بحقوق الطرف الآخر، وتحدث السيسي عن اهتمام من القطاع الخاص المصري لزيادة استثماراته في السوق الإثيوبي، فيما قال رئيس الوزراء الإثيوبي أن بلاده ملتزمة "حسن الجوار" ولا تريد إلحاق الضرر بالشعب المصري¹.

الدفع بالتعاون الأمني المصري مع دول الحوض:

نظرا لتشابك العلاقات بين المتغيرات في اقليم حوض النيل وبسبب ارتباط الارهاب والعنف بضعف التنمية مما يشكل خطرا جديدا على مستقبل التعاون بين دول الاقليم وحرصا من مصر على المبادرة الى انشاء الهيئت التشاركية فلم تغفل مصر التعاون الأمني باعتباره مدخلا اساسيا لحل مشكلة المياه من خلال تهيئة الارضية الأمنية اللازمة للتعاون وفي هذا الشأن قدم الوفد الخبراء المصري مقترحا بإنشاء مركز لمكافحة الإرهاب² وأعلن إبانى الأمين العام لتجمع الساحل والصحراء، إقرار خبراء وزراء الدفاع لدول التجمع لنسخة جديدة منقحة لآلية فض ومنع النزاعات بدول التجمع، وأشار أن "الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة طلب من كل تجمع إقليمي بأن يكون لديه أداة لفض النزاعات ومعالجة لأي أزمة في إطار إقليمي، عوضا عن أن يتم من الخارج وعلى أن يكون الحل في المقام الأول على المستوى الإقليمي.

وذكر أن لدى تجمع الساحل والصحراء استراتيجية للتنمية والأمن، بجانب إعداد نهج متكامل بأن يتم العمل في مسار التنمية الاقتصادية، تمهيدا لرفعها إلى وزراء الدفاع لاعتمادها، وفي مشكلة مواجهة الإرهاب في كل من ليبيا ونيجيريا، قال إبانى بأنه لدينا رؤية ومن المؤكد أن الخدمات الخاصة لأجهزة الأمن ستعمل سويا، ونواجه المجموعات الإرهابية والقوى الظلامية والذي لا يستطيع جيش نظامي منفرد أن يقوم بذلك، فنحن أمام حرب لا تعد اعتيادية. "كما أضاف بأن كل الدول الأعضاء في التجمع على

1 الهيئة العامة للاستعلامات، سد النهضة، نفس المرجع .

2 ربيع السكري، خبراء تجمع الساحل والصحراء يتفقون على انشاء مركز لمكافحة الارهاب بالقاهرة، 2016/03/25:

<https://www.aacomtr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%8A%D8%AA%D9%81%D9%82%D9%88%D9%86%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9/543552>

استعداد لمراقبة ودعم حكومات البلدان لغاية استتباب الأمن والسلام مشيرا إلى "إنشاء قوة مشتركة من تشاد والنيجر وإرسالها لقوات لمحاربة بوكوم حرام من دون تفرقة بين حدود تلك الدول.

وفقا لهذا المقترح فإن "تجمع الساحل والصحراء" قد تم إعادة تفعيله بمنظور أمني وليس اقتصادي تجسد في مؤتمر قمة في العاصمة التشادية نجامينا والذي توافقت الدول الأعضاء خلاله على إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب ومقره القاهرة والذي يتشكل من قيادة عامة معها أربع فروع رئيسية، تختص فيه القيادة العامة للمركز بالعلاقات الدولية والتنسيق، والإعلام، واللوجستيات، والموارد البشرية والتمويل وقد تمكن المركز من تفعيل علاقاته الدولية قبل إنشائه من خلاله مشاركته في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية.

وتهدف سياسة المركز الأمني لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين الأوضاع الأمنية وتحقيق الاستقرار في المنطقة، والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء ودعم مبادرات التصدي للأصولية والفكر المتطرف، وبناء قدرات الدول الأعضاء خاصة في مجال التدريب وتبادل المعلومات والتقديرات الاستراتيجية، وتنسيق التعاون العسكري بين الدول الأعضاء.

بدأت ملامح تفعيل المركز فعليا ومباشرة في مخرجات مؤتمر وزراء دفاع دول الساحل والصحراء الذي عُقد بمدينة شرم الشيخ في عام 2017، والذي قامت مصر خلاله بتقديم 1000 منحة تدريبية لدول التجمع خلال ذلك العام، وكذلك في عامي 2018 و2019، بالإضافة إلى تقديم 1000 منحة تدريبية أخرى للدول الأفريقية غير الأعضاء في التجمع في عام 2019 وبالفعل تم تدريب نحو 1014 وافد من 23 دولة أفريقية بتكلفة تعادل 21 مليون دولار خلال عام 2018¹.

تنشيط العلاقات الاقتصادية مع دول الحوض :

وفي إطار العمل المصري الدؤوب لتسوية أزمة مياه النيل والحد من المخاطر التي يطرحها إنشاء سد النهضة في إثيوبيا فإن الدولة المصرية تعمل بمؤسساتها المختلفة على تمتين العلاقات مع دول اقليم حوض النيل معتمدة على اجراءات دبلوماسية التنمية².

1 بسملة سعد، المرجع السابق.

2 اسلام جاد الله، سياسات التعاون الثنائي بين مصر ودول حوض النيل: الموارد المائية نموذجا، السياسة الدولية، 2021/09/28،

مؤسسة الاهرام، القاهرة: <https://www.siyassaorgeg/News/18125.aspx>

حيث بادر فقام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارات متعددة لدول حوض النيل (السودان - إثيوبيا - رواندا - أوغندا - كينيا - تنزانيا)، كما استقبل وفودا رسمية من هذه الدول، كما شارك عدد من الوزراء والمسؤولين المصريين في أنشطة ومناسبات في الدول الأفريقية فضلا عن حرص مصر على استضافة الكثير من الفعاليات الأفريقية كان أبرزها قمة التكتلات الاقتصادية الثلاثة (الكوميسا والسادك وتجمع شرق أفريقيا) في شرم الشيخ في مارس 2015، والتي على أثرها تم الإعلان عن أول منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأفريقية والتي تضم ما يقرب من نصف سكان القارة¹.

كما عملت الهيئات المصرية على تطوير التعاون مع دول حوض النيل في عدد من المجالات الحيوية، من أهمها، التجارة والاستثمار والري والزراعة والصحة والتعليم، حيث قدمت هذه الهيئات خبراتها المختلفة لدول حوض النيل، واتبعت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية استهداف الأسواق الأفريقية وحددت عدد من الإجراءات لتعزيز الاستفادة من اتفاقية الكوميسا وخاصة مع دول حوض النيل، وكذلك منطقة التجارة الحرة ومن أبرز الأمثلة الناجحة في استقطاب السوق الأفريقية هي سوق كينيا.

حيث تعتبر كينيا الشريك التجاري الأول لمصر في منطقة الشرق الأفريقي ضمن تجمع الكوميسا بعد بدء تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، فقد سجل حجم التبادل التجاري بين مصر وكينيا عام 2021 بنسبة 4.7% ما قيمته 666 مليون دولار مقارنة بما قيمته 635.8 مليون دولار عام 2020، ليرتفع بذلك فائض الميزان لصالح مصر بنسبة 1.6% ليسجل 265.4 مليون دولار مقارنة بما قيمته 261.2 مليون دولار عام 2020، وفقا لآخر إحصائيات جهاز التمثيل التجاري، وارتفعت الصادرات المصرية بنسبة 3.3% لتسجل 465.7 مليون دولار مقارنة بما قيمته 448.5 مليون دولار عام 2020².

أهم المواد المصدرة من مصر للسوق الكينية هي الكيلنكر، الورق ومنتجاته، سكر القصب، منتجات الحديد والصلب، آلات وأجهزة كهربائية، لدائن البلاستيك، والصابون والمنظفات، الصناعات الغذائية من المكرونة والنشا، والأعلاف الحيوانية وبنسبة استحواذ بالسوق أكثر من 70% مقارنة بمثيلاتها من صادرات الدول الأخرى، وتحتل كينيا المركز السابع عشر في ترتيب أهم الدول المستوردة للأغذية

1 اسلام جاد الله، المرجع السابق.

2 فتحي السايح، كينيا الشريك التجاري الأول لمصر بدول الشرق الإفريقي ضمن تجمع الكوميسا، العالم اليوم، 16 يوليو 2023:

<https://alalamelyoumco/112878/>

المصنعة المصرية في عام 2022 بنسبة 2.2% من إجمالي الصادرات الغذائية لمصر، وفقا لتقرير صدر عن المجلس التصديري للصناعات الغذائية.

وفي المجال الزراعي تعد الزراعة أحد أدوات الدبلوماسية المصرية لتحقيق التقارب مع الدول الأفريقية عامة ودول اقليم حوض النيل خاصة وهذا الدور ارتبط بالتميز المصري في مجال الزراعة حيث يقوم الخبراء المصريين بدور كبير في تحقيق تعاون جاد ومثمر مع دول القارة، وتسعى وزارة الزراعة المصرية إلى بحث كافة سبل التعاون مع الجانب الأفريقي في جميع المجالات والقطاعات الزراعية، التي تخدم وتحقق مصالح الجانبين، كما تسعى لتبادل الخبرات، والاستفادة المشتركة من استخدام كافة الطرق والوسائل التقليدية والحديثة، بما يخدم ويحقق تلك المصالح ومنذ سنة 2014 حرصت مصر على العودة إلى البعد الأفريقي فأعلنت وزارة الزراعة مع مطلع عام 2018 عن إنشاء 8 مزارع نموذجية في عدد من الدول الأفريقية ومن المستهدف أن يصل عددها إلى 21 مزرعة بحلول عام 2020¹

بدأت مصر في فيفري من سنة 2015 إنشاء مزرعة نموذجية جديدة لها بدولة الكونغوالديمقراطية على مساحة 6 آلاف فدان في منطقة مينكاو على بعد 70 كيلومترا شمال العاصمة كينشاسا، واتفقت مصر ودولة تنزانيا في أكتوبر 2017، على التعاون في إنشاء مزرعة سمكية مشتركة، وأخرى زراعية نموذجية بمنطقة اجيراي لإنتاج تقاوي للقمح والذرة والأرز لخدمة سكان المنطقة، ثم افتتحت مصر في نوفمبر 2017، المزرعة المشتركة المصرية بدولة توجوفي مدينة سوكوندي، بحضور ممثل عن إدارة المزارع المشتركة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية.

كما أعلنت وزارة الزراعة المصرية في فبراير 2018 البدء في تنفيذ المزرعة المصرية المشتركة بدولة إريتريا، والتي تقع في منطقة القرن الإفريقي، وتهدف إلى تقوية الروابط المصرية الإريتيرية وخاصة في المجال الزراعي وتلبية لاحتياجات الجانب الإريتيري في النهوض بإنتاجيات المحاصيل المختلفة من خلال نقل التكنولوجيا الزراعية المصرية سواء عن طريق إدخال أصناف وهجن لمحاصيل مصرية متفوقة في الإنتاج أو من خلال تطوير نظم الري والبرامج التدريبية المختلفة سواء كانت بمقر المزرعة أو بالمركز

1 مصر وأفريقيا مزارع نموذجية مشتركة، 17 نوفمبر 2018:

<https://africasisgoveg/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%88%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%85%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%B9%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9/>

المصري الدولي للزراعة بالقاهرة، وفي شهر اغسطس من سنة 2018 أعلنت الوزارة عن تمكنها من استكمال منظومتها الزراعية بإنشاء عدد من المزارع النموذجية في كل من زنجبار، زامبيا، وأوغندا، ليلبلغ عدد المزارع التي تم إنشائها وجارى العمل بها 08 مزارع متميزة، بجانب إعلانها عن خططها المستقبلية ودعمها الفني والبحثي والعلمي والخبرات المصرية لدول القارة في هذا المجال الحيوي¹.

وفى المجال الصحي وقعت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية مذكرة تفاهم في ماي 2015 مع مؤسسة مجدي يعقوب، حيث وقع عليها من الجانبين كل من السفير حازم فهمي، أمين عام الوكالة والدكتور مجدي يعقوب عضو المجلس الاستشاري لعلماء مصر ورئيس مجلس إدارة مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض القلب.

وتهدف هذه المذكرة لتقديم المعونة الفنية والمساعدات للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للدول الإفريقية، لاسيما دول حوض النيل في مجالات الوقاية والعلاج من أمراض القلب، بالإضافة إلى المساهمة في توفير الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة لعلاج مرضى القلب من الدول الإفريقية، وتقوم المؤسسة بموجب هذه المذكرة بتدريب الأطباء والكوادر الصحية الإفريقية المتخصصة في مجال أمراض القلب، خاصة في إجراء العمليات الجراحية في القلب، وذلك حتى يتسنى للكوادر الإفريقية اكتساب الخبرات اللازمة². وعلى المستوى التجاري فبالرغم من توافر الشروط اللازمة لاقامة كيان اقتصادي افريقي اقليمي للنهوض بالتجارة البينية وبالرغم من تنوع الموارد اقتصادية إلى جانب التعداد السكاني الكبير الا ان التجارة البينية الافريقية شهدت تناقلا كبيرا بسبب تركيز الدول على الاستثمارات غير الافريقية والتعاملات الخارجية بدل البينية.

ولهذا لا يخفى على مصر الدفع بتنشيط البعد التجاري كآلية لتوسيع مجالات التعاون في حوض النيل، هذه الحركة التجارية رغم ان البدء في تحريرها قد بدأ منذ سنة 2012 لتليها مبادرة في شرم الشيخ في 2015 الا ان الاعتماد الفعلي لاتفاقية منظمة لم يتم الا في سنة 2019 من خلال اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية³.

1 مصر وافريقيا مزارع نموذجية مشتركة، نفس المرجع.

2 ايهاب عبد الله، مؤسسة اهلية مصرية توفر الخدمات الطبية لدول افريقيا، العربية، 06 ماي 2015:

<https://shortlink.win/1xBUR>

3 المحفوض فضيلي، اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ولادة متأخرة ونمو بطيء، الجزيرة نت: <https://shortlink.win/1xBUP>

تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية في مارس 2018، وبلغت النصاب المنصوص عليه في الاتفاقية في ماي 2019، ولم تدخل حيز التنفيذ حتى الأول من يناير 2021، وقد تعهدت الدول الإفريقية ككتلة واحدة بناء على اتفاقية التجارة الحرة القارية، بتحرير التجارة في معظم تعاملاتها التجارية من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على 97% من عامة الرسوم والمدفوعات، ومنذ بدء التنفيذ وحتى الآن قدمت 44 دولة من أعضاء الاتحاد الإفريقي عروضها التعريفية، وهي خطوة جيدة نحو التنفيذ الفعلي والاستفادة الكاملة من الاتفاقية¹.

ويقدر البنك الدولي في تقاريره الإقليمية أن التنفيذ لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بإمكانه المساهمة في انتشال 30 مليون شخص من الفقر المدقع و68 مليون شخص من الفقر المعتدل وبحلول عام 2035، وسيزداد حجم إجمالي الصادرات للدول الأعضاء بنسبة 29 في المئة تقريباً مقارنة بالنسب الحالية وستزداد الصادرات بين القارات بأكثر من 81 في المئة، بينما سترتفع الصادرات إلى البلدان غير الإفريقية بنسبة 19 في المئة، وذلك كله من شأنه أن يخلق فرصاً جديدة للتنمية للمصنّعين والعمال الأفارقة، والحصول على أسواق أخرى أجنبية.

يمكن اعتبار اتفاقية التجارة الحرة القارية كأحد أعظم الإنجازات الإفريقية في القرن 21 إذا تم استغلالها جيداً لأن البدء في العمل تحت مظلة منطقة التجارة الحرة القارية سيمهد الطريق للمفاوضات التي سيشهدها مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا والأمانة التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة القارية في أكرا الغانية للتفاوض والاتفاق حول حركة رؤوس الأموال والأشخاص وتسهيل الاستثمارات وتكملة أسس إنشاء اتحاد جمركي قاري، فاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ليست فقط محاولة لعكس اتجاه انخفاض التجارة البينية بل هي عمود فقري لمبادرات قارية أخرى ضمن جدول أعمال 2063، بما فيها جواز السفر الإفريقي الموحد والعملة الإفريقية الموحدة وغيرهما لتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة وتحقيق الاستفادة الاقتصادية والتحول الهيكلي عبر القارة².

1 شمسان عوض التميمي، منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الفرص والآمال، مركز الجزيرة للدراسات، 13 نوفمبر 2022:

<https://shortlink.win/1DI0e>

2 حكيم نجم الدين، اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 31

يناير 2021: <https://shortlink.win/1DI0q>

الملاحظ أن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ليست بمعزل عن الاتفاقات والتجمعات التجارية الإقليمية القائمة مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وجماعة شرق إفريقيا في الشرق ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية...، فتعتبر الاتفاقية مسار متمم لها من خلال تقديم إطار تنظيمي على مستوى القارة وتنظيم مجالات السياسات كحماية الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية التي تقتدر إليها معظم الاتفاقات الإقليمية القائمة وعليه فالأهداف من اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية:

- ✓ قيام سوق قارية موحدة للسلع والخدمات مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات، في سبيل إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي القاري.
 - ✓ توسيع التجارة البينية الإفريقية من خلال تحرير التجارة وتنظيم التسهيلات اللازمة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومن خلال المنظمات التجارية في جميع أنحاء إفريقيا.
 - ✓ حل تحديات العضوية المتعددة والمتداخلة وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.
 - ✓ تعزيز القدرة التنافسية في الصناعة والمؤسسات من خلال استغلال فرص الإنتاج واسع النطاق.
 - ✓ تسهيل الوصول إلى الأسواق القارية وإعادة توزيع الموارد بشكل أفضل¹.
- وفي مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية البينية بين مصر واثيوبيا باعتبارهما الفاعلين الرئيسيين في اقليم حوض النيل فلم تغفلها السياسة المصرية حيث يشهد السوق التجاري بين مصر واثيوبيا تطورات متواصلة حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 168.4 مليون دولار خلال عام 2019، محققا خلال العشر سنوات الأخيرة متوسط معدل نمو بلغ 12.8%، وكانت سنة 2013 قد تم فيها تحقيق أعلى معدل زيادة في حجم التبادل التجاري حيث بلغ معدل التغير نحو 62%، كما شهد عام 2018 أعلى حجم تبادل تجاري بين البلدين بقيمة بلغت نحو 180 مليون دولار. وعليه فصادرات مصر لأثيوبيا بلغت نحو 83% من إجمالي حجم التبادل التجاري خلال عام 2019 في مقابل استيراد من أثيوبيا بنحو 17.1% من المستوردات².

1 للمزيد حول اهداف اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية راجع:

Djeneba Traore “African Continental Free Trade Area (AfCFTA) Objectives, Challenges and Perspectives” Kiel Institute for the World Economy, October 2018.

2 ناصر عبد المهيم، العلاقات التجارية بين مصر واثيوبيا أرقام وحقائق، شبكة النبا المعلوماتية، مقالات اقتصادية 24 شباط

2022: <https://annabaaorg/arabic/economicarticles/30260>

فالملاحظ ان التصديرات المصرية للسوق الأثيوبي تتطور باستمرار حيث بلغت نحو 139.7 مليون دولار خلال عام 2019، مقارنة بنحو 46.2 مليون دولار خلال عام 2010 لتسجل متوسط معدل نمو بلغ نحو 13.1% خلال الفترة 2010-2019، وبينما لم تسجل الصادرات الاثيوبية الى مصر سوى 1.6% من السوق الأثيوبي خلال عام 2019 وهوما يبين ان السياسة المصرية لا تزال تواصل اختراق الاسواق في حوض النيل بينما لا تزال اثيوبيا تبحث عن علاقات خارج المنطقة النيلية، مما يخلق تحديات امام السياسة المصرية ويستلزم على الدبلوماسية المصرية تكثيف الجهود لاستقطاب التوجهات الاثيوبية.

وفي مجال الاستثمار بلغ إجمالي عدد المشروعات المصرية التي حصلت على تصاريح حكومية في إثيوبيا منذ عام 1992 حتي الآن، بلغت نحو 58 مشروعا، باستثمارات تصل إلى نحو 35 مليار دولار، وتتمثل أبرز المشروعات المصرية في إثيوبيا في مشروعات لصناعة كابلات الكهرباء، وفي صناعة مواتير الري ومواسير المياه.

كما كان رئيس الوزراء الأثيوبي قد وافق على الطلب المصري بتخصيص منطقة صناعية مصرية في إثيوبيا في ولاية "أورمو"، التي يتوقع ان تصل الاستثمارات بها إلى نحو 155 مليون دولار، والتي تهدف لتستوعب نحو 100 مصنع في قطاعات الملابس الجاهزة والتصنيع الغذائي والصناعات الهندسية والأجهزة الكهربائية والكيماويات والتعبئة والتغليف وغيرها من القطاعات الهامة التي تحتاجها السوق الأثيوبية، ومن المقرر أن يتم تطبيق نظام حق الانتفاع للمصانع بهذه المنطقة وفق القوانين الأثيوبية، التي تسمح بحق انتفاع يبدأ من 20 سنة إلى 99 سنة، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تأسيس هذه المنطقة وإنشاء المصانع بها خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات¹.

وفي مجال الاستثمار في القطاع الزراعي تسعى السياسة المصرية للاندماج الفعلي في السوق الافريقية عامة وحوض النيل بصفة خاصة وكانت قد طرحت فكرة لإقامة سياسة زراعية موحدة في منطقة القرن الافريقي وهوما ثمنه السفير الاثيوبي في مصر " دينا مفتي " في 08 فيفري 2020 قائلا : أن الرئيس السيسي يقوم بجهود عديدة منذ توليه رئاسة الاتحاد، مشددا على ضرورة تكامل النظم

1 الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية الاثيوبية، 27/08/2025:

<https://sisgoveg/ar/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7/>

الزراعية في القارة الأفريقية، وتنسيق الجهود فيما بين الدول وبعضها البعض وخلال كلمته في فعاليات انطلاق مؤتمر اتحاد الزراعيين الأفارقة أكد أن تأسيس اتحاد للزراعيين الأفارقة أمر مهم في ظل الترابط بين الدول الأفريقية، لافتا إلى أن أبناء القارة جميعهم أشقاء تربطهم العديد من الترابطات قائلا بأن مصر والسودان وأثيوبيا يشربون من نهر واحد، مؤكدا ضرورة التعاون المستمر في كل المجالات وخاصة الزراعة لما لها من دور أساسي في الحياة والاستقرار.

خلاصة الفصل الرابع:

وكخلاصة لتأطير الدور المصري لتأمين المياه في اقليم حوض النيل وجب على صانع القرار المصري أن يضع في الحسبان بأن التنافس على إمدادات الماء الحيوية هوخطر قائم في مناطق واسعة من العالم ومنها منطقة حوض النيل، ومنطلقه الاساسي هو الندرة حيث يتجاوز الطلب على الماء فيها بشكل كبير العرض القائم، وما لم يتم إيجاد السبل لتخفيض الاستهلاك الفردي في هذه الدول من الموارد المتاحة، فإن أية زيادة في استخدام الماء من قبل بلد واحد سيؤدي إلى تقليل الماء المتاح للبلدان الأخرى، فالمياه ستظل سببا مثيرا ومحتملا، وأحيانا مساعدا للصراع المستقبلي، ويتميز حوض النيل بمشاكل خاصة قلما توجد على الساحة الدولية، حيث تتداخل الصراعات والنزاعات الاقليمية في المنطقة بين الايديولوجيا والاقتصاد النفط والماء، حتى أنه في بعض الأحيان لا يمكن التمييز بين المصالح المائية والأهداف السياسية لكل دولة على حدى¹.

ولهذا فإن معالجة المشاكل المرتبطة باقتسام المياه لا يمكن أن يعتمد على معطيات فنية واقتصادية حسب، فالمياه ترتبط بالمجتمعات والعوامل الاجتماعية والسياسية، حيث تتداخل السياسة والمياه بشكل وثيق فمشروعات تطوير موارد المياه هو عملية سياسية ومن جهة اخرى فعلى النقيض من الماضي القريب الذي تميز بالمشاريع المائية الكبرى والسدود الضخمة استنزاف المياه الجوفية دون اكتراث للنتائج البيئية والسياسية، فملاح عصر مائي جديد يتميز بفرض قيود سياسية وبيئية واقتصادية على هذه المشاريع للمحافظة على هذا المورد الهام في الحياة.

النظام الاقليمي لحوض النيل يجب ان يتضمن شرط اساسي في معالجة مشكلة المياه، وهو شرط التوزيع العادل هذا الخير يأخذ ممارسته من الطبيعة الجغرافية والسكانية والاقتصادية والتاريخية، والالتزام القانوني بما يعود بتنمية عادلة وشاملة لكل دول الحوض، دون المساس بالمقدرات المالية لدول المصب على حساب دول المنبع ودون التعدي على الحقوق المائية، ودون الوقوف في وجه استخدام المياه للتطور عند دول المنبع، وبالتالي فالمدخل الوظيفي القائم على الاعتماد المتبادل هو الكفيل بفض النزاعات وترقية الحوار السياسي وتحويل اقليم حوض النيل من ساحة للعنف الى ساحة للتكامل والبناء.

1 زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، لبنان، 2009، ص 209.

خاتمة

خاتمة:

لقد كان لهذه الدراسة موضوعا حيويا يتعلق باستمرارية الحياة إنه موضوع المياه كما استعرضت الدراسة بالتحليل الارتباط القوي للندرة بالتوجه الى العنف وانفجار الصراع على مستوى كل من: الأفراد - المجموعات - الدولة - العلاقات الدولية، لكن هذه الندرة ليست معطى معزول فهي عبارة عن ندرة طبيعية للموارد المائية والطبيعية وندرة هيكلية في ادوات توزيع هذه الموارد وندرة مؤسسية لإدارة مورد المياه، وهو وضع يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الحرب من الناحية النموذجية لكن الحقائق الواقعية والتاريخية تبين ان الصراع حول المياه لا ينطلق بصفة معزولة بل بتوجيه سياسي وعناية أمنية، وهوما يجعلنا نتساءل هل تحل الحروب مشكلة المياه؟، وهل تقسيم المياه تقسيما عادلا هو الدعامه والأساس للسلام، ولو أخذت المياه بمفردها، هل من الممكن أن تكون سببا في إشعال الحروب؟، لكن لو أضيفت تعقيدات أخرى في العلاقات بين الدول، لربما ساهمت في اندلاع الحرب، أولربما استعملت كتبرير للصدامات العسكرية، وبالمقابل المياه لوحدها لن تكون مجال السلام.

انصبت الدراسة على قضية ذات اهمية بالغة تمثلت في دور المياه في الاجندة الأمنية العربية ولقد تجاوزت الدراسة حدود وصف الحالة المائية العربية الى تشريح المشكلة المائية العربية وتفكيك عناصرها بطريقة منهجية تقوم على تفكيك البنية وتحديد المؤشرات وتحليل العلاقات وتفسير المسببات، حيث كشفت عن الدور الحيوي الذي تشغله المياه في التفكير الأمني الأجنبي مما يخلق تهديدا للوجود العربي يستدعي معه اعادة ترتيب الأولويات الأمنية العربية وصنع الاستراتيجيات اللازمة لتحديد التهديد المائي.

قامت الدراسة بمعالجة المشكلة المائية العربية من خلال استقراء مسابقتها وتحليل تجلياتها، مركزة على السياسات المائية للولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي في خضم القانون الدولي للمجاري المائية فرغم أن قواعد القانون الدولي تنص على الاقتسام العادل والإخطار المسبق بالمشاريع وتعويض الخسائر إلا أن البنك الدولي له سياسة الكيل بمكيالين اتجاه الموارد المائية العربية خدمة لأجندة خفية للبيروقراطيات الاسرائيلية المتغلغلة في مؤسسات البنك الدولي.

قامت الدراسة بتحليل حالة حوض النيل والأمن المصري حيث انصبت الدراسة على فهم بنية الندرة في حوض النيل هل هي ندرة طبيعية أم ندرة هيكلية مؤسسية، فكشفت عن جذور السياسة المائية الإسرائيلية التي تجعل من المياه عقيدة أساسية وتجعل من التوسع الحيوي للحصول على المياه من

حوض النيل أولوية قصوى وتعمل من أجل ذلك على دوائر مختلفة بالتعاون الفني والتقني مع دول الحوض في المجالات الاقتصادية والمائية والزراعية وكذا بالتنسيق السياسي والأمني، وهوما جعل من المياه المادة الأساسية للدور الإثيوبي الجديد في حوض النيل والدائرة النيلية، حيث تعتمد اثيوبيا الى استخدام المياه في الدفع بالتنمية الاقتصادية من جهة والضغط على مصر من جهة أخرى وهوما جعل الأمن المصري في حالة انكشاف يستلزم تطوير أجندة أمنية وتفعيل آليات متعددة المحاور لتأمين المياه وهوما تناولته الدراسة في الجزء الأخير منها من خلال فحص الوضع وتحديد مؤشرات الأمن المائي المصري وتحليل ثنائية مصادر النزاع ودوافع التعاون لإدارة موضوع المياه في حوض النيل، وهذا لا يتم لمصر كما أوردت الدراسة إلا بتركيز مصر على تخطيط متكامل متعدد المحاور يشتمل على الإدارة المتكاملة للموارد المائية من جهة وتفعيل للدبلوماسية المصرية من جهة أخرى،

ومما سبق فان الاجابة عن الاشكالية المركزية تكون باختبار الفرضية المركزية للدراسة والتي مفادها " تزايد الحاجة الى المياه في مصر يقابله ندرة طبيعية في المياه ونقص في التعاون المائي مما جعل من المياه قضية مصيرية وهوما حولها لتشغل موقعا هاما في الاهتمامات الأمنية المصرية وتشغل حيزا مهما في التخطيط الأمني والتنموي المصري".

هي فرضية صادقة وصحيحة إذ أن المياه تمثل حاجة انسانية لا غنى عنها وهي عنصر حيويا يرتبط بالبقاء وهوما يجعل من المياه قضية ذات أولوية قصوى في الأجندة الأمنية المصرية وهوما جسدها الخطط المحلية لتنمية الموارد المائية في مصر وتعمل الدبلوماسية المصرية على جعله موضوع يكون حاضرا في كل الأعمال السياسية للخارجية المصرية، لأن أي تواصل في نقص المياه وتزايد التحديات المائية يزيد معه التقهقر البيئي ويصاحب ذلك في حلقة مترابطة تراجع تنموي وهوما يضع أمن الفرد المصري على المحك.

اما الفرضيات الفرعية فإن الفرضية الأولى والتي جاءت على نحو " الندرة الطبيعية للموارد لا تؤدي مباشرة إلى الصراع بل أن العوامل " الاجتماعية والبيئية والاقتصادية " التي تغذي الرغبة في الحصول على المورد وإقصاء الآخر هي من تؤدي الى تحفيز التوجه إلى العنف" هي فرضية صحيحة حيث أن الندرة الطبيعية لا تعمل بمعزل عن عناصر البيئة الأخرى والمتمثلة أساسا في الإنسان وما يرتبط به من سياسات استغلالية للموارد، فهذه الندرة تقود الى الحرمان البيئي وهوما يتشكل معه شعور بالتهديد وتتنامى

معه مشاعر الرغبة في الإقصاء للأطراف الأخرى خاصة لما يتم تغذية هذه المشاعر بخطابات عدوانية مما يجعل من الندرة حافز للصراع وليس سبب مباشر له.

الفرضية الثانية والتي جاءت بنص " تساعد قواعد القانون الدولي في تخفيف المشكلة المائية العربية وتساعد خبرات البنك الدولي في عمليات ادارة الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية"، فهي صحيحة في جزء وخطئة في جزء فبالرغم من وضوح قواعد القانون الدولي للمجاري المائية وأهميتها في المساعدة على خفض التوتر والمشاكل في المجاري المائية المشتركة في مناطق من العالم إلا أن السياسات المائية للولايات المتحدة الأمريكية والفكر المائي للبنك الدولي لا تنظر إلى معالجة المشكلة المائية العربية بطريقة موضوعية بل تسعى إلى خدمة مصلحة الدول المعادية للدول العربية خاصة إسرائيل وإثيوبيا.

الفرضية الثالثة والتي مفادها " رغم النقص الطبيعي للمياه إلا أن غياب اطر اتفاقية واضحة وعدالة توزيعية إقليمية لتقاسم مياه حوض النيل فتح المجال امام التدخلات الاجنبية مما زاد في تعقيد الأزمة وكان له اثر واضح على الأمن المصري "، هي فرضية صحيحة فالندرة الطبيعية للمياه في حوض النيل ليست المشكل الوحيد الذي أدى إلى الأزمة فالدور الإسرائيلي والإثيوبي يظهر بوضوح في تعميق الأزمة من خلال رفض التعاون المائي واستخدام المياه في الخطاب السياسي الإثيوبي محليا، وتطور موضوع المياه ليصبح قضية أمنية والتي هي في الأصل قضية تنمية إنسانية وهذا كله بسبب سياسات الأمنة والتوظيف السياسي.

الفرضية الرابعة والتي ترى بأن " تشكل المقاربة التشاركية لإدارة الأحواض النهرية الطرح العقلاني للخروج من أزمة المياه حوض النيل ووتحقيق الأمن المائي المصري بالحصول على فوائد مناسبة لكل الدول المتشاركة في الحوض"، هي فرضية نسبية فالمقاربة التشاركية لها دور أساسي ومحوري في معالجة قضية المياه في حوض النيل، لكن الواقع بين بأن السياسات المصرية الداخلية كان لها الأثر الواضح في تواصل وتطور أزمة المياه وهذا يعود لغياب حوكمة حقيقية للموارد المائية في مصر، فموارد المياه هي حلقة تنمية لها تشابكات قبلية وبعدية ولهذا فالمعالجة والتخطيط لتأمينها يتطلب الاحاطة بكافة العناصر المرتبطة بها مما يجعل الاهتمام بالإدارة المتكاملة للمياه داخليا له نفس المكانة التي يكتسبها التأمين السياسي والدبلوماسي.

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق فإن الدراسة خلصت إلى:

- ✓ المياه سلعة مجانية ولكن نقصها يكلف الكثير، فهونادر برغم مجانيته ولا يمكن الاستغناء عنه.
- ✓ البيئة ليست فقط الموارد الطبيعية بل تتجاوز ذلك إلى تفاعلها مع العلاقات الإنسانية.
- ✓ الأمن لم يعد بتلك النظرة التقليدية ذات الخطر العسكري والمعالجة الصلبة بل تطور ليصبح الإنسان هدفاً له.
- ✓ الندرة ليست مفهوم بسيط بل هي بناء مركب لا يقتصر على النقص الطبيعي بل يتعداه إلى التكوينات المادية وشعور بالنقص تزيد منه الندرة الهيكلية وندرة التعاون.
- ✓ تشكل المياه في العصر الحديث محورا جديا للاهتمامات البحثية العالمية في إطار ما يسمى بحروب الموارد عامة وحروب المياه خاصة.
- ✓ الصراع على المياه تحكمه ثلاث عوامل هي الموقع والتكنولوجيا والتوظيف.
- ✓ رغم وضوح قواعد القانون الدولي المنظمة للمجاري المائية الدولية واستخداماتها إلا أن الواقع أثبت أن الحصول على المياه يخضع للقوة السياسية والتقنية ومعه أصبحت المياه قضية خصبية لتطبيق خطاب الأمننة.
- ✓ كل سلوك غير سلوك التعاون في مجال المياه بالمنطقة العربية عامة ومنطقة حوض النيل خاصة يعبر عنه بعبارة " لعبة صفرية " أي أن مكسب طرف يكون على حساب الأطراف الأخرى، لأن العرض المائي محدود، وكل محاولة من أطراف المنطقة للحصول على حصة أكبر من داخل المنطقة سوف يضر بالأطراف الأخرى.
- ✓ يؤدي اعتماد بعض دول المنطقة في تلبية جزء من احتياجاتها، على المياه غير المتجددة، إلى مشاكل بيئية خطيرة منها تدنى نوعية المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى الخزانات الجوفية لذلك فإنه من الضروري وضع حد لهذا الاستخدام، وتحديد الكثافة الزراعية التي يمكن أن تتحملها الطاقة المائية للأحواض الساحلية.
- ✓ يمكن الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة في تأخير ظهور مشكلة المياه في معظم دول المنطقة، وبدرجة تختلف من دولة لأخرى.

✓ تمثل إدارة الطلب على المياه وترشيد الاستخدامات اتجاهها ضروريا يجب أن تتبناه جميع دول المنطقة من خلال تشريعات جديدة للتعريف بقيمة المياه كسلعة اقتصادية، ويستلزم التحول من ادارة العرض الى إدارة الطلب على المياه وترشيد الاستخدام.

✓ لا شك أن أساس وضع أية مخططات للاستفادة بالموارد الحقيقية يعتمد في المقام الأول على دقة البيانات وهوما تفتقر إليه المنطقة، ومازالت الجهود القائمة تفنر إلى تقييم شامل للموقف المائي.

✓ سيظل إعذاب المياه المالحة بديلا بلا حدود تحكمه في المقام الأول اقتصاديات هذه التكنولوجيا.

توصيات الدراسة:

من خلال ما تناولته الدراسة لمعالجة موضوع المياه ومن خلال النتائج التي توصلت إليها توصي الدراسة بالاقترحات التالية:

- تنمية الشعور الأخلاقي بأهمية المياه وبأن مجانية المياه ليس معناه السماح بتبذيرها.
- الاهتمام بالإعلام البيئي كمدخل مناسب لفهم تعقيدات الأمن البيئي وعلاقته بالأمن الإنساني.
- في المستوى الاقليمي لحوض النيل العمل على عزل الإقليم عن تدخلات الفواعل من خارج الحوض
- الدفع بالتعاون الفني بين دول الحوض بما يضمن فوائد مناسبة لكل الأطراف
- ترقية العمل السياسي الخارجي ورفع درجة الاهتمام الدبلوماسي بقضية المياه في حوض النيل
- على مصر أن تعمل على تحقيق ثلاثية التأمين السياسي - القانوني - الفني في سبيل تحقيق أمنها المائي ببناء مؤسسات إقليمية ذات لها المسؤولية الفعالة في إدارة المياه
- على مصر ان تقوم في اقليم حوض النيل باتباع التوصيات الأممية في التعامل مع الأخطار المناخية من خلال اتباع سياسات : التخفيف - التكيف - التغيير
- إعداد وتنفيذ برامج متكاملة للتدريب والتوعية في مجال الموارد المائية (التخطيط والدراسة والتنفيذ) على كافة المستويات، على أن تغطي هذه البرامج أنشطة تقويم وتنمية وإدارة موارد المياه

- يعتبر الأمن المائي ركنا أساسيا من أركان الأمن المصري والعربي، لهذا فإنه من الضروري إقامة صندوق عربي وآخر افريقي للأمن المائي مهمته تمويل إعداد وتنفيذ مخططات الأمن المائي على الصعيدين القومي والاقليمي.
- التعاون بين دول المنطقة النيلية في مجالات بحوث المياه، وخصوصا فيما يتعلق بتنمية وحسن استغلال الموارد المائية من مصادرها
- إبرام اتفاقيات دولية ملزمة تضمن المحافظة على الحقوق المصرية في بعض أحواض الأنهار الكبرى الدولية، حيث إن زيادة الاستهلاك في أعالي الأنهار المشتركة، وإقامة المنشآت عليها دون اعتبار منصف لحقوق الدول المتشاطئة يعمل على إيجاد الصراعات وعدم استقرار المنطقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية:

1- القرآن الكريم

أ / الكتب:

1. إبراهيم أحمد سعيد، استراتيجية الأمن المائي العربي، المجلد 1، دمشق: سوريا، الأوائل للنشر والتوزيع، 2002.
2. إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي، النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009.
3. إبراهيم سليمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، المشكلة والحلول الممكنة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2003.
4. إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
5. أبوعز الدين علاء، عبد الناصر والعرب، دار المستحيل العربي، القاهرة، 1981.
6. اتفاق الخرطوم :وضياع حقوق المصريين على أبواب سد النهضة، مركز هردولدم التعبير الرقمي، القاهرة، مصر، 2015.
7. احمد ابراهيم محمود، اشكاليات الأمن المائي في حوض النيل، ضمن الكتاب الجماعي، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009.
8. أحمد الرشيد، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003.
9. أحمد السيد النجار، مصر والنيل :الأساطير والتاريخ دراما سد النهضة وفخ الكونغو، القاهرة: مصر، دار العين للنشر، ط 1، 2018.
10. أحمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، دار الشروق، القاهرة، 2010.

11. أحمد أمل، سد النهضة: المخاطر، المغالطات، الشراكة الممكنة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2020.
12. أحمد سيد عاشور، قصة الحضارة: نهر النيل والحضارة في أفريقيا، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
13. أحمد كمال أبوالمجد، الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، الصامد الاقتصادي، العدد 89، السنة 14، يوليو/سبتمبر 1992.
14. أحمد هاني أبو قديس، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 93، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، الامارات.
15. أحمد يوسف أحمد، المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1994.
16. الأرقم الزعبي، الغزو اليهودي للمياه العربية، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1992.
17. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، مطابع السياسة، الكويت، 2002.
18. أسامة عبد الرحمان، المياه العربية واسرائيل، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
19. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، جامعة الكويت، 1982.
20. ألبن توماس ، إدارة المياه في مصر، تحرير سامر عطا الله، فريق بحث حلول للسياسات البديلة، سبتمبر 2019، القاهرة.
21. آمال حلمى سليمان، الأمن الغذائي في دول حوض النيل، المؤتمر الدولي السنوي حول آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل : الفرص والتحديات، 25-26 ماي 2010، معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة
22. انتصار سليم قريب، الأمن حاجة إنسانية أم شأن دولة، كلية الدراسات العليا، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008.

23. البحيري زكي، مصر ومشكلة المياه النيل أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016.
24. بدر حسن شافعي، مصر وإثيوبيا وصراع الهيمنة على حوض النيل سد النهضة نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، تموز 2021.
25. بدر حسن شافعي، نحو استراتيجية مصرية تجاه إثيوبيا وسد النهضة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 10 أيلول، 2015.
26. بدر سالمان عبد العاطي، الصراع على المياه في المنطقة العربية مشروع قناة البحرين المخاطر الطبيعية والآثار البيئية وما وراءه من أهداف إسرائيلية مشبوهة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
27. بغدادي عبد السلام، القرن الأفريقي وشرق إفريقيا: الواقع والمستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان: الأردن، 2010، ط1.
28. بكزادة محمد غالب، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، دار الفجر للنشر والتوزيع، د ب ن، ط2، 2000.
29. بوساق يزيد، سيناريوهات الصراع حول مياه نهر النيل بين مصر وإثيوبيا على ضوء سد النهضة وانعكاساتها على الأمن المائي المصري، مجموعة باحثين منطقة الشرق الأوسط ما بعد كورونا: تحديات الوباء الجيو-استراتيجي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2020.
30. تامر محمد سامي عبد اللطيف، تهديدات الأمن القومي المصري في منطقة مضيق باب المندب واستراتيجية المواجهة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021.
31. ثامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه، وزارة الإعلام، العراق، 1985.
32. جون ووتربري، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، ضمن الكتاب الجماعي، المياه في العالم العربي افاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوفي جلال، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 1997.

33. جون وورتربي، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، ضمن الكتاب الجماعي المياه في العالم العربي افاق واحتمالات المستقبل، تحرير بيتر روجرز وبيتر ليدون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، الامارات.
34. جويس آرستار، دانييل سي، ستول، السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، ترجمة محمد الفقير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 1995.
35. جي ألان، شيلي ملاط، المياه في الشرق الأوسط دراسة قانونية سياسية واقتصادية، ترجمة محمد القوقلي، مكتبة دراسات الشرق الأوسط الجديد، لندن، 1995.
36. جيرمي بيركوف، استراتيجية ادارة المياه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، ط1، 1994، واشنطن.
37. جيرمي بيركوف، استراتيجية إدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي واشنطن، د ن، 1994.
38. جيمس دورتي، روبرت بلستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ديسمبر 1985.
39. حبيب غائب، المياه في الشرق الاوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.
40. حسام الامام، النيل... المستقبل ومفترق الطرق، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2006.
41. حسام رضا، "الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، في سمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه، ط1، ترجمة سعد الطويل، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.
42. حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي، الدار العربية للعلم ناشرون، لبنان، 2009.
43. حسام شحادة، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009.
44. حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

45. حمدان سوسن صبيح، تأثير سد النهضة الإثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2015، العدد 51.
46. حيدر عبد الرزاق كمونة، العلاقة بين البيئة والأمن والتنمية، المعهد العالي للتخطيط الحضري الاقليمي، جامعة بغداد.
47. خالد حجازي، مخيم سامي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة 209، الكويت، 1996.
48. خالد فؤاد، سد النهضة مصر وأزمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 4 كانون الثاني 2016.
49. خالد فؤاد، سد النهضة: مصر وأزمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016.
50. خالد محمد الزواوي، الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
51. خالد محمد الزواوي، الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، 2004، القاهرة.
52. خالد محمد الزواوي، الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
53. خديجة عرفة أمين، الأمن الإنساني المفهوم التطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف للعلوم العربية الأمنية، ط1، الرياض، 2009.
54. خيرى حامد العشماوي، دراسة اقتصادية عن إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في ري الأراضي، المركز القومي للبحوث 2001-2004، مصر.
55. داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدلولي، مصر، 2006.
56. ذياب البداينة، التنمية البشرية والإرهاب في الوقت العربي، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

57. رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف الاسكندرية، 2001.
58. روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية العلمية للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.
59. زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، دار طلاس للدراسات والنشر، مصر 1994.
60. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل - أزمة سد النهضة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، المجلد 1، 2016.
61. زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، 2009، بيروت.
62. زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، 2009، لبنان.
63. زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، لبنان، 2009.
64. زياد خليل الحجار، المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط، دار العلم للملايين، لبنان.
65. سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة وإتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، 22/20 جوان 2006.
66. سالم إلياس محمد العباسي، دور المياه في استراتيجية إسرائيل التوسعية، دار اليازوري العلمية، 2020.
67. سالم سعيد الجويلي، قانون الأنهار الدولية، دار النهضة العربية، 1998، القاهرة .
68. سعيد الحسنية....، المياه كحق من حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز البحوث للتنمية الدولية، بيروت، 2010.
69. سعيد رشدي، مستقبل الاستفاد من مياه النيل، في كتاب: أزمة مياه النيل إلى أين؟، المجلد 1، 1988، مركز البحوث العربية، القاهرة.

70. سفر حسين القحطاني، صبحي محمد اسماعيل، اقتصاديات الموارد المائية وإدارتها الاسس والتطبيقات، جامعة الملك سعود، 2012، الرياض.
71. السليمانى مريم، النظرة الأمريكية لاستراتيجية المياه في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 133، القاهرة، 1998.
72. السيد أيمن عبد الوهاب، مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، 2001، مصر.
73. السيد حسين عدنان، العرب في دائرة النزاعات الدولية، مطبعة سيكو، لبنان.
74. سيمون مايسون وساندرا ريتشارد، ترجمة محمد حمشي، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.
75. الصراع حول المياه الإرث المشترك للإنسانية، ترجمة سعد الطويل، مركز الدراسات العربية والافريقية، 2005.
76. صلاح الدين الشامي، فؤاد محمد الصقار، الموارد دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1986.
77. صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2010، القاهرة .
78. صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.
79. طارق المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
80. طه محمد المرسي، البيئة ومشكلات التلوث، (د د ن)، مصر، 2007.
81. الطويل رواء زكي يونس، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.الأردن.
82. عادل درويش، جون بولوك، حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط، ترجمة هاشم أحمد محمد، القاهرة، 1999.

83. عادل محمد العظايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
84. عامر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار رسلان للطباعة والنشر، 2008، سوريا.
85. عايدة العلي سري الدين، السودان والنيل: بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، لبنان، منشورات دار الآفاق الجديدة، 1998.
86. عباس محمد شراقي، تحديات تحقيق الأمن المائي العربي-المصري، دراسة حالة حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
87. عباس محمد شراقي، تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2018.
88. عباس محمد شراقي، جيولوجية سد النهضة الإثيوبي وأثرها على أمان السد، مؤتمر قضية مياه النيل، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر.
89. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفر النشر، الجزائر، 1992.
90. عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل السياسة المصرية في حوض النيل بين التعاون والصراع، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997، الامارات.
91. عبد العظيم حماد، الأمن المائي العربي ودور مصر في النيل السياسة المصرية بين الصراع والتعاون، أعمال المؤتمر الدولي : الأمن المائي العربي، مركز الدراسات العربي الاوروبي، القاهرة، 2000.
92. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2000.
93. عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية، ط2 1997.

94. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008، لبنان.
95. عبد المجيد يوسف آدم، استخدام وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1998.
96. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999.
97. عبد النور بين عنتر البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005.
98. عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئي، ط3، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010.
99. عبدالحميد زيدان هندي، الموارد المائية والتلوث بالمبيدات، كانزا جروب للنشر، 2001، القاهرة.
100. عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
101. عمر فضل الله، حرب المياه على ضفاف النيل، دار نهضة مصر، 2013، مصر.
102. عمر كامل حسن، النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2008.
103. غسان الدمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، دار الأهالي، 1993، سوريا.
104. فولر.ج، إدارة الحرب، ترجمة أكرم الديسري، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1972.
105. كمال حماد، النزاعات الدولية، ط1، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998.
106. مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008.
107. مارسيل ميرل، سسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، مصر القاهرة، 1986.

108. مايكل كليمر، الحروب الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، لبنان.
109. المجذوب طارق، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
110. محسن بن عجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1.
111. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية : دراسة نقدية وتحليلية، دار هومة، الجزائر، 2003.
112. محمد جابر سامية، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2003.
113. محمد حسن أبوالنور، الدبلوماسية المائية سد النهضة نموذجًا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 1 شباط 2016.
114. محمد خميس الزوكة، جغرافية المياه، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.
115. محمد عبد الكريم عبد ربه، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، اقتصاديات الموارد والبيئة دار المعرفة الجامعية، 2000، الإسكندرية.
116. محمد عبد الله الدوري، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي 1994، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة .
117. محمد عبد الهادي راضي، الإمكانات المائية لمصر والتخطيط الأمثل لتنميتها واستخدامها، كتاب أبحاث مؤتمر البحث العلمي في مجال الري والموارد المائية وأهميتها لتنفيذ مشروعات الخطة، وزارة الري، مركز البحوث المائية، القاهرة 1984.
118. محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية تركية قرن مضى وحمولة قرن آت، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2005.
119. محمود أبوزيد، المياه مصدر للتوتر في القرن 21، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998.
120. محمود الأشرم، المياه الحقيقية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، بيروت.

121. محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت.
122. محمود سمير أحمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، 1991، القاهرة، مصر.
123. محمود شاكر سعيد، خالد عبد العزيز، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
124. المركز القومي لبحوث المياه، رؤية الاحتياجات المستقبلية لاستخدامات مياه الشرب والصناعة حتى عام 2025، برنامج البحوث الاستراتيجية، أبريل 1995
125. المركز الوطني لإدارة الكوارث والأزمات، دراسة حول التغير المناخي والبيئي وعلاقته بالكوارث، المديرية العامة للدفاع المدني، الأردن.
126. معجم لسان العرب المحيط، لابن منظور.
127. مندرور احمد ونعمة الله أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995.
128. منصور العادلي، قانون المياه : اتفاقية الامم المتحدة لسنة 1997 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، دار النهضة العربية، 1999، القاهرة.
129. موسى حمد سيد محمد، مصر ودول حوض النيل، مكتبة الاسرة، القاهرة 2010.
130. ناصر عبد الستار عبد الهادي، المقومات الطبيعية وأثرها على التكامل الاقتصادي بين مصر ودول حوض نهر النيل، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل، اصدار اكتوبر 2016، جامعة الفيوم، مصر.
131. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
132. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان.
133. نبيل خليفة، الأبعاد الاستراتيجية والجيواستراتيجية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط الأبعاد الحيوية واحتمالات الصراع والتعاون، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، 1994.

134. نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2000.
135. نور عصام، الإنسان والبيئة في عالم متغير، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
136. هيثم الكيلاني، قضية نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا، المؤتمر السنوي الثالث المياه العربية وتحديات القرن 21، مركز دراسات المستقبل، مصر، 1998.
137. وليد رضوان، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان.
138. الياسري عبد العزيز علي، الثقافة الأمنية ودليل الحماية الشخصية، المركز الوطني للتخطيط مجلس الأمن العراقي، العراق، 2010.
139. اليسار بارودي وآخرون، إدارة الطلب على المياه السياسات والممارسات والدروس المستفادة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، بيروت.
140. يسرى الجوهري، الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1976.

ب/ المجلات:

1. ابراهيم احمد الياس، اتفاقية عنتيبي وقانون استخدام المجاري المائية الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 70، 2014، مصر.
2. ابراهيم العناني، البيئة والتنمية الأبعاد القانونية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 11، أكتوبر 1992، مصر.
3. احمد ابراهيم محمد احمد، دراسة اقتصادية للأمن المائي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 30، العدد 04، 2020، جامعة الازهر، مصر.
4. أحمد جيجان الجميلي، الأبعاد السياسية للمشكلات البيئية، مجلة الأستاذ، العدد 205، المجلد الثاني سنة 2013، العراق.
5. الأرقم الزعبي، العرب ومشكلة الموارد، مجلة الفكر السياسي، العدد 07، صيف 1999، سوريا.

6. الأزهر ضيف، جميلة زيدان، نقد نظرية الصراع واستقطابها على الواقع العربي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 20، ديسمبر 2016.
7. أسامة الغزالي، حول السياسة الخارجية المصرية النيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، 2009، القاهرة.
8. اسماعيل ذياب خليل، سد النهضة الأثيوبي "دراسة في الصراعات والتحديات، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 29، جامعة ديالى، العراق، 2022.
9. أشرف محسن محمد، أمجد ماهر عبد الغفار، ندوة نهر النيل، السياسة الدولية، العدد 104، القاهرة، 1990.
10. أماني الطويل، توجهات الدولة المصرية إزاء إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 209، يوليو 2017.
11. أماني الطويل، سد النهضة الإثيوبي الكبير: الواقع والأفاق، مجلة أفاق المستقبل، تموز - آب - أيلول 2015، القاهرة.
12. أميرة محمد عبدالحليم، المياه ومتطلبات التنمية في دول منابع النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، تموز 2010.
13. أمينة قلعي، مدرسة كوبنهاجن الأمانة ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2018.
14. انتصار معاني علي، الأبعاد الجيوبوليتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب (مصر والسودان)، مجلة كلية التربية للبنات، 2017.
15. انس مصطفى كامل، نحو بناء نظام جديد للتعاون الاقليمي في حوض النيل السياسة الدولية، العدد 105، 1991.
16. أيمن السيد عبد الوهاب، فرص وعقبات التعاون المائي في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2008، المجلد 42.

17. أيمن عبد الوهاب، سد النهضة بين النهج التعاوني والتحديات الصراعية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 209 يونيو 2017، القاهرة.
18. أيوب منصور، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية من الأمن القومي إلى الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث العدد 03، مارس 2023، المغرب.
19. بالة عمار، المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقرب البنائي إلى نظريات ما بعد الحرائث، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 09 جانفي 2018.
20. جمال منصر، التحولات في مفهوم الأمن من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، دفاتر السياسة والقانون العدد 01-2009، الجزائر.
21. جوزيف رامز امين، دول الاودنجومن التعاون الوظيفي الى التنسيق السياسي، السياسة الدولية، العدد 95.
22. حسنى أمين، مقدمات القانون الدولي للبيئة، مجلة السياسة الدولية العدد 11، اكتوبر 1992، مصر.
23. حمدي عبد الرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2014، العدد 197.
24. حمدي عبد الرحمن، مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة، قراءات أفريقية، العدد 35، كانون الثاني/يناير 2018.
25. حمدي عبدالرحمن، التكاليف الخطر: للتدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013.
26. خالد محمد خالد، المنظمات الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، ع 116، 1994.
27. راوية توفيق، التغيرات السياسية في إثيوبيا: إعادة النظر في مقولات التنمية والديمقراطية والتعددية، مجلة الديمقراطية، العدد يوليو 2018.
28. ربيع الإمام حسام الدين، البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط، مجلة دراسات استراتيجية العدد 103، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

29. رضا عبد الجبار سلمان، التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 8، العدد الأول والثاني، 2005، جامعة القادسية، العراق.
30. ريم محمد موسى، التعاون المائي بين دول حوض النيل بالتركيز على الدور المصري، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 03، ديسمبر 2014.
31. ريهام جلال، البنك الدولي وإدارة الأحواض الدولية، السياسة الدولية، م 45- العدد 18، جويلية 2010.
32. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 19-2008.
33. سنية الفقي، إثيوبيا... رئيس جديد ونظام قديم، مجلة الديمقراطية، العدد 53، يناير 2014.
34. سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الاثيوبي وتداعياته على الدول حوض النيل، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 63، المجلد 15، بغداد، العراق، 2018.
35. شوكت حسن، القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية، مجلة الباحث العربي، العدد 24، سبتمبر 1990، لندن.
36. صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، المعهد العربي للتخطيط، العدد 05، الكويت 2002.
37. صباح رجا جربوع الشمري، الدبلوماسية المصرية ودورها في أزمة سد النهضة التحديات والحلول (2011-2016)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 8، المجلد 28، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق، 2011.
38. صلاح الدين عامر، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام مجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، أكتوبر 2004.
39. عادل زعاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01 (الأول)، سبتمبر 2011.

40. عباس غالي الحديثي، الإكولوجيا السياسية حقل جغرافي جديد يتشكل، مجلة الأستاذ، العدد 204، المجلد الأول سنة 2013، العراق.
41. عباس محمد شرقي، سد النهضة الإثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في إفريقيا، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد 1
42. عبد الحسين شعبان، القانون الدولي والأمن المائي دومينوالشرق الأوسط: العرب وحروب المياه، مجلة قضايا سياسية، العدد 64، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق، آذار 2021.
43. عبد الحميد الصحراوي، النظام القانوني للمجري المائية العابرة للحدود على ضوء اتفاقية الامم المتحدة بشأن استخدام المجري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية، مجلة الفقه والقانون، العدد 52، سنة 2017، المغرب.
44. عبد الستار أحمد شنيشن، محمود محمد عبد الفتاح، دراسة اقتصادية لمشروع تنمية جنوب الوادي وسيناء، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع، العدد الأول، مارس 1997.
45. عبد الله اسكندر كرستين، الملتقى العالمي الثالث للمياه، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، سنة 2003.
46. عز الدين شكري، التعاون الاسرائيلي الاثيوبي والأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد 101، مصر، 1990.
47. عزيزة بدر، الأمن الانساني في دول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، يوليو 2010، مصر.
48. علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية اتجاه مياه نهر النيل + علاء عودة، التعاون الاقليمي في القرن الافريقي وحوض النيل، السياسة الدولية، العدد 104، 1991.
49. علي قابوسة، حمزة طيبي، منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الرابع، جانفي 2014.
50. علي مجيد الحمادي، الصراع البيئي، الإنمائي بين التشاؤم والتفاؤل، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 5-أوث 2018، برلين

51. عوني عبد الرحمان السبعوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 10، 1997، الامارات.
52. فرج علي عمار نصر، عبد السلام محمد المايل، الادارة المتكاملة للموارد المائية ودورها في الأمن المائي الليبي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 78-79، ربيع وصيف 2017.
53. فوزي فوزي أبوالعنين، الوضع الراهن للأمن المائي في دول حوض النيل في ظل المتغيرات المعاصرة، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد 24، العدد 4، القاهرة، ديسمبر 2014.
54. قسوم سليم، المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 39-40 خريف 2013، مركز دراسات الوحدة العربية.
55. كبابي صليحة، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، 2012، العدد 38، ديسمبر 2012.
56. كمال أبوالمجد، الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مجلة الاقتصادية، العدد 89 سبتمبر، 1992.
57. كمال محمد صديق أمين، فهيمة كريم رزيح، قضايا الأمن البيئي تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مجلة الآداب، ملحق العدد 118، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2016، العراق.
58. مجدي صبحي، مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه مجلة السياسية الدولية، العدد 115 يناير 1994 السنة 30، مركز الأهرام، مصر.
59. محمد أحمد السيد محمد، وآخرون، الأمن المائي المصري في ظل مفهوم تجارة المياه الافتراضية للسلع الغذائية، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد 45، عدد 4، جامعة الزقازيق، مصر، 2018.
60. محمد المصالحة، دور التنظيم الدولي في حماية البيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996. مصر.
61. محمد رياض، الجوانب الفنية في أزمة سد النهضة منظور مغاير، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 195، كانون الثاني 2014.

62. محمد رياض، مصر وسد النهضة الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 203، المجلد 51، القاهرة، مصر، 2016.
63. محمد سالم طايح، دبلوماسية المياه المصرية، مجلة الأهرام، العدد 46868، 2015.
64. محمد سلمان طايح، تسعير المياه والفكر المائي الجديد، مجلة السياسة الدولية م 41، العدد 63، جانفي، 2006.
65. محمد عبد الحميد داوود، الادارة المتكاملة لموارد المياه بالمناطق الجافة، مجلة رؤى استراتيجية، العدد 01 المجلد الأول، 2012، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات
66. محمد عبد العظيم مصطفى، سد النهضة :الملف الأكثر تعقيدا في القارة والأخطر على مصر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مركز الديمقراطي العربي، العدد 9، برلين، ألمانيا، 2020.
67. محمد عبد الله حسون، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة الفتح، العدد 38، العراق، 2009.
68. محمد عبد المجيد الزبيدي، سد النهضة في اثيوبيا الصراع القائم مياه نهر النيل، المجلة الدولية والسياسية، الجامعة المستنصرية، المجلد، 1 العدد، 2020، 43.
69. محمد فاروق أبوعارف وآخرون، استخدام نظم المعلومات البيئية في إدارة الموارد المائية في مصر، مجلة العلوم البيئية، المجلد 43، الجزء 3، سبتمبر 2018، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر.
70. محمد مصطفى محمود، التعليق على كتاب النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 139، جامعة الدول العربية، 2009، القاهرة.
71. محمود زنبوعة، الأمن المائي العربي، الأمن المائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 01، 2007، سوريا
72. مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، مجلة العلم الاستراتيجي، العدد 3، ماي 2008.

73. منى حسين عبيد، مشكلة سد النهضة وتأثيرها في العلاقات السودانية - المصرية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، العدد 40، بغداد، العراق، 2020، ص 138.
74. منير زهران، الدبلوماسية المصرية والتعاون فيما بين دول حوض النيل، السياسة الدولية العدد 99، 1990.
75. منير محمود بدوي، مفهوم الصراع دراسة في الأصول النظرية لأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثالث، يوليو 1997، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر.
76. ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب ومصطفى جاسم حسين، الصراع حول مياه نهر النيل، مجلة دراسات مستدامة، السنة الثالثة، العدد 3، المجلد 3، الملحق 3، بغداد، العراق، 2021.
77. نصر رمضان سعد الله حربي، أزمة سد النهضة الإثيوبي وآثارها على الأمن المائي المصري (المسئولية المدنية المترتبة على بنائه - سبل المواجهة) مجلة الدراسات والبحوث البيئية، المجلد 1، العدد 11، كلية التجارة جامعة دمنهور مارس 2021.
78. نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4 العدد 10، سنة 2008، جامعة تكريت، العراق.
79. هالة محمد حافظ بهنساوي، الملامح الديموغرافية لسكان دول حوض النيل وأثرها على الأمن المائي المصري، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد 23، يناير 2023.
80. هدى عزاز، الاستغلال المنصف والمعقول للمجاري المائية الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 08 رقم 01، 2015، جامعة تبسة.
81. الإشع كالي، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رندة حيدر (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، وباسم شعبان، النيل وأزمة توزيعه، مجلة الجيش، لبنان، العدد 397، تموز/ يوليو 2018.
82. يوسف عبد الحق، المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطية الجديد، مجلة العامة الاقتصادي، العدد 98، مصر، 1994.

ج/ التقارير:

1. الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير المياه والتنمية السادس: الترابط في أمن المياه والطاقة والغذاء في المنطقة العربية، بيروت، 2015.
2. الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)ESCWA، تقرير المياه والتنمية التاسع-المياه الجوفية في المنطقة العربية، بيروت، 2022.
3. تقرير التنمية البشرية، ندرة المياه والمخاطر والتعرض للضرر، UNDP، المكتب الاقليمي للدول العربية، 2006
4. اتفاقية الامم المتحدة لقانون استخدامات المجاري الدولية للأغراض غير الملاحية، تقرير الجمعية العامة، 229/51 سنة 1997.
5. منظمة اليونسكو، المنطقة العربية تواجه تحديات متعاضمة في مجال المياه، انظر: http://www.unesco.org/new/ar/rio-20/single-view/news/-47898f8e17/#.UtF1A_uJEv4
6. صبحي قنصوة، الصراع حول بيع المياه في حوض نهر النيل، التقرير الاستراتيجي الأفريقي (2007-2008) العدد 5، أكتوبر 2008.
7. وزارة الموارد المائية والري، وحدة استشارات السياسة المائية، الملامح الرئيسية للسياسة المائية نحو عام 2017، القاهرة.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدليل الإرشادي لتطوير ولتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، الأمم المتحدة، نيويورك، فيفري 2007.
9. إسماعيل سراج الدين، قضايا المياه في العالم: رؤية لقضايا المياه والحياة والبيئة، تقرير المفوضية الدولية للمياه للقرن 21، هلا للنشر والتوزيع، 2008، مصر.
10. وزارة الموارد المائية والري بجمهورية مصر العربية، تقرير استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية حتى سنة 2050:

<https://sschr.gov.eg/media/nxlhbd10/%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-2019-2050.pdf>

11. تقرير مركز (ر ع) للدراسات الاستراتيجية، محاور متشابكة: محددات الخطة المصرية في إدارة

المياه: <https://rcssegyp.com/7786>

12. تقرير الأزمة الإنسانية في الكونغوالديمقراطية- أسوأ من الشرق الأوسط - عربي نيوز،

<https://www.bbc.com/arabic/world-42254136>

13. تقرير الاهرام، وزير الري محمد عبد العاطي يوثق احصائيات المياه في اثيوبيا للوفد الاممي :

<https://gate.ahram.org.eg/Search/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9.aspx>

د/ الأطروحات:

1. ابتسام أوعشرين، مشكلة المياه في حوض النيل وانعكاساتها على دول الحوض، مذكرة ماجستير،

تخصص دراسات افريقية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012

2. عادل العرباوي، الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع، مذكرة ماجستير، تخصص

دراسات استراتيجية وامنية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011.

3. عادل زقاغ، النقاش الرابع في مقاربات العلاقات الدولية، مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة، قسم العلوم

السياسية، 2009-2008

4. محمد بن هلال بن فزاع بن كسار العنزي، متطلبات ومعوقات تطبيق الادارة المتكاملة للموارد المائية

لتحقيق الأمن المائي، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات ادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،

2014،السعودية.

5. مكينة مريم،الثروة المائية العذبة وأثرها في النزاعات الدولية، أطروحة دكتوراه تخصص قانون البيئة،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018.

هـ / الملتقيات:

1. بوكراع رضا، المياه العربية والتحديات الأمنية، مداخل في مؤتمر الدولي الثامن: الأمن المائي العربي فبراير 2000، مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة، 2000.
2. بولرباح غريب، سلوك المؤسسة الاقتصادية اتجاه الموارد القابلة للنظوب، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20-21 نوفمبر 2012.
3. تحرير مصطفى علوي، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية، أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، القاهرة، 13-15 يناير 2001، المجلد الثاني 2012، القاهرة
4. رضا دمدوم، قراءة في مفهوم الأمن الإنساني، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، 2008.

و / الصحف:

1. أسماء نصار، وزير الري، احتياجات مصر من المياه 114 مليار متر مكعب، جريدة اليوم السابع :
<https://www.youm7.com/story/2024/10/21/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-114-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AA%D8%B1-%D9%85%D9%83%D8%B9%D8%A8-%D9%85%D9%86/6748762>
2. مدحت عادل، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: عدد سكان مصر بالداخل يسجل 108 ملايين نسمة، جريدة اليوم السابع، 2025/08/16:
<https://www.youm7.com/story/2025/8/16/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-108/7090725>

3. محمد منير أحمد، سد النهضة قصة الحلم الإثيوبي والكاوس المصري، صحيفة العرب الجديد، شباط 2017.

4. نجوى قطب، مصر تعتمد استراتيجية شاملة لمعالجة ندرة المياه حتى سنة 2037، جريدة المصري اليوم، الخميس 2024/10/31، للاطلاع انظر:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/3295843>

ز/ المراجع الالكترونية:

1. إبراهيم شادي، المنافع السياسية والاقتصادية لإسرائيل من أزمة سد النهضة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021/05/22: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5010>

2. أحمد عسكر، السياسة الخارجية الإثيوبية في عهد أبي أحمد... الاستمرارية والتغيير، تمركز الاهرام للدراسات السياسية والاقتصادية والتغيير، تمركز الاهرام:

<https://acpss.ahram.org.eg/News/16651.aspx>

3. ابراهيم بولمكاحل، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسية الخارجية.

<http://www.palitcs-ar.com/index/permalink/3062.html>

4. إسلام رضوان، مشروع قناطر أسبوط الجديدة.... سد عال جديد:

<https://gate.ahram.org.eg/News/2761262.aspx>

5. أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة حوض النيل مدخل لتعزيز التعاون الجماعي، ضمن الكتاب الجماعي: حوض النيل فرص واشكاليات التعاون.

https://sources.marefa.org/%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

6. بدر حسن الشافعي، تقييم وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة، مركز الجزيرة للأبحاث، انظر:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154672145387880.html>

7. التطور الأمني في مدرسة كوبنهاغن:

<http://www.palitcs-dz.com/threads/altgur-almni-lmdrs-kubnxagn.4151>

8. ستيفن سي. ماكفري، اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، الأمم المتحدة، مكتبة القانون الدولي:

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/clnuiw/clnuiw_a.pdf

9. شعبان بلال: مصر ... حلول جديدة لتوفير المياه مع السعي لحل مشكلة سد النهضة، 2021/02/10، قناة سكاى نيوز عربية، القاهرة:

<https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjSrZ-g9pSEAxV3T6QEHXkaAQgQFnoECBYQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.skynewsarabia.com%2Fmiddle-east%2F1414272-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AE%25D8%25B7%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D8%25AF%25D9%258A%25D9%2584%25D8%25A9-%25D8%25AA%25D9%2588%25D8%25A7%25D8%25AC%25D9%2587-%25D9%2585%25D8%25B5%25D8%25B1-%25D8%25B3%25D8%25AF-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D9%2587%25D8%25B6%25D8%25A9-%25D8%25A8%25D8%25AA%25D8%25AD%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A9-%25D9%2585%25D9%258A%25D8%25A7%25D9%2587-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A8%25D8%25AD%25D8%25B1%25D8%259F&usg=AOvVaw2e3WugCANH9kuOKrwbWlMA&opi=89978449>

10. منذر خدام، المياه العربية: الأزمة، المشكلات، الحلول، مجلة الحوار المتمدن، العدد 939، سنة 2004.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22629>

11. محمد سلمان طابع، دور المؤسسات والقوى الدولية في تسوية قضايا المياه، حوض النيل فرص واشكاليات التعاون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009، القاهرة للاطلاع انظر :

https://sources.marefa.org/%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86

12. مصطفى ياقوت، إسرائيل تدفع مصر لـ"فخ الوساطة": البطة القبيحة أصبحت جميلة:

<https://bit.ly/2P8kF8O>

13. محمد سلمان طابع، المشروعات المائية في حوض النيل رؤية تحليلية من منظور هيدروبوليتيكي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 47، القاهرة

<http://www.feps.edu.eg/arr/departments/ps/listeconomics.php?namm=msalman>

14. الموارد المائية الاثيوبية :

<https://almerja.com/reading.php?i=6&ida=1869&id=1845&idm=34437#:~:text=%D8%A5%D9%84%D9%8A%20936%20%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D9%853%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%85%D8%A7%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%84,%D9%86%D8%AD%D9%88%2097%20%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D9%853%20%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9>

15. السيد علي ابوفرحة، تحليل واقع التنمية في افريقيا، مجلة السياسة والاقتصاد:

https://jocu.journals.ekb.eg/article_158039.html#:~:text=%D9%88%D9%81%D9%8A%20%D8%B0%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%AA%D8%8C%20%D9%8A%D9%85%D8%AB%D9%84%20%D8%B9%D8%AF%D9%85,%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84%20%D9%88%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%20%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%87%D8%A7

16. حصة مصر من مياه النيل في خطر:

<http://www.as7apcool.com/vb/showthread.php&t=490493>

17. محيد شبكة الإعلام العربية، مصر تهدد بمنع تصدير الغاز إلى إسرائيل،

<http://www.moheh.com/files.aspx&fid=369561>

18. وليد عبد الحي، توجهات أطروحات الدكتوراه في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية في

الجامعات الإسرائيلية، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/6/1، انظر:

<https://www.alzaytouna.net/2020/06/01/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5/#.XxUXIqEzbIU>

19. المنافع الاسرائيلية من سد النهضة:

<http://studies.aljazeera.net/ar/article/5010>

20. السد العالي: قصة المشروع الذي غير وجه الحياة في مصر:

<https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjD5mR6pSEAxX2V6QEHcxjAOkQFnoECBgQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.bbc.com%2F>

[2Farabic%2Fmiddleeast-](#)

[55438975&usg=AOvVaw1WOar8IBKR5iAFyHkvua2w&opi=89978449](#)

21. قناطر أسيوط:

https://www.marefa.org/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%B7%D8%B1_%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%B7

22. عبده عبد الباري، حكاية سد وضع نهاية لرحلة النيل إلى البحر المتوسط 25 عاما لا يلتقيان:

<https://www.elwatannews.com/news/details/5981959>

23. عبد الحليم البشير الفاروق، الموارد الاقتصادية، "Economic Resources and indicators"

<http://www.pdfactory.com>

24. عباس محمد شرقي، سد النهضة (الألفية) الإثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، أعمال مؤتمر "ثورة 25

يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل"، 2011، راجع :

<https://www.siyassa.org.eg/News/1773.aspx>

25. مصر ودول حوض النيل، 2013/06/05:

<https://sis.gov.eg/Story/70171/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84?lang=ar>

26. سكان مصر:

<https://www.worldometers.info/ar/%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1/>

27. ضياء الدين القوصي، الإدارة المتكاملة للمياه في مصر، ورقة مقدمة للمنتدى العاشر للإدارة المتكاملة

للمياه في مصر، 2 مارس 2008.

<http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/11.pdf>

28. الأزمة المائية في حوض نهر النيل.. المسيرة والمصير، قراءات افريقية:

<https://qiraatafrican.com/3429/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D8%B6-%D9%86%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1/>

29. مبادرة حوض النيل، الاطار المؤسسي:

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84#%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9

30. برامج مبادرة حوض النيل:

[https://sources.marefa.org/%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86#%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9:_%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_..._%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A_\(%D8%A3%D9%8A%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%A8\(](https://sources.marefa.org/%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_%D9%81%D8%B1%D8%B5_%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86#%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9:_%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84_..._%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A_(%D8%A3%D9%8A%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%A8()

31. برامج مبادرة حوض النيل:

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%AD%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84#%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9

32. وزارة الموارد المائية والري، الهيكل التنظيمي، انظر :

https://www.mwri.gov.eg/?page_id=9637

33. الجريدة الرسمية، العدد 41 مكرر، في 16 أكتوبر سنة 2021، مصر، للاطلاع انظر :

<https://manshurat.org/node/74560>

34. الهيئة العامة للاستعلامات، ورقة مصر وقضية المياه يوم 16 يونيو 2022:

<https://www.sis.gov.eg/Story/545/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87?lang=ar>

35. أسامة السعيد، مصر تواصل التصعيد الدولي في ملف السد الإثيوبي، موقع الشرق الأوسط، نشر 06 أكتوبر 2023:

<https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/4589341-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AC%2%BB-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%84%D9%81-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%AC%2%BB>

36. مصطفى إبراهيم، مصر وتحدياتها الاستراتيجية: سد النهضة نموذجاً:

https://ikhwanwiki.net/index.php?title=%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9:%D8%B3%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9_%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D8%A7%D9%8B

37. الهيئة العامة للاستعلامات، مصر والسودان:

<https://sis.gov.eg/ar/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86/>

38. أحمد يونس، مصر وإثيوبيا والسودان توقع إعلان مبادئ لمشروع «سد النهضة» لتأمين مصالحها في مياه النيل، جريدة الشرق الأوسط، 24 مارس 2015:

<https://aawsat.com/home/article/319661/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%C2%AB%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9%D8%AC%2%BB-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87>

39.

الهيئة العامة للاستعلامات، سد النهضة:

<https://sis.gov.eg/ar/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7/%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9/>

40. ربيع السكري، خبراء تجمع الساحل والصحراء يتفقون على انشاء مركز لمكافحة الارهاب بالقاهرة، 2016/03/25:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%AA%D9%81%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9/543552>

41. بسمة سعد، مركز مكافحة الإرهاب بدول الساحل والصحراء بالقاهرة : الدور والانشطة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019/06/16:

<https://acpss.ahram.org.eg/News/16926.aspx>

42. اسلام جاد الله، سياسات التعاون الثنائي بين مصر ودول حوض النيل: الموارد المائية نموذجاً، السياسة الدولية، 2021/09/28، مؤسسة الأهرام، القاهرة:

<https://www.siyassa.org.eg/News/18125.aspx>

43. فتحي السايح، كينيا الشريك التجاري الأول لمصر بدول الشرق الإفريقي ضمن تجمع الكوميسا، العالم اليوم، 16 يوليو 2023:

<https://alalamelyoum.co/112878/>

44. مصر وافريقيا مزارع نموذجية مشتركة، 17 نوفمبر 2018:

<https://africa.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9/>

45. ايهاب عبد الله، مؤسسة اهلية مصرية توفر الخدمات الطبية لدول افريقيا، العربية، 06 ماي 2015:

<https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2015/05/06/%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7>

46. المحفوظ فضيلي، اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية.. ولادة متأخرة ونمو بطيء، الجزيرة نت:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/8/14/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9>

47. شمسان عوض التميمي، منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الفرص والآمال، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة

للدراستات، 13 نوفمبر 2022:

<https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2022-11/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%20%20%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%85%D8%A7%D9%84.pdf>

48. حكيم نجم الدين، اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟، ورقات تحليلية،

مركز الجزيرة للدراستات، 31 يناير 2021:

<https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2021-01/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9.pdf>

49. ناصر عبد المهيم، العلاقات التجارية بين مصر واثيوبيا أرقام وحقائق، شبكة النبا المعلوماتية،

مقالات اقتصادية 24 شباط 2022:

<https://annabaa.org/arabic/economicarticles/30260>

50. الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات المصرية الاثيوبية، 27/08/2025:

<https://sis.gov.eg/ar/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7/>

51. دراسة حول الصراع في الشرق الأوسط والأمن الإقليمي، ملف المياه:

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_6047.html

ثانيا بالغات الأجنبية:

A/ LIVRES:

1. Abdelkrim Kibech, general Theories of international conflit.constantine unpublished work 2005.
2. Abdenmour Benanter.l'ONU Apré la guerre froide l'impératif de réforme. édition Gasbah.Alger.2002
3. Ahmed, A.A. and Ismail, U.H , Sediment in the Nile River System, UNESCO,2008, p93.
4. Aline leboeuf, Emma Broughton « securitization of Health and environmental Issus process and effects centreIFRI.Bruxelles.2008
5. Asit K. Biswas. ou vas le monde d'eau ,ouvrage collective Signons la paix avec la Terre : quel avenir pour la planète et pour l'espece humaine ? volume 03. édition Unesco Albin Michel , paris. France 2007
6. Cathy Atkins and Larry Morandi, Protection Water System Security Information, Water Security.World Economic Forum, Water Security: The Water-Food-Energy-Climate Nexus ,Washington, Island Press, 2011
7. CHRIST Pher A.Miller. TERMS and concepts in peace and conflict studies. edition Mary King
8. DAVID BALDWIN, the concept of security Review of international studies N23 British international studies Association 1997
9. Djeneba Traore. "African Continental Free Trade Area (AfCFTA) - Objectives, Challenges and Perspectives." Kiel Institute for the World Economy, October 2018,
10. El-Battiui Mohamed, la gestion de L'eau au Moyen-Orient, L'harmatan, paris,2010.

11. Eric van de Giessen, Horn of Africa : Environmental security Assessment , institute for Environmental security ,2011.
12. Georges Mutin, L'eau dans le monde Arabe, Ellipses édition Marketing, Paris ,2000.
13. Hélène viau. Le théorie critique et le concept de sécurité en relations international note de Recherche G.EP.E.S Université du cauébec a Montréal. Janvier 1999
14. HO-Won Jeong-Understanding conflict and conflict Analysis, london 2008.
15. IRNERIO.SEMINATOIRE,Introduction : la sécurisé collective et le paradigme climatique ,centre (grip) ,bruxelle. 2008.p p 19-20.
16. jean-louis Gazzaniga et autre. le Droit DE L,Eau. Edition Litec. Paris.
17. LA Sécurité Humain Approches et Défis Rapport UNESO, PARIS
18. Mohamed El-Battui, La gestion de l'eau au Moyen-Orient , L'harmattan , Paris,2010.
19. Murshed S.M and Tadjoein MZ. "Reappraising the greed and grievance explanations for violent internal conflict" microcon Research working paper2, 2007
20. Patrice Bouveret et JEAN-MARE la vieille, l'environnement comme cible sécurité collective et environnement, changements Climatiques et dégradation de l'environnement , Nouveaux enjeux des relations internationaux. centre (GRIP) ,Bruxelle Belgique, 2008
21. Rita Floyd. security and environment « securitisation theory and us Environmental security policy, cambridge univerty press, 2010
22. Sally Healy Peacemaking in the Midst of War: An Assessment of IGAD's Contribution to Regional Security in the Horn of Africa. London: Crisis States Research Centre 2009.
23. Seckler and R. de Silva, Indicator of International Water Scarcity, Research Report (Colombo, Sri Lanka: International Irrigation Management Institute-IIMI, 1996.
24. Tacques Rosiers, la place des risque environnementaux dans la planification de défense. publication centre (GRIP) Bruxelles .2008.
25. TAREK MAJZOUB.Les fleuves du Moyen-Orient l'harmattan.1994
26. Tomas Naff-« Economic and socio-demographic factors of instability in the Middle-East Their relations to Water issue », lors du south-west Asia and the Middle east strategy development seminar, 1989, Washington.
27. Tony Allan: Fortunately There are Substitutes for Water Otherwise Our Hydro-political Futures Would be Impossible, Priorities for Water Resources Allocution and Management , ODA, London 1993.
28. Victoria-Brerton ,conflit et changement climatique , centre (GRIP). Bruxelles. 2008
29. Waterbury, J, The Nile Basin National Determinants of Collective Action, University Press, London., 2002.

30. wolf. A.T..Kramer A. Dabelko G , Gestion des conflits liés a l'eau et coopération a
Ouvrage collective de Michael Renner et Erik Assadourian : l'état de la planète Redéfinir
la sécurité mondiale, world Watch Institute. Genève 2005

B/ REVUS:

1. A.HAMDY , abu zeid, C.Lacirguda, institutional capacity building for water sector
development, journal water international ,vol 23, n03,1998.
2. Ahmed Ibrahim Ramzi Ibrahim, Impact of Ethiopian Renaissance Dam Population on
Future Egypt Water Needs American Journal of Engineering Research, vol 6, no 5, 2017.
3. Alain Joxe, Maurice.R , Le débat stratégique américain: nouvelles pratique des alliances
Cahier
d'Études Stratégiques. No : 20, 1996.
4. Asmaa Abusamak , Water Projects in Ethiopia and their Implications for the Future of the
Nile Water , Journal of Pharmaceutical Negative Results , Volume 13 , Special Issue 6 ,
2022
5. Caroline Thomas « Global goverance, development and human security : exploring the
links” Third world quarterly vol.22.N:02.2001.
6. Edward Sheehan, "Step by Step in the Middle East", Journal of Palestine Studies, vol. 4,
no.2
7. Hauge Wench et Ellingsen tanja. Beyond Environment scarcity causal pathways to
conflict, Journal of peace Research, vol 35 N°3,1998
8. Jean-Baptiste Duroselle. Les nature des conflits internationaux.Revue français de science
politique 14 année N 02-1964.
9. Malin Falkenmark, "Global Water Issues Confronting Humanity. Journal of Peace
Research, Vol. 72, No. 2 1990.
10. Marine Le Ster ,Les liens entre conflits et Environnement ,Les Cahiers d'Outre-Mer ,
Conflits en Afrique n 255 (Juillet-Septembre 2011). Presses universitaires de Bordeaux
11. Michael B. Bishku, “Israel and Ethiopia: From Special to Pragmatic Relationship,”
Conflict Quarterly journal, vol. 14, no.2, 1994.
12. Miriam Lowi, "Rivers of Conflict, Rivers of Peace. , Journal of International Affairs. Vol.
94 ,1995.
13. Nils petter Gledutch, changements environnementaux sécurité et conflits, Revue les
cahiers de la sécurité Environnement changement climatique et sécurité, INHES.France
N : 63.4^{eme} Trimeste 2006
14. Serageldin , water resources management: a new policy for sustainable future , journal
water international,vol 20, 1995.
15. thierry Balzacq, qu'est-ce que la sécurité Nationale? Les revue internationale et
stratégique N :52 Hiver 2003-2004.

C/ rapports :

1. FAO rapport , AQUASTAT of global information system on water and agriculture, Ethiopi 2010.voir :<https://www.fao.org/aquastat/en/>
2. Raport Humain développement.United Nations. Développement program. 1994 New-York.oxford univarrité
3. Raport United Nations. Framework convention on climat change :les conséquences du changement climatique sur le développement 2012-2013
4. UNEP : environmental scarcity and conflict, Guidance Note for practitionery Genève : the united Nations interagency framework team for preventive action ,2010
5. United Nation Environment Programe , hydropolitical vulnerability and resilience along international waters :Africa Nairobi. 2005

D/ Thèses :

1. Damien Marion, L'étude des questions environnementales pour la consolidation de la paix : une approche intégrative et participative de la sécurité. postdoctorales , sciences en criminologie université de Montréal. Canda, 2014.

E /SOURCES électroniques :

1. Ahmed Maher, "Egyptian Politicians Caught in on-air Ethiopia Dam Gaffe," BBC, June 4, 2013 :
<https://www.bbc.com/news/world-africa-22771563>
2. ALI Hatter ,Israel's Thirst For The Nile Water»
[http://www.inbaa.com/modules.php\\$name=newes&file=article&sid=26613](http://www.inbaa.com/modules.php$name=newes&file=article&sid=26613)
3. Achamyeleh, K., Integrated flood management case study1 Ethiopia: integrated flood management, the associated programme on flood management,2003.
http://www.floodmanagement.info/publications/casestudies/cs_ethiopia_full.pdf
4. Ayele, A. and Arvidsson R. (1998) Fault mechanisms and tectonic implication of the 1985–1987 earthquake sequence in south western Ethiopia.
<https://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2:55940>
5. AL-Hamndou (HAMNDOU) DORSOUMA et Michel-André Bouehard ,conflits armés et Environnement: cadre Modalités Méthodes et rôle de l'Evaluation Environnementale. Revues de développement durable et territoires vol 1.N° 01Mai 2010. France.
<http://developpementdurable.Crevues.org/indax3365-html>
6. Claire BORDES , Géopolitique de l'eau, Sixième séance du MOOC de Développement Durable (FUN), sous la responsabilité de Pascal da Costa (Ecole Centrale Paris). Mars 2014.p03. pour plus d'infos voir :https://lms.fun-mooc.fr/c4x/CentraleParis/02001/asset/COURSDD_PDC_EAU.pdf

7. Daniel Buckles ,cultivating peace conflict and Collaboration in Natural Resource Management ,International Development Research Centre 1999. Ottawa.Canada
<https://www.idrc.ca/sites/default/files/openebooks/899-6/index.html>
8. DAVID Mutimer.BEeyond strategy : critical thinking and the new security studies2012 :
<http://citation.all>.
9. Dam Deadlock: Where did Egypt go Wrong in Managing the GERD Dispute for over a Decade? 28 /07/2021:
<https://www.madamasr.com/en/2021/07/28/feature/politics/dam-deadlock-where-did-egypt-go-wrong-in-managing-the-gerd-dispute-for-over-a-decade/>
10. Evolution de sécurité :
https://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/VIAUFINAL_MEM1.pdf
11. Elizabeth , L. CHALECKI.Environmental security : A case study of climate, Pacific institute for studies in development Environment and security .https://pacinst.org/wp-content/uploads/2002/08/env_security_and_climate_change.pdf
12. International Law Association, Report of fifty second conference, Helsinki, 1966. London, 1967 :
https://www.internationalwaterlaw.org/documents/intldocs/ILA/ILA-HelsinkiRules1966-as_amended.pdf
13. Hathaway, T., What Cost Ethiopia's Dam Boom? A look inside the Expansion of Ethiopia's Energy Sector, International Rivers, 2008 :
<https://archive.internationalrivers.org/sites/default/files/attached-files/ethioreport06feb08.pdf>
14. HydroWorld, , China bank funds Ethiopia's 100MW FinchaaAmartiNeshe,2007:
<https://www.pnrjournal.com/index.php/home/article/download/2075/1786/2528>
15. EEPCo, Ethiopian Electric Power Corporation, 2010, Overview of Tekeze hydroelectric power plant:
<http://www.eepco.gov.et/files/TEKEZE%20INAGURATION%20BULLETIN.pdf>
16. GebreMedhin, B. and Kiflom, B. Progress, Potentials and Problems of Small Scale Irrigation Development in Tigray. Paper Presented on the Regional Workshop on Small-Scale Irrigation Development in Tigray. Mekelle, Ethiopia(1997) :
https://www.researchgate.net/publication/283704600_Small-scale_Irrigation_The_Driver_for_Promoting_Agricultural_Production_and_Food_Security_The_Case_of_Tigray_Regional_State_Northern_Ethiopia
17. Denekeew and Awualchew, Irrigation Development and Potential: Ethiopia, 2010:
http://www.iwmi.cgiar.org/africa/east_africa/

18. Ronaled Bleier, Will Nile Water Go To Israel: North Sinai Piplines and The Politics Of Scarcity, Middle East Policy », September1997. <http://desipigc.org/willnill1.html>
19. McCartney, M.P., Shiferaw, A. and Seleshi, Y., 2009, Estimating environmental flow requirements downstream of the Chara Chara weir on the Blue Nile River, Hydrological processes <https://nilebasin.org/sites/default/files/2023-09/95%2520eflow%2520Eth%25202009.pdf>
20. SELI, The Tunnel Design, Constraction and Safty Newsletter No. 52, 2009:
21. http://www.selitunnel.com/pdf_articoli/N%C2%B052_13-11-2009.PDF.
22. Murshed S.M and Tadjoein MZ. “Reappraising the greed and grievance explanations for violent internal conflict” microcon Research working paper2, 2007 https://www.researchgate.net/publication/5169678_Reappraising_the_Greed_and_Grievance_Explanations_for_Violent_Internal_Conflict
23. susan Rice E (eds) “poverty and civil war-what policymakers Need to know” the Brookings institution, december 2006. Voir : <https://www.policyarchive.org/download/8191>
24. rapport FAO : Les techniques de négociation et de médiation appliquées à la gestion des ressources naturelles : INTRODUCTION AUX CONFLITS LIÉS AUX RESSOURCES NATURELLES, <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/e5f84b51-c060-4025-a0e9-76b44159e141/content>
25. RAPPORT D’INFORMATION: « La géopolitique de l’eau », Enregistré à la Présidence de l’Assemblée nationale le 13 décembre 2011. PAR LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES, N° 4070 (rectifié) ,p :35. www.assemblee-nationab.fr/13/pdf/rap-info/i4070.pdf
26. Said Haddadi, « the western Mediterranean as a security complex : liaison between the European union and the Middle East » JMWP N : 24 Novenber 1999, voir www.zei.pitt.edu/402/1/Jmwp24.htm
27. Steve Smith.the concept of security in globalizing world, 2006,
28. <https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9780203965306-4/concept-security-globalizing-world-steve-smith>
29. The Gilgel Gibe Affair, 2008, An analysis of the Gilbel Gibe hydroelectric projects in Ethiopia, : https://bankwatch.org/wp-content/uploads/2008/02/gibe_study.pdf
30. EEPKO:, GIBE 3 HYDROELECTIQUE PROJECT https://www.afdb.org/sites/default/files/documents/environmental-and-social-assessments/ethiopia-gibe_iii_hydroelectric_project-summary_esmp.pdf
31. CNN:Israel protests: Why Ethiopian Israelis are protesting :[Oren Lieberman](#) :

- <https://edition.cnn.com/2019/07/04/middleeast/ethiopia-israel-protests-analysis-oren-intl/index.html>
32. The U.S. Environmental Protection Agency (EPA), A Water Security Handbook : Planning for and Responding to Drinking Water Contamination Threats and Incidents , April 2006, available at: www.epa.gov/watersecurity.
 33. J. Peter Pham ,Crisis Conflict and Opportunity in the Nile Basin Strategic Interests , 09 Feb 2010: <http://worlddefensereview.com/pham.020910shtml>
 34. Medhane Tadesse. Nile Water Negotiations. http://www.ethjournal.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2509:from-unknown-to-uncertain-nile-water-negotiations&catid=18:current-issues-and-events&Itemid=50
 35. Martin Adrian Envirnemental conflit between Refuger and Host communities journal of peace Research.vol.42.N :03 2005. voir <https://doi.org/10.1177/0022343305052015>
 36. Tarique Niazi, “A grand dam that felled Morsi,” November 30, 2011
<https://www.downtoearth.org.in/environment/a-grand-dam-that-felled-morsi-41955>
 37. Charles W. Dunne, The Grand Ethiopian Renaissance Dam and Egypt’s Military Options, Arab Center Washington DC, : /07/2020 30
<https://arabcenterdc.org/resource/the-grand-ethiopian-renaissance-dam-and-egypts-military-options/>
 38. Sherif Mohyeldeen, “The Dam That Broke Open an Ethiopia-Egypt Dispute,” Carnegie Middle East Center, 12/02 /2021:
<https://www.me-policy.org/2021/02/12/the-dam-that-broke-open-an-ethiopia-egypt-dispute/>
 39. “ Full Text of ‘Declaration of Principles’ Signed by Egypt, Sudan and Ethiopia,” Ahram Online, March 23, 2015 :<https://english.ahram.org.eg/News/125941.aspx>
 40. Motaz Zahran, “Only Washington Can Save the Renaissance Dam Negotiations Now,” Foreign Policy, 29 /04/2021:
 41. <https://foreignpolicy.com/2021/04/29/gerd-renaissance-dam-negotiations-biden-ethiopia-egypt/>
 42. Massive Nile Dam Hits First Filling Target, Says Ethiopia’s Prime Minister,” VOA News, July 22, 2020:
 43. https://www.voanews.com/a/africa_massive-nile-dam-hits-first-filling-target-says-ethiopias-prime-minister/6193250.html
 44. WRR (World River Reviews), 2010, Vol. 27 / No. 3 Sept. 2010.
<http://www.internationalrivers.org/>

فهرس الجداول والأشكال والمحتويات

قائمة الاشكال والجداول:

1	جدول وصف لتطور القضية من قضية عادية إلى قضية مؤمنة	27
2	شكل بياني يبين حالات الارتباط بين التدهور البيئي واندلاع العنف الإقليمي والدولي	42
3	مخطط يوضح مصادر وآثار الندرة البيئية	50
4	مخطط يبين الفواعل والعوامل والنتائج والسياسات المرتبطة بندرة الموارد الطبيعية	55
5	رسم بياني توزيع المياه المتاحة للاستخدام في العالم	64
6	خريطة توضيحية لتوافر المياه بالمنطقة العربية	84
7	منحنى بياني يوضع العلاقة بين التزايد السكاني ونقص المياه في المنطقة العربية	86
8	منحنى بياني عن عمليات استخدام السماد في الزراعة في المنطقة العربية وضرره في تلويث المياه	87
9	خريطة توزيعية للموارد المائية المتجددة كنصيب للفرد في الدول العربية مع المصادر الأساسية للمياه	93
10	جدول لمستوى الإجهاد المائي بعدد من الدول العربية	94
11	جدول يبين حجم نقص المياه على شكل استيراد للغذاء بدول الوطن العربي	96
12	خريطة توضح الموقع والحدود السياسية لدول حوض النيل	118
13	خريطة هيدروسياسية لإقليم حوض النيل	121
14	جدول يوضح الموارد المائية التقليدية المتوافرة لدول حوض النيل لسنة 2019.	124
15	خريطة لأهم الأحواض والأنهار في إثيوبيا	134
16	خريطة تبين توزيع المشروعات المائية الإثيوبية	141
17	رسم توضيحي لتصوير سد النهضة	146
18	خريطة تحدد موقع سد النهضة	147
19	خريطة تبين المعلومات والمواقف حول سد النهضة الإثيوبي	148
20	خريطة توضيحية لموقع الخزان النوبي للمياه الجوفية	170
21	منحنى بياني لحجم الانخفاض في قدرات الخزان الرملي النوبي	171
22	يوضح حالة التوافر الكمي للمياه وحجم الضغط المائي في مصر خلال الفترة (2019/2004).	185

23	خريطة توضح مسارات العلاقات الجيبولتكية في حوض النيل	192
24	جدول يوضح الموارد المائية وحجم السكان ونصيب الفرد بدول حوض النيل	196
25	تخطيطا لنظام المعلومات الواجب توفرها لإدارة المياه	216
26	المؤسسات ذات الصلة بوزارة الموارد المائية والري المصرية	216
27	مخطط يبين عناصر عوامل ومفاهيم الادارة المتكاملة للموارد المائية	218
28	جدول يوضح دوافع ومكاسب التحول من ادارة العرض الى ادارة الطلب على المياه	222
29	مخطط يوضح أدوات إدارة الطلب	225
30	يوضح الخطة القومية للموارد المائية 2017	226
31	يوضح الخطة القومية للموارد المائية 2037	227

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: البيئة والموارد والأمن : مدخل مفاهيمي نظري	1
المبحث الأول : ماهية البيئة والموارد:.....	2
المطلب الأول: مفهوم البيئة:.....	2
المطلب الثاني : مفهوم الموارد:	4
المبحث الثاني : الأمن والنزاع: من ادراك التهديد الى أمانة الهواجس	9
المطلب الأول: مفهوم النزاع:.....	9
المطلب الثاني : بنية الأمن والأمننة:	16
المبحث الثالث: الأمن البيئي والأمن الإنساني :	28
المطلب الأول: الأمن الإنساني المفهوم والمكونات:	28
المطلب الثاني : الأمن البيئي - الإيكولوجيا السياسية-:.....	37
المطلب الثالث : ندرة المياه والعنف في العلاقات الدولية:	46
الفصل الثاني: مشكلة المياه العربية بين التنظيم القانوني والاهتمامات الاجنبية.....	60
المبحث الأول : التنظيم الدولي للموارد المائية:	61
المطلب الأول :الاهتمام الدولي بقضايا المياه:	61
المطلب الثاني : التنظيم القانوني للدولي للمجاري المائية:	72
المبحث الثاني: أزمة المياه في المنطقة العربية:	83
المطلب الأول: العوامل المسببة لأزمة المياه العربية:	83
المطلب الثاني: تجليات المشكلة المائية العربية:	92
المبحث الثالث: دور القوى العالمية والمياه العربية:.....	97

المطلب الأول: الاستراتيجية المائية للولايات المتحدة اتجاه المياه العربية:	97
المطلب الثاني: المياه في استراتيجية البنك الدولي:	106
الفصل الثالث : حوض النيل في الأجندة الدولية: السياسات المائية الدولية في حوض النيل وتهديد الأمن المائي المصري:	112
المبحث الأول : الجغرافيا السياسية والأهمية الاستراتيجية حوض النيل:	114
المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية لحوض النيل:	114
المطلب الثاني: الجغرافيا المائية لحوض النيل:	119
المبحث الثاني: مياه حوض النيل في الاجندة الأمنية الإسرائيلية:	125
المطلب الأول : الفكر المائي الصهيوني:	125
المطلب الثاني: المشاريع المائية الإسرائيلية للحصول على مياه نهر النيل:	128
المبحث الثالث: المياه والدور الجديد لإثيوبيا في حوض النيل:	133
المطلب الأول: المنظومة المائية الإثيوبية والمشاريع المائية الإثيوبية:	133
المطلب الثاني: مشروع سد النهضة الإثيوبي:	146
المطلب الثالث: الدور الثلاثي (الأميركي - الإسرائيلي - الإثيوبي): التنسيق في مجال المياه في حوض النيل:	156
الفصل الرابع : الدور المصري لتأمين المياه وتحقيق الأمن المائي:	166
المبحث الأول: الوضع المائي المصري:	167
المطلب الأول: الجغرافيا المائية المصرية:	167
المطلب الثاني: الاحتياجات المائية المصرية:	177
المبحث الثاني: الأمن المائي المصري في حوض النيل:	181
المطلب الأول : مؤشرات الأمن المائي المصري:	181

المطلب الثاني: مصادر النزاع حول المياه في حوض النيل:	188.....
المطلب الثالث: دوافع التعاون في حوض النيل:	197.....
المبحث الثالث: آليات تأمين المياه وتحقيق الأمن المائي المصري:	210.....
المطلب الأول : الادارة المتكاملة للموارد المائية المصرية:	210.....
المطلب الثاني : تفعيل الدور الخارجي المصري لتأمين المياه(التأمين الدبلوماسي)	229.....
خاتمة.....	258.....
قائمة المراجع.....	265.....
قائمة الاشكال والجداول	303.....



People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Algiers 3
Department of International Studies



The Role of Water in the Arab Security Agenda: A Case Study of the Nile Basin and Egyptian Water Security

**A Doctoral Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Doctor of Science (PhD) in Political Science
and International Relations**

**Specialization: Mediterranean and Maghreb Studies in Cooperation and
Security**

Prepared by:
Bourouissa Yassine

Supervised by:
Professor Foul Mourad

Dissertation Committee

No.	Full Name	Academic Rank	Affiliated Institution	Role
01	Salim Cheikhaoui	Professor	University of Algiers 3	Chair
02	Mourad Foul	Professor	University of Algiers 3	Supervisor / Rapporteur
03	Halima Haqani	Professor	University of Algiers 3	Member
04	Karima Kroui	Professor	Khemis Miliana University	Member
05	Hakim Gharib	Professor	National Higher School of Political Science	Member
06	Hicham Sagour	Professor	University of Relizane	Member

Academic Year: 2025-2026